

رُؤَسَاءُ التَّحْوِيلِ

إِلَى الْأَقْصَاءِ

الْأَسْبَلَامِ

د. عَيْنُ الْحُسَيْنِ سَعِيدُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الرَّزْزَاقِي

رَوَاةُ التَّحْوِيلِ
إِلَى الْإِقْتِصَاءِ
الْإِسْنَاءِ الْأَمِيِّ

د. عَيْنُ الْحُسَيْنِ عَجَبُ اللَّهِ الْبَارِئُ اللَّهُ الْخَيْرُ الْأَمِيُّ

رُؤْيَا الْحَوْلِ

إِلَى الْإِقْصَاءِ

الْأَسْطَلَامِيَّ

د. عَبْدُ الْمُحْسِنِ عَمْرُو اللَّهِ الْبَاهِلِيُّ الرَّفِيعِيُّ

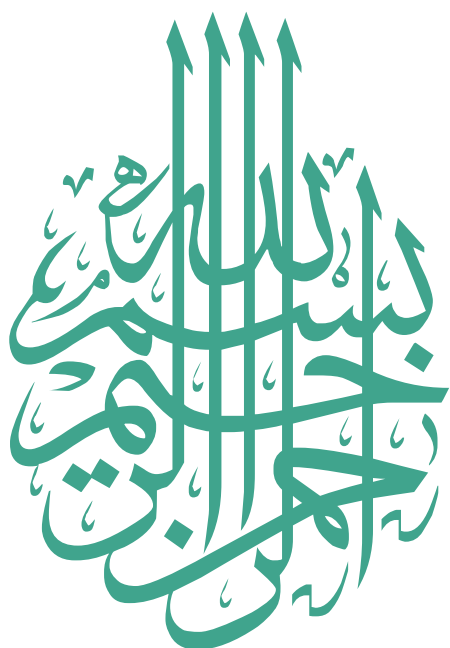
فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

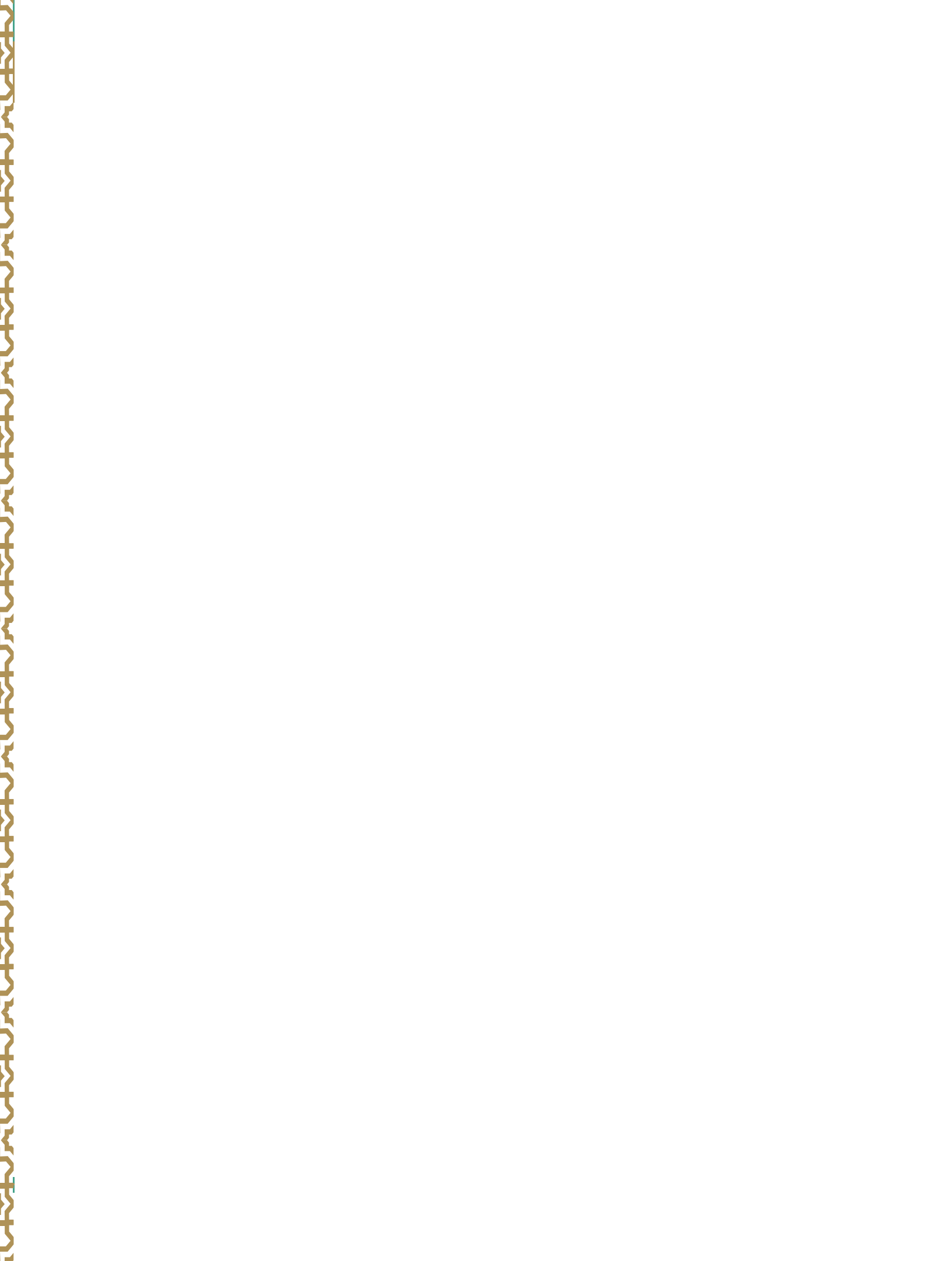
ISBN: 978-991-9705-204

الطبعة الأولى ٢٠١٩

حقوق الطبع محفوظة

الكويت





إِهْدَاءٌ

إلى كل أصحاب المبادرات بشكل عام
وإلى كل المبادرين بالتحول إلى العمل بنظام الاقتصاد
الإسلامي
وإلى المؤمنين قولاً وعملاً بصلاحية الإسلام لكل
زمان ومكان من خلال صلاحية النموذج الإسلامي
لإدارة الاقتصاد ونجاحه
وإلى كل العاملين في مجالات الاقتصاد الإسلامي:
تنفيذاً وبحثاً وتشريعاً ورقابة
إلى كل هؤلاء ...

أهدي هذا الكتاب

عبدالمحسن



شكراً

إلى بيت التمويل الكويتي على دعمه لإصدار هذا الكتاب.

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House



وإلى المبادرين الأفاضل إلى إنجاح تجربة التحول من النظام الاقتصادي التقليدي في المصارف والمؤسسات المالية إلى النظام الإسلامي، الذين وردت سيرهم وإنجازاتهم الطيبة في ثنايا هذا الكتاب.

وإلى كل من ساهم بشكل أو بآخر في إصدار هذا الكتاب.

فلهم جميعاً الشكر والتقدير والعرفان، بما كانوا به من أسباب النجاح مهما كانت طبيعة مساهماتهم.



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	إهداء
٩	شكر وتقدير
١١	فهرس المحتويات
	المقدمات المنهجية والفقهية
٢١	تنويه وبيان
٢٣	منهجية اختيار الرواد
٢٥	منهجية الكتابة والتوثيق
٢٧	منهجية التكريم
٢٩	بين يدي رواد التحول
٣٣	بين التداخل والتكامل
٣٤	إيضاح تربوي وبيان اجتماعي
٣٥	منطلقات الاقتصاد الإسلامي
٣٥	• الحقيقة الأولى
٣٥	• الحقيقة الثانية
٣٩	وسائل حفظ الأموال:
٣٩	الأمر الأول: حفظه من جهة أسباب وجوده
٤١	الأمر الثاني: حفظه من جهة أسباب صونه ورعايته
٤٣	صيغ التمويل في المصارف الإسلامية
٤٣	١- المضاربة
٤٣	٢- المشاركة
٤٣	٣- الإجارة
٤٣	٤- المرابحة
٤٣	٥- التورق
٤٤	٦- التمويلات الإسلامية والتسهيلات المصرفية

- ٤٤ ٧- الاستصناع
- ٤٤ ٨- السَّلْم

المقدمات التاريخية

- ٤٧ ١- نشأة البنوك الإسلامية.
- ٤٨ - أولاً: بنك دبي الإسلامي ١٩٧٥ م
- ٤٨ - ثانياً: بنك فيصل الإسلامي السوداني ١٩٧٧ م
- ٤٨ - ثالثاً: بيت التمويل الكويتي ١٩٧٧ م
- ٤٩ - رابعاً: البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ١٩٧٨ م
- ٥٢ - خامساً: بنك فيصل الإسلامي المصري ١٩٧٩ م
- ٥٣ ٢- نشأة البنوك الإسلامية في دولة الكويت.
- ٥٥ ٣- تحول البنوك التقليدية للعمل بنظام الاقتصاد الإسلامي:
- ٥٥ أولاً: دولة الإمارات العربية
- ٥٥ ثانياً: الكويت
- ٥٦ ثالثاً: مصر
- ٥٦ رابعاً: المملكة العربية السعودية
- ٥٩ ٤- بيوت التمويل:
- ٥٩ • المجموعة الأولى
- ٥٩ • المجموعة الثانية
- ٥٩ • المجموعة الثالثة
- ٦٠ - التجربة السودانية في التحويل المصرفي (السرد التاريخي للنظام المصرفي السوداني)
- ٦١ - تجربة تحويل المصارف السودانية
- المرحلة الأولى: مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبدء تحويل العمل المصرفي ما
- ٦١ بين عام ١٩٨٤ - ١٩٨٨ م
- ٦٢ المرحلة الثانية: التردد في عملية التحول ما بين عام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ م
- ٦٢ المرحلة الثالثة: تعميق إسلام الجهاز المصرفي ١٩٨٩ م

- ٦٣ أحكام الشريعة الإسلامية
- ٦٣ أولاً: صدور القوانين
- ٦٣ ثانياً: إيجاد الطرق والسبل التي يتم من خلالها تطبيق الأسلمة:
- ٦٤ أولاً: في مجال الودائع
- ٦٤ ثانياً: في مجال المديونيات
- ٦٤ ثالثاً: في مجال المعاملات الخارجية للبنوك
- ٦٤ رابعاً: في مجال التعريف المصرفية
- ٦٥ ١- التحولات القانونية
- ٦٥ ٢- التحولات الإدارية والفنية في هياكل وحدات النظام المصرفي
- ٦٥ ٣- تحولات الضبط والتحكم في النظام المصرفي
- ٦٥ - المشاكل والتحديات التي واجهت تجربة تطبيق العمل المصرفي الإسلامي في السودان
- ٦٧ - التجربة الماليزية في التحول المصرفي (في نشأة التجربة الماليزية: الإرادة السياسية والدعم الشعبي)
- ٦٨ - الخطوات العملية الأولى للتحول

نبذة عن تحول بعض البنوك والشركات إلى النظام المصرفي الإسلامي

نبذة عن تحول بنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقاً) إلى النظام المصرفي الإسلامي

- ٧٧ - مفهوم فكرة تحول البنك والمعلومات الأساسية عن البنك
- ٧٨ - المراحل التاريخية للتحول المصرفي:
- ٧٨ ١- البداية
- ٧٨ ٢- التمهيد الإداري
- ٧٩ ٣- التمهيد القانوني لعملية التحول

٨٢ أبرز عوامل نشوء فكرة تحول البنك العقاري الكويتي:
٨٢ أ- تعاقب الإدارات على البنك العقاري الكويتي
٨٢ ب- محدودية نشاط البنك العقاري الكويتي
٨٣ - مراحل التحول وإجراءاته الهيكلية العامة للتحول المصرفي:
٨٣ الأولى: التخطيط للتحول
٨٤ الثانية: إجراءات التحول وضوابطها:
٨٤ أ - الإعداد الإداري
٨٤ ب - الإعداد الحاسوبي
٨٤ ج - التنقية الشرعية
٨٤ د - توفير الدعم
٨٥ - مراحل التحول المصرفي:
٨٥ المرحلة الأولى: التحضير والتجهيز
٨٦ المرحلة الثانية: الإبدال
٨٦ المرحلة الثالثة: التنقية والتصفية
٨٦ إجراءات التحول وضوابطها
٨٩ - دور هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عملية التحول المصرفي
٩١ - المعوقات التي واجهت البنك خلال عملية التحول المصرفي:
٩١ أولاً المعوقات القانونية:
٩٢ ثانياً: المعوقات الهيكلية والإدارية:
٩٢ ثالثاً: المعوقات الفنية:
نبذة عن تحول بنك الكويت والشرق الأوسط إلى البنك الأهلي المتحد وفق النظام المصرفي الإسلامي:	
٩٦ ١ - تمهيد
٩٧ ٢- نبذة تاريخية مختصرة عن بنك الكويت والشرق الأوسط
٩٧ ٣- قانون البنوك الإسلامية... الفرصة الذهبية:

الصفحة	الموضوع
٩٨	٤- أهم العوامل التي أدت إلى نشوء فكرة التحول:
٩٩	أولاً: أهمية السوق المصرفي الإسلامي
٩٩	ثانياً: التنوع في نشاط مجموعة البنك الأهلي المتحد
٩٩	ثالثاً: التوسع في النشاط المصرفي وزيادة حصته السوقية وربحيته
١٠٠	٥- منهج التحول الكامل خلال مدة محددة
١٠٠	٦- دراسة الجدوى الاقتصادية لتحول البنك
١٠١	١- الدراسة القانونية
١٠٢	٢- الدراسة التسويقية
١٠٢	٣- الدراسة الفنية
١٠٣	٤- الدراسة المالية
	٧ - خطة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:
١٠٣	المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة.....
١٠٣	المرحلة الثانية: تنفيذ خطة التحول المعتمدة من بنك الكويت المركزي.....
١٠٤	المرحلة الثالثة: مرحلة طلب الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي
١٠٥	المرحلة الرابعة: مرحلة الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية
١٠٦	المرحلة الخامسة: البدء في مزاولة النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية.....
١٠٦	المرحلة السادسة: متابعة ومراقبة تبعات التحول لضمان نجاحه كما هو مخطط له.....
١٠٧	٨ - الخلاصة

نبذة عن تحول شركة الصفاة للاستثمار إلى النظام المصرفي الإسلامي

- جدوى التحول ١١٠
- خطة التحول ١١٠
- إجراءات التحول ١١١
- أولاً: مرحلة الأعداد ١١١
- ثانياً: مرحلة التنفيذ وتصفية الأعمال غير المشروعة ١١٢
- ثالثاً: معالجة الأصول والخصوم ١١٢
- توثيق عملية تحول شركة الصفاة للاستثمار ١١٣
- مقدمة ١١٣
- قصة الصفاة للاستثمار ١١٣
- لماذا سميت الشركة باسم «الصفاة» ١١٤
- التفكير جدياً بالتحول من الوضع التقليدي إلى الإسلامية ١١٦
- وقد شكّلت لجنة التحول للعمل الإسلامي على النحو التالي ١١٨
- الشق الأول: الجانب الشرعي ١١٨
- الشق الثاني: الجانب القانوني الإداري ١١٩
- خطوات العمل وصعوبات التحول للشق القانوني والإداري ١١٩
- الشق الثالث: الجانب المالي ١٢٠
- القسم المالي الأول ١٢٠
- القسم المالي الثاني ١٢٠
- الخلاصة ١٢٢

رواد التحول إلى الاقتصاد الإسلامي (مرتبين حسب أسبقية تحول مؤسساتهم وتاريخ تعيينهم فيها)

• اللجنة الشرعية:

- أحمد بزيع الياسين ١٢٧
- د. خالد مذكور عبدالله مذكور المذكور ١٤٢
- أ.د. عبدالعزيز خلف حمد القصار ١٥٢

• بنك الكويت الدولي

- عبدالوهاب محمد الوزان ١٦٥

الصفحة	الموضوع
١٨٤	- لمياء براك عبدالمحسن عبدالرزاق الطبطباي
٢٠٠	- فهد أحمد عبداللطيف فهد الفوزان
٢٠٩	- يحيى جاسم محمد غلوم الطراح
٢١٧	- دلال بدر عبدالرحمن خليفة الذكير
٢٣١	- أيمن مصطفى محمد الطحان
٢٤١	- محمود أكبر
٢٤٣	- د. هشام أحمد عبدالقادر عبدالحى
● البنك الأهلي المتحد:	
٢٥٧	- حمد عبدالمحسن حمد الداود المرزوق
٢٦٩	- عبدالله يوسف أحمد سيف السيف
٢٨٢	- محمد هشام محمد عادل صلاح الدين حتاحت
٢٩٨	- أحمد محمد ذو الفقار علي ذو الفقار
٣٠٨	- عبدالكبير فوزي زكي حسن البتانوني
٣١٩	- عمرو محمد رضا محمد أنور
٣٢٥	- محمود عبدالغني محمود بهلول
● بيت الأوراق المالية	
٣٣٥	- أيمن عبدالله يوسف بودي
● شركة الصفاة للاستثمار	
٣٤٩	- وليد أحمد عبدالله ناصر الشرهان
٣٦٠	- يحيى محمد الحمادي
● شركة المجموعة الدولية للاستثمار	
٣٦٩	- سامي بدر حسين بدر بن سري القناعي
٣٨٣	● الخاتمة
٣٨٧	● المراجع

المقدمات
المنهجية
والفقهية



تنويه وبيان

رغم حرصي الشديد على احتواء هذا الكتاب على أكبر قدر ممكن من توثيق سير رواد التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام الإسلامي، بالتواصل المباشر والاستفسار من أبرز الرواد وغيرهم ممن شاركوهم في عمليات التحول هذه؛ إلا أنني أسوق هنا من سير الرواد ما تيسر لي منها.

وهذا لا يعني بالضرورة أنهم الوحيدون في هذا المجال؛ فقد يكون لغيرهم سهم في هذا التحول، لكن ما ورد في هذا الكتاب هو ما أمكنني الوصول إليه رغم المتابعة الجادة للبعض ولكن لم أستطع الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بهذا البعض لأسباب خارجة عن إرادتي.

وعلى كل حال فأنا مطمئن إلى أن هذا الكتاب قد شمل سير الرواد من أبرز الأسماء من المؤسسين الأساسيين في هذا المجال، سواء من الإدارات التنفيذية أو من الهيئات الشرعية، وسواء من الأحياء حالياً أو ممن توفاهم الله وسواء من البنوك (المصارف) أو الشركات المساهمة.

وكالعادة أختتم بالدعاء بالقبول ونيل الأجرين:

أجر الاجتهاد

وأجر الصواب.

والحمد لله رب العالمين

عبدالمحسن



منهجية اختيار الرواد

لعله من المناسب في البداية إلقاء الضوء على معايير اختيار أسماء الرواد المرشحين للاستكتاب في هذا الكتاب، والتي اعتمدت منذ البداية على أسس منهجية تضع في الاعتبار الموضوعية والشفافية في نقل الواقع دون وضع أي اعتبارات غيرها لاختيار الأسماء.

وفي سبيل تطبيق تلك المنهجية تم التواصل مع الجهات المعنية والأفراد المعنيين بما يحقق هذا التطبيق، ومن أبرز تلك الإجراءات ما يلي:-

المخاطبة الرسمية لرؤساء مجالس إدارات المصارف (البنوك) والشركات التي تم تحويلها من النظام المصرفي والاقتصادي التقليدي إلى النظام الإسلامي للاستفسار من خلالها وبمعرفة عن الأسماء الداخلة في مجال اهتمام هذا الكتاب.

ولا أكتف القبول إن هذا المسار الرسمي لم يكن بالضرورة في النهاية سريعاً مجدداً لسبب رئيسي وهو الإحالة من شخص إلى آخر وعدم وجود شخص متاح بشكل محدد للأمر المطلوب، الأمر الذي كان عرضة للتأخر غير المقصود، فضلاً عن الانشغال الوظيفي الكبير لكثير ممن مرّت عليهم المخاطبات المعنية.

ثم كان من الطبيعي الانتقال إلى الاتصال المباشر بالرواد أنفسهم، مثل رؤساء مجالس إدارات تلك المصارف والشركات المعنية بالدراسة، وهم أعلام معروفون في مجالهم، وكذلك التواصل المباشر مع المستشارين المتخصصين في تنفيذ تجربة التحول، وأخيراً بعض الأفراد من الموظفين العاملين فعلاً في تطبيق تجربة التحول.

وقد أسفرت حصيلة هذه الاتصالات عن قائمة واضحة المعالم من الرواد المعنيين بالتوثيق كل في مؤسسته: بنكاً كانت أو شركة.

وقد اتصفت عملية استقبالي للأسماء المرشحة من هؤلاء بالثقة المطلقة في موضوعية الترشيحات ودقتها لوجود الفهم المشترك والحاسم بين الجميع أن الرواد المعنيين بالتوثيق

هم أولئك الذين كانت لهم مساهمات فعلية في تطبيق عملية التحول، لذا لم أقم برد أي ترشيح من مستكّتب لأحد زملائه الذين لمس منهم وبكل وضوح جهده المعتبر في عملية التحول.

وقد تم ترتيب الأسماء الواردة في هذا الكتاب حسب تسلسل تحول المؤسسات المعنية في تاريخ تحولها، ثم تاريخ التعيين في كل شريحة وظيفية مستقلة في البنك أو الشركة المعنية.

وقد استحق رواد التحول هؤلاء التكريم الذي أبسط مظاهره التوثيق بسبب الخماسية التالية:

- آمنوا بفكرة تميز النظام الاقتصادي الإسلامي لإدارة النظام المصرفي والتجاري.
- عقدوا النية لتحويل مؤسساتهم إلى العمل وفق ذلك النظام الاقتصادي الإسلامي.
- حولوا هذه النية الطيبة إلى عزيمة قاموا بتفعيلها عملياً على أرض الواقع بلا تردد.
- قبلوا التحدي وتجاوزوا الصعاب في عملية التحويل هذه بما احتاجت من إجراءات متسلسلة ليست بالقصيرة، ولم يلتفتوا إلى أي عقبات أو مجرد تشكيك بنجاح مسيرتهم الطيبة.
- قدموا نموذجاً للنجاح في تجربة إنسانية اقتصادية مفادها أن الإرادة رائد الإنسان، فإن وجدت صنع المستحيل - فضلاً عن تجاوزه الصعاب.

منهجية الكتابة والتوثيق

لقد استخدمنا في هذا الكتاب المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف ظاهرة تحول المصارف والشركات من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الإسلامي، من حيث السرد التاريخي والإنجازات التي تحققت في هذا المجال، ودور الرواد المشمولين في كتابنا هذا في عملية التحول، والمعوقات التي واجهتهم واستخلاص النتائج لتعميم فائدتها.

ويشمل المنهج الوصفي أكثر من طريقة منها: طريقة المسح، وطريقة دراسة الحالة، وتحتاج هذه الطرق إلى خبرة وجهد الباحث وطول نفسه وموضوعيته من أجل التوثيق السليم والكامل لتجربة التحول.

ويحتوي نموذج الاستكتاب الذي تم توزيعه على رواد الاقتصاد الإسلامي في المصارف والشركات التي قامت بعملية التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي؛ على البيانات التالية والتي التزمنا بسردها تبعاً وفق منهجية موحدة ومشاركة الترتيب لكل الرواد في الكتاب كله:-

١. المولد والنشأة والظروف المحيطة.
٢. نبذة عن تاريخ العائلة.
٣. نبذة عن حياته الاجتماعية وذريته الكريمة.
٤. مسيرته التعليمية.
٥. الدراسات العليا بعد الجامعة - إن وجدت (الدبلوم والماجستير والدكتوراه وشهادات الزمالة، أو الدورات التدريبية الخاصة).
٦. أبرز اهتماماته وهواياته.
٧. العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في المؤسسة التي ساهم بتحويلها إلى الاقتصاد الإسلامي.

٨. قصة التحاقه بالعمل في المؤسسة.
٩. الوظائف التي عمل بها في هذه المؤسسة.
١٠. أهم إنجازاته فيها.
١١. الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في هذه المؤسسة من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي.
١٢. المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول.
١٣. سبب نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول.
١٤. آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى.
١٥. كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي.
١٦. المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها.
١٧. الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج هذه المؤسسة.
١٨. أعماله الحرة ومشاركاته التجارية (إن وجدت).
١٩. قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً.
٢٠. أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها (إن وجدت).
٢١. أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها.
٢٢. خدمات قدمها للوطن (إن وجدت).
٢٣. مشاركاته الإنسانية وأعماله الخيرية (إن وجدت).
٢٤. معلومات أخرى يرى إضافتها.
٢٥. شهادات التقدير والجوائز والأوسمة التي حصل عليها (إن وجدت).

منهجية التكريم

تقام الكثير من المناسبات بهدف تكريم المتميزين في أداء واجبهم حسب ما يمليه عليهم دينهم وانتماؤهم لأوطانهم.

والتكريم يعتبر شهادة لله بأن المكرمين قد قاموا بواجبهم وتفانوا في العمل وقدموا تضحيات يستحقون عليها التكريم.

يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُّا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا^(١).

فالأمر في هذه الآية الكريمة لعموم المؤمنين: بالقيام بالقسط وبالشهادة لله على كل حال، والنهي فيها لهم عن اتباع الهوى، وهذه الثلاثة هي متطلبات تحقيق العدل، وهي مرتكزات منهجية التكريم والتقييم العادلين.

وتختلف أوجه التكريم حسب المناسبة وحسب الشخصية التي يتم تكريمها، وكيفية أداء التكريم، وما يعيننا هنا في كتابنا هذا، هو التكريم من خلال توثيق أعمال رواد الاقتصاد الإسلامي الذين كان لهم الفضل بعد الله في تحويل العديد من المصارف والمؤسسات المالية من العمل وفق النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الإسلامي، وتوجيه دفعة هذا الاقتصاد إلى الاتصاف بمواصفات النظام الاقتصادي الإسلامي.

وقد عرّف العلماء التوثيق تعريفات عديدة منها: أنه علمٌ من علوم التاريخ لحفظ المعلومات وتنسيقها وتبويبها وترتيبها وإعدادها لجعلها مادة أولية للبحث والفائدة وهو علم مهم لحفظ النتاج الإبداعي الإنساني.

أو هو حفظ الأحداث التاريخية والمعلومات العلمية ونقلها من الماضي إلى الحاضر ثم إلى المستقبل وإلى الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة منها.

(١) سورة النساء الآية (١٣٥).

وتكمن أهمية التوثيق في أنه^(١):

هو الركيزة الحقيقية التي يعتمد عليها الباحثون في البحث عن الحقيقة.

ذاكرة الأمة المضيئة اليقظة الحصينة التي لا يدركها النسيان.

حلقة وصل متينة تصل حاضر الأمة بماضيها.

شاهدٌ حيٌّ على نضال الأفراد والجماعات والمنظمات والحكومات والدول التي تعاقبت منذ فجر التاريخ.

نعرف به مدى التطور الذي حصل في المجتمع في جميع مفاصل حركته في ذلك الزمن الماضي.

هو المستند الصحيح المُحكّم المؤكد يؤخذ به على وجه الدقة والصحة والواقع والحقيقة كما كانت وكما هي.

يسهل تنفيذ الأنشطة الشبيهة وينبه إلى أهمية الأمر ويركز عليه لأنه يوفر المعلومات المناسبة للمستفيد منه فتتكون عنده سرعة الإحاطة بالمعلومات لتقديمها بأكثر الأشكال ملاءمةً.

وبالتالي فإن عملية التكريم لأي شخص أو مجموعة من خلال هذا التوثيق تبرز الثمار السبع المذكورة أعلاه في شخصية هذا الفرد أو تلك المجموعة.

ولا أزال أردد دائماً قولي في كل المحافل الاجتماعية والوظيفية أن «التخصص يقود إلى الإبداع».

(١) توثيق <https://ar.wikipedia.org/wiki>

بين يدي رواد التحول

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغر الميامين، ومن تبعه إلى يوم الدين.

منذ أن ظهرت البنوك في عالمنا الإسلامي وهي تزداد أهمية يوماً بعد يوم، لأنها أصبحت تعتبر ميزان التقدم الاقتصادي للدول، فكلما ازدادت إمكاناتها ونشاطاتها المالية؛ انعكس ذلك على الاقتصاد العام للدولة، ولذا تسعى دول العالم جاهدة لمراقبة المؤسسات المالية والبنوك التابعة لها ووضع النظم والسياسات التي تكفل الحماية لها حتى لا يتأثر النظام المصرفي العام للدولة.

وحيث إن البنوك دخيلة على العالم الإسلامي، فلم يكن هذا النشاط الاقتصادي معروفاً لدى المسلمين بهذا الشكل، ولتأثرها بالفكر الغربي الذي يعتبر أن الفائدة هي النشاط الأساسي لعمل البنوك، وبما أن هذا النوع من المعاملات يعتبر محرماً في الشريعة؛ فقد أدى ذلك إلى ظهور البنوك الإسلامية، التي تسعى جاهدة إلى تخليص المعاملات البنكية من المعاملات المحرمة شرعاً.

ويمكننا تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة، وإلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يتضمن القوانين التي تفسر الظواهر الاقتصادية وتبين طبيعة سلوك المتغيرات الاقتصادية في ظل الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية.

ويؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد، حيث إن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق، ولم ينه النبي محمد صلى الله عليه وسلم العديد من الصحابة عن التجارة، بل إن العديد من الصحابة كانوا من الأغنياء، مثل أبي بكر الصديق رضي

الله عنه، وعثمان بن عفان رضي الله عنه، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وغيرهم. وقد قَدَّمَ النظام الاقتصادي الإسلامي القواعد لكل أنواع العلاقات والمعاملات الاقتصادية في مجالات الملكية والحرية والعدالة والضمان الاجتماعي وتدخل الحكومة وتوازن المصالح، ونظّم شؤون الفرد والجماعة والدولة في مختلف النواحي الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في السلم والحرب، وكل ذلك مبنيٌّ على قواعد ثابتة وأحوال مستقرة تخدم أغراضاً محددة وتحقق أهدافاً معروفة بتنظيم دقيق ومنطق راقٍ.

وتُعرف البنوك التقليدية بأنها وسيط مالي، يتلقى الودائع بصيغة القرض بفائدة، ويموّل بها المستثمرين بصيغة القرض بفائدة، ويأخذ الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة، بالإضافة إلى عوائد الخدمات المصرفية، أما البنوك الإسلامية فتتلقى الودائع لاستثمارها نيابة عن أصحابها وعلى مسؤوليتهم، وعلى المودعين عُرمُ هذا الاستثمار، ولهم غُمنه إلا ما شرطوه منه للبنك بصفته مضارباً، وهذه البنوك تستثمر هذه الودائع، وحدها، أو مع حقوق المساهمين، استثماراً مباشراً، بصيغ استثمار وعقود تمويل شرعية، وتحمل نيابة عن المودعين مخاطر هذا الاستثمار، وتوزّع عليهم عوائده بعد خصم حصة البنك من الربح.

ومن المسلمّ به أن البنك الإسلامي يلتزم في جميع صيغ الاستثمار وعقود التمويل والخدمات المصرفية التي يقدمها بأحكام الشريعة الإسلامية؛ فيمنع الربا والجهالة والغرر في العقود، ويرفض الصرف الآجل والمستقبليات والخيارات والمشتقات، وينهى عن بيع الإنسان ما ليس عنده، وعن ربح ما لم يضمن، أما البنوك التقليدية فلا تلتزم بهذه الأحكام، وإن جاءت كثيرٌ من معاملات هذه البنوك موافقةً لها دون قصد.

وتمثّل الخدمات المصرفية الإسلامية في نشاطاتها الاستثمارية والمصرفية لبنةً في صرح الاقتصاد الإسلامي، وأداة هامة من أدوات فاعليته، ولوناً من ألوان تطبيقاته في المجتمع الإسلامي، بحيث تخدم أهدافه، وتساهم في بناء الواقع الاقتصادي الإسلامي بأبعاده كلها.

يترتب على ما تقدم أن تحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي يقتضي الالتزام بالأمور

التالية:

- أن يتلقَى البنكُ الودائعَ الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعية، ويتلقى الودائعَ المخصصة لمشروع معين أو نشاط خاص، والمساهمات في المحافظ والصناديق الاستثمارية، ويُصدر الصكوكَ الشرعية على أساس المضاربة أو الوكالة في الاستثمار وفق الأسس الشرعية.
- أن يستثمر البنكُ أموالَ المودعين، وحدها، أو مع حقوق المساهمين، استثماراً مباشراً، بأن يقوم هو باتخاذ القرار الاستثماري ويتحمل نيابةً عن المودعين؛ مخاطره، ولا يقرضها لمن يقوم بهذا الاستثمار.
- أن تكون صيغُ الاستثمار وعقود التمويل التي يستخدمها ملتزمةً بأحكام الشريعة الإسلامية.
- أن تكون الخدمات المصرفية التي يقدمها، والأجور التي يتقاضاها مقابل هذه الخدمات؛ لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- أن تكون لديه هيئة شرعية تتولى التوجيه والفتوى والرقابة على جميع معاملات البنك.
- أن يتم تدريب العاملين فيه على ممارسة جميع أنشطة البنك وإجراء معاملاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

هذا وقد أثبت العمل المصرفي الإسلامي حضوراً متميزاً منذ بداياته الأولى، في أوائل السبعينات وحتى الآن، يدل على ذلك العديد من المظاهر؛ أهمها تصاعد أعداد المصارف الإسلامية واتجاه كثير من المصارف التقليدية ومنها بعض المصارف الأجنبية العملاقة^(١) - سواء داخل العالم الإسلامي أو في النطاق الدولي؛ إلى إدخال بعض نشاطات البنوك الإسلامية ضمن أعمالها، وكذا اتجاه بعض الدول إلى أسلمة أنظمتها بالكامل بالإضافة إلى التنامي المتزايد في الحصة السوقية، وارتفاع أداء وحجم الأعمال المصرفية الإسلامية، وتعدد أساليب التمويل الإسلامية التي أصبحت تشكل جانباً مهماً من العمليات المصرفية

(١) مثل مجموعة سيتي بنك، ويونيون دي بانكو سويس وغيرها.

الدولية، وعاملٌ جَدِبٌ لكثير من المستثمرين والمتعاملين. علاوة على المبادرات التي قامت بها مراكز الأبحاث والجامعات في أمريكا وأوروبا^(١)، بإنشاء أقسام متخصصة في مجال دراسات الاقتصاد الإسلامي وعمليات المصارف الإسلامية.

وأما بشأن الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية^(٢) فهي تعتبر محط أنظار مديري عدد كبير من المحافظ والصناديق الاستثمارية، وأصبحت تثير اهتمام صغار المستثمرين نظراً لأهميتها التي باتت تنافس الشركات التقليدية في نظامها الأساسي وفق الشريعة الإسلامية.

وتعرف الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأنها تلك الشركات التي ينص نظامها الأساسي على الاحتكام لتعاليم الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها، ويتضمن هيكلها الإداري هيئة مختصة للرقابة الشرعية مؤلفة من مختصين في الاقتصاد الإسلامي بهدف مراقبة أداء الشركة وبياناتها المالية ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

وتعد الشركات المتوافقة مع معايير الشريعة أكثر جدارة واثمانيّة نظراً للتشدد فيما يتعلق بالديون ونسب إقراض الشركات، وهذا يجعلها هدفاً للمستثمرين ومديري المحافظ والصناديق، كما تتميز عن غيرها بنشاطها التشغيلي المبني على أساس إجمالي الأصول والدخل، وبنسبة عائدٍ جارٍ جاذبٍ للمستثمرين، وهو ما يزيد الطلب على الأسهم المتوافقة وينعكس ارتفاعاً في سيولة السهم بالسوق.

في ضوء هذه الظروف والتميز للمصارف والشركات المتحوّلة إلى النظام الإسلامي برز هؤلاء الرواد الذين استحقوا منّا التكريم، والذين نرى أن أبسط مظاهره هو «التوثيق».

والله ولي التوفيق

(١) مثل جامعة هارفارد والسوريون وبيرمنغهام على سبيل المثال لا الحصر.

(٢) الموقع الإلكتروني <http://www.kamconline.com>

بين التداخل والتكامل

خلال جمعي للمعلومات أفضيت تداخلاً وتكاملاً جميلين بين الإسهامات الطيبة لرواد التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي في أكثر من مؤسسة مصرفية أو شركة استثمارية، الأمر الذي ينطلق من رساليتهم، لأنهم أصحاب رسالة، ولا يقتصر جهودهم في عمليات التحول على مؤسساتهم التي يعملون بها فقط، بل يتعدى ذلك إلى مؤسسات أخرى تحتاج جهودهم هذه، الأمر الذي أدى إلى تكامل جميل بين أكثر من مؤسسة شهدت هذا التحول المبارك، فتكاملت الجهود حتى أصبحت نصف البنوك الكويتية تعمل وفق النظام المصرفي الإسلامي وكذلك كثير من الشركات الاستثمارية.

إن الشعور بالانتماء إلى كل مشروع إسلامي أو أي مشروع له وجاهته وحسن جدواه؛ كان رائداً طيباً يحدو الكثير من العاملين في المؤسسات الإسلامية إلى التعاون لإنجاحه، وهو لعمرى شعور نبيل لا أستغربه، لأنني - وبلا تزكية للنفس - أعيش هذا الشعور تجاه كل مشروع جاد، فضلاً عن كل مشروع خيري أو إنساني، فضلاً عن كونه يخدم الدين ويؤصله أو يخدم المجتمع والأمة بشكل عام.

والله الموفق إلى كل خير... وهو الهادي إلى سواء السبيل.

والحمد لله رب العالمين

إيضاح تربوي وبيان اجتماعي

عندما نُبرز في صدر كل سيرة ذاتية من سير الرواد في مجال التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى الاقتصاد الإسلامي جانباً مهماً من شخصية كل منهم، من حيث زواجه وذريته الكريمة وإلقاء الضوء على الأصول تاريخياً وجغرافياً والمستوى التعليمي والظروف الأسرية والاجتماعية؛ فنحن نُبرز السياقات المهمة المختلفة المتمثلة في حسن التنشئة والتربية التي أدت إلى هذه النتائج التربوية الطيبة التي نُعنى برصدها في هذا الكتاب أصالةً؛ حيث إنها لا تنتج إلا من أسرة مستقرة ناجحة شاركت فيها الوالدة أيضاً بحسن التربية والتنشئة الناجحة.

وبالتالي تتضح الخلفية الاجتماعية المهيئة لأسباب النجاح الوظيفي له في نشأته، وكيف استمر بهذا النجاح إلى إنجاح ذريته من بعده في تجاربهم الحياتية، سيما وكلنا بشر نتأثر بالبيئة المحيطة في أداؤنا، كيف لا إذا كانت البيئة الأولى هي دائرة الأسرة الكريمة التي تنعكس سعادة أفرادها على أداؤهم أينما وحيثما كانوا، فله الحمد والمنة.

منطلقات الاقتصاد الإسلامي

هناك حقيقتان مهمتان لا ينبغي أن نغفل عنهما ونحن نتحدث عن أي نوع من أنواع الأحكام الشرعية في الشريعة الإسلامية:

الحقيقة الأولى:

مفادها أن أحكام الشريعة الإسلامية كُلُّ متكامل وليست أجزاء منفصلة عن بعضها البعض؛ ولذلك فإن أي تناول لأي قسم من هذه الأحكام ينبغي أن يكون في إطار رؤية شاملة للمنظومة العامة للتشريع، في أبعادها كلها؛ العقدية والأخلاقية والتشريعية، وهذه المنظومة العامة للتشريع مُنَزَّلَةٌ من الحكيم الخبير، الذي هو الله سبحانه وتعالى، الخالق الرازق المشرع، الذي لا مُشَرِّعَ سِوَاهُ، وهو عز وجل قد ارتضى لعباده هذه المنظومة التشريعية وأمرهم أن يلتزموا بها كُلِّهَا، ولم يَقْبَلْ منهم الالتزام بغيرها، قال سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١). وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٢). كما لم يقبل منهم أن يتمسكوا ببعضها ويتركوا البعض الآخر، فقال عز من قائل: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

الحقيقة الثانية:

أنه من المعلوم قطعاً أن أحكام الشريعة الإسلامية إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، فكل ما هو مصلحة أو سبب إلى مصلحة فقد تواردت الأدلة على طلبه والبحث على فعله، وكل ما هو مفسدة أو سبب إلى مفسدة فقد تواردت الأدلة على طلب تركه والنهي عن فعله، وكما أثبت ابن القيم هذه المسألة بقوله: «فإن الشريعة مبناه وأساسها على

(١) سورة المائدة، الآية (٣).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٨٥).

(٣) سورة البقرة، الآية (٨٥).

الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد: وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل^(١) «فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها، وهي نوره الذي أبصر بها المبصرون، وهواه الذي اهتدى به المهتدون، وشفاهؤه التام الذي به دواء كل عليل وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل، وكل خير في الوجود فإنما هو مستفاد منها، وحاصل بها، وكل نقص في الوجود فسببه من إضاعتها»^(٢).

وعليه فينبني على الحقيقة الأولى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الغراء بأكملها على أرض الواقع، بغض النظر عن توقيته النهائي أو وسائل المحاولات المؤدية إليه، ما لم تكن تخالف نصاً شرعياً أو منهجاً نبوياً لأن هذه الوسائل والمحاولات تختلف باختلاف الجهات الأربع التي نص عليها القرآني^(٣)، وهي الزمان والمكان والأشخاص (المجتمعات) والأحوال، كجهات للتغير يجب مراعاتها عند إيقاع الأحكام على الواقع، ولا يجب أن تقتصر بالتطبيق الواجب للشريعة على جانب واحد فقط أياً كان هذا الجانب، فللشريعة الإسلامية (بخلاف الجانب العقائدي) جانبان، جانب العبادات، وجانب المعاملات، فالعبادات تختص بتنظيم علاقة الإنسان بخالقه، أما المعاملات فتختص بتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع على نحو تستقيم معه الحياة بينهم ليكون الفرد فيها عاملاً بناءً في مسيرة الحضارة الإنسانية، فالواجب هو شمول تطبيق الشريعة وأحكامها لجميع نواحي الحياة المختلفة، وأن تكون

(١) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، (ج ١/ص ١).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ص (٢).

(٣) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ياسين الصنهاجي البهشمي البهنسي المصري (٦٢٦هـ-٦٨٤هـ) الفقيه العلامة الأصولي الذي انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب الإمام مالك كان إماماً بارعاً في الأصول والفقه والعلوم العقلية، وله معرفة في التفسير، وتخرج على مجموعة من العلماء الفضلاء منهم سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، وأخذ عن الإمام العلامة شرف الدين محمد بن عمران الشهير بالشريف الكوكي، وعن قاضي القضاة شمس الدين أبي بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي، من مصنفاته: الذخيرة في الفقه وكتاب القواعد وشرح محصول الإمام فخر الدين الرازي، وبالنسبة لوطنه الأصلي فهو مغربي كما جزم بذلك بعض المحققين وأنه انتقل إلى مصر وتوفي فيها، التونسي، محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، (١٨٨/١-١٨٩).

محاولات واجتهادات العلماء تنصب في جميع هذه النواحي متمثلين بمنهجية التشريع الإلهي الذي جاء منسجماً ليشمل جميع النواحي الحياتية، والتي من جملتها أحكام المعاملات المالية، فقد أولاهما التشريع الإلهي أهمية عظيمة للأهمية التي أولاهما للمال، إذ اعتبره إحدى الضروريات الخمس التي لا تستقيم الحياة إلا بها «فقد اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس وهي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل»^(١).

فنؤسس على ذلك أنه من الأهمية بمكان التنبيه لأمرين، هما:

١. الاعتقاد بوجوب هذا التطبيق الشامل للأحكام لتحقيق المقصد الأعلى الذي من أجله شرعت هذه الشريعة، وهي تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، سواء ظهرت هذه المصالح أم خفيت، وهي الحقيقة الثانية التي وردت آنفاً، فمن سُمِّوا الشريعة الإسلامية ودلائل عظمتها أنها تشرع أحكاماً تعمل على إيجاد هذا المقصد وتحصيله، وتشرع أحكاماً أخرى تعمل على بقاءه واستمراره.

٢. لا يصح في الدراسة لأجزاء وأحكام الشريعة ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي «أن تُدرس بوصفها شيئاً منفصلاً وكياناً مذهبياً مستقلاً عن سائر كيانات الأجزاء الأخرى (الاجتماعية والسياسية...) وعن طبيعة العلاقات القائمة بين تلك الكيانات، وإنما يجب أن يتم إدراكها ضمن الصيغة الإسلامية العامة.

ومن المعلوم والمؤكد أنه من المقاصد المحققة لمصالح العباد في المعاش والمعاد مقصد حفظ المال، فقد أولته الشريعة الإسلامية أهمية كبيرة لأن عليه تتوقف حياة البشرية، ويمكن تلخيص مقاصد^(٢) الإسلام من حفظ المال بما أورد الطاهر بن عاشور^(٣)

(١) الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (٣١/١).
(٢) تعرف المقاصد بأنها: الغاية التي يرمى إليها التشريع والأسرار التي وضعها الشارع الحكيم عند كل حكم من الأحكام لغرض تحقيق إسعاد الفرد والجماعة وحفظ النظام وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال الإنساني حتى تصير الدنيا مزرعة للأخرة فيحظى الإنسان بسعادة الدارين. العالم، يوسف حامد، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٤١٥/١٩٩٤، ص(٨٣).

(٣) محمد الطاهر عاشور، عالم وفقهيه، ولد سنة ١٢٩٦هـ، أسرته منحدر من الأندلس ترجع أصولها إلى أشرف المغرب تعلم في جامع الزيتونة ثم أصبح من كبار أساتذته ثم رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ الزيتونة وفروعه، ومن أشهر مصنفاة: مقاصد الشريعة الإسلامية والتحرير والتنوير في تفسير القرآن، توفي سنة ١٣٩٣هـ، ابن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب بن خوجة، الدار الشامية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص(٢٤).

رحمه الله بقوله: «- فالسياسة الشرعية- في الأموال كلها خمسة أمور: رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها»^(١).

رواج الأموال: تحقيق تداول ورواج الثروة، حيث يهدف الشارع من خلال الحفاظ على المال بالوسائل المختلفة إلى إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة في الاستفادة من هذا المال^(٢): ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٣).

وضوح الأموال: بإبعادها عن الضرر والتعرض للخصومات بقدر الإمكان ولذلك شرع الإسهاد والرهن في التداين (الدين).

الحفاظ على المال وتنميته بالوسائل المشروعة: فإن أساس تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات إنما يركز على كيفية محافظة هذه المجتمعات على ثرواتها وكيفية تنمية هذه الثروات بالوسائل المختلفة التي سنذكرها لاحقاً، وهي حقيقة عني الشارع الحكيم بتحقيقها، والإسلام من خلال ذلك يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأنظمة الوضعية التي تركز فقط على تنمية الثروة دون أن تعير الاهتمام الكافي للوسيلة التي تحقق ذلك.

إثبات الأموال: تقررها لأصحابها بوجه لا خطر فيه ولا منازعة سواء كان إثباتها بالتملك أو الكسب، وإعطاء صاحب المال حرية التصرف فيما تملكه أو اكتسبه وفق ضوابط رسمتها الشريعة.

العدل في الأموال بأن يكون حصولها بطريق مشروع غير ظالم، وإنفاقه فيما أحل الله وفي مصارفه المقررة.

«إن المتتبع للمقصد الشرعي في الأموال يجد أن هناك مقصداً سامياً هو أساس تحقيقها على أرض الواقع، وهو تحقيق الرفاهية والسعادة للفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة، وإشباع كافة الحاجات الإنسانية الأساسية وتحسين مستوى الحياة على الصعيدين المادي والروحي»^(٤).

(١) ابن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ط: دار النفائس، الأردن، ص(٤٦٤).

(٢) النمري، خلف بن سليمان، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط: ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص (٥٠).

(٣) سورة الحشر، الآية (٧).

(٤) سانو، قطب: الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٢٠.

وسائل حفظ المال

أما بالنسبة للوسائل التي شرعها الإسلام لتحقيق مقصد الحفاظ على المال فيمكن جمعها بأمرين، وهو مستخلص مما أورده الإمام الشاطبي^(١) في الموافقات من أن حفظ الضروريات يكون بأمرين: «أحدهما ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود، والثاني ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم»^(٢).

وعلى هذا يمكننا وضع الوسائل المطلوبة لحفظ المال من خلال ما يلي:

الأولى: كيفية حفظه من العبث والتصرف غير المفيد له واستغلاله بحيث يؤدي إلى ضرر الفرد والمجتمع كتشريع حرمة الإسراف والربا.

الثانية: توظيف المال التوظيف الأمثل بما يعود على الفرد والمجتمع بالنعف والفائدة. ويمكن القول إن تحقق مقصد حفظ المال يكون من خلال الأمرين التاليين^(٣):

الأمر الأول: حفظه من جهة أسباب وجوده:

أمر الشارع الحكيم بتحصيل المال تلبية واستجابة للحاجات الفطرية للإنسان، وترجم ذلك من الناحية العملية أن جعل السعي لكسب الرزق وتحصيل المال والمعاش من التكاليف

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، العلامة المؤلف المحقق النظار الفقيه الأصولي المحدث، أخذ من أئمة منهم ابن الفخار وأبو عبد الله البلنسي وأبو القاسم الشريف السبتي وأبو عبد الله الشريف التلمساني وغيرهم، وعنه أبو بكر بن عاصم وأخوه أبو يحيى محمد صاحبه وانتفع به وورث طريقته، وعبد الله البنياني، ومن كتبه شرح جليل على الخلاصة والموافقات في أصول الفقه والاعتصام في الحوادث والبدع توفي سنة ٧٩٠ هـ (الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

(٢) الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص(٣٢٤-٣٢٥).

(٣) الخلفي، رياض منصور، بحث بعنوان: المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٧م، العدد ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص(٢٢).

الواجبة على المكلف إجمالاً، وذلك كفاية عن نفسه ومن يعول، وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة استدلالاً على ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(١)، وعن أنس بن مالك^(٢) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «طلب الحلال واجب على كل مسلم»^(٣).

وقال ابن حزم^(٤): «وأجمعوا على أن اكتساب المرء من الوجوه المباحة مباح، واتفقوا على أن كسب القوت من الوجوه المباحة له ولعياله فرض إذا قدر على ذلك»^(٥).

ودعماً لذلك فقد رفع الإسلام منزلة العمل وأعلى من أقدار العمال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده)^(٦). وأوجدت الشريعة الإسلامية العديد من المعاملات العادلة التي تضافرت النصوص القرآنية والحديثية على الحث عليها بشرط ألا تحتوي على ظلم أو اعتداء على حقوق المتعاملين، ومنها البيع والشراء والإجارة والمشاركة وغيرها من المعاملات الأخرى.

(١) سورة الملك، الآية (١٥).

(٢) هو أنس بن مالك بن النضير الأنصاري الخرزجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين من الرواية عنه، وكان ممن شهد بدرًا وهو صغير السن، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثماني غزوات، وقالت أمه أم سليم للنبي صلى الله عليه وسلم: ادع له، فقال: اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه، قال أنس: ولقد دفنت من صليبي سوى ولد ولدي مائة وخمسة وعشرين، وإن أرضي لتثمر في السنة مرتين، وتوفي رضي الله عنه سنة ٩٠ من الهجرة، وقيل ٩١ و٩٢، وعمره مائة إلا سنة وقيل مائة وثلاث سنين ومائة وسنة ومائة وسبع سنوات، ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتب العلمية، (٢٩٤/١).

(٣) المنذري، زكي الدين عبدالعظيم، الترغيب والترهيب، دار الكتب العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (٥٤٦/٢).

(٤) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأموي، كان شافعيًا ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر، مولده بقرطبة من بلاد الأندلس سنة ٣٨٤هـ، قال عنه الحافظ محمد بن فتوح الحميدي: ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين، ومن كتبه: كتاب الأحكام في أصول الأحكام وكتاب الفصل في الملل في الأهواء والنحل، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ، الذهبي، محمد ابن أحمد، تهذيب سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأناؤوط، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٥) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، مراتب الإجماع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص (١٥٥).

(٦) صحيح الإمام البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم ١٩٨٨.

الأمر الثاني: حفظه من جهة أسباب صونه ورعايته^(١)؛

١. تحريم الاعتداء على الأموال وإبعاد الضرر عنها على أي وجه كان الضرر، وعلى أي مقدار منه ولو قل، وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢)، ومن أمثلة التشريع الدالة على هذا الأمر الحَجْر على مال السفية، ومنع بيع الرجل على بيع أخيه، أي أن يتبايع اثنان فيأتي شخص آخر فيعرض على المشتري سلعة مثل السلعة التي اشتراها بثمن أقل، أو سلعة أجود منها بالسعر نفسه، لكي يفسخ البيع السابق ويشتري منه.
٢. تحريم إضاعة المال وتبذيره وإسرافه، ومجاوزة الحد في الإنفاق ووضعها في غير حقه، ومما جاء في السنة أنه صلى الله عليه وسلم: «نهى عن إضاعة المال»^(٣).
٣. أوجدت الشريعة الإسلامية الحد الذي يعاقب به من اعتدى على مال غيره بالسرقة لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤)، فإن لم تتوافر شروط قطع يد السارق فلإمام أو القاضي اللجوء إلى التعزير من خلال وضعه لعقوبة يقدرها بحيث تكون رادعة له.
٤. ضمان المال المغصوب والمتلف، فإن من غصب شيئاً؛ وجب عليه رده، وإذا تلفت الأعيان بتعداً أو تقصير؛ ضمن المتلف قيمتها إن كانت من الأموال القيمة، ومثلها إن كانت من الأموال المثلية*^(٥).

(١) الخليفة، رياض منصور، بحث بعنوان: المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص(٢٢).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٣) رواه البخاري، باب الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْعَفْفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَارَبَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ﴾ سورة البقرة الآية (٢٧٣)، رقم الحديث: (١٤٧٧).

(٤) سورة المائدة، الآية (٣٨).

(٥) الخفيف، علي، أحكام المعاملات الشرعية، طبعة بنك البركة الإسلامي للاستثمار، بدون سنة طبع، ص (٥٨). والمال المثلّي: هو ما له مثل أو نظير في الأسواق من غير تفاوت في أجزائه، والمال القيمي: هو ما تتفاوت أحاده تفاوتاً يعتد به، أو لا تتفاوت ولكن لا نظير لها في مجال التجارة كالعقارات من الأرض والحيوانات بجميع أنواعها، والأحجار الكريمة من الماس والياقوت والكتب المطبوعة إذا نضدت، والآثار القديمة، فإذا تعدى شخص على مال غيره فآتلفه، فإن كان المال مثلياً=

٥. أوجدت الشريعة الإسلامية عدداً من الوسائل لحفظ الحقوق المالية وضمانها عند التعامل وإبعاها عن مواطن الخصومة والمنازعة كالكتابة والشهادة والرهن والكفالة، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُوبُوهُ﴾^(١).

٦. «تحريم الشريعة الإسلامية للربا والاحتكار والاكنتان، فإن هذه الأمور الثلاثة قاضية كل القضاء على التعاون والترابط والتراحم كما تقوم على حجب المال وتعطيله عن المشاركة في النشاط الاقتصادي»^(٢).

وكذلك من تطبيقات أسباب صونه ورعايته ما يتعلق بحفظ الأموال كالشهادة والكتابة والكفالة والضمان على إتلاف الأموال والرهن، ووضع قوانين لجرائم الغصب والسرقة والرشوة، ووضع خطط تنموية لاستغلال المال من خلال التجارة والزراعة والصناعة، وإلزام الدولة بتحقيق التكافل والتعادل والتقريب بين طبقات المجتمع.

=وجب ردُّ مثله ما دام موجوداً في السوق، أما إذا انقطع المثل من أيدي الناس فتجب القيمة لتعدُّرُ المثل، أما إن كان المال قيمياً، كالحيوان والأواني المصوغة، فيجب رد قيمته يوم التعدي عليه لأنه لا مثل له. الموسوعة الفقهية الكويتية، (٤٢-٣٤/٣٦).

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

(٢) سانو، قطب: الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص(٦٣).

صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

تزاول المصارف الإسلامية أنشطة عديدة ومتنوعة بأساليب وأدوات تتفق مع المبادئ الشرعية، مثل:

١. المضاربة: وتعني الشراكة بين المال والعمل، فيقدم أحد الطرفين المال ويقوم الطرف الآخر بتقديم العمل، ثم يتم توزيع الأرباح بينهما على أساس نسب متفق عليها، وتكون الشراكة في الغنم والغرم على السواء، ويتم التعاقد فيها وفق الاشتراطات الشرعية الصحيحة.

٢. المشاركة: وهي ما يطلق عليه اصطلاحاً (شركة العنان) حيث يشارك فيه الطرفان أو أكثر في تقديم المال والعمل في توافق وتعاون.

٣. الإجارة: وتكون في المنقول والعقار وغالباً ما تكون مقترنة بخيار التمليك، أي حق العميل المستأجر في تملك الشيء المؤجر عند نهاية عقد الإجارة، ويقوم البنك بشراء المعدات مثلاً وتملكها ثم إيجارتها.

٤. المرابحة: هي بيع الشيء مقابل ثمن نقدي يتكوّن من أصل مبلغ الشراء مضافاً إليه هامش من الربح المعلوم من كلا الطرفين، فضلاً عن أية نفقات أو مصروفات أخرى، ويكون البيع بنظام المرابحة على نوعين: مؤجل الثمن (بيع ائتماني) يتم تسديده إما دفعة واحدة أو على دفعات، مع الالتزام بذات القيمة المتفق عليها، وتمثل الزيادة في السعر الربح مقابل التأجيل. أما البيع مؤجل التسليم أو بيع السلم، أي شراء الآجل بالعاجل (تعجيل الثمن وتأجيل تسليم المبيع) فيتم أداء الثمن مقدماً مقابل تسليم المبيع في المستقبل ويكون معلوماً ووفق ضوابط الشرع.

٥. التورق: وسيلة للحصول على السيولة النقدية، كبديل شرعي عن الاقتراض بفائدة، وفي الاصطلاح الفقهي التورق هو أن يشتري سلعة نسيئة، ثم يبيعه نقداً لغير البائع بأقل

مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد. فهو الوسيلة التي تستخدمها المصارف الإسلامية إلى النقد.

٦. التمويلات الإسلامية والتسهيلات المصرفية: مع شرعية التمويلات الإسلامية الآجلة، فلا يجوز إلزام المدين بدفع أية أموال إضافية ثابتة أو متغيرة كغرامة تأخير أو فوائد مع استمرار المديونية لمدة أكثر.

٧. الاستصناع: عقد يتعهد بموجبه شخص ما (هو الصانع) بأن يصنع شيئاً ما (المصنوع) لصالح شخص آخر هو (المستصنع) بناء على طلب هذا الأخير وطبقاً للمواصفات المحددة مقابل ثمن يؤديه المستصنع، وبذلك تُساهم البنوك الإسلامية بأموالها في مجالات الاستثمار والعمل والتجارة والصناعة.

٨. السَّلْم: إحدى الوسائل التي تستخدمها المصارف الإسلامية في العمليات الاستثمارية وأساسه استعجال رأس المال وتقديمه ويسمى (السَّلْف)، كما يطلق عليه القرض الحسن. والسَّلْم قد يعني البيع الآجل، أي بيع قُدِّم فيه رأس المال ويتأخر الثمن الآجل.

المقدمات التاريخية



١- نشأة البنوك الإسلامية

تعود الفكرة أصلاً إلى أحد أقدم رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي، وهو الدكتور أحمد النجار^(١)، الذي ارتبطت فكرة «البنك الإسلامي» عنده ببنوك الادخار المحلية الألمانية، التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وكان هدفها ابتداءً جمع الادخار المحلي واستغلاله في مشروعات تعود بالنفع على المجتمع.

ثم تطورت الفكرة بعد ذلك إلى أن أنشأ أول بنك يتبنى نظرة إسلامية وهو «بنك الادخار في ميت غمر بمصر سنة ١٩٦٣م، وقد قُدِّر له أن يعيش أربع سنوات ليعلن فيما بعد عن ولادة البنوك الإسلامية»^(٢). وأهم ما يلفت الانتباه في هذه الفترة هو التجاوب الكبير للجمهور، سواء منهم المودعون أو المستثمرون^(٣).

ثم ظهرت مرحلة ما بعد بنوك الادخار والتي حملت حماس جمهور المسلمين برغبتهم في إيجاد البدائل للمؤسسات القائمة على النظام المصرفي الربوي، وقد ظهرت في هذه المرحلة العديد من الأصوات التي تنادي بتبرير الواقع وتلتمس المسالك المختلفة لإخراج الفوائد وما في حكمها من نطاق الربا المحرم.

كما «شهدت ظهور (بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م)، ثم أعقب ذلك إقامة مصرفين إسلاميين معاً عام ١٩٧٥م وهما: (بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة)»^(٤).

(١) د. أحمد النجار: الأمين السابق للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وأحد رواد الاقتصاد الإسلامي ومؤسسي البنوك الإسلامية على مستوى العالم. (الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي).

<http://www.isegs.com/forum/showthread.php>

(٢) المصري، رفيق يونس، النظام المصرفي الإسلامي، دار المكتبي، سوريا، ط: ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص(٣٤).

(٣) الطنطاوي، د. محمود محمد، القروض المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والشريعة، جامعة الكويت، السنة ١، العدد ١، ١٩٧٧م، ص(٤٦).

(٤) الهيتي، عبدالرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص(١٧٦).

ثم توالى البنوك تباعاً وبشكل سريع فظهرت البنوك التالية على الترتيب الزمني:

- بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة ١٩٧٧م.
- بيت التمويل الكويتي سنة ١٩٧٧م.
- بنك فيصل الإسلامي المصري سنة ١٩٧٧م.
- البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار سنة ١٩٧٨م^(١).

وفيما يلي نبذة عن أوائل البنوك الإسلامية من حيث أسبقية التأسيس:

أولاً: بنك دبي الإسلامي ١٩٧٥م:

يعد بنك دبي الإسلامي الذي تأسس في عام ١٩٧٥، أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة مساهمة عامة، ومدرجة في سوق دبي المالي، وهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات وثالث أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم الذي يوفر لمتعامله خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وخارجياً قام بتأسيس بنك باكستان الإسلامي كما توسع في إندونيسيا بإطلاق بنك بانين دبي الشريعة بها مطلع عام ٢٠١٧، كما تم منحه من قبل البنك المركزي الكيني بنك دبي الإسلامي ترخيصاً لتأسيس فرع له في كينيا في مايو ٢٠١٧م تحت اسم بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود.

ثانياً: بنك فيصل الإسلامي السوداني ١٩٧٧م:

إن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٦٦م، إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ، وفي فبراير ١٩٧٦م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نيميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان، وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ٤/٤/١٩٧٧م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

ثالثاً: بيت التمويل الكويتي ١٩٧٧م:

أول بنك في الكويت والخليج العربي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(١) الطيار، د. عبدالله محمد أحمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض ط: ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص(٨٩).

وقد تأسس «بيتك» سنة ١٩٧٧م، برأس مال قدره ١٠ ملايين دينار كويتي، بمساهمة حكومة دولة الكويت بمقدار ٤٩% من رأس المال، و ٥١% مساهمة عامة.

وشهد «بيتك» نشاطاً ملحوظاً في التوسع الدولي، فأنشأ بنوكاً مستقلة له في تركيا والبحرين وماليزيا بالإضافة إلى مساهمته في بنوك إسلامية أخرى، كما ساهمت أنشطته الاستثمارية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول شرق آسيا والشرق الأوسط في أن تكون دعامة مهمة لتحقيق الأرباح المجزية المتنامية في بيت التمويل الكويت.

رابعاً: البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ١٩٧٨م:

تأسس البنك الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨م، حيث يعتبر أول بنك إسلامي يؤسس في الأردن على يد الدكتور سامي حسن حمود يرحمه الله، وفي عام ٢٠٠٠م تم استبدال قانون البنك الذي كان يعمل بموجبه بقانون جديد حوى فصلاً خاصاً بالبنوك الإسلامية والقضايا الرقابية الخاصة بها.

وبالعودة إلى النشأة الأولى لنظام المصارف الإسلامية فقد كانت تتمثل في «بيت مال المسلمين»، الذي كان يتولى رعاية شؤون المسلمين ويقوم بمتطلبات التمويل اللازم للأفراد أو الجماعات، وقد جاء في تاريخ الطبري: أن هند بنت عتبة، قامت إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فاستقرضته من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم، تتجر فيها وتضمنها، فأقرضها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشتريت وباعت، فلما أتت إلى المدينة شكت الوضيعة (أي الخسارة) فقال لها عمر: (لو كان مالي لتركته، ولكنه مال المسلمين).

وفي العصر الحديث تغيرت ظروف الحياة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وظهرت النقود الورقية وبرز دورها في حياة الفرد والمجتمع، فظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبى متطلبات المجتمع في ناحيتي التمويل والإنتاج، وقد شجعها في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الأموال اللازمة للتطور الصناعي والتجاري.

وتعتبر البنوك الإسلامية تجرية حديثة نسبياً في العالم الإسلامي، جاءت لتلبية الحاجات الملحة لمؤسسات مصرفية تلبى احتياجات المسلمين، وتلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية التي كان ولازال هدفها الأساسي تحقيق الربح بدل الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها البنوك الإسلامية.

وتذكر بعض الدراسات أن تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الإسلامي تعود إلى سنة ١٩٤٠م في ماليزيا التي أنشئت فيها صناديق للادخار بدون فائدة، وفي سنة ١٩٥٠م انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلى دولة باكستان.

لكن المحاولات الجادة في العصر الحديث لإنشاء بنوك تقدم خدمات وأعمالاً مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بدأت في العام ١٩٦٣م من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في دلتا مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.

وفي عام ١٩٧٠م قدم كل من الوفد المصري والباكستاني اقتراحاً بإنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دولي للبنوك الإسلامية، وذلك خلال المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كراتشي بباكستان، وقد تم دراسة المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربوي.

وشهد العام ١٩٧١م تأسيس بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ بممارسة نشاطاته المصرفية عملياً عام ١٩٧٢م، ونص قانونه التأسيسي على عدم التعامل بالفائدة، وقد استرعت هذه التجربة اهتماماً كبيراً جعلها تدرج على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٧٢م في مدينة جدة الذي درس إمكانية إقامة بنوك إسلامية محلية وبنك إسلامي دولي.

في عام ١٩٧٣م، طرح في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية في مدينة جدة فكرة إقامة بنوك إسلامية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متكاملة، كما ناقش المجتمعون مناقشة تفصيلية الجوانب النظرية والعملية لإقامة نظام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد لاقت هذه الفكرة الترحيب والقبول، حيث انتهى الاجتماع إلى ضرورة وضعها موضع التنفيذ.

وقد عرف العمل المصرفي الإسلامي بدايته الفعلية في عام ١٩٧٥م عندما صدر المرسوم الأميري بتأسيس بنك دبي الإسلامي الذي تميز بتوفير خدمات مصرفية متكاملة، وتم في السنة نفسها تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة دولية لتمويل التنمية تشارك فيها جميع الدول الإسلامية.

توالى بعد ذلك تأسيس البنوك الإسلامية المحلية في مختلف الدول، حيث عرفت الصناعة المصرفية الإسلامية نمواً سريعاً على امتداد العقود الأربعة الماضية، فبعد أن كان

عدد البنوك الإسلامية ثلاثة بنوك في عام ١٩٧٥م؛ انتقل الرقم إلى نحو ٥٢٠ مؤسسة وبنكاً إسلامياً حول العالم بنهاية العام ٢٠١٢م، موزعةً على أكثر من ٦٠ دولة، ثم انتقل الرقم إلى ٩٠٠ مؤسسة بنكية بحلول عام ٢٠١٥م يتركز معظمها في الدول العربية، وتحديداً في دول الخليج العربي.

وعرّفت موجودات البنوك الإسلامية نمواً كبيراً بحيث كان من المتوقع أن تبلغ أصولها بحلول عام ٢٠١٤م تريليون دولار بمعدل نمو يبلغ ١٩٪ سنوياً، أي بسرعة أكبر بكثير من البنوك التقليدية. مما جعل المؤسسات المالية المختصة تتوقع بأن تصل أصول الصيرفة الإسلامية بنهاية عام ٢٠١٤م إلى ٢ تريليون دولار.

هذه المستويات الكبيرة من النمو والمستقبل الواعد الذي ينتظر قطاع الصيرفة الإسلامية، إضافةً إلى الرغبة في تجنب البنوك الربوية، جعل بعض الدول تقوم بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل، بحيث أصبحت جميع المؤسسات المصرفية فيها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بدون تعامل بالفائدة، سواء أخذاً أو عطاءً كما هو الحال في السودان وباكستان وإيران.

كما بدأت البنوك المركزية في مختلف الدول تولي اهتماماً بقطاع المصارف الإسلامية وتصدر تشريعات خاصة بها، كالمملكة المغربية التي عرفت مؤخراً إصدار القانون المنظم لعمل البنوك الإسلامية، في انتظار انطلاقها الفعلية.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن البنوك الإسلامية لا يقتصر وجودها على البلدان العربية والإسلامية، بل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، فمدينة لندن أصبحت مركزاً مالياً هاماً للتمويل الإسلامي، حيث يوجد في بريطانيا ثلاثة بنوك مطابقة بالكامل لأحكام الشريعة الإسلامية تأسست منذ عام ٢٠٠٤م، إضافةً إلى عشرين بنكاً تقدم الخدمات الإسلامية من خلال نوافذ خاصة أو فروع إسلامية.

وقد دفعت مؤشرات النمو الكبيرة التي تحققها الصناعة المصرفية الإسلامية عدة دولٍ غربية أخرى إلى التفكير جدياً في دخول هذا السوق الواعد، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثبتت هشاشة النموذج الرأسمالي الغربي.

خامساً: بنك فيصل الإسلامي المصري ١٩٧٩م:

يُعد أول بنك تجارى إسلامي مصري، بدأ عمله رسمياً في استقبال العملاء في ٥ يوليو ١٩٧٩م. ففي عام ١٩٧٤م، ظهرت فكرة إنشاء مصرف يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وقام الأمير محمد الفيصل بن عبد العزيز آل سعود - رئيس مجلس الإدارة - بعرض الفكرة على المسؤولين المصريين، حيث لاقى الفكرة ترحيباً واسعاً على المستويين الشعبي والرسمي، وتمت الموافقة على تأسيس البنك، وصدر بذلك القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م الذي أقره مجلس الشعب المصري في حينه.

٢- نشأة البنوك الإسلامية في دولة الكويت

تتسم البنوك الإسلامية في دولة الكويت بالأداء المتميز والإقبال الشديد عليها، مما جعلها تتفوق بجدارة على البنوك التقليدية إلى الحد الذي جعل هذه الأخيرة تنشئ فروعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب العملاء.

ومن المعروف أن عمل البنوك الإسلامية يقوم على المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، خاصة مبدأ المضاربة، وهو المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل، وليس على تعظيم الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة كما هو الحال في البنوك التقليدية.

وقد اتضح خلال الأزمة المالية العالمية مدى قوة البنوك أو المصارف الإسلامية كحل بديل للأزمة التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية والشركات في أمريكا وغيرها من دول العالم، في حين تجاوزت البنوك والمصارف الإسلامية الأزمة، وقد كانت ولا زالت البنوك الإسلامية في الكويت مثلاً رائعاً يحتذى به كصرح اقتصادي إسلامي شامخ يعمل بالأحكام المطابقة للشريعة الإسلامية، ويفيد المجتمع الكويتي والعربي والإسلامي بتوفير قاعدة رأسمالية ضخمة ومتنوعة في عالم الصيرفة، بما فيها من مشروعات وصيغ استثمار إسلامية مثل المضاربة والمرابحة والسلم وغيرها، واستطاعت البنوك الإسلامية في الكويت أن تحدد من آثار الأزمة المالية العالمية بل وتقدم بديلاً حقيقياً متميزاً.

ويرجع ازدهار وتفوق البنوك الإسلامية بالكويت بشكل رئيسي إلى ما تتمتع به البنوك الإسلامية بالكويت من إطار تشريعي قوي واضح وداعم لعملها، وبيئة مجتمعية تشجع عمل البنوك الإسلامية وتقبل عليها.

ويعد قانون البنوك الإسلامية هو القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م، من خلال إضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

• توضيح الامتيازات التشريعية للبنوك الإسلامية بالكويت:

انفرد القانون الكويتي بالنص على عدة أحكام فيما يخص البنوك الإسلامية هي:

- النص صراحة على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.
 - النص على أن الحسابات المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية تتم وفقاً للقواعد والأوضاع التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لما يقرره البنك المركزي.
 - النص على أن يكون البنك المركزي المسعف للبنوك الإسلامية في الحالات الاضطرارية باستخدام الأدوات والأساليب التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وطبقاً للشروط والقواعد التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي.
 - انفرد بالنص في المادة الرابعة على أنه يجوز للبنوك القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وترغب في مزاولة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أن تقوم بتعديل أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن، أي فتح الباب أمام تحوّل البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي وفقاً للقواعد والشروط الواجب مراعاتها في هذا الشأن.
 - النص على جواز أن تقوم البنوك التقليدية بممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال شركات تابعة لها كيان قانوني ومالي مستقل وفقاً للشروط والأوضاع والاستثناءات المنصوص عليها في مواد القانون، وتعتبر هذه الشركات كبنك إسلامي مستقل في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون.
- وقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية، فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة، أو أن يتبنى البنك التقليدي الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية مبدأ التحول الكلي وفق خطة زمنية مُعلنة، حيث يرفض البنك المركزي الكويتي فكرة الازدواجية في التعامل داخل البنك الواحد سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية مع استمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدي.

٣- تحول البنوك التقليدية للعمل بنظام الاقتصاد الإسلامي

وقد واكب ظاهرة انتشار المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الميلادي المنصرم ظاهرة أخرى، وهي ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية، وفيما يلي المنحنى التاريخي لهذه الظاهرة:

أولاً: دولة الإمارات العربية:

حيث تبدو تجربة مصرف الشارقة الوطني الذي أنشئ عام ١٩٧٥م من أبرز تجارب التحول، «حيث باشر المصرف أعماله كمصرف تقليدي يعتمد على تلقي الودائع وإعادة إقراضها، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية المعتادة، ثم تم إقرار تحويل أنشطة المصرف لتتوافق بصورة تامة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، في الجمعية العمومية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٨م، ونتيجة لذلك تم تحويل جميع المنتجات المصرفية التقليدية إلى منتجات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم الانتهاء من عملية التحول بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠م»^(١).

«وهناك تجربة مصرف الإمارات الإسلامي الذي كان اسمه مصرف الشرق الأوسط، فقد تحول بعد قرار جمعياته العمومية في عام ٢٠٠٤م، بعد حصوله على الموافقات الرسمية من الدوائر الحكومية»^(٢).

ثانياً: الكويت^(٣):

أصدر البنك المركزي الكويتي القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية، وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية. وقد اشترط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئي.

(١) التقرير السنوي لمصرف الشارقة الوطني، ٢٠٠٥م.

(٢) العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية- الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، بحث غير منشور، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م، ص(١٨٢).

(٣) إبراهيم القاضي، ورقة بحث قدمت إلى مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي «تجارب وتحديات»، المنظم من طرف شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في الكويت، خلال الفترة ٣٠-٣١/٥/٢٠٠٥م.

والآن في دولة الكويت «يوجد عدد ٤٢ شركة تمويل واستثمار خاضعة لرقابة البنك المركزي الكويتي، تم تحويل ١٣ منها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء القانون الجديد، كما تقدم البنك الوطني الكويتي بطلب لإنشاء فروع إسلامية وجارٍ دراسة طلبه»^(١).

ثالثاً: مصر:

أنشئ أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية في بنك مصر في سنة ١٩٨٠م أطلق عليه اسم «فرع الحسين للمعاملات الإسلامية»، وعلى إثر النجاح الذي حققه هذا الفرع سارع بنك مصر إلى تحويل المزيد من فروعها للمعاملات الإسلامية، وصل عددها إلى ٢٩ فرعاً في نهاية عام ٢٠٠٤م وتم إنشاء إدارة مستقلة تشرف على أداء فروع المعاملات الإسلامية وتخضع هذه الإدارة والفروع التابعة لها لإشراف لجنة الفتوى بالأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وتم فصل أموال تلك الفروع عن أموال البنك الأم»^(٢).

«وما لبث أن قام عدد من البنوك المصرية - أسوة ببنك مصر - بإنشاء فروع متخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بلغ عددها في عام ٢٠٠٤م ٥٨ فرعاً تتبع ١٢ بنكاً تجارياً، حسب الإحصائية الصادرة عن إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزي المصري في ٣٠/٨/٢٠٠٤م»^(٣).

رابعاً: المملكة العربية السعودية:

«يأتي البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام ١٩٨٧م تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلا ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام ١٩٩٠م، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام ١٩٩٢م

(١) البنك المركزي الكويتي، النشرة الإحصائية النقدية الشهرية، المجلد ٢٥، العدد ١٠، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص (٣٥).

(٢) البنك المركزي المصري، بيان صادر عن إدارة الرقابة على البنوك في ٣١/٨/٢٠٠٤م.

(٣) النشرة الإعلامية بفروع المعاملات الإسلامية لبنك مصر، ٦/٩/٢٠٠٤م.

بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ٢٠٠ فرع إسلامي في منتصف عام ٢٠٠٥م موزعة على مختلف مدن المملكة^(١).

«ويأتي بنك الجزيرة في المرتبة الثانية بعد البنك الأهلي التجاري السعودي، حيث أعلن عن توجهه الإسلامي منذ عام ١٩٩٨م وتم تحويل كامل فروعها وعددها ١٧ فرع ليقترن نشاطها على تقديم المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويحتل بنك الرياض الترتيب الثالث في التحول نحو المصرفية الإسلامية حيث تم تحويل ٨٠ فرعاً للمصرفية الإسلامية من مجموع فروعها البالغة ١٩٣ فرعاً، ويأتي بعد ذلك البنك السعودي البريطاني، حيث انتهى من تحويل ٨ فروع من إجمالي ٦٩ فرع، ثم مجموعة سامبا المالية (البنك السعودي الأمريكي) التي انتهت من تحويل ٣ فروع من إجمالي ٦٥ فرعاً حتى نهاية ٢٠٠٤م.

وبموجب كل هذه التحولات تم إنشاء إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية الخمسة وتم تشكيل هيئة للرقابة الشرعية بكل منها^(٢).

من خلال السرد التاريخي السابق يتبين لنا مدى اهتمام قطاع عريض من المتخصصين الاقتصاديين والمصرفيين والشرعيين بظاهرة التحول، الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام بهذه الظاهرة ودراستها من جميع جوانبها.

وسيكون محل البحث هو دراسة لعملية تحويل بنك الكويت الدولي (العقاري سابقاً) بصفته أول مصرف تحول للنظام المصرفي الإسلامي في الكويت، ابتداءً بتاريخها والمراحل التي مرت بها عملية التحول.

«شجع نجاح تجربة المصارف الإسلامية - المتمثلة في إقبال شريحة واسعة من الراغبين في المعاملات وفق الضوابط الشرعية التي اعتمدها المصارف الإسلامية على التعامل معها - إلى سعي الكثير من المصارف التقليدية إلى التحول إلى مصارف تقدم خدماتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويظن البعض أن عملية تحويل مصرف

(١) المرطان، سعيد، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري) ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة (المغرب، الدار البيضاء ٥-٨ مايو ١٩٩٨م) ص (٩) وما بعدها.

(٢) د. بريش عبدالقادر، أ. حمو محمد، تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصرفية الإسلامية- الحظوظ وإمكانات النجاح، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م، ص (٨-٩).

تقليدي إلى مصرف يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أمر بسيط فيكفي أن يتخذ مجلس إدارة المصرف هذا القرار فيتم التحول بين عشية وضحاها، ولكن الحقيقة غير ذلك؛ فإن عملية تحويل مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي تعتبر تحدياً يواجه صانعي القرار من حيث صياغة استراتيجية التحول ووضع خطة للتحول تأخذ في الاعتبار حجم المصرف والعاملين به والبيئة القانونية التي يعمل بها والأنظمة الحاسوبية وكلفة تعديلها والمنتجات الإسلامية البديلة وتعديل السياسات والإجراءات لتتلاءم مع طبيعة عمل المصرف الجديدة^(١).

واستجابة لذلك فقد عُقدت العديد من المؤتمرات والندوات لبحث هذه النازلة من جميع جوانبها، ومن جهة أخرى فقد تركّز اهتمام بعض القائمين على المصارف التقليدية ومتابعتهم لهذه الظاهرة الجديدة للبنوك الإسلامية على مدى إمكانية تطبيقها في مؤسساتهم، من ذلك يتضح أن موضوع تحول المصارف الربوية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية حديث النشأة على ساحة العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يتطلب جهوداً ودراساتٍ من الجهات المعنية بالتحول أولاً، ومن المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي؛ وذلك لوضع الأسس والضوابط لهذه العملية حتى لا تحيد عن المنهج الشرعي للتعامل مع مثل هذه النوازل.

(١) اللاحم، ناصر، مقال بعنوان: البنوك واستراتيجية التحول، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٠١٥٧)، صادر بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٢٧هـ/ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦م.

٤- بيوت التمويل

هناك أمر يلزم توضيحه، وهو أن المؤسسات التي نتحدث عنها باسم المصارف الإسلامية أو بيوت التمويل يمكن تصنيفها - من حيث إطارها القانوني - إلى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: وتضم معظم هذه المؤسسات، وهي تلك التي نشأت في بلاد إسلامية تسود فيها النظم المصرفية الربوية، وتنظمها قوانين مصرفية على النمط الغربي، وقد نشأت هذه البنوك بمقتضى قوانين خاصة تختلف عن القوانين الأخرى من قوانين النظام المصرفي السائد التي تنظم أعمال المصارف الربوية، وتكون ضمن إشراف البنوك المركزية أو سلطات الرقابة المصرفية كالمصارف في دولة الكويت.

المجموعة الثانية: وتضم المؤسسات التي توجد في بلاد إسلامية قامت بتحويل نظامها المصرفي كلياً إلى النظام الإسلامي كباكستان وإيران والسودان وماليزيا، أو جزئياً بالسماح لبيوت التمويل (دون تسميتها بالإسلامية) كتركيا مؤخراً.

وقد صدرت في كل من هذه الدول قوانين خاصة بتنظيم هذه المؤسسات المصرفية، لعل أكثرها تفصيلاً وتطوراً هي القوانين واللوائح التي صدرت في السودان^(١) لهذا الغرض.

المجموعة الثالثة: وتضم المؤسسات الموجودة في الدول الغربية والمسموح لها بممارسة أنشطة البنوك الإسلامية وتعمل بطبيعة الحال تحت قانون المصارف في تلك الدول، ومن أبرز الأمثلة مصرف HSBC في المملكة المتحدة (بريطانيا)، وفرع البنك الأهلي المتحد الكويتي قبل التحول.

من خلال التمهيد السابق يمكننا عرض هذا الفصل المتعلق بتجارب التحول من خلال ذكر مثالين للمجموعة الثانية (السودان- ماليزيا) وهي أمثلة للدول التي حولت نظامها المالي ليتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(١) لمزيد من البحث حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي السوداني، ومن بعض هذه القوانين واللوائح كتاب بنك السودان المركزي للمصارف المحلية الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٤م بشأن التحول للعمل المصرفي الإسلامي، وكتاب محافظ بنك السودان المركزي في مايو ١٩٨٤م لرئيس الجمهورية حول منهجية التحول، ومقترح نائب المدير العام لبنك البركة السوداني لمجلس الشعب بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤م.

التجربة السودانية في التحويل المصرفي (السرد التاريخي للنظام المصرفي السوداني)

لقد مرّ النظام المصرفي في السودان بعدة مراحل بدأت قبل الاستقلال منذ عام ١٩٠٣م حيث كان أول بنك فُتح هو فرع البنك الأهلي المصري، وتتابع بعد ذلك فروع البنوك الأجنبية حتى عام ١٩٥٧م حيث افتتح البنك الزراعي السوداني كأول بنك وطني في السودان، ثم تلتها مرحلة ما بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦م بداية عهد البنوك التجارية الوطنية، وكانت السيادة في هذه المرحلة للفكر الاقتصادي الرأسمالي، وارتكز عمل كل البنوك التجارية في علاقاتها المصرفية وتعاقداتها المالية على سعر الفائدة فكانت هي الحافز على الادخار والحق الذي يمنح لحملة الودائع، كما كانت تمثل العائد الذي يحصل عليه البنك في جميع قروضه وتسهيلاته المالية.

ثم بعد ذلك بدأت النواة الأولى لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي في عام ١٩٧٨م حيث أُسس مصرف فيصل الإسلامي، والجدير بالذكر أن موضوع (تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية) موضوع فريد، وللسودان فيه تجربة مميزة، إذ يعتبر الدولة الأولى التي التزمت بالاقتصاد الإسلامي في جميع مناحي النشاط الاقتصادي وأصبح المرجعية التي تحكم عمل الدولة وعلاقاتها الاقتصادية كما يحكم عمل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في النظام المصرفي، وقامت في السودان منظومة متكاملة من المؤسسات الاقتصادية والمالية، فتم إصلاح نظام الشركات كمرجعية أساسية للعمل الاقتصادي، كما قام نظام التأمين على فكرة التعاون والتكافل الإسلامي، وتطور الجهاز المصرفي، وتكامل دور البنك المركزي مع المصارف التجارية، وانطلقت مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بمساهمات من المصارف لتؤدي دورها في درء مخاطر المودعين، فضلاً عن وجود هيئة عليا للإفتاء والرقابة الشرعية، «ويتكون الجهاز المصرفي في السودان من ٢٥ بنكاً تعمل جميعها بالنظام المصرفي الإسلامي منذ أن أعلنت الدولة تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة في السودان وذلك في عام ١٩٨٣م»^(١).

(١) أ. الهادي صالح محمد، تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، الوثيقة رقم (٥) من مجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص(٨٣).
* أرفقت في الملحق صوراً عن الوثائق الرسمية التي حصلت عليها والمتعلقة بتحويل الجهاز المصرفي في السودان، رقم(٢).

تجربة تحويل المصارف السودانية:

إن لعملية تحويل العمل المصرفي في السودان مراحل وإجراءات مرت من خلالها حتى انتهت إلى الشكل الذي عليه الآن، وهذه المراحل والإجراءات هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبدء تحويل العمل المصرفي ما بين ١٩٨٤م - ١٩٨٨م:

«وتأتي هذه المرحلة بعد إنشاء بنك فيصل السوداني الإسلامي في البيئة التقليدية (الربوية) الأولى، إذ كان من أسباب إنشائه هو الانفتاح على اقتصاديات الدول الأخرى، وقد أدى إنشاء البنك إلى تعاقب إنشاء مجموعة من البنوك الإسلامية الأخرى مثل: (التضامن- البركة- الإسلامي السوداني) في بداية الثمانينات، إذ نصت عقود تأسيس هذه البنوك على عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وإضافة نصوص جديدة على قانون المعاملات المدنية تقتضي تحريم الربا واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي، وخلال هذه الفترة تم الإعلان عن تحويل العمل المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في أكتوبر ١٩٨٤م استناداً إلى قانون المعاملات المدنية الذي حرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، ومنع التعامل بسعر الفائدة والتحول الفوري للتعامل بالصيغ الإسلامية»^(١).

«وأهم ما تميزت به هذه المرحلة هو أن البنوك الإسلامية واجهت صعوبات كبيرة في نقل عملياتها من النظام الربوي السائد إلى النظام الإسلامي، ويرجع سبب ذلك إلى نقص الخبرات العاملة والفاهمة للنظام الإسلامي من خلال الضعف في صياغة وإعداد عقود المعاملات المتوافقة مع النظام الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى أن كانت العمليات المصرفية الجارية فيها مزيجاً من العمليات الربوية والإسلامية مما أدى إلى إعطاء صورة مشوهة لأسلمة الجهاز المصرفي في تجربته الأولى، وكذلك مما تميز به التحول في هذه المرحلة أنه لم تسبقه أي دراسات تحدد مساره ومتطلباته سواء من حيث الهياكل التنظيمية ولا من حيث التدريب البشري من الناحيتين الشرعية والقانونية، وعليه يمكن القول أن السمة الرئيسية لهذه المرحلة هي عدم جاهزية البنوك واستعدادها لهذا التحول الفوري»^(٢).

(١) مجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب مخطط النظام المصرفي، ص(١٦).

(٢) أ.الهادي، صالح محمد، تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، الوثيقة رقم (٥) من مجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص(٨٣).

المرحلة الثانية: التردد في عملية التحول ما بين ١٩٨٥م-١٩٨٩م^(١)؛

تميزت هذه المرحلة باستجابة السلطات النقدية لمعالجة العقوبات والأخطاء، إذ أصدر بنك السودان المركزي منشوراً يسمح بموجبه للبنوك باستخدام العائد التعويضي على الودائع والتمويل، وترتب على ذلك أن أصبح النظام المصرفي يعمل بالصيغ الإسلامية والتقليدية، ولعل الشيء الإيجابي في هذه الفترة تمكّن بنك السودان المركزي والمصارف الأخرى من إعادة تأهيل نفسها بصورة جيدة مكنتها من تحسين أدائها في المراحل اللاحقة.

المرحلة الثالثة: تعميق إسلام الجهاز المصرفي ١٩٨٩م^(٢)؛

تعتبر هذه الفترة البداية الحقيقية لتعميق إسلام الجهاز المصرفي، إذ أصدر بنك السودان المركزي توجيهات للبنوك بإلغاء الفئات التعويضية، وأصدر عام ١٩٩١م تعميماً للبنوك بإلغاء كل أشكال التعامل الربوي سواء للمؤسسات أو للأفراد، وتتميماً لذلك فقد قامت السلطات النقدية بإصدار عدد من القوانين والبرامج بغرض تنظيم العمل المصرفي وفق النظام الإسلامي المعلن، وقد كانت من أولى خطوات تعميق إسلام الجهاز المصرفي ما يلي:

١. «إنشاء البنيات التشريعية للنظام المالي والمصرفي الإسلامي»^(٣).

٢. «إنشاء البنيات التحتية للنظام المصرفي الإسلامي»^(٤).

(١) أ. الهادي، صالح محمد، تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، الوثيقة رقم (٥) من مجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص(٨٣).

(٢) أصدرت السلطات النقدية قانون تنظيم العمل المصرفي في عام ١٩٩١م، ولائحة الجزاءات المالية والإدارية عام ١٩٩٢م، كما أصدرت برنامج توفيق الأوضاع المالية والإدارية والفنية والقانونية عام ١٩٩٤م، كل ذلك لتتماشى مع المستجدات المصرفية العالمية في إطار القانون والنظام الإسلامي، لمزيد من التفصيل يرجع لمجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب مخطط الوثائق، الجزء ٣، دور بنك السودان في إسلام الجهاز المصرفي، ص(٨٤).

(٣) أنشئت السلطات النقدية الهيئة العليا للرقابة الشرعية كأول نظام للبنية التشريعية للتأكد من تطبيق القوانين والتشريعات لمنظمة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي، وألزامت جميع المصارف والبنوك بإنشاء هيئة للرقابة الشرعية خاصة بها، كما قامت بمراجعة القوانين ذات الصلة بالعمل المصرفي كثنائي نظام للبنية التشريعية وهدفها تعديل الأنظمة المصرفية القائمة لتتماشى من النظام المصرفي الإسلامي.

(٤) البنيات التحتية للنظام المصرفي الإسلامي التي أنشأتها السلطات النقدية هي: سوق الخرطوم للأوراق المالية، صندوق ضمان الودائع، بنك الاستثمار المالي، اللجنة العليا لتأصيل النشاط الاقتصادي.

القوانين والصيغ التي استخدمت لتحويل النظام المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

من خلال ما سبق ذكره من المراحل التي تمت لتحويل الجهاز المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كان لزاماً أن نذكر بشيء من التوضيح عن المرحلة الأخيرة التي تم فيها التحويل بشكل نهائي وهي وفق مرحلتين أساسيتين هما:

أولاً: صدور القوانين:

استكمالاً ودعمًا لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي فقد أصدر البنك المركزي السوداني عدداً من القوانين المهمة والداعمة لعملية التحويل وهي كما يلي^(١):

أ: قانون التحويل العام القاضي بإيقاف كل التعاملات المحرمة والمخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية أخذاً أو عطاءً.

ب: صدور قانون الإجراءات المدنية لتعمل به المحاكم والذي ينص على أن المحكمة لا تحكم بالفائدة بأي حال من الأحوال، ويدخل في المنع كافة أنواع الفوائد الربوية.

ج: صدور قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يقضي بأنه يجوز لأي سوداني مسلم أن يتقدم إلى المحكمة ضد أي بنك مملوك لبنك السودان ويطلب منه إصدار أمر إلى البنك المعني بالامتناع عن التعامل بالفائدة.

ثانياً: إيجاد الطرق والسبل التي يتم من خلالها تطبيق الأسلمة^(٢):

عقد بنك السودان المركزي عدداً من الاجتماعات مع مدراء البنوك في السودان، وذلك بغرض الوصول إلى أنجع السبل لتطبيق الصيغ الإسلامية في المعاملات، ويعد عدد من الاجتماعات فقد توصلوا إلى المقترحات والسبل التالية:

(١) إعداد: مختار سعيد بدري، نصر الدين سليمان، عبد الرحمن المهدي زكريا، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط الرقابة والإشراف المصرفي، الكتاب الثاني، الرقابة والإشراف المصرفي في إطار الأسلمة المصرفية، ط: ١، ٢٠٠٦م، ص (٥٣).

(٢) إعداد: مختار سعيد بدري، نصر الدين سليمان، عبد الرحمن المهدي زكريا، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني ص (٥٤).

أولاً: في مجال الودائع:

عدم قبول أي ودائع لأجل أو ودائع ادخار بأسعار فائدة.

الاتفاق مع أصحاب الودائع لأجل وودائع الاستثمار لتحويلها إلى ودائع استثمارية وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها.

ثانياً: في مجال المديونيات^(١):

بالنسبة لكل التسهيلات الائتمانية تتم معالجتها وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها، أو تصفيتها ودياً، وفي حال عدم الوصول إلى تسوية مع العملاء تقوم إدارة البنك المعني بإحالتها للقضاء للفصل فيها.

ثالثاً: في مجال المعاملات الخارجية للبنوك:

أن يستمر العمل الحالي على الجهاز التقليدي بالنسبة للمعاملات المصرفية الخارجية وذلك إلى حين الوصول إلى بدائل وصيغ جديدة على أساس الضرورة وعلى أن تقدر هذه الضرورة بقدرها نظراً لصعوبة الاتفاق مع هذه الأطراف الخارجية.

رابعاً: في مجال التعريفات المصرفية:

يتم إلغاء كل التعريفات المصرفية (العمولات) القديمة القائمة على أساس الفائدة وذلك على الحسابات المدينة والدائنة على أن تقوم البنوك بتحصيل العمولات على كافة الخدمات الأخرى التي تؤديها لعملائها.

وقد ترتب على هذه القوانين والوسائل المقترحة للأسلمة عدد من التحولات الأساسية^(٢) التي ساهمت في تحقيق الأهداف الأساسية للأسلمة يمكن حصرها فيما يلي:

(١) عبد الله حسين محمد، الهادي صالح، محمد علي يوسف، مريم محمد ساتي، مجدي البخيت، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط الوثائق، ج١، ط١، ٢٠٠٦م، ص(٩١-٩٢).

(٢) محمد عبد الرحمن أو شروة، عثمان السيد، تاج الدين إبراهيم، حسين يحيى، عثمان آدم، أمين علي محمد، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط النظام المصرفي والأسلمة وأثرها على البيئة المصرفية، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٤٧.

١- التحولات القانونية:

وهي التحولات التي جرت على قوانين تنظيم العمل المصرفي بغرض جعله يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كتعديل بعض أغراض المصارف الربوية، كالإقراض بالفائدة وإصدار السندات الربوية، ونص القانون الصريح على وجوب التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية وتعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، وإصدار البنك المركزي للأدوات الإسلامية محل الأدوات التقليدية كالصكوك بدلاً عن السندات.

٢- التحولات الإدارية والفنية في هياكل وحدات النظام المصرفي:

وهي التغييرات في الأنشطة الداخلية للإدارات بالمصارف مقارنة بالنظام المصرفي الربوي، كإضافة إدارة الرقابة الشرعية المعنية بالتأصيل الفقهي للمعاملات والرقابة على أعمال المصرف.

٣- تحولات الضبط والتحكم في النظام المصرفي:

كالتحكم في المعاملات والأدوات القائمة من خلال إصدار معايير شرعية لكل هذه المعاملات والأدوات، وكذلك الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومراعاة القوانين والنزاعات التي قد تنشأ واحتكامها للقواعد والضوابط الإسلامية.

المشاكل والتحديات التي واجهت تجربة تطبيق العمل المصرفي الإسلامي في السودان:

لاشك أن لكل عملية تجديدية على أي صعيد كانت العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهها إذ تظهر على ساحة هذه العملية التجديدية، ذلك لأن الأنظمة القائمة ممثلة بالأفراد والجماعات لا تألف التغيير ومحبيب إليها البقاء على ما هي عليه، خصوصاً إذا كان الوضع مستمراً لمئات من السنوات، ومثل حالة تجربة تحول النظام المصرفي السوداني في ظل وجود نظام تقليدي استمر لسنوات، لاشك أنه واجه كثيراً من الصعوبات، بعض هذه

الصعوبات وجدت السبيل والمخرج لحلها، والبعض الآخر لم يجد سبيلاً للمخرج والحل، وهذا أمر محتوم لطبيعة تجربة التحويل المختلفة عن تجربة المصارف الأخرى التي اتخذت من النظام المصرفي الإسلامي منهجاً لها من بداية إنشائها، ويمكن إجمال هذه المشاكل والتحديات فيما يلي^(١):

١. تفاقم مشكلة التمويل المتعثر في النظام المصرفي الإسلامي لعدم وجود فوائد تأخيرية على التمويل.
٢. وجود بعض التجاوزات في تطبيق بعض الصيغ الإسلامية ويعزى ذلك لقلة وجود الكوادر المدربة التي تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية.
٣. التباين في الآراء حول بعض المسائل من الناحية الشرعية والناحية الاقتصادية والمصرفية.
٤. صعوبة تطبيق بعض الأدوات المالية الإسلامية لحداتها على السوق وقلّة الفهم الشرعي والاقتصادي لها.

(١) الهادي، محمد صالح، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط الوثائق، دور بنك السودان في أسلمة الجهاز المصرفي، ج٣، ط١: ٢٠٠٦م، ٩٧-٩٨، ملحق رقم (٢).

التجربة الماليزية في التحول المصرفي الإرادة السياسية والدعم الشعبي

«يعد الإسلام الدين الرسمي لدولة ماليزيا، وينص دستور الدولة على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ويسمح لأتباع الديانات الأخرى بممارسة شعائهم بحرية تامة وفي إطار من الاحترام للنظام العام الذي يحكم العلاقة بين المسلمين وغيرهم، ويعود الاعتداد بالإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة لاعتبارات سياسية واجتماعية وعرقية متعددة، من أهمها: كون المسلمين يمثلون أغلبية السكان، وكونهم أهل البلد الأصليين، فضلاً عن اختصاصهم بالقيادة السياسية للدولة منذ الاستقلال حتى هذه اللحظة، حيث ينص الدستور أيضاً على أن ملك الدولة يجب أن يكون مسلماً، ويختار من بين سلاطين الولايات الأربعة عشرة، وكلهم مسلمون بالضرورة^(١). وعليه فإنه لا غرابة أن يطالب المسلمون بين الفينة والأخرى بتعديلات في الدستور والقانون إذا وجدوا ثمة تعارضاً بينه ومبادئ الإسلام، بل لا عجب أن يطالب المسلمون بتشريع قوانين، وسن أنظمة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة تقوم على مراعاة مبادئ الشرع الحنيف استناداً إلى كون الإسلام الدين الرسمي للدولة^(٢).» بالرجوع إلى الدراسات الموثقة لتاريخ بروز الاهتمام بأسلمة القوانين الاقتصادية، يجد الناظر أن جذورها تعود إلى منتصف الستينات من القرن المنصرم، وعلى وجه التحديد ارتبط ظهور هذه الفكرة في ماليزيا مع نشأة صندوق الحج وتأسيس مجلس الإدارة المالية المسؤول عن إدارة أموال المودعين الراغبين في أداء فريضة الحج، وقد أسس هذا المجلس عام ١٩٦٩م، وغدا الجهة المسؤولة عن تنسيق الجهود والمسائل المالية والإدارية والفنية المتعلقة بالمرشحين لأداء فريضة الحج في كل عام في ماليزيا^(٣).

(١) سانو، د. قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي ١٤، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، ص (٥-٦).

(٢) نفس المرجع ص (٥-٦).

(3) Ariff Mohammed, Islamic Banking in Southeast Asia (Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, Heng Keng Terrace, 1988) chapter titled: Islamic Banking: The Malaysian Experience, Zakaria Man, p. 67- 103

*هذا النص مترجم من ورقة د. قطب محمد سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية.

«وعلى إثر إنشاء هذا الصندوق الذي اهتم لاحقاً بتشغيل أمواله وفق الصيغ والأدوات الاستثمارية المختلفة، أحس العديد من المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين في الدولة بأهمية حث القيادة السياسية على التفكير الجاد في تأسيس مصارف ومؤسسات مالية إسلامية. وتحقيقاً لهذا الأمل عقدت في أروقة الجامعات والمعاهد العلمية جملة حسنة*^(١) من الندوات الفكرية والمؤتمرات العلمية حول العلاقة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

وقد كانت ثمرة هذه المؤتمرات والندوات قراراً يطلب من الحكومة السماح لمجلس إدارة صندوق الحج بتأسيس مصرف إسلامي يتم من خلاله استثمار ودائع المودعين في الصندوق»^(٢).

الخطوات العملية الأولى للتحويل؛

«وتلبيةً للقرارات والتوصيات الصادرة عن الندوات والمؤتمرات المختلفة، اقتنعت الدولة بالفكرة فتم تأسيس لجنة وطنية عملية عام ١٩٨١م لدراسة الفكرة وتقديم تقرير عملي شامل إلى مجلس الوزراء للنظر في مدى إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في ماليزيا، وقد تشكلت تلك اللجنة من الخبراء الاقتصاديين والمفكرين المتحمسين لفكرة المصرفية الإسلامية، وكان عدد أعضاء اللجنة حوالي ٢٠ عضواً تقريباً»^(٣)، وتم توزيع المهام على الأعضاء ورأت اللجنة التركيز على ثلاث نقاط وهي^(٤) :

١. دراسة وتحديد كافة القضايا والمسائل المرتبطة بالمصرفية الإسلامية كمجالات أنشطتها وعلاقتها بالمودعين وبالمؤسسات المالية التقليدية الأخرى في الدولة.

(١) كالمؤتمرات التي تقيمها الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.
(٢) سانو، د. قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي ١٤، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، مرجع سابق، ص(٧).
(٣) سانو، د. قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي ١٤، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، مرجع سابق، ص٩.
(٤) Ismail, Abdul Halim Ismail, Bank Islam Malaysia Berhad: Structure and Functions. (paper presented at the seminar on Current Trends and Development of the Banking Industry in Malaysia, 67-June 1983.

* هذا النص مترجم من ورقة د. قطب محمد سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية.

٢. مناقشة مدى إمكانية تطبيق فكرة المصرفية الإسلامية في ضوء الواقع المالي من حيث أثرها الديني والقانوني والعرفي والاجتماعي، حيث إن الدولة تعد دولة متعددة الديانات والأعراق والأجناس، مع تحديد أثر هذه الفكرة على الاستقرار السياسي والاجتماعي والديني.

٣. تقديم مقترح للحكومة يتضمن دراسة شاملة لجميع الجوانب والمسائل المتعلقة بتأسيس مصرف إسلامي من حيث الأسس الفكرية العامة للمصرف الإسلامي، والإطار القانوني، ونظام الشركة، ومجالات العمل، والهيكل التنظيمي.

«ومع العمل الدؤوب للجنة المكلفة، وبعد مضي سنة كاملة من الدراسة والتحقيق، تمكنت اللجنة من تقديم توصياتها إلى رئاسة مجلس الوزراء للبت في المسألة وهي كما يلي:

١. الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامي يقوم على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. ينبغي تسجيل المصرف بوصف شركة تحكمها القوانين الخاصة بالشركات في الدولة.
٣. ينبغي إصدار مادة قانونية خاصة تعرف بقانون ١٩٨٣م للمصرف الإسلامي، ويتم في ضوءه تعديل بعض القوانين المتعلقة.
٤. يتولى المصرف المركزي تنفيذ القانون الخاص المشار إليه (قانون ١٩٨٣م للمصرف الإسلامي).
٥. يجب على المصرف الإسلامي تكوين مجلس شرعي يتأكد من خلاله من التزام المصرف بتعاليم الشرع ومبادئه العامة في المعاملات^(١).

وعلى ضوء هذه التوصيات الواضحة والشاملة، صدر عام ١٩٨٣م قرار من مجلس الوزراء بتأسيس أول مصرف إسلامي، وصدرت في شأنه مادة قانونية خاصة تعرف بالمادة القانونية الخاصة بالمصرفية الإسلامية لعام ١٩٨٣م، وتتضمن هذه المادة النص على أن المصرف الإسلامي الناشئ مستثنى من القانون العام الذي يحكم المصارف والمؤسسات المالية،

(١) سانو، د. قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية، مرجع سابق، ص(١٠).

فإذا كان البيع والشراء (التجارة) محظوراً على المصارف الربوية، فإن المصرف الإسلامي يجوز له ممارسة البيع والشراء في إطار المبادئ الإسلامية، كما يجوز له اقتناء الممتلكات وتداولها للبيع والشراء، فضلاً عن ذلك فإنه يجب على المصرف الإسلامي الالتزام التام بتعاليم الشرع وخاصة منها تلك التعاليم التي تحرم الربا وتحظره، وبناء على هذا فلا يجوز للمصرف الإسلامي الدخول في أي نشاط استثماري يقوم على الربا، كما لا يجوز الاقتراض أو الإقراض بالفائدة خلافاً للمصارف التقليدية.

وقصارى القول، تم تأسيس أول مصرف إسلامي مستقل في ماليزيا، وشق هذا المصرف طريقه منافساً المصارف الربوية في تقديم الأعمال والخدمات المصرفية مع التزام تام بتعاليم الشرع والابتعاد عن الأعمال والخدمات المصرفية التي تشوبها شائبة الربا.

وملخص القول أن السمة الظاهرة للعمل المصرفي ماليزيا هو التعايش ما بين النظامين الإسلامي والربوي ورغبة الدولة في تكامل هذين النظامين الذي سيكون بعد ذلك تأسيس منهجية التحول من نظام إلى آخر، مما حدا بقيادة الدولة بتكليف اللجنة سألفة الذكر بدراسة إمكانية ممارسة المصارف التقليدية الأنشطة المصرفية القائمة على الالتزام بمبادئ الشرع في المعاملات المالية، فكانت أهم توصية أوصيت بها اللجنة تتمثل في السماح للمصارف الربوية بفتح ما يعرف اليوم بالنوافذ الإسلامية (Islamic windows)، فضلاً عن التوصية بضرورة فتح باب للراغبين في تأسيس مصارف إسلامية إضافة إلى المصرف الإسلامي الوحيد، كما تضمنت هذه التوصية صياغة جملة من الشروط والضوابط الموضوعية الضرورية التي يجب توافرها في تلك المصارف التقليدية الراغبة في فتح نوافذ إسلامية وهي^(١):

١. ضرورة الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التي تمارسها النوافذ الإسلامية.
٢. ضرورة تكوين مجلس شرعي يعرض عليه جميع أنشطة النوافذ الإسلامية.

(١) سانو، د. قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية، مرجع سابق، ص (١٠).

٣. الابتعاد عن الخلط بين الأموال المودعة في النوافذ الإسلامية والأموال المودعة في المصارف الربوية، واعتبار أي مزج مخالفة صارخة لتعليمات المصرف المركزي.

٤. تكوين هيكل إداري مستقل يُعنى بمتابعة أعمال هذه النوافذ داخل المصارف التقليدية.

٥. تأسيس وحدة تدريبية تعنى بتكوين الموظفين في النوافذ الإسلامية تكويناً يؤهله لفهم المبادئ المالية الإسلامية، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية متواصلة لجميع العاملين في النوافذ الإسلامية ضماناً لتمكينهم من فهم الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية.

٦. تعديل جملة من المواد القانونية العامة للمصارف الربوية، ومن أهمها السماح بالنوافذ الإسلامية من ممارسة كافة الأعمال والخدمات المصرفية التي يمارسها المصرف الإسلامي الوحيد في الدولة، وعلى رأسها: التجارة والبيع والشراء للعقارات وغيرها.

وهكذا كانت نشأة النوافذ الإسلامية داخل المصارف الربوية في ماليزيا، وتم تكوين جمعية تعاونية بين المصرف الإسلامي الوحيد والنوافذ الإسلامية المنتشرة داخل المصارف الربوية، وعرفت بجمعية المصارف الإسلامية، ولهذه الجمعية قوانينها وأنشطتها.

ولئن اعتادت ماليزيا على انتهاج سياسة التدرج والتنمية الدائمة، والاستفادة من الإمكانيات الحاضرة وتوظيفها أقصى ما يمكن توظيفها، ولئن أصبحت القناعة بإمكانية التحول من النظام المصرفي التقليدي في الآماد البعيدة إلى النظام المصرفي الإسلامي الأمر الذي جعل قيادة الدولة تتبنى سياسية المرونة والتشجيع لتلك المصارف التقليدية التي رغبت في افتتاح نوافذ إسلامية.

وقد يكون سبب ذلك التطور والتقدم الذي تتمتع به المصارف التقليدية نتيجة إمكانياتها المادية الكبيرة، إذ يعد ذلك مكسباً لتلك المصارف لجلب العديد من المودعين والمستثمرين الراغبين في استثمار مدخراتهم وفق مبادئ الإسلام مع الاستفادة من الإمكانيات العصرية

المتاحة في المصارف التقليدية، لهذا فإن تأسيس النوافذ الإسلامية أثمر في إقبال المسلمين على المصرف الإسلامي الوحيد، وغدا ثمة تنافس بين هذا المصرف والنوافذ الإسلامية، بل إن هذا التنافس دفع المصرف الإسلامي إلى الارتقاء بأدائه، وتحديث أساليب العمل فيه، وتطوير قدراته تطويراً يتلاءم مع روح العصر سعياً إلى جلب المزيد من المستثمرين الذين أغراهم إمكانات المصارف الربوية»^(١).

«ولئن حسب بعض الناس تعذر إمكانية تعايش النظامين المصرفيين المختلفين من حيث الأسس الفكرية والمبادئ العقدية التي تحركهما، فإن التجربة الماليزية أثبتت أن أفضل وسيلة للتحول من المصرفية الربوية إلى المصرفية الإسلامية، تتمثل في السماح بتعايش النظامين جنباً إلى جنب، كما أن أفضل وسيلة للارتقاء بالمصارف الإسلامية تكمن بالسماح للمصارف الربوية لفتح نوافذ إسلامية منافسة»^{(٢)*}.

ومما يستدعي ذكره أن تكون الفترة الزمنية لتعايش النظامين محددة وليست مطلقة مع مراعاة التدرج فيها.

(١) - (٢) سانو، د.قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي ١٤، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، مرجع سابق، ص(١٩-٢٠).

(٢) * لمزيد من الاطلاع على التجربة الماليزية يمكن الرجوع للمراجع التالية:
- توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن بنك السودان المصرفي، الكتاب الثالث، بعض جوانب الأسلمة المصرفية في ماليزيا، إعداد مختار سعيد البدري، نصر الدين سليمان هارون، عبد الرحمن المهدي، ص(٦٣) وما بعدها.

- أوراق عمل، مؤتمر تجربة القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي والتحديات المصرفية الذي أقيم في سورية، بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨م.

نبذة عن تحول بعض
البنوك والشركات
إلى النظام المصرفي
الإسلامي



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



نبذة عن تحول بنك الكويت الدولي
(البنك العقاري سابقاً) إلى النظام المصرفي الإسلامي

تعتبر فكرة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي من الأفكار الجديدة في دولة الكويت، ويعتبر كذلك تحولاً في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت، وجاء هذا التحول نتيجة جهود مخلصه من قبل السلطة التشريعية (مجلس الأمة الموقر) والحكومة الرشيدة ممثلة في بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية، تمخض عنها صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، الذي صدر في ٢٥ مايو ٢٠٠٣م.

«ويقتضي هذا التحول إجراء تغييرات تهدف إلى تحول البنك من طريقة عمل البنوك الربوية التي تعتمد على النظام الربوي كأساس لتعاملاتها إلى نظام إسلامي يعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر تطبيقاً لمبدأ الغنم بالغرم، وبالتالي فإن أدوات وأساليب وفلسفة العمل المصرفي تركز بصفة أساسية على المبادئ الإسلامية التي تختلف عن المفهوم التقليدي للعمل المصرفي وبما يحقق الاستفادة من خبرة وتجارب الآخرين وخبرة العاملين في إدارة عملية التحول»^(١).

«إن العيب الرئيسي في عملية التحول يقع على عاتق البنك في إعداد وتهيئة أوضاعه للتحول، ولذلك فإن الأمر يتطلب منذ البداية توافر رؤية واضحة وقناعة راسخة لدى البنك للتحول إلى العمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند عملية التحول التأثيرات التي قد تطرأ على الأوضاع المالية للبنك من حيث الملاءة أو السيولة أو الربحية، أو على حقوقه ومصالح عملائه ومودعيه بعد عملية التحول، ولذلك فإن الأمر يتطلب دراسة الأبعاد الاقتصادية وقدرة البنك وإمكاناته والتأثيرات المحتملة لعملية التحول.

إن فكرة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي نابعة من عوامل وأهداف مشتركة اتفق عليها المساهمون الرئيسيون في البنك، وقد تم تطوير هذه الأهداف والمصالح المشتركة وتم الاتفاق على تفعيلها من خلال التفكير الجدي في عملية تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي بمجرد بدء العمل بالقانون الخاص بالبنوك الإسلامية»^(٢).

(١) توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي، ص(٥).

(٢) مرجع سابق، خطة تحول البنك العقاري إلى بنك إسلامي، دراسة غير منشورة، ص(٣).

مفهوم فكرة تحول البنك والمعلومات الأساسية عن البنك:

«تأسس بنك الكويت الدولي (العقاري سابقاً) عام ١٩٧٣م كمصرف متخصص في المجال العقاري من خلال القيام بتوفير التسهيلات المصرفية للمستثمرين أفراداً وشركات، ومنح القروض للشراء وعمليات الإنشاء بالإضافة إلى تمويل المشاريع التجارية والسكنية»^(١)، ويمتاز المصرف بتخصصه في المجال العقاري فقط إذ لم تكن لديه أية مجالات أخرى كمجالات للاستثمار، وقد كانت رسالة المصرف عند تأسيسه كما نص التقرير السنوي: «الوصول إلى مركز الصدارة في الكويت في مجال الأنشطة العقارية وخدماته المالية، وتقديم الجديد من منتجات وخدمات عالية الجودة»^(٢).

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في رأس مال البنك بأسهم يبلغ عددها ١٢٥,٠٠٠ سهماً قيمتها ١,٢٥٠,٠٠٠ دينار كويتي (مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي) موزعة فيما بينهم كل منهم بنسبة اكتتابه المبينة في عقد التأسيس، وقد أودعوا كامل القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتبوا فيها لدى البنوك التجارية العاملة بالكويت، وهي بنك الكويت الوطني والبنك الأهلي الكويتي والبنك التجاري الكويتي وبنك الخليج وبنك الكويت والشرق الأوسط، أما الأغراض التي من أجلها أنشئ البنك حسب ما جاء في النظام الأساسي للبنك، فنذكر بعضاً منها^(٣):

١. إقراض المستثمرين العقاريين في الكويت وخارجها لآجال طويلة أو متوسطة أو قصيرة وذلك مقابل تأمينات عينية أو غيرها.
٢. تمويل عمليات شراء أو بناء و ترميم أو توسعة السكن الخاص بضمانات عقارية أو غيرها من الضمانات ويقتصر ذلك على عملاء البنك في دولة الكويت.
٣. إقراض الهيئات العامة والشركات والمؤسسات لتمويل نشاطاتها العقارية مقابل ما يراها البنك من ضمانات مناسبة.
٤. شراء أو بيع الديون المضمونة برهون عقارية.

(١) مرجع سابق، العطيات، يزن خلف سالم، ص(١٩٢).

(٢) التقرير المالي السنوي للبنك العقاري الكويتي لسنة ٢٠٠٦م، ملحق رقم(٢).

(٣) النظام الأساسي وعقد التأسيس للبنك العقاري الكويتي، الموثق في سنة ١٩٧٣م، ملحق رقم(٢).

المراحل التاريخية للتحول المصرفي^(١)؛

١ - البداية؛

نشأت فكرة تحويل البنك العقاري الكويتي إلى مصرف إسلامي في عام ٢٠٠١م، حين أشارت التقارير التقويمية إلى محدودية نشاط البنك العقاري، وواكبها إقبال كبير على خدمات المصارف الإسلامية المصرفية وأنشطتها الاستثمارية، وتحولت الفكرة إلى رغبة مؤكدة لدى أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين. وفي عام ٢٠٠٢م بدأت مسيرة الترجمة العملية لتلك الرغبة عندما قام مجلس إدارة البنك العقاري بتكليف شركة استشارية باستقصاء المناخ المصرفي وتحليل أداء البنك العقاري الكويتي بما يفيد استراتيجية التحول وإمكانيتها، وفي ٢٠٠٢/٩/١م أشار تقرير تلك الدراسة بإمكانية التحول وأوصت بضرورة البدء فيه لاستغلال عنصر الوقت، خاصة وأن قانون المصارف الإسلامية سيعرض على مجلس الأمة (مجلس النواب)^(٢).

٢ - التمهيد الإداري^(٣)؛

تأسيساً على الرغبة المبدئية والتوصية المشار إليها؛ عُقدَ مجلس إدارة البنك العقاري في جلسته تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤م لمناقشة موضوع التحول والبدء فيه، وانتهى المجتمعون إلى تأكيد ما توصلوا إليه وما أوصت به الدراسة، وضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، وأسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة من بين أعضاء المجلس لدراسة ما يتعلق بتحويل البنك استناداً إلى قانون المصارف الإسلامية المشار إليه، كما تقدم البنك - في الوقت ذاته - إلى بنك الكويت المركزي برغبته تلك وطلب إفادته بمتطلبات ذلك التحول، وضوابطه كما جاءت في القانون الجديد ولائحته التنفيذية.

(١) توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي، ص (٣٠).

(٢) مرجع سابق، خطة تحول البنك العقاري إلى بنك إسلامي، ص (٥).

(٣) توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي ص (٣٣).

وفي رده على البنك العقاري؛ أفاد بنك الكويت المركزي بجواز عملية التحول، وأنه ستتم موافاة البنك العقاري بالضوابط القانونية حال إقرار القانون وإصداره.

تزامناً مع مراسلات البنك العقاري مع بنك الكويت المركزي؛ كانت عملية التحول مستمرة، حيث قدمت لجنة التحول تقريرها المبدئي مؤكدة ما أشارت إليه التقارير مدعمة بنتائج لقاءاتها مع خبراء واستشاريين وأوصت ببدء الإجراءات التنفيذية من حيث:

- تكوين لجنة عليا محددة المهام واضحة الصلاحيات مع تخصيص الميزانية المناسبة.
- تعيين «مدير مشروع» من ذوي الخبرة والكفاءة لإدارة مشروع التحول.
- الاتصال بشركة اختصاصية لوضع خطة العمل التنفيذية.
- عرض مشروع التحول على الجمعية العمومية غير العادية لإقراره من حيث المبدأ والموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك (وتم ذلك في ٢٥/١٠/٢٠٠٣م).

٣ - التمهيد القانوني لعملية التحول^(١)؛

ويتعلق هذا القسم باستصدار الموافقات الإدارية القانونية اعتماداً التحول ومساره.

١ - ناقش مجلس إدارة البنك العقاري الكويتي - في عام ٢٠٠٢م - فكرة التحول من بنك عقاري إلى بنك يعمل وفق النموذج الإسلامي وأقرها من حيث المبدأ والتوجه، وأوصى بتكليف شركة استشارية لدراسة الفكرة وتوفير الدعم العلمي للقرار، وجاء الرد إيجابياً يدعم قرار التحول ويوصي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنجازه دون إبطاء.

٢ - في ١٤/١/٢٠٠٣م، أرسل البنك العقاري الكويتي خطاب «الرغبة في التحول» إلى بنك الكويت المركزي.

٣ - في ٢٥ مايو ٢٠٠٣م صدر قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م والمتعلق بتنظيم المهنة

(١) مرجع سابق، توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، ص(٣١-٣٢).

المصرفية في الكويت، وتشتمل الإضافة إلى القانون على تعليمات البنك المركزي ببيان شروط وقواعد إجراءات تحول البنوك الكويتية التقليدية إلى بنوك تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٤ - في ٢٤/٦/٢٠٠٣م تقدّم البنك العقاري الكويتي بطلب إلى البنك المركزي يعلن فيه رغبة مجلس إدارة البنك العقاري بتحويل البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي.

٥ - في ٣٠/٩/٢٠٠٣م تلقى البنك العقاري من بنك الكويت المركزي كتاباً مفاده أن طلب التحول المشار إليه يستوجب موافقة وزارة التجارة والصناعة الكويتية طبقاً للمادة ١٥٨ من قانون الشركات، وذلك قبل تقديم الطلب المذكور، باعتبار أن التحول يقتضي تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وهو أمر مناط بإقرار الجمعية العمومية غير العادية^(١).

٦ - في ٢٥/١٠/٢٠٠٣م عُقدت الجمعية العمومية غير العادية للبنك العقاري الكويتي وفق القواعد المنظمة لذلك، حيث أعلن مندوب وزارة التجارة والصناعة قرار المساهمين بالموافقة من حيث المبدأ على تعديل كافة أنشطة البنك المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتفق والقواعد القانونية المتضمنة لذلك، وأرسل القرار إلى بنك الكويت المركزي توافقاً مع صدور قانون المصارف الإسلامية والعمل به.

٧ - في ٢٣/٣/٢٠٠٤م أرسل بنك الكويت المركزي ردّه الإيجابي بشأن طلب التحول مفاده ما يأتي:

الموافقة المبدئية على طلب البنك العقاري الكويتي بالتحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

- الموافقة المبدئية صالحة لمدة سنة تنتهي في ٢٣/٣/٢٠٠٥م، يلتزم خلالها البنك العقاري الكويتي باستيفاء متطلبات التحول وفق الخطة المقدمة.

(١) كتاب بنك الكويت المركزي لرئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠٣م، ملحق رقم (٣).

- موافاة بنك الكويت المركزي ببيان عن عناصر النشاط القائم قبل التحول، وتحديد ما سوف يستمر منها وما سوف يتم تصفيته والبرنامج الزمني لذلك، وذلك بحد أقصاه نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٤م.
- عدم البدء بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي للبنك قبل تسجيله في سجل البنوك الإسلامية.
- استيفاء كافة المتطلبات التشغيلية من نظم وسياسات وقوى بشرية ومتعلقات ذلك من تدريب وتأهيل وتعيين تطال الأجهزة المادية والبشرية.
- موافاة بنك الكويت المركزي ببيان شهري بتطورات التحول وإنجازات العمل اعتباراً من ٣٠/٤/٢٠٠٤م، اتساقاً مع تعليمات الرقابة على البنوك الإسلامية.
- ٨ - في ٢/٣/٢٠٠٥م تقدم البنك العقاري الكويتي إلى بنك الكويت المركزي بطلب مدّ فترة صلاحية الموافقة على التحول إلى ٣٠/٩/٢٠٠٥م.
- ٩ - في ٢٤/٣/٢٠٠٥م استجاب بنك الكويت المركزي لطلب المدّ، وتلقّى البنك قراراً تمديد أجل الموافقة المبدئية لمدة أربعة شهور إضافية تنتهي بنهاية يوليو ٢٠٠٥م.
- ١٠ - في ١٢/٩/٢٠٠٥م أفاد بنك الكويت المركزي بتأجيل البتّ في طلب الموافقة النهائية لحين استكمال وظيفة مدير عام البنك.
- واستمر دعم الموافقة المبدئية بإرسال تقارير دورية تشير إلى إنجازات البنك العقاري الكويتي بشأن مشروع التحول، وفي نهاية شهر يوليو ٢٠٠٦م؛ أفاد بنك الكويت المركزي أن البنك العقاري الكويتي قد استوفى متطلبات التحول.
- ١١ - في ٣/١٢/٢٠٠٦م صدرت الموافقة على التحول الشامل والبدء بالإجراءات القانونية المحققة لذلك.
- ١٢ - في ٢٥/١٢/٢٠٠٦م، عُقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لإقرار التحول.

١٣ - في ٢٠/٥/٢٠٠٧م، صدر المرسوم الأميري باعتماد التحول؛ حيث تم تعديل الاسم والشعار، كما اتخذ قرار بدء البنك الجديد باعتباره بنكاً إسلامياً شاملاً اعتباراً من ١/٧/٢٠٠٧م، وبذلك استوفى التحول متطلباته القانونية.

١٤ - في ١٧/٦/٢٠٠٧م صدر قرار محافظ البنك المركزي بشأن إجراءات تفعيل المرسوم الأميري القاضي بشطب «البنك العقاري الكويتي» من سجل البنوك وقيده باسم «بنك الكويت الدولي»، في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي، وأن يبدأ العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في يوم الأحد الموافق ١/٧/٢٠٠٧م^(١).

أبرز عوامل نشوء فكرة تحول البنك العقاري الكويتي

ومن خلال الدراسة والبحث تبين أن أهم عوامل نشوء فكرة التحول هي ما يلي^(٢):

أ- تعاقب الإدارات على البنك العقاري الكويتي:

كان للإدارات السابقة التي تعاقبت على البنك دور في قضية محدودية نشاط البنك العقاري الكويتي بسبب تعدد السياسات، الأمر الذي جعل أداءه محدوداً في بعض الأنشطة بالرغم من وجود فرص متاحة استفادت منها بنوك أخرى تزامن إنشائها مع البنك العقاري الكويتي.

ب- محدودية نشاط البنك العقاري الكويتي:

تخصص البنك في جوانب العقار بحكم أنه من البنوك المتخصصة، إلا أن تطوير الأعمال المصرفية في الكويت قد ساعد في عملية تنوع أنشطة البنوك الأخرى التي أدت إلى تداخل اختصاصاتها مع اختصاصات البنك العقاري الكويتي مما كان له أثر سلبي على حجم نشاط البنك العقاري الكويتي.

(١) كتاب صادر عن بنك الكويت المركزي لإدارة بنك الكويت الدولي، بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٧م، وقرار البنك المركزي رقم ١/٢٦٨/٢٠٠٧م، ملحق رقم (٢).

(٢) مرجع سابق، توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، ص (١٤).

«وبسبب العوامل السابقة وغيرها فقد وجد المساهمون الرئيسيون أنه يجب التفكير في حلول جذرية لذلك، ومن أهمها وأكثرها فائدة هي أن يتم تحويل البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي وتوسيع نشاطه بمجرد صدور القانون الخاص بالبنوك الإسلامية وذلك لتحقيق الأهداف التالية: -

١. قناعة الملاك الرئيسيين بأهمية السوق المالية الإسلامية ومستقبلها.
٢. ارتفاع حجم الطلب على الخدمات المالية الإسلامية وقلّة المعروض منه محلياً. (وجود مؤسسة مالية إسلامية واحدة «بنك»^(١))، كما أن انتشار الشركات المالية الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أدى إلى ازدياد حاجتها إلى وجود بنك إسلامي آخر لدعم نشاطها.
٣. مواكبة التوجه العالمي في مجال البنوك الشاملة والخروج من نطاق البنك المتخصص بمحدودية نشاطه.
٤. زيادة أغراض البنك وتوسيع أنشطته^(٢).

مراحل التحول وإجراءاته الهيكلية العامة للتحول المصرفي

يقع التحول في مرحلتين أساسيتين؛ وهما:^(٣)

الأولى: التخطيط للتحول.

الثانية: إجراءات التحول وضوابطها.

الأولى: التخطيط للتحول:

١. دراسة أبعاد التحول وتوجهاته وموقع البنك في منظومة العمل المصرفي محلياً وإقليمياً وعالمياً ووضع الاستراتيجيات المساندة.

(١) وهي بيت التمويل الكويتي الذي تأسس في سنة ١٩٧٧.

(٢) مرجع سابق، توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، ص(١٤).

(٣) مرجع سابق، توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، ص(٤٨-٤٩).

٢. وضع خطة التحول وطرح آليات التدريب والتوعية.

٣. التواصل مع الجهات الرسمية (وزارة التجارة والصناعة، غرفة التجارة والصناعة، البنك المركزي الكويتي)، وإبداء الرغبة وتعرف المتطلبات (التمهيد القانوني لعملية التحول).

الثانية: إجراءات التحول وضوابطها:

١ - تحديد فرق العمل ولجان الدراسة واستحداث وحدات الرقابة والشؤون القانونية:

أ - الإعداد الإداري:

- تشكيل لجان الإشراف وفرق العمل.

- تحديد الأدوار ومواصفات العمل والنماذج.

ب - الإعداد الحاسوبي:

- تعديل برامج الحاسوب بما يتوافق مع المنتجات الجديدة.

- تحديث منظومة الحاسوب وتأمينها.

ج - التنقية الشرعية:

- دراسة أوضاع العملاء.

- استحداث الأنشطة والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

د - توفير الدعم:

- التواصل مع المؤسسات المماثلة والمساندة والمحتمل مشاركتها.

- تنمية مناخ التقبل في المجتمع.

٢ - تنفيذ التحول (على التوازي) أي مع قيام الإعدادات السابق ذكرها توضع خطة عمل

بموازاتها متضمنة النقاط التالية للعمل على تحقيقها بصورة متكاملة:

أ - معالجة الموضوعات العالقة، كمتابعة متطلبات البنك المركزي التي لم يتم الانتهاء

منها، وإبلاغ العملاء عن قرار التحول، وإشهار تحول البنك.

- ب - البدء في التعاملات المالية الجديدة.
- ج - متابعة التقارير الدورية (يومية - أسبوعياً - شهرياً...).
- د - استيفاء كافة المتطلبات التشغيلية للتعاملات الجديدة كالأنظمة المحاسبية (المالية)، والحاسوبية الجديدة.
- هـ - تحديد صعوبات التحول وطرائق معالجتها.
- و - إطلاق الشخصية الاعتبارية للبنك.
- ز - تنفيذ استراتيجية التسويق.
- ح - تنفيذ استراتيجية التدريب.
- ط - التقويم المرحلي لكل ما تم إنجازه خلال الفترات المالية السنوية، أي كل ربع سنة.

مراحل التحول المصرفي^(١)

وتشير إلى خطة مقسمة على مراحل متتالية تجمع كافة أقسام البنك الحالي، تستهدف بصفة رئيسة تنقية المعاملات من أي شوائب ربوية أو متناقضات مع النموذج الإسلامي المستهدف، ويأتي هذا التحول في ثلاث مراحل رئيسة؛ هي:

المرحلة الأولى: التحضير والتجهيز:

وتشمل:

- إعداد البدائل المتوافقة شرعاً لعقود استقطاب الموارد.
- بيان الأساليب الشرعية للاستثمار.
- صياغة عقود الخدمات المصرفية حسب المتطلبات الشرعية.
- تحديد أساليب التعامل مع المصارف الربوية (غير المتوافقة مع النموذج الإسلامي).

(١) توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي، ص(٥٠).

المرحلة الثانية: الإبدال:

ويسير على خطين متوازيين وفق مبدأ الإزاحة والإتاحة:

الإتاحة	الإزاحة
- توفير البدائل المتوافقة شرعاً لعقود استقطاب الموارد.	- إيقاف التعامل بعقود استقطاب الموارد غير الشرعية.
- طرح الأساليب الشرعية للاستثمار.	- إيقاف التعامل بالأساليب الاستثمارية غير الشرعية.
- عرض الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة.	- إنهاء التعامل بالخدمات المصرفية غير المتوافقة مع الشريعة.
- توفير صور متعددة لمجالات الاستثمار الشرعي.	- إيقاف النشاط الاستثماري في المجالات المحرمة شرعاً.
- إعطاء نماذج متوافقة مع الشريعة للتعامل مع الآخر مع الحفاظ على الهوية ومتطلباتها الشرعية.	- تنقية أساليب التعامل مع البنوك (الربوية) مما لا يتوافق مع النموذج الشرعي.
- طرح القواعد الشرعية في تحديد الشراكة في الغنم والغرم.	- إلغاء قواعد توزيع الأرباح المؤسسة على نظام الفوائد والقروض الربوية.

المرحلة الثالثة: التنقية والتصفية:

وتشمل:

- تصفية عقود استقطاب الموارد غير الشرعية.
- تصفية عقود الاستثمارات غير المتوافقة مع قواعد الشرع؛ شكلاً وموضوعاً.
- تنقية التعاملات المصرفية مما يخالفها من شوائب غير شرعية، مع معالجة الآثار المترتبة على ذلك.

إجراءات التحول وضوابطها^(١):

في ١٣/٥/٢٠٠٤م، أصدر مجلس إدارة البنك العقاري الكويتي قراره بتشكيل لجنة ثلاثية مستقلة تحت اسم لجنة أو فريق^(٢) تحول البنك إلى إسلامي، تضم نائب رئيس مجلس

(١) توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي، ص(٥١).

(٢) (فريق التحول) يمثل أهم الإدارات المعنية بالبنك ومتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي، يتولى مهمة الإشراف على عملية التحول ومتابعة خطوات وإجراءات تنفيذها، ويكون للفريق الصلاحيات اللازمة للتعامل مع أية صعوبات أو مشكلات تواجهه عملية التحول، ويكون ارتباطه مباشرة بلجنة التحول. ويكون له رئيس يتولى الإشراف عليه والتنسيق مع لجنة التحول لضمان سرعة اتخاذ القرار المناسب في هذا الخصوص، توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي، ص(١١٢).

الإدارة وعضوين فيه، وتحددت مهامها فيما يأتي:

١- الاتفاق مع مجموعة متخصصة بالجوانب المالية الشرعية لتكون جهة تشرف على خطة التحول وتطبيقاتها (هيئة للفتوى والرقابة الشرعية)، بحيث يتم التعاقد معهم بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي لعملية تحول البنك ومتابعة أعماله المستقبلية.

٢- اقتراح الأهداف الإستراتيجية للبنك لما بعد التحول.

٣- إعداد الجدول الزمني لتطبيق خطة التحول مع الأخذ بالحسبان منهجية التحول وكيفية التطبيق، وأولويات وآليات وتأثيرات التحول على البنك أثناء وبعد التحول.

٤- دراسة كافة السياسات والإجراءات المزمع تطبيقها.

٥- دراسة الهيكل التنظيمي المقترح للبنك ومتابعة خطة التدريب ضماناً لصحة التدريب وجدواه وفق النشاط الجديد للبنك.

٦- الإشراف على المراحل المختلفة للخطة التفصيلية لعملية التحول، وإعداد التقارير بشأنها.

٧- متابعة التنفيذ العملي للتحول، واستصدار موافقات الجهات المعنية بالتحول.

٨- متابعة عمليات الشطب والتسجيل في سجل البنوك الإسلامية (بنك الكويت المركزي)، وسوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة والصناعة.

٩- مدارس التقارير المقدمة من المستشارين الخارجيين المعيّنين من قبل البنك بشأن مسار عملية التحول، هذا وأعطيت اللجنة صلاحيات واسعة بخصوص:

١- اعتماد مشتريات الأصول الثابتة وكافة المصروفات في حدود الميزانية المعتمدة.

٢- اعتماد المنتجات والخدمات المقترح تقديمها من قبل البنك للعملاء بعد التحول.

٣- اعتماد تصفية النشاط القائم غير المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بناء على توصية الهيئة الاستشارية الشرعية ووفق قراراتها.

٤- تحديد مجالات الاستثمار المالي الجديدة وكذلك عمليات الاستثمار فيها.

٥- اعتماد إنشاء وتجهيز الفروع الجديدة وفق معطيات دراسات الجدوى.

في تاريخ ١٩/٥/٢٠٠٤م، تم تشكيل (٧) فرق عمل للتعامل مع مفردات خطة التحول، تعمل في إطار تكاملي على التوازي في مراحل متتالية، وهذه الفرق هي^(١):

١ - فريق التسويق: ويختص بدراسة السوق بالنسبة لمنتجات البنك وخدماته وتحديد أساليب التعامل مع مكونات السوق من العملاء وفق فئاتهم المختلفة، وطرح سياسات الترويج وتحديد العمولات والأدوار لكل جهة.

٢ - فريق تقييم أنظمة الحاسب الآلي: ويتولى تحديد متطلبات تعديل الأنظمة والبرامج واقتراح البديل والجديد منها وإدخالها على منظومة حوسبة العمليات والإدارة.

٣ - فريق العمليات المصرفية للأفراد والشركات: ويختص بإجراء التعديلات الشرعية على العقود القائمة، واعتماد العقود الجديدة، ووضع تصور لمراحل عملية التحول التمويلي من قروض ربوية إلى قروض شرعية.

٤ - فريق عمليات الاستثمار والخزينة: ويختص بعمل دراسة الاستثمارات واستطلاع إمكانيات تعديل العلاقات مع المؤسسات المالية الأخرى وفق الضوابط الشرعية.

٥ - فريق الموارد البشرية: ومهمته تقويم الموارد البشرية الكائنة واقتراح التعديلات في الهيكل الوظيفي وشواغره وضوابط التعيين فيها.

٦ - فريق التدريب: ومهمته وضع السياسة التدريبية وخطة التدريب الملائمة لتأمين إعادة الهيكلة وتأهيل القوى العاملة في البنك لما بعد التحول.

٧ - فريق سياسات وإجراءات العمل: ويقوم بمراجعة السياسات القائمة، وإعداد سياسات جديدة تتعلق بالعملية التشغيلية في البنك وفق النموذج الإسلامي، وتوفير متطلباتها التدريبية والتنفيذية.

٨ - اللجنة القانونية: وتقوم ببحث جميع القضايا القانونية المتعلقة بتعاملات البنك وتحديد مسار التعامل معها، إضافة إلى وضع تصور للتعديلات على النظام الأساسي للبنك.

وقام كل فريق بالعمل على إنجاز المهام الموكلة إليه في قرار التشكيل والتفويض، وداومت لجنة التحول على التواصل مع بنك الكويت المركزي لتوضيح الإنجازات وبيان الصعوبات

(١) التعميم رقم (١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢) / ٢٠٠٤م الصادرة عن البنك بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٤م.

وإجراءات مواجهتها، وقد تم وضع خطة عمل ذات ثلاثة توجهات، وهذه التوجهات تتناول الأبعاد التالية^(١):

١. البعد التخطيطي (تطبيق النظام المصرفي الأساسي).
٢. البعد التنفيذي (السياسات والإجراءات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي).
٣. البعد المالي (تحويل الميزانية العامة من تقليدية إلى إسلامية).

دور هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عملية التحول المصرفي:

«يأتي تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية استناداً إلى ما جاء في تعليمات البنك المركزي بشأن تعيين واختصاصات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية»^(٢).

«وتطبيقاً لهذا القرار أصدر مجلس إدارة البنك قراراً بتاريخ ١٧/٣/٢٠٠٤م، بتشكيل لجنة الرقابة الشرعية للنظر في الأجزاء الشرعية في عملية التحول لإصدار الفتاوى والقرارات المتعلقة بها، وقد كانت اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تستعرض خطة التحول والأمور المتعلقة بتهيئة الجهاز الوظيفي لعملية التحول من بنك تقليدي إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعاقت الاجتماعات بعد ذلك لإعداد وصياغة جميع العقود المتعلقة بنشاطات البنك المصرفية والاستثمارية لتكون جاهزة للعمل بموجبها لدى حصول الموافقة على ممارسة البنك لنشاطاته كمصرف إسلامي، وقد كان من المهام الرئيسية للهيئة مراجعة النظام الأساسي المقترح للبنك بشكله الجديد والتحقق من شرعية المعاملات والإجراءات المعمول بها والمنتجات المزمع تقديمها والعقود التي يتم العمل بمقتضاها وتأثيرها على النواحي المالية والمحاسبية المصاحبة لذلك، وبالتالي يمكن وضع هدف الهيئة في هذه المرحلة أي مرحلة التحول ضبط وتصحيح المسار الشرعي لخطة التحول وتقديم الحلول والبدائل الشرعية لجميع المشكلات والأعمال المخالفة

(١) أبل، د. صادق، البنك العقاري الكويتي، تجربة التحول إلى بنك يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، ورقة مقدمة لندوة التحول نحو المصرفية الإسلامية التي أعدها معهد الدراسات المصرفية بالكويت بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٧م، ص (٢-٣).

(٢) قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م، قسم البنوك الإسلامية الباب (٣)، الصادر عن بنك الكويت المركزي، مادة رقم ٩٣، جريدة الكويت اليوم، الجريدة الرسمية لحكومة الكويت، تاريخ ١/٦/٢٠٠٣م.

لأحكام الشريعة، كما أن هذا الإجراء ذو أهمية من حيث كسب ثقة جمهور العملاء وإقناعهم بجدية وسلامة المعاملات وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية^(١).
وقد عقدت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك أول اجتماعاتها بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١م، وكان من أهم القرارات ما يلي^(٢):

تحديد أولويات عمل الهيئة وكانت على النحو الآتي:

١. النظر في خطة التحول من الناحية الشرعية.
٢. العمل نحو تهيئة الجهاز الوظيفي للتفاعل مع تحول البنك للتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
٣. الخطة التثقيفية العامة للموظفين.
٤. وضع تصور حول معالجة بعض القضايا العامة.
٥. النظر في العقود الشرعية المتنوعة التي سوف تتعامل بها إدارة البنك مستقبلاً بعد التحول.
٦. تصفية المديونية.
٧. طرح آفاق وآليات الاستثمار وفق الصيغ الجديدة.

وجاء تنفيذها وفق ما يأتي:-

١. البدء بتقديم تهيئة الجهاز الوظيفي للتفاعل مع تحول البنك للتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ في إطار الخطة التثقيفية العامة والمعدة من قبل إدارة التدريب للموارد البشرية في البنك.
٢. وضع جدول زيارات للمشايخ الأفاضل للالتقاء بالموظفين والعاملين بالبنك لطرح بعض القضايا الشرعية التوعوية التي تخدم مرحلة التحول.

(١) توثيق تجربة تحول بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة صادرة عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك الكويت الدولي، ص(٣٥-٣٦).

(٢) محضر اجتماع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بنك الكويت الدولي ذي الرقم (١/٢٠٠٤م).

٣. اعتماد مبدأ الحكمة والتدرج في معالجة القضايا الوظيفية العامة، وتحديد سياسات حكيمة ومدروسة للتعامل مع القضايا العامة.
٤. توفير مناخ آمن للجهاز الوظيفي تأسيساً على حاجة البنك للكفاءات المدربة، وأن أساس الاختيار هو المعيار الموضوعي القائم على اعتبار الكفاءة في الأداء والإدارة والتنفيذ؛ مع استثمار مشاعر الولاء للمؤسسة.
٥. الموافقة المبدئية على مبدأ تصفية المديونية القائمة، عن طريق التورق على أن تعرض التفاصيل على أعضاء الهيئة.
٦. عرض الاستثمارات القائمة بالتفصيل على الهيئة الاستشارية الشرعية للنظر فيها، وإعطاء الرأي الشرعي المناسب لها.
٧. اعتماد الأولويات بعد الأخذ بالملاحظات التي أبدتها السادة الأفاضل أعضاء الهيئة الاستشارية الشرعية.

المعوقات التي واجهت البنك خلال عملية التحول المصرفي؛

في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في المجتمعات الإسلامية التي تغلب عليها الأنظمة الربوية، لا بد أن تواجه تجربة التحول العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحول المصرف الربوي للمصرفية الإسلامية، ولاشك أنه سيواجه الكثير من الصعوبات التطبيقية والمشاكل المتنوعة التي لا يعيشها البنك الذي أسس على نظام إسلامي ابتداءً، وسنعرض في هذا المبحث المعوقات والصعوبات التي واجهت بنك الكويت الدولي أثناء عملية التحول^(١)؛

أولاً المعوقات القانونية؛

١. حيث إن تجربة بنك الكويت الدولي هي الأولى من نوعها؛ فقد استلزم التحول أن يكون هناك غطاء قانوني يتماشى مع المراحل والخطط التي وضعها البنك، وهو ما لم يكن موجوداً، فقد وجدت الإدارة بعض الصعوبات لاستخراج التراخيص القانونية

(١) مرجع سابق، خطة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي، ص(٦٩-٧٠).

المطلوبة وتحديدًا من بنك الكويت المركزي، مما استدعى الأمر أن يقوم البنك المركزي بدراسة عملية التحول محاولاً أن يضع الاحتياجات القانونية اللازمة.

٢. إقناع العملاء الذين لديهم تعاقدات سابقة مع البنك قبل التحول للتوقيع على استثمارات تفوض البنك بتحويل عقود القروض الخاصة بهم إلى عقود إسلامية بعد التحويل، ذلك لأن بعض العملاء قد رفضوا التحول للنظام الإسلامي لعدة اعتبارات وأسباب، منها عدم الاقتناع بالنظام الإسلامي، ومنها خوف التغيير الذي قد يطرأ على العقد من ناحية المديونية عند تغييره^(١).

ثانياً: المعوقات الهيكلية والإدارية:

١. «نقص خبرة فريق التحول في نطاق الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي أفرز عدداً من الأخطاء في الفهم وبالتالي عند التطبيق».

٢. تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

٣. محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي وأدواته.

٤. اعتماد الكثير من العاملين في البنك على الفكر التقليدي الذي عملوا به لفترة طويلة، مثل استخدام التمويلات المصرفية وطريقة منحها للعملاء، الأمر الذي أخرج التطبيق الصحيح للنظام الإسلامي.

٥. نقص الكوادر في المناصب القيادية ذات الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي^(٢).

ثالثاً: المعوقات الفنية^(٣):

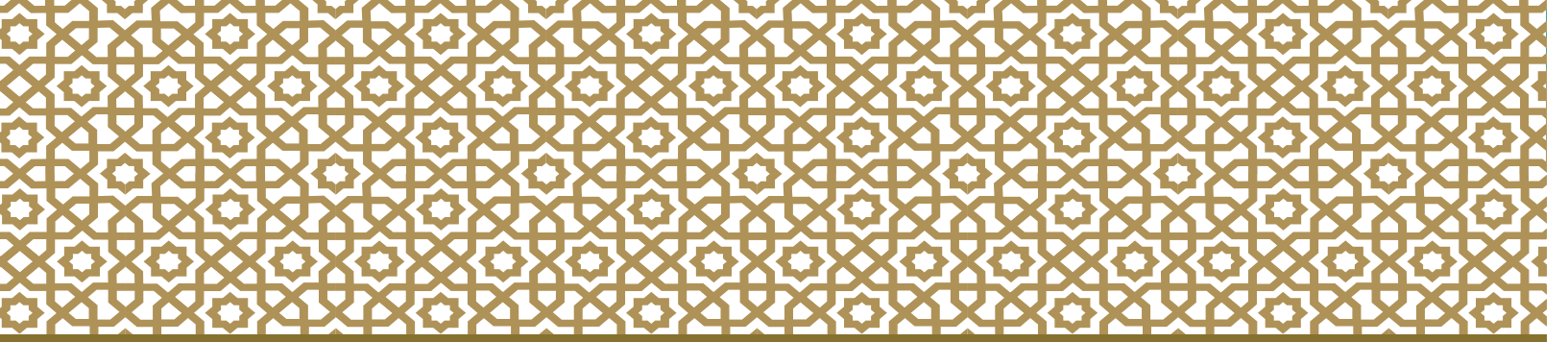
١. «التباطؤ في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية،

(١) مرجع سابق، خطة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي، ص(٦٩-٧٠).

(٢) خطة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي، إعداد شركة الرأية للاستشارات والتدريب، في بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة، ص(٧٥-٧٦).

(٣) نفس المرجع ص(٧٥-٧٦).

- الأمر الذي انعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.
٢. إخفاق نظام الحاسب الآلي للتكيف مع النظام الجديد، الأمر الذي استدعى تغييره أكثر من مرة.
٣. محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية خلال المرحلة الأولى لعملية التحول، الأمر الذي انعكس لاحقاً على أداء البنك.
٤. عدم ثبات الهيكل التنظيمي للبنك وخصوصاً أن الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي يختلف عن المصرف التقليدي.
٥. ضعف معرفة المحاسبين والمراجعين القانونيين بقواعد العمل المصرفي ومنتجاته».



البنك الأهلي المتحد 
ahli united bank



نبذة عن تحول بنك الكويت والشرق الأوسط إلى البنك
الأهلي المتحد وفق النظام المصرفي الإسلامي

١ - تمهيد:

توثق هذه الفقرات المختصرة خلاصة رحلة نجاح بنك الكويت والشرق الأوسط في تحوله من بنك يعمل وفق النظام المصرفي التقليدي إلى بنك يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بكل ما تتضمنه هذه الرحلة من تحديات فنية وجب مواجهتها بمهنية عالية وبحس كبير من المسؤولية تجاه عملاء ومساهمي البنك، وما تضمنته من ترتيبات قانونية وشرعية كان على البنك استيفاءها بنجاح.

وما كان لهذا النجاح أن يتحقق إلا بتوفيق من الله ثم بالدعم المستمر من الملاك ومجلس إدارة البنك والمرتكز على قناعتهم بفكرة وأهمية التحول، هذا بالإضافة إلى تفاني العاملين والتعاون الوثيق بينهم لتنفيذ خطة التحول التي اعتمدها بنك الكويت المركزي، وأخيراً ثقة المتعاملين مع البنك وتفاعلهم الإيجابي، لما وجدوه من حرص واهتمام من إدارة البنك على توفير عناصر الأمان والاستقرار لأعمال البنك في مسيرة تحوله وحتى نجاحها.

ارتكز نجاح بنك الكويت والشرق الأوسط في عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية على الخبرة المصرفية والإدارية التي يمتلكها البنك خلال تاريخه العريق بالإضافة إلى التعاون والدعم الذي قدمه بنك الكويت المركزي خلال فترة التحول والذي كان له أثر إيجابي في نجاح رحلة التحول.



أنور المضيّف مترئساً اجتماع الجمعية العمومية للبنك الأهلي المتحد ويبدو عن يساره الشيخ عبدالعزيز القصار

٢- نبذة تاريخية مختصرة عن بنك الكويت والشرق الأوسط:

يضرِب بنك الكويت والشرق الأوسط جذوره في البيئة المالية والاقتصادية في دولة الكويت من العام ١٩٤١م حيث يعتبر أول بنك عمل في دولة الكويت وتشرف بدعم الاقتصاد الوطني وتوفير مستلزماته من الأدوات التمويلية والخدمات المصرفية حتى أصبح أحد أهم البنوك الوطنية الكويتية.

ونظراً لتوافر عناصر النجاح والاستقرار في بنك الكويت والشرق الأوسط فقد أصبح بنك الكويت والشرق الأوسط عضواً مهماً في مجموعة مصرفية إقليمية كبيرة هي مجموعة الأهلي المتحد والذي يعتبر فيها بنك الكويت والشرق الأوسط هو واسطة العقد.

وقد كان لهذا التاريخ العريق للبنك أثره في الانتقال بالبنك من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي بسلاسة ونجاح، حيث يمتلك البنك ثقافة مهنية تراكمية ساعدت على تفهم متطلبات التغيير وتوفير البيئة المناسبة لإدارتها نحو النجاح.

٣- قانون البنوك الإسلامية... الفرصة الذهبية:

لقد كان للنظرة الثاقبة للحكومة، ممثلة بذراعها الرقابي المالي بنك الكويت المركزي، في مواكبة النهضة المالية الإسلامية العالمية، والتي كان للكويت الدور التاريخي الريادي في إحيائها عالمياً، أهمية كبيرة في إجراء تعديل تاريخي على قانون تنظيم المهنة المصرفية في دولة الكويت رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، والذي جاء نتيجة جهود مخلصه من قبل السلطة التشريعية (مجلس الأمة) والحكومة الرشيدة وذراعها الرقابي ممثلة في بنك الكويت المركزي. وقد أجاز هذا القانون تأسيس بنوك إسلامية جديدة، وأتاح للبنوك التقليدية القائمة آنذاك والراغبة في مزاولة النشاط المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إمكانية ذلك من خلال أحد هذين النموذجين:

النموذج الأول: التصريح للبنوك التقليدية بان تنشئ شركة تابعة لها، ذات كيان قانوني ومالي مستقل لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

النموذج الثاني: التحول الكامل للبنك التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي والتوقف نهائياً عن ممارسة الأعمال المصرفية التقليدية، وشطبه من سجل البنوك التقليدية وتسجيله في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي، بعد تعديل أوضاعه ونظامه الأساسي بحيث يقتصر في ممارسة نشاطه على العمل المصرفي الإسلامي وفقاً للقواعد الواردة بالقانون المذكور.

وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م على إجازة التحول، حيث تقرر «يجوز للبنوك القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وترغب في مزاولة أعمالها طبقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن».

وقد اقتنص بنك الكويت والشرق الأوسط صدور هذا القانون، فقام بتنفيذ مجموعة من الدراسات الفنية التي ساعدت إدارة البنك في التعرف على نتائج وآثار تحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، قام بعدها بتقديم طلبه للتحول من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي، وقام بتوفير كل ما حدده هذا القانون للتحول من اشتراطات ودراسات فنية تم إعدادها بمهارة ومهنية عالية أقنعت بنك الكويت المركزي بجدية طلب البنك للتحول الذي تم تقديمه في تاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧م، فتم الحصول على الموافقة المبدئية على التحول بتاريخ ٩/٦/٢٠٠٨م.

٤- أهم العوامل التي أدت إلى نشوء فكرة التحول:

إن فكرة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هي فكرة نابعة من الإيمان بالصيرفة الإسلامية، ومن عوامل وأهداف مشتركة اتفق عليها المساهمون الرئيسيون في مجموعة البنك الأهلي المتحد، وقد تم تطوير هذه الأهداف والمصالح المشتركة وتم الاتفاق على تفعيلها من خلال التفكير الجدي في عملية تحول بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ارتكز قرار التحول الاستراتيجي على المعطيات الاقتصادية التالية:



حانب من الحضور للجمعية العمومية للبنك الأهلي المتحد

أولاً: أهمية السوق المصرفي الإسلامي؛

لقد أصبحت المصارف الإسلامية واقعا يحظى بالقبول العالمي، مما جعل مصارف عالمية عريقة تقدم خدمات مصرفية إسلامية، واستطاعت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في ثلاثة عقود من تاريخ انطلاق أول مصرف إسلامي في المنطقة العربية أن تتحول إلى صناعة متكاملة تنتشر مؤسساتها في معظم أرجاء العالم.

ثانياً: التنوع في نشاط مجموعة البنك الأهلي المتحد؛

إن استثمارات المجموعة تنصبّ في بنوك تقليدية منتشرة في الكويت وقطر (آنذاك) والعراق ومصر والبحرين وبريطانيا وليبيا وسلطنة عمان ولديها توجهات متخصصة في توزيع نشاطها المصرفي في جميع دول المنطقة، وحيث إن دولة الكويت تعتبر من أهم بلدان المنطقة التي تولي اهتماماً بالعمل المصرفي الإسلامي وتُعنى به بصورة كبيرة، فقد رأت المجموعة أن يكون بنك الكويت والشرق الأوسط هو ذراعها الاستراتيجي للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية.

ثالثاً: التوسع في النشاط المصرفي وزيادة حصته السوقية وربحيته؛

إن بنك الكويت والشرق الأوسط بنك عريق يمتلك خبرة كبيرة وممتدة في العمل المصرفي التقليدي وقاعدة جيدة من العملاء والأرصدة، ولهذا فإن دخوله على السوق المالية الإسلامية

سيكون مرتكزاً على قاعدة صلبة من الممارسة المهنية المصرفية تتيح له احتضان عدد كبير من العملاء وزيادة ربحية البنك من خلال تصميم منتجات منافسة تستطيع تلبية احتياجات العملاء في السوق، بما يمتلكه من محفظة خدمات ومنتجات وبنية تقنية وشبكة فروع منتشرة، سيتمكن من أن يكون ضمن البنوك الإسلامية المفضلة بين العملاء في دولة الكويت.

٥- منهج التحول الكامل خلال مدة محددة:

التحول الكامل يعني أن يتم خلال مدة محددة تنظيمياً تهيئة جميع أعمال وعمليات ونشاطات البنك لتكون جاهزة للعمل بشكل كامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه المدة بدأت من تاريخ موافقة البنك المركزي المبدئية في ٩/٦/٢٠٠٨م وحتى الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية وتسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لديه في ١ إبريل ٢٠١٠م.

يعتبر تحول بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك إسلامي هو تحول تاريخي في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت. واقتضى هذا التحول إجراء تغييرات تهدف إلى إعادة توجيه أعمال البنك من أسلوب البنوك التقليدية التي تعتمد نظام الفائدة كأساس لتعاملاتها إلى نظام إسلامي يعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر تطبيقاً لمبدأ الغنم بالغرم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا التغيير يتطلب استخدام أدوات مالية تختلف عنها في المفهوم التقليدي للعمل المصرفي.

٦- دراسة الجدوى الاقتصادية لتحول البنك:

وبعد أن حصل البنك على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي على نيته للتحول إلى مصرف إسلامي، وضعت إدارة البنك خططاً مدروسة بعناية كبيرة وفق أطر زمنية واضحة ومؤشرات قابلة للقياس لمؤشرات الأداء، تركز على تدريب وتطوير معارف الكفاءات الموجودة في البنك لتهيئتهم لاستيعاب المفهوم المصرفي الجديد.

قام البنك بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لتحول البنك من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي لتحديد الأثر المالي الذي سيتحقق نتيجة لذلك على حقوق المساهمين، وحقوق أصحاب الحسابات، واستثمارات البنك، والتزاماته تجاه الآخرين، وأخيراً على التزامات الآخرين تجاه البنك من العملاء الممولين المدينين للبنك، بالإضافة إلى مسائل فنية

أخرى. وشملت دراسة الجدوى الاقتصادية: الدراسة القانونية، والدراسة التسويقية، والدراسة الفنية، والدراسة المالية، والتي يعكس كل منها ما يلي:

١- الدراسة القانونية، وتتضمن:

- أ. دراسة البيئة القانونية للتحول.
- ب. تحديد التعديلات القانونية المطلوبة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للتحول.

٢- الدراسة التسويقية، وتتضمن:

- أ. دراسة عن الإقتصاد الكويتي.
- ب. دراسة عن الصفات الديموغرافية للسكان وقوة العمل.
- ج. دراسة عن السوق المصرفية والمالية وشبكة فروع البنوك.
- د. توقع حجم الطلب المستقبلي على المنتجات المصرفية.
- هـ. دراسة عن المعاملات الإسلامية وأحكامها (الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية).
- و. استبيان آراء عملاء البنك حول نيته للتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لمعرفة رأيهم فيما يلي:

١- مدى تقبل عملاء البنك لفكرة التحول إلى بنك إسلامي.

٢- مدى جاذبية فكرة التحول لعملاء البنك.

٣- مدى استعداد عملاء البنك لتحويل عقود تعاملاتهم الحالية مع البنك إلى عقود أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

حيث بينت نتائج دراسة رأي العملاء بتحول البنك إلى بنك إسلامي الآتي:

١. إن نية البنك للتحول إلى بنك إسلامي لاقت قبولاً كبيراً من عملاء البنك، الذين أكدوا رغبتهم بتحويل وتكييف عقودهم الحالية مع البنك إلى عقود متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. إن نسبة كبيرة جداً من عملاء البنك يثقون به ويتوقعون أن تزيد محفظة المنتجات والخدمات في البنك تنوعاً وجاذبية بشكل أكبر عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

٣- الدراسة الفنية، وتتضمن:

- أ. العناصر الحاكمة لنجاح مشروع التحول.
- ب. تحديد الفروع الجديدة.
- ج. الهيكل التنظيمي.
- د. تحديد الموارد البشرية اللازمة وتكلفتها.

٤- الدراسة المالية، وتتضمن:

- أ. تكلفة القوى العاملة الجديدة.
- ب. تكلفة الأصول الثابتة الجديدة.
- ج. دراسة الودائع المتوقع عدم تحولها وكيفية التعامل معها.
- د. دراسة أرصدة القروض المتوقع عدم تحولها وكيفية التعامل معها.
- هـ. تحديد مصادر الأموال خلال فترة الدراسة.
- و. تحديد استخدامات الأموال.
- ز. الأثر على المركز المالي في تاريخ التحول.
- ح. التوزيعات المتوقعة على المودعين والمساهمين خلال فترة الدراسة.
- ط. قائمة المركز المالي المتوقع لمدة ٥ سنوات.
- ي. بيان الدخل المتوقع لمدة ٥ سنوات.
- ك. قائمة التغيرات في مصادر الأموال واستخداماتها المتوقعة لمدة ٥ سنوات.
- ل. أهم النسب والمؤشرات المالية.
- م. تحليل الحساسية.



الأهلي المتحد ينظم ندوة لموظفيه ويتوسطهم الدكتور خالد المذكور والسيد أحمد ذو الفقار

٧- خطة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

تمت عملية التحول من خلال خمس مراحل، حُدِّد لكل مرحلة مهامٌ معينة مع جدول زمني لتنفيذ كل مرحلة.

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة:

وتضمنت هذه المرحلة النشاطات الرئيسية الآتية:

١. إعداد الدراسات اللازمة للتحول في ضوء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته والقواعد والاشتراطات وإجراءات تحول البنوك الكويتية التقليدية إلى بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
٢. تقديم طلب التحول إلى بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧م للحصول على الموافقة المبدئية مرفقاً به المستندات الرئيسية التالية:

- أ- دراسة البيئة القانونية.
- ب- التعديلات المقترحة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك بعد التحول.
- ج- دراسة الجدوى الاقتصادية (التسويقية - الفنية - المالية).
- د - دراسة معالجة بنود المركز المالي من الناحية الشرعية.
- هـ- إعداد خطة تحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع جدول زمني لمراحل عملية التحول.

المرحلة الثانية: تنفيذ خطة التحول المعتمدة من بنك الكويت المركزي؛

وبدأت هذه المرحلة بعد الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي على التحول بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٩م، وتضمنت هذه المرحلة النشاطات الرئيسة الآتية:

١. تشكيل لجنة الإشراف على عملية التحول يكون من مهامها إدارة ومراقبة جميع الموارد المخصصة لمشروع تحوّل البنك، للتأكد من قيام جميع الجهات المعنية بمشروع التحوّل بالمهام الموكلة لها على أفضل وجه ممكن وفقاً للخطة المعتمدة وبما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.
٢. تشكيل فرق العمل المسؤولة عن تنفيذ عملية التحول.
٣. قيام جميع موظفي البنك بتسهيل مهام فرق العمل المسؤولة عن تنفيذ عملية التحول، وتزويدهم بالمعلومات والمساندة الفنية اللازمة لهم لتحقيق متطلبات التحول.
٤. تعيين هيئة استشارية للرقابة الشرعية، تشرف على الجانب الشرعي لأعمال التحوّل وتتواصل مع فرق عمل التحول من خلال اللجنة الرئيسية للإشراف على التحوّل.
٥. تحديد الاحتياجات التدريبية من خلال تصميم خطة تدريبية شاملة موجهة

لجميع العاملين في البنك بكافة مستوياتهم لتعينهم على فهم العمل المصرفي الإسلامي وطبيعة المعاملات المالية الإسلامية وتنفيذها طوال هذه المرحلة وبعد التحول.

٦. قيام موظفي البنك، كل بحسب تخصصه، بالتواصل مع جميع عملاء البنك وإخطارهم بنية البنك للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، والحصول منهم على الإقرارات والتفويضات الكتابية القانونية اللازمة حتى يتمكن البنك من تطبيق متطلبات التحول على حساباتهم ومديونياتهم والتزاماتهم تجاه البنك.

٧. تعديل الهيكل التنظيمي القائم بما يتناسب مع الوضع الجديد للبنك بعد التحول، لتحديد النقص في الكفاءات اللازمة وتوفيرها لمواكبة التغير الكبير الذي سيحصل على مستوى أنشطة وأعمال البنك بعد تحوله للعمل المصرفي الإسلامي.

٨. إخطار البنوك بنية البنك للتحول إلى بنك إسلامي وإفساح المجال لهم لدراسة الأبعاد القانونية والتنظيمية الناتجة عن ذلك، وخصوصاً فيما يتعلق بشروط الحسابات والاعتمادات وغيرها من مسائل فنية سيتم التعامل بها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المرحلة الثالثة: مرحلة طلب الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية على التحول:

حيث تضمنت هذه المرحلة النشاطات الرئيسية الآتية:

١. تقدم البنك بطلب الموافقة النهائية لبنك الكويت المركزي على التحول بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٩م.

٢. قيام بنك الكويت المركزي بإرسال فريق من المتخصصين لديه للاطلاع على ما قام به البنك من ترتيبات فنية وإدارية وتنظيمية لتنفيذ التحول، وللتأكد من قدرة البنك على تنفيذ التحول بسلاسة وأمان.

٣. حصول البنك بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٩م على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية على تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية على التحول:

بدأت هذه المرحلة بعد استيفاء البنك لمتطلبات بنك الكويت المركزي للتحول وحصوله على موافقته النهائية، حيث تضمنت هذه المرحلة النشاطات الرئيسية الآتية:

١. عقد اجتماع الجمعية العمومية والحصول على موافقة المساهمين على مشروع التحول.
٢. صدور المرسوم الأميري من خلال الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٠م.
٣. الإعلان عن التحول عن طريق سوق الكويت للأوراق المالية.
٤. الإعلان عن التحول في الصحف اليومية وغيرها.
٥. التقدم لبنك الكويت المركزي بشطب البنك من سجل البنوك التقليدية والتسجيل في سجل البنوك الإسلامية.
٦. الحصول على كتاب وزير المالية بشطب البنك من سجل البنوك التقليدية والتسجيل في سجل البنوك الإسلامية ونشره بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠م.
٧. إخطار البنوك المرسله بالتاريخ المقرر لبدء البنك نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المرحلة الخامسة: البدء في مزاولة النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

بدأت هذه المرحلة بعد شطب البنك من سجل البنوك التقليدية وتسجيله بسجل البنوك الإسلامية اعتباراً من تاريخ ١/٤/٢٠١٠م، وتم في هذه المرحلة التالي:

١. تنفيذ أكبر عملية في العالم آنذاك لتحول بنك تقليدي تجاري بالكامل إلى بنك إسلامي وممارسة جميع نشاطاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية في يوم التحول.

٢. الإخطار الرسمي لجميع البنوك المراسلة حول العالم ببدء نشاط البنك وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٣. البدء بممارسة البنك جميع نشاطاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المرحلة السادسة: متابعة ومراقبة تبعات التحول لضمان نجاحه كما هو مخطط له:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة التي تم فيها متابعة ومراقبة عملية التحول والتأكد من سلاستها ونجاحها من خلال مجموعة متخصصة من خبراء البنك التي كانت تقوم بدراسة أي مسألة فنية تنشأ عن تبعات التحول واقتراح وإيجاد الحلول الفنية والقانونية والشريعة المناسبة لها لتحقيق وضمان سلامة التحول ونجاحه وحماية مصالح عملاء البنك ومساهمييه.

الخلاصة:

تعتبر عملية تحول بنك الكويت والشرق الأوسط من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي وخلال فترة قياسية، ثم نجاحه في تحقيق مؤشرات نمو مضطردة في الحصة السوقية للودائع والتمويلات وأرباح المساهمين والمودعين بعد تحوله؛ تجربة عالمية متميزة بكل المقاييس، حققت أهدافها وأضافت قيمة اقتصادية إلى قطاع الصيرفة الإسلامية في دولة الكويت على وجه الخصوص، وعززت من جاذبية القطاع المصرفي الكويتي وتنوعه بشكل عام.

وما كان لهذا النجاح أن يتحقق بعد فضل الله وتوفيقه، إلا بفضل إخلاص والتزام جميع موظفي البنك في إنجاح التحول وتذليل كافة المصاعب والتحديات التي تواجهه، ومن خلال مجلس إدارة متمرس وصاحب رؤية استراتيجية، ومن خلال إدارة تنفيذية متحمسة ومثابرة يدعمها مستشارون متخصصون، ومن ورائهم حنكة وحكمة بنك الكويت المركزي، وهي بحق تجربة وحالة عملية تستحق أن تدرس في المحافل الأكاديمية.

الصفاة
AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY



نبذة عن تحول شركة الصفاة للاستثمار
إلى النظام المصرفي الإسلامي

جدوى التحول:

تعتبر شركة الصفاة للاستثمار من الناحية العملية والفنية حالياً متوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. لأنها انتهجت منذ بداية نشاطها منهجاً وسطاً بحيث نأت بنفسها عن الاستمرار في التعامل مع البنوك التقليدية وشركات التأمين على سبيل المثال، وركزت معظم استثماراتها المباشرة في شركات تعمل ولنظامها الأساسي طبقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. كما أن جميع الشركات التابعة والزميلة، ومنها على سبيل المثال (شركة مجموعة الصفاة القابضة / شركة وربة للاستثمار شركة الصفاة العقارية / شركة المركز الطبي الكويتي القابضة / شركة الصفاة للتأمين التكافلي / الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية) هي شركات متقيدة بعملها وفقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية حسب عقد التأسيس والنظام الأساسي وكذلك الحال في بقية الشركات التابعة والزميلة والتي تعتبر متوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. بما نسبته ٨٨٪ منها، وتأتي عملية التحول لإضفاء تكامل طبيعي مع نشاط الشركات التابعة والزميلة المتقيدة بالعمل ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية

خطة التحول:

في سبيل إعداد الخطة العملية لتنفيذ إجراءات التحول بشكل سلس ومطابق لمتطلبات العمل الإسلامي فقد تمت الاستعانة بشركة الراية الدولية للاستشارات والتدريب، كمستشار شرعي ممثلة في كل من:

- الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار

- الدكتور عيسى زكي عيسى

- الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد

لإعداد هذه الخطة، وذلك للخبرة التي تكون لدى أعضاء هذه اللجنة التي ساهمت في إعداد دراسة التحول للبنك العقاري الكويتي من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي.

إجراءات التحول: أولاً: مرحلة الإعداد:

تتلخص الإجراءات اللازمة لإعداد عملية التحويل باتخاذ الخطوات التالية:

- ١ - عرض الفكرة الأولية على مجلس إدارة الشركة للاستئناس برأيه وأخذ توجيهاته بهذا الخصوص.
- ٢ - الاتفاق مع مستشار شرعي لإعداد خطة التحول والإشراف على تنفيذ عملية التحول.
- ٣- مراجعة موجودات ومطلوبات الشركة لتصنيفها والتعامل معها.
- ٤ - إعداد تقرير بكيفية التعامل مع الالتزامات المالية والاستشارات التي لا تطابق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ٥ - أخذ موافقة مجلس الإدارة على عملية التحول للمباشرة في اتخاذ الإجراءات الرسمية لذلك.
- ٦ - إعداد التعديل المطلوب إدخاله على عقد التأسيس والنظام الأساسي لكي تتقيد الشركة بالعمل وفقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.
- ٧ - مخاطبة وزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي بذلك للحصول على موافقتهما.
- ٨ - مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بذلك وطلب عقد جمعية عمومية للشركة للموافقة على التحول وتعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي.
- ٩ - ترشيح هيئة للرقابة الشرعية من ٣ أعضاء.
- ١٠- الحصول على الموافقات النهائية من الجهات المختصة والتأشير بالسجل التجاري.
- ١١ - إكمال عملية الإعلان عن توافق أنشطة الشركة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

ثانياً: مرحلة التنفيذ وتصفية الأعمال غير المشروعة:

وهي مرحلة تنفيذ الخطة بتطبيق الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتخلص من الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. ولقد بدأت شركة الصفاة للاستثمار في تنفيذ الخطة بالتعاون مع شركة الـراية الدولية للاستشارات والتدريب، ولقد أشرفت الشركة على خطة التحول وخطة التنفيذ فيما يتعلق بالمرحلية والتدرج في التحول، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شركة الصفاة للاستثمار كثفت استثماراتها على الأنشطة المشروعة في الفترة الماضية.

ثالثاً: معالجة الأصول والخصوم:

واستكمالاً لمتطلبات تحول شركة الصفاة للاستثمار إلى شركة إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، فقد قدمت الشركة التصور الشرعي لمعالجة الأصول والخصوم كان بناء على بنود ميزانية شركة الصفاة للاستثمار وما يتصل بها من إيضاحات. وعند طرح طرق معالجة الأصول والخصوم ينبغي مراعاة الآتي:

- الإجراءات المطلوبة لمعالجة الأصول والخصوم نحو التحول هي قواعد شرعية عامة، تشتمل على عدة أساليب وعقود شرعية، وكل أسلوب يطبق على ما يناسبه بند من بنود الأصول والخصوم.
- المدة الزمنية للمعالجة تخضع لاعتبارات تحددها التزامات الشركة السابقة، بحيث تراعي مدة الالتزامات السابقة سواء في جانب الموجودات أو المطلوبات مع الالتزام بالصيغ الشرعية المقترحة للتحول والمعالجة.
- التأكيد على أهمية ملازمة الرقابة الشرعية لعملية المعالجة والتحول، واستمرارها لما بعد التنفيذ ضماناً لثقة وسلامة تنفيذ خطوات التحول شرعياً وفقهياً.
- التخلص من الفوائد الربوية المترتبة على العقود السابقة، وذلك بمعرفة الهيئة الشرعية بعد عملية التحول.

توثيق عملية تحول شركة الصفاة للاستثمار في عام ٢٠٠٧ من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصادي الإسلامي^(١)

مقدمة

لقد كان الهدف: تحويل أعمال شركة الصفاة للاستثمار من عمل استثماري تقليدي إلى عمل إسلامي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والحمد لله الذي خلقنا مسلمين، ووضع لنا قواعد وأسساً في تعاملاتنا لتكون لنا منهجاً ونبراساً وضوابط، والحمد لله الذي قدر للمواطن الكويتي أن يكون من عباده الصالحين الساعين للخير والملتزمين بتعاليم الإسلام. وانطلاقاً من هذه الأسس العميقة فقد تقبل المستثمرون ورحبوا بالعديد من الشركات المصرفية والاستثمارية العاملة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وانطلاقاً من الحرص على تنقية أعمال شركة الصفاة للاستثمار من أعمال الربا ومخالفة شرع الله؛ استقر الرأي لدى كبار المساهمين على تحول أعمال الشركة للتوافق مع الشريعة الإسلامية.

قصة الصفاة للاستثمار

بعد أن ترك وليد الشرهان، رئاسة مجلس إدارة الشركة الأهلية للاستثمار في شهر مايو ٢٠٠٢، وبعد ستة أشهر من الراحة والتفكير في الإعداد لمرحلة نشاط استثماري جديد، يلبي حاجات المرحلة الجديدة من العمل، وفي ظل توفر الخبرة والكفاءة الإدارية لمثل هذه المشاريع، ولتوفر الكثير من الفرص الاستثمارية والقنوات المتشعبة للاستثمار في القطاع المالي والعقاري والصناعي، وما يتوفر لدى مجموعة كبيرة من المؤسسين والمستثمرين من فوائض مالية كبيرة وخبرة تراكمية في مجال الاستثمار؛ فقد التقت إرادة مجموعة من المستثمرين في شهر نوفمبر ٢٠٠٢ على تأسيس شركة مساهمة تمارس أنشطة الاستثمار المختلفة، وهم كل من: وليد أحمد الشرهان، ومحمد علي النقي، ومشاري زيد الخالد،

(١) وليد أحمد عبدالله الشرهان - ديسمبر ٢٠١٧.

وطارق بدر السالم، ووليد محمد العيسى، وعزام عبد العزيز الفليج، وآخرين. وتم تقديم طلب بذلك لوزارة التجارة والصناعة والتي أحالته بدورها لبنك الكويت المركزي بصفته جهة الاختصاص للموافقة على تأسيس الشركات الاستثمارية. وبالفعل في تاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ صدرت موافقة بنك الكويت المركزي على تأسيس شركة استثمار جديدة باسم (شركة الصفاة للاستثمار) وذلك برأسمال قدره ١٥ مليون دينار كويتي، على أن تستكمل الإجراءات وفق قرار البنك المركزي خلال فترة ستة أشهر من الموافقة، ومنها بدء الانطلاق العملي لتأسيس كيان استثماري برؤية واضحة ومحددة بالعمل بالقطاع التشغيلي. وخلال هذه المرحلة، ونظراً للفوائض المالية الكبيرة التي كانت متوفرة في ذلك الوقت، وللنشاط الكبير لسوق الكويت للأوراق المالية؛ فقد قرر المؤسسون بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٣ صرف النظر عن تكملة تأسيس شركة استثمارية جديدة.

فكان الاتجاه نحو تغيير استراتيجية تأسيس شركة جديدة إلى البحث عن شركة مساهمة قائمة وتزاول نشاطاً بغرض تحويلها إلى شركة استثمارية. وفي شهر إبريل ٢٠٠٣؛ تم شراء ما نسبته ٦٠٪ من أسهم شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية من قبل (شركة أولاد أحمد الشهران للتجارة العامة). وبتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٣ وافق مجلس إدارة الشرق الأوسط للمواد الكيماوية، بناء على طلب من مساهمين يملكون أكثر من رأس ٥١٪ من رأس مال الشركة (شركة أولاد أحمد الشهران)؛ على زيادة رأس مال الشركة إلى مبلغ ١٥ مليون دينار، وتعديل أغراضها من التصنيع إلى الاستثمار، وتغيير اسم الشركة: «شركة الصفاة للاستثمار»، وبتاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٣؛ وافقت الجمعية العمومية للشركة على ذلك. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت شركة الصفاة للاستثمار واقعاً قائماً على الأرض.

لماذا سميت الشركة باسم «الصفاة»

الصفاة هي الساحة التي ينوخ (يرتاح) بها الإبل المحملة بالبضائع، حيث يتجمع بها سكان البادية للتبادل التجاري ببيع ما يحملون من بضائع وشراء احتياجاتهم، وكان موقع الصفاة بالكويت إلى ما قبل عهد الشيخ سالم في منطقة المباركية «المنقر»، وكانت الصفاة

بعد التوسع العمراني تعجّ بالمقاهي ومواقف السيارات القادمة من البصرة بالخير الكثير، وتشهد الصفاة قديماً الاحتفالات بالعيد. وهكذا تطوّرت ساحة الصفاة لتصبح قلب مدينة الكويت. ولذلك فقد اخترنا اسم «الصفاة» لتظل قلباً ناشطاً.

في شهر سبتمبر ٢٠٠٣/٩ تم الاكتتاب بزيادة رأس مال شركة الصفاة للاستثمار إلى مبلغ ١٥ مليون دينار كويتي، وتم انتخاب أول مجلس إدارة لها في نوفمبر ٢٠٠٣، وبتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧؛ سجلت في سجل الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي.

في بداية ممارسة الشركة لنشاطها حرصت الإدارة ممثلةً في وليد الشهران بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عن الابتعاد عن أي نشاط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (قبل التحول) بقدر الإمكان، وعلي سبيل المثال: لم تملك أو تتداول في أسهم بنوك مثلاً، كما حرصت أعمالها في تأسيس أنشطة تشغيلية ما بين العقار والخدمات الصحية والخدمات النفطية والعامّة، وذلك في السنة الأولى من عملها عام ٢٠٠٤، كما باشرت بالتعاون مع شركة دار الاستثمار بتأسيس شركة وربة للاستثمار، وهي شركة استثمارية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كي تكون الذراع الاستثماري للشركة في قطاع الخدمات التمويلية الإسلامية.

في عام ٢٠٠٥ بدأت الصفاة للاستثمار في جني خطتها الاستثمارية التي وضعتها للتركيز على القطاع التشغيلي، وحققت أرباحاً بلغت ٢٢ فلس للسهم الواحد عن عام ٢٠٠٥، والجدير بالذكر أن في سعيها المستمر لتنويع أنشطتها الاستثمارية وتقديم عروض استثمارية جيدة فقد ارتأت إدارة شركة الصفاة للاستثمار؛ تأسيس «شركة الصفاة للتأمين التكافلي». ولا يمثل قطاع التأمين رافداً أساسياً من روافد الإقتصاد الكويتي، ولمّا كان السوق الكويتي بحاجة إلى شركة تأمين إسلامية تكافلية؛ لذلك تأسست شركة الصفاة للتأمين التكافلي في عام ٢٠٠٥ برأس مال قدره ٥ مليون دينار كويتي، وذلك لمزاولة أعمال التأمين التكافلي التعاوني وإعادة التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

التفكير جدياً بالتحول من الوضع التقليدي إلى الإسلامية

في بداية عام ٢٠٠٦، أي بعد سنتين من تأسيس شركة الصفاة للاستثمار؛ قرر وليد الشهران أن الوقت قد حان لتحول الشركة للعمل وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر الاقتصاد الإسلامي فضاءً واسعاً للإبداع والإنتاج، وأن الشركات القليلة التي وقّعت أوضاعها للعمل وفق أحكام الشريعة والمدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية تلقى قبولاً طيباً ومشجعاً من المتداولين، وهذه هي طبيعة المواطنين الكويتيين. ومع زيادة وارتفاع عدد الشركات التي صححت طريقة عملها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومع ارتفاع عمليات التمويل الإسلامي من البنوك التقليدية وشركات التمويل الإسلامي قليلة العدد؛ فقد ساعد ذلك كثيراً في تشجيع توجه عدد من شركات الاستثمار التقليدية لتعديل أوضاعها وفق أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لزيادة الطلب من المستثمرين على مختلف أدوات التمويل والمنتجات المالية الإسلامية.

كل هذه الحقائق والأرضية التي هيئتها إدارة شركة الصفاة للاستثمار طوال السنتين الماضيتين من عملها لشركاتها التابعة والزميلة، ولإيمان «وليد الشهران» بأهمية العمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التزاماً بتعاليم ديننا الإسلامي العظيم؛ كل ذلك كان حافزاً كبيراً للسير قدماً والبدء باتخاذ إجراءات التحول.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٦ ناقش مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار (برئاسة وليد الشهران) فكرة التحول من شركة استثمارية تقليدية إلى شركة إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أوصى مجلس الإدارة بتكليف شركة الراية الدولية للاستشارات والتدريب للقيام بمهمة المستشار لعملية التحول وتوفير الدعم اللازم لمرافقة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات الواجب الالتزام بها لالتزام الشركة بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد جاء رد شركة الراية داعماً لتوجه الشركة وموصياً بالمباشرة بإنجاز عملية التحول.

قامت إدارة الشركة بمخاطبة وزارة التجارة والصناعة جهة الاختصاص في تعديل مواد النظام الأساسي للشركة؛ برغبة الشركة في دعوة الجمعية العمومية للشركة لعقد جمعية عمومية غير عادية لذلك.

جاءت إجابات الجهات الحكومية المختصة مشجعةً لاستكمال البدء الرسمي في خطوات التحول بشرط التقيد بالشروط والضوابط المقررة لذلك من بنك الكويت المركزي «قبل التحول وبعد التحول».

عقد مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار اجتماعاً خاصاً ناقش فيه الموضوع وخلص إلى اتخاذ قرار بدعوة الجمعية العمومية للشركة للنظر في قرار مجلس الإدارة في تحول الشركة للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- تمت دعوة الجمعية العمومية، والتي انعقدت لذلك الأمر، وتم الموافقة فيها على تحول أعمال الشركة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتعديل بعض مواد النظام الأساسي المرتبطة بذلك وإضافة مادة جديدة تقضي بضرورة تعيين هيئة رقابة شرعية تُعيّن من قبل الجمعية العمومية للشركة لمراقبة أعمال الشركة والتزامها بذلك. عند هذه المرحلة وبعد موافقة الجمعية العمومية؛ بدأ الاستعداد لاتخاذ الإجراءات الرسمية المتعلقة بعملية التحويل للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تم التعاقد مع شركة الراجحة الدولية للاستشارات والتدريب للقيام بدور المستشار والمراقب والمراجع لتقيد الشركة بأعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد سمّت السيد / يحيى محمد الحمادي؛ ممثلاً لها.

- تم تشكيل لجنة سُمّيت (لجنة التحول للعمل الإسلامي) تتولى مسؤولية الإشراف على عملية التحول، وأُعطيَت الصلاحيات الكاملة اللازمة لمواجهة أي عقبات تواجه عملية التحول والتعامل مع كافة الجهات الحكومية المختصة من وزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وقد شكّلت لجنة التحول للعمل الإسلامي على النحو التالي:

- السيد / وليد أحمد الشهران / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
 - السيد / عادل جاسم الصانع / نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية
 - السيد / عبد العزيز منصور المنصور / مدير أول بإدارة الاستثمار المباشر
 - والسيد / بدر محمد المطوع / مدير مشاريع بإدارة الاستثمار المباشر
 - والسيد / يحيى محمد حمادي / مدير شركة الراية (مستشار التحول)
- عمدت اللجنة فور تشكيلها إلى عقد عدة اجتماعات لتحديد أطر عملها والاطلاع على التجارب التي مرّت بها الشركات والمؤسسات التي سبقتها بهذا اللجنة إلى الاتفاق على أهمية تقسيم عملها إلى ثلاثة أقسام:

الشق الأول: الجانب الشرعي:

تم تعيين هيئة شرعية من قبل شركة الراية للاستشارات، مشكّلة من كل من الدكتور عبدالعزيز القصار، والدكتور عيسى زكي، والدكتور علي الراشد؛ لمراجعة جميع العقود والقرارات والأنظمة بالشركة، ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية و تعديل ما يلزم منها ليتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الشق الثاني: الجانب القانوني الإداري:

وتمثّل في:

- دراسة الفرص ومخاطر عملية التحول وتأثيرها على الشركة.
- تصويب علاقة الشركة مع عملائها وخصوصاً المقترضين، بما يتلاءم مع إعادة صياغة عقودهم لتصبح تمويلاً إسلامياً.
- تعديل المواد المتعلقة بالتحول في النظام الأساسي، وعقد تأسيس الشركة.
- النص على التزام الشركة في أعمالها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع ممارساتها.

- التقيد بشروط بنك الكويت المركزي بتعيين هيئة الرقابة الشرعية، والنص عليها في تعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي.
- تأهيل الموظفين لتفهمهم أساسيات العمل الإسلامي بالتعاون مع المستشار المعين.
- تم تكليف السيد / عادل الصانع ليكون ضابطاً ارتباطاً ما بين الشركة وبنك الكويت المركزي لمقابلة المسؤولين بالبنك وشرح توجهات وتطلعات الشركة والتعرف على شروط البنك بهذا الخصوص والتعامل معها.

خطوات العمل وصعوبات التحول للشق القانوني والإداري:

بدأت اللجنة دراسة أوضاع الشركات الإسلامية الأخرى الموجودة بالسوق المحلي، وما يواجهها من عقبات قانونية مع تشريعات لم تكن جاهزة للتعامل المسبق بشكل كبير مع هذا النموذج من العمل الإسلامي؛ للاستفادة منها عند إعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وقد تيقنت اللجنة من أن مخاطر عملية التحول تكاد تكون معدومة إلا فيما يتعلق بعامل الوقت فقط، من تخلص من بعض الأصول أو عدم تجاوب بعض العملاء، ولكن مثل هذه الأمور لا تؤثر على عملية التحول من الناحية القانونية أو الإدارية.

كما باشرت اللجنة تكليف الموظفين في إدارة الأصول بالتواصل مع العملاء وأصحاب المحافظ لشرح توجه الشركة المستقبلي والإجابة عن أي استفسار لديهم.

وقامت اللجنة بتكليف الإدارة القانونية والمستشار القانوني للشركة بإعادة صياغة جميع العقود مع العملاء بما يتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، مثل: (عقود المرابحة) (عقود إدارة المحافظ) (عقود حفظ الأسهم) (عقد الأتعاب الإدارية) وخلافه.

وكذلك مراجعة عقد تأسيس الشركة والنظام الأساسي لتعديل المواد المرتبطة بعملية التحول وإعادة صياغتها وعرضها على إدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة لأخذ الموافقة المبدئية عليها، وكذلك بنك الكويت المركزي، على أن تعرضها اللجنة في تقريرها النهائي لمجلس الإدارة لاعتماد رفعها إلى الجمعية العمومية للشركة للمصادقة على تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي بصفتها صاحبة الاختصاص، وكذلك

الأمر بإضافة مادة جديدة تنص على ضرورة تعيين هيئة الرقابة الشرعية طبقاً لشروط البنك المركزي.

كما قامت اللجنة بالتنسيق مع الإدارة المالية والإدارية بالشركة وإدارة شئون الموظفين وبالتعاون مع شركة الرأية الدولية للاستشارات، بعمل ورشة عمل لموظفي الإدارة المالية والمحاسبة ولموظفي إدارة الأصول والمحافظ وإدارة الاستثمار المباشر - كل على حدة - لتعريفهم - كل حسب اختصاصه - بأصول المعاملات الإسلامية وضوابطها وشروطها.

الشق الثالث: الجانب المالي؛

يمثل الشق المالي العبء الأكبر لعمل اللجنة، حيث إن للشركة الكثير من التعاملات المالية المختلفة مع الغير، والواجب مراجعتها وتعديل أوضاعها للتحول للعمل الإسلامي وتأكيد تطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد قسّمت اللجنة أعمال الشق المالي إلى قسمين:

القسم المالي الأول؛

يتضمن مراجعة أصول الشركة واستثماراتها وإعادة هيكلة بعض الأصول بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: (معالجة الموجودات من نقد وودائع وأرصدة لدى البنوك وسندات)، و(استثمارات بأسهم وحصص في شركات). والسعي نحو إعادة هيكلتها وتحويلها إلى شركات واستثمارات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

القسم المالي الثاني؛

يتضمن مراجعة الالتزامات والمعاملات المالية للشركة وإعادة هيكلتها ومعالجتها، بما فيها قروض وتسهيلات مالية حصلت عليها الشركة من بنوك وشركات استثمارية تقليدية والمترتبة عليها، كذلك مراجعة القروض والتسهيلات المقدمة من الشركة لعملاء المحافظ الاستثمارية لديها.

وقد قامت اللجنة بمجهود كبير في هذا المجال، وخاصة في القسم المالي الثاني، حيث

واجهها، وعلى سبيل المثال؛ مشكلة قرض تقليدي مع أحد البنوك المحلية مقابل ودائع بمبالغ كبيرة وتمسك من البنك بعدم فكّ الرهن عن الودائع ونقلها إلى مصارف إسلامية وخسارته لتلك الأموال وتشدد في نفس الوقت من قبله بضرورة سداد مبلغ القرض فوراً، وتطلب ذلك عملاً دؤوباً مع البنك من جهة، وبنك الكويت المركزي من جهة أخرى للسماح للبنك التقليدي بعمل عقد مرابحة إسلامية لغرض تحويل القرض التقليدي القائم معه إلى إسلامي.

ومن الموضوعات التي واجهت اللجنة كذلك: وجود ما نسبته 5% تقريباً من ملكية أسهم البنك العقاري الكويتي لدى المحفظة الخاصة بشركة الصفاة للاستثمار، حيث كانت ممثلة في عضوية مجلس الإدارة، وقد كان البنك العقاري في ذلك الوقت قد أعلن عن وجود رغبة في التحول إلى بنك إسلامي، ويتطلب ذلك وقتاً طويلاً، ولما كانت الاستثمارات يجب تصنيفها لدى حساب الشركة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي والشروط المحاسبية: إن كانت استثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وهل هي مصنفة ومعدّة للبيع أو للاستثمار الطويل، وحيث إن شركة الصفاة ترغب بالاحتفاظ بهذه الأسهم وعدم التخارج، وبالتعاون مع الهيئة الشرعية ممثلة بشركة الراية الدولية؛ تم إعادة تصنيف هذه الأسهم، وبشرط عدم بيع أو شراء هذه الأسهم وتداولها إلى حين إتمام عملية تحول البنك للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك التصرف بالأرباح، وهذا ما تم ولله الحمد. وتبقى أمام اللجنة معالجة القروض والسلف المقدمة للعملاء، ولم تكن بالعملية الصعبة أو الطويلة، حيث سبق للفريق القانوني والإداري إعداد صيغ العقود الجديدة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وسبق أيضاً لإدارة الأصول والمحافظ التواصل مع العملاء وشرح الأمور لهم. وتم معالجة معظم هذه القروض أو السلف حسب ما يناسب كل عميل بعقد وكالة استثمار، وفضل بعض العملاء سداد قروضهم والتخارج حسب ظروفهم، أو تحويل المحافظ لشركات أخرى وسداد الالتزامات المالية المترتبة عليهم.

كما قامت الهيئة الشرعية مشكورة بتقديم الدعم الفني والتوجيه الشرعي لجميع الموجودات الأخرى، والفوائد المستحقة للشركة من عملائها عن عمليات سابقة،

ومراجعة الديون المشكوك فيها والإيرادات غير المحصلة، وعمل القيود الشرعية اللازمة تجاهها.

الخلاصة

مما لا شك فيه أن تجربة تحول أعمال شركة الصفاة للاستثمار من عمل تقليدي إلى التقيد بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية؛ كانت تجربة مثمرة جداً وغنية ودافعاً وحافزاً لعدد من الشركات الاستثمارية وغير الاستثمارية لتصحيح أوضاعها وأنشطتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السامية.

وفي نهاية شهريناير ٢٠٠٧؛ أنهت «لجنة التحول للعمل الإسلامي» بشركة الصفاة للاستثمار عملها بعد مسيرة قاربت العشرة أشهر. وبعد تدقيق ومراجعة كاملة من هذه الرقابة الشرعية التي قدمت تقريرها بذلك لمجلس الإدارة؛ تم دعوة الجمعية العمومية للشركة للمصادقة على تحول أعمال الشركة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وانتخاب أول هيئة شرعية مكونة من د. عبدالعزيز القصار، ود. عيسى زكي، ود. علي الراشد، وتم شطب الشركة من سجل شركات الاستثمار التقليدية وقيدتها في سجل شركات الاستثمار الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١، ولله الحمد والفضل والمنة.

رواد التحول إلى
الاقتصاد الإسلامي
(مرتبين حسب
أسبقية تحول
مؤسساتهم وتاريخ
تعيينهم فيها)

أولاً: اللجنة الشرعية^(١)



(١) هذا ما تيسر لنا من سير تعريفية بأعضاء اللجان الشرعية رغم حرصنا وتواصلنا ومتابعتنا في هذا الباب.

اللجنة الشرعية



الشيخ أحمد بزيع الياسين
رئيس اللجنة الشرعية لعملية التحول

رائد صناعة الخدمات المالية الاسلامية ورائد التحول
إلى النظام الإسلامي

المولد والنشأة:

ولد الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله في ٦ شوال عام ١٣٤٦ هـ الموافق الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٢٨م، في حي القناعات في منطقة الوسط بمدينة الكويت في يوم موقعة الرقعي، ونشأ في أسرة محافظة متدينة، عمل والده في تجارة الإبل، وكانت لديه حملة حج حتى عام ١٩٤٥م، وكان كثير الأسفار في التجارة العامة بين الكويت والشام والسعودية على ظهور الإبل.

وكان جده ياسين محمد القناعي يملك سفينة شراعية، وكان هو ربانها لنقل الحجاج من الكويت والخليج العربي إلى ميناء جدة في المملكة العربية السعودية وقبل ذلك كان جده إبراهيم ينقل الحجاج على الإبل من ميناء جدة السعودي إلى ميناء مكة المكرمة، كما عمل عمه في الغوص، فكان ريان سفينة من نوع «سنبوك»، وكان أيضاً مالكاً لهذا السنبوك، وكان عمه محمد يملك سفينة شراعية، وكان هو ربانها أيضاً وكان يتردد بها بين الخليج ودول شرق إفريقيا والهند للتجارة.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج الشيخ أحمد البزيع الياسين (أبو مجبل) رحمه الله من زوجتين: الأولى في عام ١٩٤٨م وكان عمره في ذلك الوقت واحداً وعشرين عاماً، والثانية في عام ١٩٥٣م، وعاش معهما في بيت واحد بمنطقة السالمية، ثم بعد ذلك سكن وعائلته في بيتين متجاورين في منطقة الشعب.

ورزق الله تعالى الشيخ أحمد البزيع بالذرية الطيبة من البنين والبنات، كالتالي:

- مجبل وهو أكبر أولاده، وبه يلقب وهو عميد ركن متقاعد بالجيش الكويتي.
- طلال وهو فريق ركن متقاعد ورئيس هيئة الحرس الأميري «سابقاً».
- عبد الله وهو عقيد طيار متقاعد في الجيش الكويتي.
- عبد العزيز وعمل في بيت الزكاة بدرجة وكيل وزارة مساعد.
- سعد وعمل في مؤسسة البترول الكويتية قسم التسويق.



- مصعب مهندس بترول ولديه مكتب استشارات نفطية.
- عامر وعمل في شركة ناقلات النفط.
- محمد وهو صاحب شركة مواد غذائية خاصة.
- بالإضافة إلى بناته الكريمات ويعملن مدرسات وبعضهن ربات بيوت.

مسيرته التعليمية:

في كتاتيب الكويت كانت الرحلة الأولى إلى الحرف والمعرفة، حيث دخل الكتاب سنة ١٩٣٢م وكان عمره لا يتجاوز أربع سنوات، وهناك تلقى تعليمه الأول على يد الملا بلال، ومع بلوغه سن التاسعة تزامن ذلك مع انقضاء الدراسة في الكتاب، حيث تعلم القرآن الكريم واللغة العربية والدين والحساب.

وعند دخوله المدرسة الابتدائية اختبره ناظر المدرسة المباركية الأستاذ أحمد أفندي، فنقله مباشرة إلى الصف الرابع، وبقي في المدرسة حتى حصل على شهادة الصف الثاني الثانوي عام ١٩٤٢م.



الشيخ أحمد البزيع رحمه الله يتوسط موظفي «بيتك» في لقطة تذكارية في افتتاح مبنى بيتك القديم

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في المصارف والمؤسسات التي ساهم بتحولها إلى الاقتصاد الإسلامي:

بدأ الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله حياته العملية في سن مبكرة مع والده رحمه الله في التجارة وإدارة حملة الحج، وعمل في التجارة لحسابه الخاص متنقلاً ما بين الكويت والهند لمدة سنتين. وبعد تخرجه في الصف الثاني الثانوي عام ١٩٤٢م. وهو الصف الأخير في المدرسة المباركية. عمل كاتب حسابات عند أحد التجار، وهو المغفور له بإذن الله العم سليمان إبراهيم المسلم - أحد المؤسسين لغرفة تجارة وصناعة الكويت - وذلك لأربع سنوات، فاستفاد خبرة واسعة في التجارة والإدارة وتعرف على طرق المراسلات التجارية، وبعدها توجه بطلب من خاله المغفور له بإذن الله عبدالعزيز العلي المطوع - وهو من أكثر الشخصيات التي أثرت في حياته - إلى لبنان وقضى هناك عامين، حيث كان للمطوع مكتب في بيروت مختص بالأقمشة والصيرفة، ثم انتقل للعمل في المملكة العربية السعودية لمدة ست سنوات لإدارة الشؤون التجارية لخاله عبدالعزيز العلي المطوع، وقد عُرض عليه تأسيس فرع لأحد البنوك التقليدية الكويتية في الخبر لكنه رفض العمل في بنك يتعامل بمعاملات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقدر الله له أن يعيش حتى عام ٢٠٠٩م والذي تم فيه تأسيس بيت التمويل السعودي الكويتي في مدينة الخبر أيضاً وكان يقول: أحمد الله أنني عشت حتى رأيت أحد الأحلام التي كنت أتمنى تحقيقها.



الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله في افتتاح القاعة المصرفية في «بيتك»

وبعد ذلك قابله المغفور له بإذن الله العم يوسف عبدالعزيز الفليج - أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي والعمل الخيري - عند مسجد السوق وقال له: «يا أحمد الآن عليك خدمة وطنك بعد هذه الغيبة في الخارج» فأثرت فيه تلك الكلمات وبدأ الالتفات إلى الاقتصاد الوطني، حيث انضم في ١٩٧٠م إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت، إلى جانب العضوية في مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، وعندما أُسندت إليه الفائدة البنكية ضمن اختصاصاته في «المركزي» قدّم استقالته وانطلق إلى تحقيق حلمه في تأسيس بيت التمويل الكويتي.

حاول في فترة السبعينيات تأسيس شركة أو بنك على المنهج الإسلامي، وكان دافعه لهذا الاستجابة لأمر الله تعالى بالابتعاد عن حرمة الربا في الأعمال التجارية، وحينما كان عضواً في مجلس إدارة بنك الكويت المركزي طرح في إحدى جلسات مجلس الإدارة موضوع ضرورة إنشاء مصارف إسلامية في ذلك الوقت، وبعد المناقشة المستفيضة وافقوا على ذلك، إلا أنهم أجلوا الموضوع إلى الجلسة التالية.

وقد كان قطاعاً كبيراً من الشعب الكويتي متعطشاً لخدمة مصرفية ومالية شرعية، وعلى الصعيد الرسمي كان سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله ولي العهد رئيس مجلس الوزراء آنذاك، خير معين وأكبر مساند لهذه الفكرة وهذا المنهج، وفي بداية السبعينيات زار الكويت المرحوم الأستاذ د. عيسى عبده، فطرح فكرة تأسيس بيت تمويل إسلامي مع بعض الإخوة الأفاضل أمثال: عبدالله سليمان العقيل ويوسف جاسم الحجري وغيرهما، فاستحسن الفكرة عبدالرحمن سالم العتيقي وزير المالية آنذاك، فتم تأسيس بيت التمويل الكويتي، وكلف بالعمل فيه عقب مشاركة بعض الكويتيين ووزارة المالية في تأسيس بنك دبي الإسلامي بالتعاون مع الشيخ سعيد أحمد آل لوتاه^(١).

الوظائف التي عمل بها في حقل الاقتصاد الإسلامي:

- كان الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي منذ إنشائه وحتى عام ١٩٩٣م.

(١) جريدة الأنباء ١٠/٩/٢٠١١م.

- رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠١١ م.
- رئيس هيئة الفتوى في بنك الكويت الدولي.
- رئيس هيئة الفتوى في البنك الأهلي المتحد.



السيد حمد عبدالمحسن المرزوق رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد سابقاً مع الشيخ أحمد بزيع الياسين رئيس اللجنة الشرعية لعملية تحول البنك الأهلي المتحد إلى النظام المصرفي الإسلامي

أهم إنجازاته:

- تثقيف موظفي بيت التمويل الكويتي بالثقافة الشرعية: لقد كان على «بيتك» في مرحلة التأسيس تثقيف الموظفين بالثقافة الاقتصادية الإسلامية، لأن عليهم بدورهم تثقيف المتعاملين معهم بهذه الثقافة، وقد قام الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله بدور أساسي ومهم في هذا الجانب.
- المشاركة في قرار أول صفقة لبيت التمويل الكويتي والتي هي عبارة عن شراء قسائم سكنية ثم بيعها، وكانت الأرباح في تلك الصفقة ٣٠ ألف دينار^(١).

(1) <http://www.nationalkuwait.com>

- ساهم في تنمية الوعي الادخاري والاستثماري في الكويت حيث ارتفع حجم المدخرات في «بيتك» ليصل إلى ٢٥٦٣ مليون دينار كويتي في نهاية عام ٢٠٠٤م (مليارين ونصف المليار دينار كويتي).
- ساهم في توفير أنواع وبدائل متعددة من الحسابات أمام العملاء وأشرف على التكييف الشرعي لها.
- ولا شك أن هذا الإنجاز يدل على مدى وعي القائمين على «بيتك»، وعلى رأسهم الشيخ أحمد بزيع الياسين، وحرصهم على تنمية الوعي الادخاري والاستثماري في الكويت.
- ساهم في رفع ثقة المتعاملين مع «بيتك» من خلال توفير منتجات مالية إسلامية طرحت لأول مرة في الكويت مثل: المرابحة - الإجارة - الاستصناع، الذي ساهم في تلبية متطلبات واحتياجات العملاء في «بيتك».
- اجتاز بحكمته أزمة المناخ التي ألمت بالكويت خلال الثمانينيات، واستطاع أن يعبر بسفينة «بيتك» هذه الأزمة دون خسائر تذكر، وبنجاح كبير بتوفيق الله وفضله.
- توسيع نشاطات «بيتك» في عدد من البلدان مثل دول الخليج ولبنان وباكستان وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وغيرها.
- إنجاح وتنمية العلاقة مع العديد من البنوك والمصارف الإسلامية، مثل بنك البحرين الإسلامي وتأسيس «بيتك» التركي بنسبة مساهمة بلغت ٥٠٪.
- وضع استراتيجية للبنك تركز على إعطاء الأولوية لاستثمارات «بيتك» في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.
- نشر وتطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال إشرافه المباشر على نشر: كتب الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، ودليل المصطلحات الفقهية، وسلسلة الاقتصاد الإسلامي في ميزان الشريعة، والتي تعرضت لبيع المرابحة وبيع الأجل والفوائد الربوية وحقيقة الربا وشركة المضاربة.
- تأسيس مجلة النور التي تصدر عن «بيتك» والتي سعت نحو إحداث وعي عام بالاقتصاد الإسلامي وبكل أعمال المصارف الإسلامية وتقديم مظهر خبرات نشاط «بيتك».

- اهتم الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي نجحت في إثراء الفكر العلمي والعملية بطرح العديد من المنتجات الجديدة والتي تعلق بصدار منتجات شرعية جديدة مثل: العقود المجمع، وعقود التمويل الحكومي مثل مشروع «إيكويت»، والإشراف المباشر على عملية تحويل بنك الشارقة الوطني إلى بنك إسلامي خلال فترة لم تتعد سنتين.

الإجراءات التي قام بها، وفرق العمل التي رأسها في المؤسسة من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

قال الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله: كنا نسبح ضد التيار، لذا فقد كنا نحتاج من بعد توفيق الله تعالى إلى سواعد قوية لاجتياز تلك المرحلة، وقد كانت الإدارة حريصة منذ البداية على انتقاء الموظفين من أهل الكفاءة والمؤهلات العلمية الممتازة ومن أهل الإيمان بمنهجية العمل وفكرة الرسالة ولكون العنصر البشري مهماً جداً لحمل هذه الرسالة؛ فان توفيق الله سبحانه وتعالى للبيت كان واضحاً في هذا الجانب ولله الحمد، وكنا كذلك نسبح ضد التيار العالمي وليس المحلي فحسب.

كما كان رحمه الله حريصاً على مناقشة كل جزئية تتعلق بالمصرف ليس من الناحية الشرعية فقط بل من النواحي الاقتصادية والإدارية لخبرته في هذين المجالين، وكان حريصاً على تعليمات وتوجيهات البنك المركزي في هذا الصدد حتى لا تكون هناك عقبات تؤخر تحول البنكين.

كما وضع الشيخ الياسين رحمه الله خطة شاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتأسيس بيت التمويل الكويتي، وشملت تلك الخطة تدريب العاملين في البنك على أعمال الصيرفة الإسلامية، والعمل على إعداد المعايير والقيود المحاسبية علاوة على إعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية.

وترتكز الخطة أيضاً على استقبال بيت التمويل ودائع العملاء لاستثمارها نيابة عن أصحابها وعلى مسؤوليتهم، وعلى المودعين غرم هذا الاستثمار، ولهم غنمه إلا ما شرطوه منه للبنك بصفته مضارباً، والبنك يستثمر هذه الودائع وحدها أو مع حقوق المساهمين

استثماراً مباشراً، بصيغ استثمار وعقود تمويل شرعية، بحيث يتحمل بيت التمويل نيابة عن المودعين مخاطر هذا الاستثمار، وتوزع عليهم عوائده بعد خصم حصة البنك من الربح.

ومن جهة أخرى اعتمدت الخطة التي وضعها الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله على أن يلتزم بيت التمويل بجميع صيغ الاستثمار وعقود التمويل والخدمات المصرفية التي يقدمها بأحكام الشريعة الإسلامية؛ فيمنع الربا والجهالة والغرر في العقود، ويرفض الصرف الآجل والمستقبليات والخيارات والمشتقات، وينهى عن بيع الإنسان ما ليس عنده، وعن ربح ما لم يضمن، على أن يتلقى البنك الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعية، ويتلقى الودائع المخصصة لمشروع معين أو نشاط خاص، والمساهمات في المحافظ والصناديق الاستثمارية، ويصدر الصكوك الشرعية على أساس المضاربة أو الوكالة في الاستثمار وفق الأسس الشرعية، وكذلك يستثمر البنك أموال المودعين، وحدها، أو مع حقوق المساهمين، استثماراً مباشراً، بأن يقوم هو باتخاذ القرار الاستثماري ويتحمل نيابة عن المودعين مخاطره، ولا يقرضها لمن يقوم بهذا الاستثمار.

واعتمد الشيخ البزيع رحمه الله في هذه الخطة على صيغ الاستثمار وعقود التمويل التي يستخدمها لتكون متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تكون الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك (بيت التمويل) والأجور التي يتقاضاها مقابل هذه الخدمات لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

كما شارك رحمه الله في وضع ومناقشة النظام الأساسي للتحول بنشاطاته وأدواته الشرعية، ثم بإقناع المساهمين الذين ترددوا في عملية التحول وكان لهم أسهم كثيرة في المصرفين، وأخذ هذا جهداً كبيراً بإيجاد الحلول المناسبة والزمن المناسب لتوقيعهم على هذا التحول، ومن ثم الانطلاق في أدواتهم الاستثمارية وخاصة البنك العقاري.

وقد شكل الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله هيئة شرعية تتولى التوجيه والفتوى والرقابة على جميع معاملات البنك، كما تم تدريب العاملين فيه على ممارسة جميع أنشطة البنك وإجراء معاملاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية، واشتمل تدريب العاملين على تعليمهم فقه المعاملات الشرعية وأصول الصيرفة الإسلامية، وطبيعة ومبادئ عمل البنوك

الإسلامية، بطريقة مناسبة للعاملين في البنك، واعتمدت خطة التدريب على شرح خصائص الأوعية الادخارية، وصيغ الاستثمار وعقود التمويل التي يستخدمها البنك الإسلامي بديلاً عن قبول الودائع واستخدامها بعقود قرض ربوية، وقد جمع القائمون على التدريب بين التخصص العلمي في الشريعة الإسلامية، والخبرة العملية الكافية بعمل البنوك الإسلامية، وذلك لوضع الحلول الشرعية المناسبة لما يواجهه العمل المصرفي الإسلامي من مشكلات خصوصاً في مرحلة التأسيس، كما تم تدريب موظفي البنك على وضع أو مراجعة وتعديل المعايير والقيود المحاسبية التي تتفق مع طبيعة نشاط البنك الإسلامي، وصيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة فيه.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

قال الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله: «أنا أرى أن الأمة العربية الإسلامية لن تقوم لها قائمة إلا إذا رجعت إلى رسالتها التي أرسلها الله سبحانه وتعالى على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهي رسالة الإسلام، وبالطريقة النبوية أولاً، وطريقة الصحابة والسلف الصالح ثانياً، ومن دون هذا لن تقوم للأمة قائمة، ودليل ذلك والبرهان عليه أنه لما كان المسلمون ملتزمين انتصروا وسعد العالم برسالة الإسلام، رغم أنهم كانوا قلة في العدد وفي العتاد، وقوّضوا الظلم في العالم، ورغم أننا اليوم في كثرة، وعددنا يناهز المليار ونصف المليار.. ولدينا ثروات هائلة جداً لا يملكها غيرنا في العالم، إلا أننا نعاني الضعف والهزال - ولا حول ولا قوة إلا بالله - من هنا أنا أركز دائماً على هذه النقطة، وأدعو أولاً وقبل كل شيء للالتزام بكتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام، بالطريقة السليمة الصحيحة، وأحذر من أمرين: أولاً الفتاوى الشاذة، وثانياً من الاستثمارات الزائفة وغير المدروسة والمتهورة التي لها بريق كبريق السراب».

كما ظل الشيخ أحمد يقول: إنه عندما يتكلم الإنسان عن الاقتصاد الإسلامي عليه أن ينطلق من أصليين، هما منهج وشريعة ديننا الإسلامي الحنيف، وكان يرى أن في هذين الأصلين المنهج الاقتصادي المتكامل الذي رضي الله به لخلقه فلا يعتريه خلل ولا نقص ولا قصور وهو صالح لكل زمان ومكان.

في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وتحديداً في ١٦ أكتوبر ١٩٨٧م، شهد العالم بدء أزمة اقتصادية هزت البورصة وسائر المؤسسات المالية الأميركية وبعض دول العالم، ودُعي الشيخ في العام نفسه إلى محاضرة كان محورها عن تلك الأزمة، ولو أن العالم استمع لما قاله آنذاك عن الأزمة السابقة لما كانت الأزمة الأخيرة عام ٢٠٠٨م.

ورأي الشيخ أحمد أن الانهيار الذي حدث لسوق الأسهم لا يمس إلا الظواهر الخارجية في حين أن المطلوب هو التوصل لجوهر المشكلة، وهو أن الانهيار الذي حدث يدل بوضوح على فشل وإفلاس النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يركز على محور الربا في كل جوانبه.



الشيخ أحمد بزيع الياسين يفتتح أحد فروع بيتك في تركيا

كلمة تشجيعية للشباب والفاعليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

وصى الشيخ أحمد المتخصصين في المصارف والشركات الإسلامية القائمة بتوجيهين أساسيين: أولهما الاستمرار بالتعاون والتنسيق فيما بينهم، وثانيهما: عندما تعتمد الشركات الإسلامية تأسيس مصرف لها يقوم بالخدمات المصرفية، أن يكون مصرفاً له صفة تنموية ويتناسب رأسماله مع أهدافه.

وللشيخ رأي معتبر حول العولمة التي يشهدها العالم، حيث يقول: إن في الاندماج المتكافئ قوة، وفي العالمية الإسلامية العدالة والتضامن. وكان من أمنيات الشيخ أحمد الكبرى لتحقيق حلمه الكبير بالتحول الكلي إلى الاقتصاد الإسلامي مستقبلاً، إنشاء معهد لتدريس الثقافة الفقهية «لأننا في أمس الحاجة إليه».

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

- خبير اقتصادي في مجمع الفقه الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة البنك المركزي.
- رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي ١٩٧٧م-١٩٩٣م، ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل التركي ١٩٨١م-١٩٩٣م.
- عضو مجالس إدارات (بيت الزكاة، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، جمعية النجاة الخيرية، جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، وأمين سر جمعية الإصلاح الاجتماعي).
- عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية.
- رئيس اللجنة الشرعية في بنك الكويت الدولي.
- رئيس هيئات الفتوى والرقابة في بنك بوبيان وشركات: أعيان للإجارة والاستثمار، المستثمر الدولي، ودار الاستثمار.

عضويات بالتأسيس:

- ١- بنك فيصل الإسلامي في السودان.
- ٢- بنك دبي الإسلامي في دبي.
- ٣- بنك بنغلاديش الإسلامي.
- ٤- بنك بيتك تركيا.
- ٥- بنك التنمية في مصر.
- ٦- بنك البحرين الإسلامي.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها من أجل إنجاز عملية التحول في المصارف والمؤسسات المالية المختلفة:

أسس الشيخ أحمد بزيع الياسين يرحمه الله وساهم في العديد من لجان الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، وكان من آخر أدواره المشهودة مساهماته في عملية تحويل البنك الأهلي المتحد والبنك الدولي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويقول د. خالد المذكور: كان الشيخ أحمد بزيع الياسين في رئاسته للجنة الشرعية للتحول إلى المصرفية الإسلامية في البنكين الأهلي المتحد والكويت الدولي حريصاً على مناقشة كل جزئية تتعلق بالمصرف ليس من الناحية الشرعية فقط بل من النواحي الاقتصادية والإدارية لخبرته في هذين المجالين، وكان حريصاً على تعليمات وتوجيهات البنك المركزي في هذا الصدد حتى لا تكون هناك عقبات تؤخر تحول البنكين.

ويستمر د. المذكور في حديثه بأن الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله بدأ بوضع ومناقشة النظام الأساسي للتحول بنشاطاته وأدواته الشرعية، ثم بإقناع المساهمين الذين ترددوا في عملية التحول وكان لهم أسهم كثيرة في المصرفين، وأخذ هذا جهداً كبيراً بإيجاد الحلول المناسبة والزمن المناسب لتوقيعهم على هذا التحول، ومن ثم الانطلاق في أدواتهم الاستثمارية وخاصة البنك العقاري.

نبذة عن العم أحمد بزيع الياسين (رحمه الله)
باعتباره رئيس اللجنة الشرعية للتحول
إلى المصرف الإسلامي للصرف العقاري والأصل المحمد

عندما أرادت الجمعية العامة تحول المئذنة العقارية للمصرفية الإسلامية ، تم تبنيها
الجمعية لعامة للبنك الأصلي المحمد تحول المئذنة المحمد إلى المصرفية الإسلامية
شكل مجلس إدارة المصرفية لجنة شرعية للتحول بعد موافقة المئذنة المركزي

ورأس اللجنة الشرعية للمصرفية العم أحمد بزيع الياسين (رحمه الله)

والعم أحمد بزيع الياسين له خبرة تجارية منذ شبابه ، ثم أصبح عضواً في مجلس
إدارة شركة التجارة ، ثم عضواً في مجلس إدارة المئذنة المركزي
ثم باءر مشكوراً بإنشاء بيت لقرنيل الكرنيل ، وأيضاً بالمشروع بديلتوني
عبد الباسط رحمه الله كوضع التأسيس والنهج والوسائل ، ثم أصبح رئيساً
لمجلس إدارة بيت لقرنيل الكرنيل ، ثم أصبح رئيساً للجنة الفتوى والرعاية الشرعية في
بيت لقرنيل الكرنيل بالإضمانه إلى خبرته الاقتصادية والتجارية كان تواقاً إلى
معرفة الاقتصاد الإسلامي ومضورة المؤتمرات والندوات وخاصة في مجمع الفقه
الإسلامي الدولي

وكان رحمه الله في رئاسته للجنة الشرعية للتحول إلى المصرفية الإسلامية
في المئذنة حرصاً على مناقشة كل جزئية تتعلق بالمصرفية ليس من الناحية الشرعية فقط
بل من النواحي الاقتصادية والإدارية لخبرته في كذا المجاله ، وكان حرصاً على
تعليمات وتوجيهات المئذنة المركزي في هذا الصدد فقد لديهم كذلك عقبات
تؤخر تحول البنكيه .

وبدأ العم أحمد بزيع الياسين بوضع ومناقشة النظام الأساسي للتحول بنشاطاته
وأدواته الشرعية ، ثم باقناع المساهمين الذين ترددوا في عملية التحول وكان لهم
اسم كثيرة في المصرفية ، وأخذ هذا جهداً كبيراً بإيجاد الحلول المناسبة والزمن
المناسب لتوضيحهم على هذا التحول ، ومنه تم انطلاقة البنكيه في أدوارها الاستثمارية
وخاصة المئذنة العقارية .

ودرس رحمه الله في اللجنة الشرعية للبنك العفود وتعديلها ، ومدى وضع عقود
مبدية ، وكذلك ارتباط البنكيه مع البنوك أخرى محلية أو خارجية ، وكان من
أهم ما أشغل قيادات المئذنة العليا والوسط وتوجيه الموظفين وتدريبهم ، ومضلال
دعوات متعددة في النواحي الشرعية لئلا يخاف المصرف الإسلامي يكون عملياً ببيادته
وموظفيه ، وكان حرصاً على مناقشة جميع رؤساء الأقسام في البنكيه

كتبه
د. خالد محمد رفيع الله بلنكر
عضو اللجنة الشرعية للتحول في بنكيه

النبذة الخطية التي كتبها لنا د. خالد المذكور بخط يده مشكوراً مأجوراً غير مأمور عن العم الراحل أحمد بزيع الياسين
رحمه الله وهي تنبض بالوفاء والعرفان لرفيق دربه في الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية وذلك حين طلبت منه ذلك
لكون العم أحمد البزيع متوفياً قبل الشروع في توثيق تجارب التحول هذه

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

في طفولته: يروي الشيخ أحمد القصبة بقوله : «أذكر أنني استدعيت ذات يوم من قبل الأستاذ جابر حديد رحمه الله من الصف الرابع لحل مسألة في الحساب عجز عن حلها طلاب الصف السادس، وقد وفقني الله إلى حلها، فسرَّ الأستاذ جابر سروراً كبيراً⁽¹⁾». وذلك مؤشر على نجابته وذكائه الحاد وتفكيره الإبداعي حتى فاق أقرانه ونافس سابقيه، بإصراره على انتزاع النجاح الذي كان سبيله الوحيد - بعد توفيق الله سبحانه وتعالى - لخوض غمار تجربة لم تكن مفروشة بالورود.

وحينما كان عضواً في مجلس إدارة بنك الكويت المركزي «طرح فتح نوافذ إسلامية للبنوك التقليدية في الخمسينيات وأخر الموضوع، ثم تمت الموافقة عليه في السبعينيات».



تكريم الشيخ أحمد بزيع الياسين في أحد احتفالات «بيتك»

(1) <https://www.kuwait-history.net>

اللجنة الشرعية



د. خالد مذكور عبد الله مذكور المذكور
عضو اللجنة الشرعية لعملية التحول

رائد التوعية للتحول

المولد والنشأة:

ولد الشيخ د. خالد مذكور عبدالله مذكور المذكور في حي المرقاب بتاريخ ١٩٤٦/٤/٥م، حيث قضى مراحل طفولته في هذا الحي مع والده وأخيه عبدالوهاب وأخته في بيت جده والذي ضم أيضاً أعمامه وزوجاتهم وأولادهم، وكان أكبر أحفاد جده من الذكور.

وفي عام ١٩٥٤م انتقلت أسرة الشيخ خالد المذكور إلى منطقة حولي وعاش فيها مرحلة الصبا، وفي عام ١٩٦٦م عندما بلغ العشرين من عمره انتقلت أسرته إلى منطقة العديلية، حتى حصل على قطعة أرض في منطقة مشرف وبنى عليها بيتاً مستقلاً مع زوجته وأولاده في عام ١٩٨٢م.

نبذة عن تاريخ العائلة:

تعود جذور عائلة المذكور إلى الجزيرة العربية من قبيلة تميم التي انتشرت كسائر القبائل في اجزاء الجزيرة العربية بحثاً عن مصادر الحياة بسبب صعوبة المعيشة، وانتقلت أسرة الشيخ خالد المذكور إلى الكويت في أواخر القرن التاسع عشر والتي تتكون من والد جده وعمه وأخواته، وهما الآن فرعان، فرع عبدالله مذكور المذكور ومنه ينحدر أصل الشيخ خالد المذكور، والفرع الآخر هو فرع محمد مذكور المذكور.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج الشيخ خالد المذكور في شهر فبراير من عام ١٩٧٢م، ورزقه الله بولدين وبنت واحدة، والولدان هما وليد الحاصل على شهادة البكالوريوس من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، ويعمل حالياً بدرجة مستشار في سلك القضاء، ومعاذ الحاصل على شهادة البكالوريوس من كلية الحقوق في جامعة الكويت، وهو موظف حالياً في وزارة العدل، أما البنت فهي حاصلة على شهادة البكالوريوس من كلية الشريعة في جامعة الكويت وهي مدرسة بدور القرآن الكريم بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

وله من أولاده جميعاً ستة أحفاد وخمس حفيدات، نسأل الله أن يحفظهم ويبارك فيهم.

مسيرته التعليمية:

كانت بداية مراحل التعليم في أوائل الخمسينات في حي المرقاب بمدرسة قتيبة ثم انتقل إلى مدرسة المرقاب، ثم في مدرسة حولي الابتدائية في منطقة حولي، وفي عام ١٩٥٦م انتقل إلى المعهد الديني في مدينة الكويت وأكمل جميع المراحل الدراسية المتبقية له حاصلاً على شهادة ثانوية المعهد الديني.

وبعد حصوله على شهادة الثانوية العامة، سافر إلى جمهورية مصر العربية ليلتحق بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، ومكث فيها خمس سنوات لينال الشهادة الجامعية منها.

الدراسات العليا بعد الجامعة (الدورات التدريبية):

بعد أن أنهى الشيخ خالد المذكور دراسته الجامعية ابتعث إلى مصر للحصول على الماجستير من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام ١٩٧٥م، ثم الدكتوراه في الفقه المقارن عام ١٩٧٨م وكان تقديره: امتياز، مع التوصية بطباعة الرسالة.

أبرز اهتماماته وهواياته:



تنحصر اهتمامات الشيخ خالد المذكور في المسائل الشرعية في جميع مناحي الحياة وتشترك اهتماماته مع هواياته في القراءة وخاصة الشرعية، إضافة إلى القراءة في التاريخ والأدب. ومن هواياته أيضاً الرياضة عامة، والمشى خاصة.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في المصارف والمؤسسات التي ساهم بتحويلها إلى الاقتصاد الإسلامي:

عمل الشيخ خالد المذكور في التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

قصة التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي:

كان الشيخ خالد المذكور أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، ورئيساً للجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتي من ضمنها محور الاقتصاد الإسلامي، ولما كان البنكان المذكوران يرغبان في التحول

من العمل وفق أحكام ولوائح النظام التقليدي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد اختار العم أحمد بزيع الياسين رحمه الله أن يكون الشيخ خالد المذكور عضواً في اللجنة الشرعية التي تُشرف على أعمال ولوائح ونظم عملية التحول في هذين البنكين حتى أصبح رئيساً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيهما.

أهم إنجازاته في البنك الأهلي المتحد:

تتمحور مهام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية حول تقديم الرأي الشرعي إلى البنك في أي أمر يتعلق بمعاملاته وسياساته العامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والرقابة على أعمال البنك وأنشطته لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وللهيئة الشرعية في سبيل إدارة مهامها: الاطلاع على جميع العقود المبرمة أو المزمع إنشاؤها لإقرارها قبل التوقيع عليها من قبل المسؤولين في البنك مع الغير للتأكد من توافق جميع الأعمال والأنشطة مع الشريعة الإسلامية. وتُعتبر قرارات الهيئة الشرعية ملزمة لإدارة البنك على أن يتم إصدار تقارير دورية عن أعمال البنك ومعاملاته الشرعية.

كما قدّم الشيخ خالد المذكور سلسلةً من البرامج التثقيفية والتوعوية التي اعتاد أن ينظمها بنك الكويت الدولي لموظفيه في مختلف الإدارات ضمن برنامج الرضائي الحافل بالأنشطة المتنوعة والهادفة من أجل تعزيز الجانب الاجتماعي السلوكي البنّاء في نفوس جميع موظفيه، بالإضافة إلى حثهم على التميز في عملهم بخدمة العملاء والمراجعين، لأنهم واجهة البنك إلى المجتمع، والمرآة التي تعكس سلوكه وقيمه، معتبراً أن الاخلاص في العمل، بحد ذاته نوع من أنواع العبادة.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

يقول الشيخ خالد المذكور: إن من أهم المعوقات التي اعترضت المؤسسات خلال عملية التحول: عدم استجابة بعض العملاء لهذا التحول، لظنهم بأنهم سيخسرون أموالهم، وهذا ناتج عن جهلهم بالاقتصاد الإسلامي.

كما أن تأهيل الموظفين وتدريبهم للعمل وفقاً بأحكام الاقتصاد الإسلامي كان من المعوقات التي اعترضت عملية التحول، وبالطبع تم تدريب وتأهيل الموظفين من خلال تكاتف الإدارات المختصة، وبالتالي لم يعد هناك أي معوقات.



الشيخ فيصل الحمود مستقبلاً رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية
د. خالد المذكور، بحضور د. عصام الفليح الأمين العام وخالد المطر مدير إدارة الشؤون الإدارية

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

باعتباره أحد الداعمين إلى التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الإسلامي، ومن العاملين فيه أيضاً؛ فقد تبين للشيخ خالد المذكور أن من أهم سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي ما يلي:

١. قناعة البنوك المركزية، وتعديل قوانينها.
٢. كثرة المؤتمرات والندوات الداعية للاقتصاد الإسلامي.
٣. التعامل وفق خطة منهجية متطورة لها أولوياتها بدءاً من المصارف والشركات وسوق المال.
٤. تذكير الناس بكبيرة الربا.
٥. إيجاد الأدوات المناسبة للتعامل بها بدل أخذ الفائدة الربوية.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

إن الآمال التي يرجو الشيخ خالد المذكور تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة هي:

- نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي عالمياً وأن منهج الإسلام في الاقتصاد إنما جاء لخير الناس في حياتهم وحرّم الاستغلال والجشع والطمع.
- أن تكون هناك خطط خمسية أو عشرية لجميع مؤسسات الاقتصاد الإسلامي من خلال اتحاد المصارف تتحاشى فيها السلبيات والنواقص.
- أن يكون في البنوك المركزية هيئة شرعية اقتصادية تناقش من خلالها الدراسات أو الندوات التي تتعرض لما يصادف من عقبات تواجه مؤسسات الاقتصاد الإسلامي.

كلمة تشجيعية للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقول الشيخ خالد المذكور إن تشجيع الشباب والفعاليات الاقتصادية يتمثل في الغاية من الاقتصاد الإسلامي في رضا رب العالمين، والبعد عن كبيرة الربا وأكل أموال الناس بالباطل، ويتم هذا للشباب العامل في الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته، وإيجاد البدائل الآمنة لاستقرار الاقتصاد ونموه بما يعود على العاملين فيه بالربح الحلال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ۚ (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (١).

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

- في أوائل الثمانينات تم ترشيح الشيخ خالد المذكور ليكون عضواً في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي وكان ذلك في بداية إنشائه واستمر حتى عام ٢٠١١م.
- كذلك كان عضواً في هيئة الفتوى في بيت التمويل الكويتي في البحرين، ورئيساً لهيئة الفتوى ببنك الخير في البحرين.
- وعمل أيضاً رئيساً لهيئة الفتوى في شركة وثاق للتأمين التكافلي.

(١) سورة الطلاق الآية (٢-٣).

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها:

من الأعمال المميزة التي قام بها الشيخ خالد المذكور:

- عمله في هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.
 - انتدب عضواً في اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتم انتخابه رئيساً لها من ديسمبر ١٩٩١م حتى يوليو ٢٠١٦م.
 - في عام ١٩٨٤م أصبح عضواً في مجلس أمناء المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ومقرها دولة الكويت.
 - أصبح منذ عام ١٩٨٧م خبيراً في مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
 - في عام ٢٠١٠م أصبح عضواً في جائزة الملك فيصل العالمية لاختيار الفائزين لخدمة الإسلام.
 - وقد اختير بالتزكية مؤخراً رئيساً لجمعية الإصلاح الاجتماعي، وذلك في مايو ٢٠١٨م.
- قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:**
- يرى الشيخ خالد المذكور أن من المواقف المهمة في حياته والتي حولت حياته التعليمية هو التحاقه في المرحلة الابتدائية بالمعهد الديني.



جانب من الجمعية العمومية في جمعية الإصلاح الاجتماعي، حيث اختارت د.خالد المذكور رئيساً للجمعية وحمود الرومي رئيساً فخرياً

أما عن المواقف الخاصة بالتحول الاقتصادي للمصارف من تقليدية إلى إسلامية فهي جملة ما اكتسبه من خبرة خلال رئاسته للجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في اللجنة الاقتصادية في وضع منهج متكامل للتحول من تقليدي إلى إسلامي في الاقتصاد الإسلامي عامة والمصارف خاصة.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

للشيخ خالد المذكور بعض الأبحاث التي كتبها في مؤتمرات وندوات تمت دعوته إليها، ومن أبرزها:

- المستهلك وحقوقه في الشريعة الإسلامية.
- الحوار، ضوابطه وشروطه على ضوء الشريعة.
- الأمراض المزمنة وتعريفها في أحكام الشريعة.
- مؤسسات الاجتهاد الشرعي في دولة الكويت.



سمو ولي العهد مستقبلاً رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة، ويظهر عن يمينهما المستشار راشد الحماد، المستشار عبدالله العيسى، د.عبدالمحسن الجارالله الخرافي، أ. فيصل الزامل، وعن يسارهما المستشار كاظم المزيدي، و د.عصام الفليح

بالإضافة إلى مذكرات في شرح أحاديث الأحكام، وتاريخ التشريع للتدريس في كلية الشريعة بجامعة الكويت.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

من الأعمال والخطط المستقبلية للشيخ خالد المذكور أمد الله في عمره:

١. كتابة مذكراته وتجربته في الحياة العلمية والعملية.
٢. استكمال دروس تفسير القرآن الكريم التي يلقيها كل أسبوع في مسجد الشمروخ في مشرف، فقد انتهى من تفسير سورة الفاتحة، والبقرة، وآل عمران، والنساء، وبدأ في سورة المائدة (حتى وقت إعداد هذا الكتاب).
٣. جمع الفتاوى التي جاءت من خلال برنامجه في التلفزيون (مع الإسلام) وتنسيقها.



الشيخ د. خالد المذكور في أحد المؤتمرات عندما كان رئيساً للجنة الاستشارية العليا للعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

خدمات قدمها للوطن:

تتلخص خدمات الشيخ خالد المذكور في خدمته لوطنه من خلال تخصصه الشرعي في الفتاوى وإصلاح ذات البين، وحل المشاكل الزوجية، والتوجيه والإرشاد من خلال برنامجه التلفزيوني «مع الإسلام» ومن خلال استضافته في برامج كثيرة مسموعة أو مرئية.

كذلك مشاركته في الصحافة في المسائل الشرعية، وزيارة المسجونين والمرضى في المستشفيات، والفتاوى عبر الهاتف وعبر شبكة العلاقات الاجتماعية.

مشاركاته الإنسانية وأعماله الخيرية:

- كان من المؤسسين للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت وعضواً لسنوات في مجلس إدارتها.
- كان عضواً ورئيساً لجمعية عبدالله النوري الخيرية.
- أصبح عضواً مؤسساً في جمعية النجاة الخيرية.
- تم اختياره رئيساً لمجلس أمناء المركز الإسلامي في (شيفلد) في بريطانيا ورئيس المجلس الاستشاري في المركز الإسلامي في (مرسيليا) في فرنسا.

شهادات التقدير:

١. حصل على وسام النيل للأداب عام ١٩٩٣م من جمهورية مصر العربية.
٢. حاصل على شهادات تقدير من كثير من المصارف والشركات والجمعيات الخيرية والمراكز الإسلامية ومن جامعة الكويت، ومن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

اللجنة الشرعية



أ.د. عبدالعزيز خليفة حمد القصار
رئيس الهيئة الشرعية لبنك بوبيان وعضو اللجنة الشرعية في
البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي
صاحب الخبرة الشرعية المشتركة في معظم المؤسسات
الاقتصادية الإسلامية في الكويت

رائد التأصيل الشرعي للتحويل

المولد والنشأة:

ولد أ.د. عبدالعزيز خليفة حمد القصار بتاريخ ٢٧/٧/١٩٦٤م في مدينة الكويت.

نبذة عن تاريخ العائلة:

تعود أصول عائلة القصار (قصار منطقة القبلة) أو كما تسمى قصار فريج سعود؛ إلى الجزيرة العربية - حائل - منطقة رأس تنورة، ثم نزحوا إلى دولة الكويت.

برز منهم نواخذة سفر، ومنهم أحمد عبدالله القصار وسليمان أحمد القصار ويوسف أحمد القصار، حيث كانوا يمتلكون بوم سفر خاص لهم، وكانت لهم «العمارة» الخاصة بهم على السيف والتي أسسها جدهم أحمد بن سليمان بن عبدالله القصار^(١).

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج أ.د. عبدالعزيز القصار في عام ١٩٩٠م من كريمة إحدى الأسر الكويتية الكريمة، ورزقهما الله أربع بنات وولداً واحداً هو عُمر.

مسيرته التعليمية:

أنهى أ.د. عبدالعزيز القصار مرحلة الثانوية العامة في عام ١٩٨١م في مدارس الكويت، ثم نال شهادة الليسانس في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت - كلية الشريعة عام ١٩٨٧م.

الدراسات العليا بعد الجامعة:

بعد حصول أ.د. عبدالعزيز القصار على شهادة الليسانس في الشريعة أكمل طريقه في تحصيل العلم، والنهل من منابعه الطيبة، فهو لطالما أحب الفقه والشريعة وأراد أن يكون له شأن في ذلك، فسافر إلى جمهورية مصر العربية والتحق بجامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، وحصل على شهادة الماجستير في عام ١٩٩٤م في الفقه المقارن ورسالة الماجستير كانت بعنوان «دراسة وتحقيق كتاب التهذيب في فقه الإمام الشافعي للإمام البغوي من أول باب بيع المرابحة إلى كتاب الرهن».

ثم في عام ١٩٩٧م نال شهادة الدكتوراه من جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بالقاهرة في الفقه المقارن، وكانت رسالة الدكتوراه بعنوان «تصرفات الأولياء والأوصياء في الفقه الإسلامي».

(1) <http://www.kuwait-history.net>

أبرز اهتماماته وهواياته:

تتركز اهتمامات أ.د عبد العزيز القصار على الاقتصاد الإسلامي، والفقهاء الشافعي والمقارن، وعلى كل الكتب التي تُعنى بهما، وله العديد من المؤلفات التي تُعنى بهذين الموضوعين وسوف نتطرق إليهما في الفقرة المخصصة لذلك.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في المصارف والمؤسسات التي ساهم بتحويلها إلى الاقتصاد الإسلامي:

عمل أ.د عبد العزيز القصار أستاذاً للفقهاء المقارن في كلية الشريعة في جامعة الكويت منذ عام ١٩٩٧م حتى عام ٢٠١٧م، كما كان العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث في الجامعة.

أهم إنجازاته في اللجنة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن مهام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تتمحور حول تقديم الرأي الشرعي في أي أمر يتعلق بالمعاملات والسياسات العامة للمصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تتمحور أيضاً حول الرقابة على أعمال وأنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت كُرِّمت الأستاذ الدكتور عبد العزيز القصار ضمن حفل تكريم أسانذتها المتقاعدين وعن يمينه أ.د. فهد الدبيس الرشيد عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وعن يساره أ.د. حسين الأنصاري مدير جامعة الكويت ويسلم درع التكريم رئيس القسم الذي كان يعمل به وهو قسم الفقهاء المقارن والسياسة الشرعية أ.د. حمد الهاجري

وللهيئة في سبيل إدارة المهام المناطة بها الاطلاع على جميع العقود المبرمة أو المزمع إبرامها من أجل إقرارها. وتعتبر قرارات الهيئة الشرعية ملزمة لإدارة المصارف أو المؤسسات الإسلامية،

وما ذكر سابقاً كان هو عمل أ.د. القصار، بصفته:

- عضو الهيئة الشرعية في بنك الكويت الدولي KIB وكانت له في هذا البنك أول تجربة لعملية تحول مصرف تقليدي إلى النظام الاقتصادي الإسلامي.
- عضو الهيئة الشرعية في بنك بوبيان من عام ٢٠٠٩م حتى عام ٢٠١٥م حيث أصبح رئيساً للهيئة منذ ٢٠١٥م حتى تاريخه.
- عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك الأهلي المتحد.
- عضو في مجموعة GFH المالية (بيت التمويل الخليجي) في البحرين، وهي مصرف إسلامي استثماري من عام ٢٠٠٢م حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب.

وفي شركة الصفاة للاستثمار:

- شارك في إعداد خطة التحول والإشراف على تنفيذ عملية التحول.
- شارك في مراجعة جميع العقود والقرارات والأنظمة بالشركة وتحديد مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، والقيام بتعديل ما يلزم منها ليتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شارك في تأهيل الموظفين للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ملازمة الرقابة الشرعية مع أعضاء الهيئة لعملية المعالجة والتحول، واستمرارها لما بعد التنفيذ ضماناً لدقة وسلامة تنفيذ خطوات التحول شرعياً وفقهياً.

دوره في عمليات التحول:

بعد حصول أ.د. عبدالعزيز القصار على شهادة الدكتوراه عمل مباشرة بوظيفة مدرس محاضر في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وبعدها تم اختياره ليكون

مراقباً شرعياً في شركة الأولى للاستثمار، وبعد ثلاث سنوات أصبح عضواً في الهيئة الشرعية وواصل مسيرته في العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية.

وكانت أول تجربة له في المصارف هي تجربة البنك العقاري الكويتي (بنك الكويت الدولي حالياً) في عام ٢٠٠٤م، وهي الفترة التي بدأ البنك فيها بإجراءات التحول، وهي التجربة الأولى له في عملية تحويل بنك تقليدي إلى النظام الإسلامي، شارك في الإعداد لها من البداية حتى إتمام العملية في عام ٢٠٠٨م.



تكريم عضو الهيئة الشرعية السابق أ.د. عبدالعزيز القصار من قبل إدارة بنك وربة
المتمثلة بالرئيس التنفيذي السيد شاهين الغانم

وعن عملية التحول؛ يقول أ.د. عبدالعزيز القصار:

بعد نجاح المؤسسات المالية الإسلامية والاستثمارية والتأمين التكافلي في الكويت وخارجها؛ دفع هذا النجاح الكثير من الملاك إلى أن تكون لديهم الرغبة الجادة للتحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، وتقدموا بالفعل إلى البنك المركزي بعد أن تم اجتماع الجمعية العمومية لأخذ موافقات الملاك، وبعد اتخاذ القرار بذلك تم تشكيل فريق متكامل من جميع النواحي: القانونية والمحاسبية والإدارية والشرعية. وهنا يجب أن نشيد

ولا ننسى دور مجلس الإدارة والمدراء والعاملين جميعهم في البنك والذين شاركوا في عملية التحول بشكل كبير ومميز، فهو جهد مشترك نتج عنه التحول بشكل ميسر ولله الحمد.

أما دور الهيئة الشرعية: فقد كانت الاجتهادات الفقهية لدى أعضائها حاضرة؛ لأن الفقه الإسلامي أثبت أنه لم يكن في يوم من الأيام ضد التطور، بل إنه يواكب التطور ويراعي الظروف الزمانية والمكانية والبيئية، وكان رئيس اللجنة الاستشارية الشرعية هو الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله، وعضوية كل من الدكتور خالد المذكور وعلي الصالح والشيخ مصطفى زلزلة، أي أن اللجنة كانت تتكون من علماء المذاهب السني والشيوعي، وتم استيعاب جميع محاور الخلاف الفقهي والاتفاق على الرأي الفقهي الذي كان ينظر لمصلحة البنك، وهكذا استمر عمل اللجنة بتوافق تام وسارت عملية التحول بالشكل المناسب.

ومن أجل متابعة عملية التحول تم تشكيل أكثر من سبعة وثلاثين فريق عمل، وعلى الهيئة الشرعية مراقبة جميع أعمال هذه الفرق للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ولم يقتصر دور الهيئة الشرعية على إصدار الفتاوى - التي تصل من ١٠٠-١٥٠ قرار شرعي في السنة الواحدة - بل أيضاً إيجاد الحلول المناسبة والبدائل لكثير من المنتجات، خاصة أن حالة بنك الكويت الدولي كانت صعبة نوعاً ما لأن تخصص البنك كان في العقار وأصبح الآن شاملاً لجميع الأنشطة والاستثمارات.

كما اطلع أ.د. عبدالعزيز القصار ومن معه من أعضاء الهيئة الشرعية على عقود المبادلات ووجدوا الشكل الشرعي لها لتتحول إلى إسلامية، وقاموا باستحداث العديد من العقود الشرعية التي تلبى احتياجات البنك.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

- يقسم أ.د. عبدالعزيز القصار هذه العقبات - كما يفضل أن يسميها - إلى أقسام ثلاثة:
- تشغيلية: وتختص بتهيئة العاملين وتدريبهم على التحول من العمل تحت ظل النظام التقليدي إلى العمل تحت ظل النظام الإسلامي.
- قانونية: حيث تعمل البنوك وفق قانون البنك المركزي، ووزارة التجارة، وهذه القوانين يجب التواءم معها ولكن من خلال تكييف النظام بينها وبين الشريعة.

- فنية: وهنا يعني بناء نظام متكامل من جميع نواحيه وما يتبعه من نظام آلي يحلُّ محلَّ النظام التقليدي السابق، والذي كان يركز على العمل التقليدي.

ومن التحديات الأخرى التي واجهها أ.د. القصار اتجاهات العملاء، والذين قسمهم إلى ثلاث فئات: المتعاون وقد تم أخذ موافقته خطياً على العمل بالنظام الإسلامي، والمتردد: وهنا تمت الزيارات الخاصة لهذه الفئة من العملاء لإقناعهم بعملية التحول، وأخيراً الرفض: الذي استمر تعامله مع البنك ولكن بمعالجة شرعية تجنب البنك تحصيل أية إيرادات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

اكتسب أ.د. عبدالعزيز القصار خبرةً طويلةً في أعمال المصارف الإسلامية والمؤسسات الاستثمارية المالية الإسلامية منذ عام ١٩٩٧م وهي مدة ليست بالقصيرة، وتكوّنت لديه الفكرة الواضحة حول أسباب نجاح الاقتصاد الإسلامي حتى بات أنموذجاً يُحتذى به للدول غير الإسلامية، وتسعى لتطبيقه، وأول سبل النجاح هو الصدق: فأى مؤسسة إسلامية يكون الصدق مع الله عنوانها فالتوفيق هو مصيرها، وهنا يتذكر كلمة للعلم أحمد بزيع الياسين رحمه الله عندما قال: «النجاح ليس سلعة تُباع وتُشتري، إنما النجاح هو توفيق من الله، والتوفيق يأتي من الصدق».

أما من الناحية العملية فإن سبب نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي أنه واقعي، فهو لا يتاجر بالأوهام أو غير المحسوس، ويعزو سبب الانهيارات المالية التي نراها في العالم إلى المتاجرة الوهمية القائمة على غير الاقتصاد الحقيقي.

فالالاقتصاد الإسلامي قائم على الاستثمار الحقيقي التنموي، وكذلك هو الحال بالنسبة للعقود التي تخدم المجتمع والأفراد.

ومن الأسباب الأخرى لنجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي هي البُعد عن مُبطلات العقد الشرعي مثل الربا والجهالة والغرر والغبن، فالعقود يتم مراجعتها من قبل الهيئة الشرعية التي تضع نصب عينيها تحقيق الضوابط الشرعية مع مراعاة إعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك مصلحة العميل حتى لا تكون عليه أي شروط مجحفة وكذلك تنظر إلى مصلحة المؤسسة

المالية، وهذا يؤكد أن سبب نجاح الفكر الاقتصادي الإسلامي هو أن الشريعة وضعت الضوابط الصحيحة للعمل الاقتصادي.

ويُضاف إلى ما سبق، مرونة الاقتصاد الإسلامي، ففيه من التيسير ما يتلاءم مع الأوقات والأزمات كلها، فالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة في هذا الشأن كانت قليلة، وفي ذلك إشارة إلى مقصود الشارع في التيسير في المعاملات، وما هو المناسب للبيئة والإنسان.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى؛

يأمل أ.د. عبدالعزيز القصار من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي أن يكون لها دورٌ بارز في خدمة المجتمع وتلبية احتياجات أفراد، من نواحي متعددة.

ويتمنى ابتعاد هذه المؤسسات عن محاكاة المنتجات التقليدية، وأن يكون لها شخصية في المنتجات التي تميزها عن غيرها ويكون بها الحق والعدل، ويأمل أيضاً أن يكون التجديد هو طابعها المميز الذي تتحلى به مع مواكبة التطور.

كلمة تشجيعية للشباب والفاعليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي؛

يقول أ.د. عبدالعزيز القصار بأنه ما من شك بأن النجاحات التي تحققت بجهود العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية خير شاهد - ودافع - على عملية التحول وخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي.

ويضرب مثلاً لنجاح المؤسسات الإسلامية في البنك الأهلي المتحد، عندما خاض أيضاً تجربة التحول بنجاح وحقق كل ما يريد من الناحية الشرعية وكذلك الربحية للبنك. وهذا خير تشجيع للاطلاع على الإنجازات والنجاحات التي حققتها المؤسسات الإسلامية.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها؛

يعتبر أ.د. عبدالعزيز القصار أن مشاركاته في عملية التحول في البنك العقاري الكويتي «بنك الكويت الدولي حالياً» وكذلك عملية التحول في بنك الكويت والشرق الأوسط «البنك الأهلي المتحد حالياً»؛ هي من الأعمال المتميزة جداً في حياته، ونقلة نوعية في تحويل

العمل المصرفي أو الاستثماري من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، ويسأل الله أن يتقبل منه هذا العمل الذي أدى إلى تحويل معاملات العملاء من التعامل غير الشرعي إلى ما يرضي الله سبحانه وتعالى.

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

من المواقف المهمة في حياة أ.د. عبدالعزيز القصار، ما حصل معه في عام ٢٠٠٩م «حينما استدعاه العم بومجبل رحمه الله إلى بيت التمويل الكويتي، وكان وجلاً من هذا اللقاء الذي سيجمعه بأحد أعمدة العمل المصرفي الإسلامي والذي اعتاد أن يكون كل يوم ثلاثاء في بيت التمويل الكويتي لحضور اجتماعات الهيئة الشرعية فيه، وعند اللقاء قال: «إنك يا دكتور عبدالعزيز متميز في الفقه الشافعي وتصلني أخبارك الطيبة دائماً مع مخالفتي لك في رأي إجازة الأسهم المتوافقة، والتي أخالفك الرأي فيها». وكان سبب هذا اللقاء أن العم بومجبل رحمه الله يرغب في انضمام أ.د. عبدالعزيز القصار إلى شركة المستثمر الدولي ليكون أحد أعضاء الهيئة الشرعية فيها، وتتابع طلب العم بومجبل بتكليف أ.د. عبدالعزيز القصار في أي لجنة يعمل بها ليكون معه.

وفي الاجتماع الأخير في حياة العم بومجبل في عام ٢٠١٣م ذكر للدكتور عبدالعزيز القصار أنه لم يعد قادراً على تحمل مشقة هذه الاجتماعات وطلب إبلاغ الإدارة باعتذاره عن عدم الحضور في الاجتماعات اللاحقة، وشكر الجميع وحمد الله أنه شهد على حد قوله على إطفاء بنكين من النار، ثم صافح الجميع وغادر إلى سيارته وأوصى أ.د. عبدالعزيز القصار بكلمات قليلة ولكنها تحمل معاني كبيرة وهي: «وصيتي لك البنوك الإسلامية، واحذروا من الموظف الكائد الذي يريد الكيد للعمل الإسلامي» وهذا موقف لا ينساه الدكتور القصار من حياته.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

- من مؤلفات أ.د. عبدالعزيز القصار التي تزيد عن خمسة وعشرين كتاباً وبحثاً:
- مطل الغنى ظلم دراسة في واقع المؤسسات والمصارف الإسلامية.
- حكم التشريع بين الشريعة والقانون.

- شرح نظم المعفوات في الفقه الشافعي.
- إعادة التأمين التكافلي القائم على الأسس الشرعية «العقبات والحلول».
- الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي.
- وآخر مؤلفاته: مذاهب اقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

من خطته المستقبلية استكمال مشوار التأليف في مناح متعددة حول الاقتصاد الإسلامي، وما يخص المصارف والمؤسسات المالية.

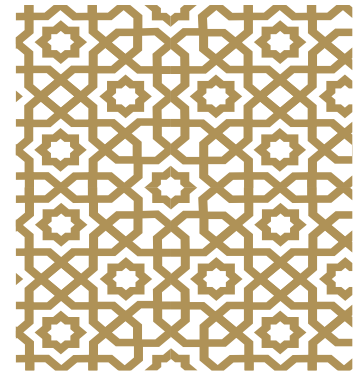
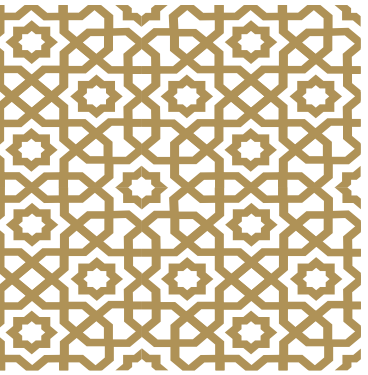
خدمات قدمها للوطن:

لكل مواطن موقف مشرف في خدمته لبلده، ويرى القصار أنه قد خدم بلده من موقعه في المشاركة ومتابعة الأعمال المالية سواء في المؤسسات أو في المصارف لكي تكون دائماً ضمن ما أحل الله سبحانه وتعالى، فهذا موقعه ويعتبره مشرفاً يفتخر به لأنه خدمة لأبناء البلد في التعامل بما أحل الله والابتعاد عما نهى عنه من أكل للربا.

ثانياً:
بنك الكويت الدولي



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK





بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



عبد الوهاب محمد الوزان
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي «سابقاً»
رجل الأعمال والخبير الاقتصادي

أحد رواد التحول إلى الاقتصاد الإسلامي

المولد النشأة والظروف المحيطة:

ولد السيد عبدالوهاب محمد الوزان في ٨/١/١٩٤٦م في مدينة الكويت شارع دسمان «براحة عبد السلام»، ثم انتقلت أسرته إلى الصوابر، له من الإخوة سبعة ومن الأخوات خمس ويسكن حالياً في منطقة اليرموك.

تعلم من والده وجوب الثقة وحسن النية والإلتقان في جميع الأعمال والتعاملات، فقد كان والده يعطي بضائع لتجار البادية الرحل الذين يأتون الى الديرة في السنة مرة واحدة أو مرتين ويعطيهم بضائع على الحساب بدون ضمان أو عنوان وكان هؤلاء يحضرون إلى الكويت في الرحلة التالية بعد عام ويدفعون له قيمة بضاعتهم عن السنة الماضية.

وقد بدأ والده حياته في بيع الأعلاف في سوق الجت، ومن ثم انتقل إلى بيع المواد الغذائية «التموين» الرز والطحين والتمر والملح وغيرها، التي كانوا يستوردونها من العراق وإيران والهند وباكستان.

رحل والده وعمره لم يتجاوز ثماني سنوات، ورغم أن أخاه الكبير جاسم سعى للقيام بالدور ذاته إلا أنه كان يشعر بفقدان ركن أساسي في الحياة، وخصوصاً ما كان يرويهِ الناس عن خصال والده، ورحلت والدته بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وهي التي كانت الصدر الحنون الذي يلجأ إليه في الملمات.

نبذة عن تاريخ العائلة:

الجدور التاريخية لعائلة الوزان تعود لآل خليفة أتراك (الأذر)^(١)، واكتسبت هذه التسمية من خلال عمل أجداده في وزن البضائع التي كانت ترد إلى الكويت، لأن الأخبار والروايات - كما يقول السيد عبدالوهاب الوزان - «التي سمعناها من الآباء والأجداد من آل وزان تقول إنهم هاجروا قبل ٤٠٠ عام إلى الكويت وعملوا في وزن البضائع حتى اكتسبوا ثقة الناس وأصبحوا موضع أمانة، وبعد استقرارهم وصلت أخبار نجاحهم إلى سائر فروع العائلة، مما شجعهم للحاق بأقربائهم في الكويت».

(١) موقع <http://www.kuwait-history.net> تاريخ الكويت.

ويُذكر أن أول القادمين إلى الكويت جدُّهم محمد بن علي آل خليفة، وله أربعة أبناء: حسين وجدال وعبد الكريم وعنزان، وقد توفي عنزان وجدال بمرض الطاعون في عام ١٨٣١م، والذين ورثوا الوزانة بعد معركة الرقة سنة ١٧٨٣م، ولما كان هذا الرجل أميناً فقد أعطي قطعة من الأرض وهي عبارة عن دكان ليزن للناس في هذا المكان بضائعهم المجلوبة إلى الفرضة من الخارج على ظهر المراكب الخشبية.

إن آل وزان لهم تاريخ عريق في الكويت كما ذكر في كتب التاريخ، لا سيما ما كتبه حسين الشيخ خزعل عن وقائع معركة الرقة عام ١٧٨٣م حيث خرج مدافعاً عن الكويت الكثير من أبناء العوائل الكويتية في ذلك الوقت، أمثال عائلة الشمالي والوزان والمحميد وبن شيبه وبن نعمة الصباغ وآل عباس الكعبي، وقد استشهد منهم في المعركة كثيرون، منهم على سبيل المثال لا الحصر محمد الشمالي ونجم الوزان، وهم من أوائل الشهداء في تاريخ الكويت. وأهم الذين شاركوا وعادوا سالمين جاسم حسين الوزان، وعلى إثر هذه المعركة والتضحيات التي بذلها آل وزان منحتهم الحكومة الميزان، ومنذ ذلك الوقت لُقّبوا باسم الوزان، وتطور عمل أجداده ليشمل تجارة الحبوب والتمر والملح واستمرت شهرتهم التجارية وثقة الناس بهم حتى صارت غالبية العائلة إن لم نقل كلها تعمل بالتجارة.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

السيد عبدالوهاب الوزان متزوج من كريمة إحدى الأسر الكويتية الكريمة وهي ابنة عمته السيدة خديجة المحميد، وتعمل مدرسة رياضيات في مدرسة بيبي الثانوية في تلك الفترة، ورزقهما الله ثمرة هذا الزواج المبارك ابنين وخمس بنات. وكان زواجه خلال تأديته لفريضة الحج عام ١٩٧٩م حيث تم زواجه في مكة المكرمة بتشجيع من شقيقته الكبرى أم علي.

المسيرة التعليمية:

بدأت مسيرته التعليمية في مدرسة الصباح الابتدائية حيث درس فيها المرحلة الابتدائية منذ ١٩٥٥م وحتى ١٩٥٩م، ثم انتقل إلى مدرسة الصديق المتوسطة في المرحلة المتوسطة

من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٦٤م، أما المرحلة الثانوية فقد كانت في ثانوية الشويخ من عام ١٩٦٥م حتى أنهى دراسته الثانوية في عام ١٩٦٩م.

سافر السيد عبدالوهاب الوزان إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أنهى دراسته الثانوية فدرس في أكاديمية أبراهام أكاديمي في ولاية ماساشوتس، وبنفس الفترة قام بمراسلة عدد من الجامعات حيث تم قبوله في جامعة ترايستست كولج في ولاية أنديانا، وفي هذه الأثناء قام بمراسلة مس كيكن كومينتي كولج وتم قبوله فيها وفور تخرجه من هذه الكلية بعد قضاء عامين في الدراسة؛ أكمل دراسته في جامعة غرب ميتشيغن بكلية التجارة قسم إدارة الأعمال في جامعة ميشيغن وحصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة عام ١٩٧٤م.

أبرز اهتماماته وهواياته:

من هوايات السيد عبدالوهاب الوزان كرة القدم، وهو مشجع متابع لفريق مانشستر يونايتد، كما يهوى السفر والرحلات داخل وخارج الكويت.

وخلال دراسته الأكاديمية شارك ضمن الفريق الأول لكرة القدم وألعاب القوى ومثل الأكاديمية بعدة مباريات، وعند تخرجه انتقل إلى جامعة غرب ميشيغن وأصبح هداف فريقها وحقق مع فريق الجامعة الكثير من الانتصارات والجوائز، ومع بزوغ نجمه تم اختياره ليشترك ضمن فريق ولايات وسط أمريكا وانخرط في لعبة الكاراتيه، وتم انتخابه رئيساً لنادي الكلية، وخلال هذه الفترة أتاه عرضٌ مُغرٍ عن طريق مدرب كرة القدم للانضمام إلى فريق كرة القدم مع الاحتراف.

وبعد اختتام دراسته الجامعية ١٩٧٤م وعودته إلى الكويت؛ انضم إلى فريق كرة القدم الأول بنادي الكويت، واستمر في اللعب لعدة أشهر، وكان هناك توجهٌ في النادي ليكون لاعباً أساسياً في الفريق ولكن العمل حال دون استكمال مشوار الرياضة.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في المؤسسة المصرفية التي ساهم بتحويلها

إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد حصوله على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٧٤م؛ عاد السيد عبدالوهاب الوزان إلى أرض الوطن لكي يعمل مع أقرانه في بناء وطنه، ويسهم بدوره في تطويره ورقيّه ليكون في

المواقع الريادية، وقد تقلد العديد من المناصب والوظائف، نذكرها:

١. مسئول إدارة التسويق والمتابعة في شركة مطاحن الدقيق الكويتية (١٩٧٥م-١٩٧٨م).
٢. عضو مجلس إدارة شركة الخليج للمشاريع الطبية ونائباً للرئيس (١٩٧٩م-١٩٨٨م).
٣. رئيس مجلس إدارة شركة إنشاء وتطوير المستشفيات في إنجلترا (١٩٨٢م-١٩٨٦م).
٤. رئيس مجلس إدارة شركة المنسوجات الوطنية (ش م ك) سابقاً.
٥. عضو مجلس إدارة شركة صباح الكويت في ماليزيا (١٩٨٢م-١٩٨٣م).
٦. العضو المنتدب للشركة الوطنية الكويتية لصناعة وتجارة مواد الإنشاء والبناء (ش م ك) (١٩٧٩م-١٩٩٥م).
٧. نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية (ش م ك) - (١٩٨٤م).
٨. عضو مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الغذائية (سابقاً).
٩. عضو مجلس إدارة وعضو المكتب لغرفة تجارة وصناعة الكويت (١٩٩٢م-١٩٩٩م).
١٠. عضو مجلس البترول الأعلى (١٩٩٣م سابقاً).
١١. عضو في اللجنة الاستشارية لشئون التعاون (سابقاً).
١٢. عضو في اللجنة العليا للإشراف على المناطق الحرة (سابقاً).
١٣. عضو بمجلس التعليم الأعلى (سابقاً).
١٤. مدير شركة مركز النظام المالي الدولية (١٩٨١م سابقاً).
١٥. عضو مجلس رقابة في شركة مركز النظام المالي الدولية (ذات مسؤولية محدودة) - (١٩٩٠م).
١٦. عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان.
١٧. علاوة على الشركات العائلية ذات الطابع التجاري والصناعي.
١٨. وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل (١٩٩٩م-٢٠٠١م).
١٩. نائب الرئيس في اللجنة الوطنية لدعم التعليم وما زال.
٢٠. اختيار عضواً في جمعية أمريكية تسمى Who's Who.

٢١. النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت (حالياً).
٢٢. عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار الدولي - مملكة البحرين (حالياً).
٢٣. رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية الدولية القابضة (حالياً).
٢٤. رئيس مجلس الأمناء - مكتب الإنماء الاجتماعي - بدرجة وزير (سابقاً).
٢٥. رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - البنك العقاري الكويتي.
٢٦. رئيس مجلس الإدارة - بنك الكويت الدولي (سابقاً).
٢٧. عضو في مركز العمل التطوعي - مجلس الأمناء.
٢٨. عضو في مجلس أمناء مشروع مركز الكويت لمعلومات الاقتصاد الإسلامي - أكتوبر ٢٠٠٧م.
٢٩. عضو مجلس الإدارة في مؤسسة البترول الكويتية (سابقاً)
٣٠. عضو في اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية (سابقاً).
٣١. عضو مجلس إدارة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت (سابقاً).
٣٢. عضو مجلس جامعة الكويت (حالياً).



حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح متوسطاً أعضاء مجلس إدارة اتحاد المصارف الكويتية،
ويبدو عبدالوهاب الوزان وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك عن يمينه

قصة التحاقه بالعمل في هذه المؤسسة:

في الفترة التي بدأ بها البنك العقاري الكويتي بإجراءات التحول من العمل وفقا للوائح ونظم المصرف التقليدي إلى لوائح ونظم وأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد أن تقدم بطلب التحول إلى البنك المركزي للحصول على موافقته، وكذلك طلب موافقة وزارة التجارة والصناعة، وحصوله على موافقة البنك المركزي المشروطة في عام ٢٠٠٤م؛ بدأ البنك العقاري الكويتي استيفاء شروط وطلبات البنك المركزي وأصبحت مرحلة في غاية الحساسية والأهمية، فقام كبار الملاك والمساهمين بالطلب من السيد عبدالوهاب الوزان لاستلام رئاسة مجلس إدارة البنك لما له من خبرة ودراية طويلة في مجال الاقتصاد والمال، وإدارته الناجحة في جميع أعماله الخاصة والأخرى، ولكن السيد عبدالوهاب الوزان طلب مهلة للتفكير استغرقت ثلاثة أشهر، ومع تكرار طلب المساهمين والملاك، وافق على العمل في بنك الكويت الدولي، وكان ذلك في تاريخ ١٢/٩/٢٠٠٥م.

الوظائف التي عمل بها في هذه المؤسسة:

شغل السيد عبدالوهاب الوزان منصب رئيس مجلس الإدارة لبنك الكويت الدولي منذ توليه العمل.



عبدالوهاب الوزان أثناء القاء كلمة بنك الكويت الدولي في لقاء مع موظفي البنك في إحدى المناسبات التكريمية لهم

أهم إنجازاته في البنك الدولي:

في البداية ومنذ تسلمه للعمل وبعد دراسة مستفيضة للإجراءات والأنظمة المتبعة، والحاجة لأنظمة جديدة تتواءم مع متطلبات المرحلة القادمة من التحول من العمل وفق اللوائح التي يتبعها المصرف التقليدي إلى اللوائح والأنظمة التي يتبعها المصرف الإسلامي؛ رأى أن يضع سياسة تدريبية محكمة التخطيط تكون قادرة على صناعة التحول وتستند إلى استراتيجية واضحة، لأنها استثمار حقيقي في الموارد البشرية للبنك، ومن ثم تقييم للمهارات المطلوبة واستشراف المهام المتوقعة وتطوير القدرات القائمة.

يضاف إلى ما سبق:

- المساهمة في تعديل الهيكل التنظيمي للبنك.
- تدعيم الجهاز التنظيمي للبنك بالكوادر اللازمة لطبيعة نشاط البنك.
- تقويم الفروع غير المجدية اقتصادياً أو المتعثرة تعاملياً وطرح سياسة الانتشار لرفع مستوى الجدوى والجودة.
- ساهم في علاج عشرات المديونيات المتأخرة للبنك والتي كانت تعادل أكثر من ثلثي رأس مال البنك، وتم استرداد هذه المبالغ وإعادتها إلى محفظة البنك.
- المساهمة في تشكيل هيئة الرقابة الشرعية بحيث تضم جميع الطوائف الإسلامية، وأنشأ التقارب الفريد من نوعه في إصدار الفتوى الشرعية في أسلمة المنتجات والخدمات، بحيث تلبى رغبات واحتياجات أبناء الطوائف الإسلامية جميعها.
- جمع بين التفويض العملي لرئيس مجلس الإدارة ورغبة رئيس مجلس الإدارة باطلاع الأعضاء واستقطاب مشاركتهم العملية في عملية التحول.
- نشر ثقافة العمل المؤسسي من حيث العمل الجماعي وتكامل الأدوار فيما بينهم.
- توفير الدعم الفني الاختصاصي باستقطاب الاستشارات والإنجازات من جهات اختصاصية محلية وعالمية.

- استدامة العمل الإشرافي، حيث بدت اجتماعات مجلس الإدارة وكأنها جلسات متتالية لاجتماع واحد استمر لعام كامل، بما يضمن استمرار مسيرة التحول لطاقتم البنك.
- المشاركة في قرار شراء نظام حاسب آلي وفق متطلبات إدارة تقنية المعلومات واعتماد شركة اختصاصية (ITS).
- اعتماد الرؤية الشرعية بشأن رفع الحد الأقصى للقروض السكنية. وكذلك دعم إجراءات التنقية الشرعية لمعاملات البنك المنتهية والمستمرة.
- متابعة الصورة الخارجية للبنك لدى السلطة التنفيذية (بنك الكويت المركزي) والسلطة الإعلامية (الصحافة).
- تأكيد مكانة البنك في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي من خلال اختيار ممثل البنك في اللجنة التأسيسية للبنك الإسلامي الدولي (جدة) والمؤتمر الإسلامي في ماليزيا.



لقاء عبدالوهاب الوزان مع حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
بمناسبة زيارة أعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف الكويتية لسموه

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في هذه المؤسسة من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

- قام بالعديد من الإجراءات لأجل إنجاز عملية التحول، فقام بتشكيل الفرق التي كانت تعمل وتراقب مسيرة التحول، حتى إنه كان رئيساً لإحدى الفرق التي تعمل وفق الاستراتيجية التي وضعتها الشركة المتخصصة، وهي شركة آرنست آند يونج (E&Y) والتي تحددت مهمتها بمراجعة أنظمة الكمبيوتر ومدى ملاءمتها لعمليات التحول، وكذلك السياسات والإجراءات العامة المتوقع اتباعها في ظل العمل المصرفي الإسلامي، وتحويل بنود الميزانية العمومية للبنك من النظام التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي.

ومن الإجراءات الأخرى أيضاً:

- إلحاق العاملين بمشروع التحول بجلسات مجلس الإدارة بما يؤمن المشاركة الجماعية والإحساس بالشفافية وسيادة ثقافة العمل المؤسسي.
- نشر قرارات الهيئة الاستشارية الشرعية على شبكة البنك الداخلية لتكون متوفرة لكافة الموظفين.
- القيام بالتنسيق مع المكاتب الاستشارية الاختصاصية (E&Y) بشأن الموارد البشرية والاستعانة بمكتب محاماة اختصاصي لكي تتم إجراءات التحول وفق القنوات القانونية.
- وقام السيد عبدالوهاب الوزان بالاستعانة بمكتب KPMG للتدقيق المحاسبي.
- اعتماد الفروع الجديدة بعد موافقة البنك المركزي.
- عقد دورات تدريبية اختصاصية موجهة للعاملين في البنك.
- المساهمة في تأسيس شركة استثمارية مملوكة للبنك.

- تفعيل مهمة الهيئة الشرعية في إقرار السياسات والإجراءات الخاصة بحسابات الأرباح وفق مبدأ السعر الثابت، والتدقيق الداخلي، ومكافحة العمليات المصرفية الفاسدة مثل غسيل الأموال، والرقابة المالية، وضوابط العمل بالنسبة للمنتجات الإسلامية.

كل ذلك كان من خلال اللقاءات المكثفة مع رئيس مجلس الإدارة والمدقق الشرعي، ومدير قسم التدريب، ومدير عام البنك، والمدير التنفيذي للإدارة المصرفية للأفراد وأخيراً المدير التنفيذي للعمليات.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

- يقول السيد عبدالوهاب الوزان: صادفتنا منذ البداية معوقات وصعوبات عديدة منها:
- إجراءات الدولة بشأن منح تراخيص فتح فروع مصرفية جديدة، حيث إن استراتيجية البنك تعتمد على الانتشار الجغرافي وفقاً لدراسة الجدوى المقدمة لبنك الكويت المركزي.
 - كذلك من الصعوبات في عملية التحول عدم وجود الكفاءات المصرفية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي مما أدى إلى استغراق المزيد من الوقت لتدريب وتأهيل العاملين للعمل المصرفي الإسلامي.
 - نظام الحاسب الآلي، فكان على الإدارة تعديل النظام الحالي التقليدي إلى العمل وفق النظام الجديد الإسلامي.

سُبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

يرى السيد عبدالوهاب الوزان أن دائرة النجاح تدور حول الرغبة في عمل إسلامي صرف مرتبط بالشرعية الإسلامية وأحكامها التي نزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذه رغبة أغلبية أفراد الشعب لكسب رضا الله تعالى في المال الحلال البعيد عن الربا.



في يسار الصورة مع سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو الشيخ ناصر المحمد الصباح، وسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء مع أعضاء لجنة الصداقة الكويتية المصرية الصادر بها مرسوم موقع من قبل سمو الأمير المغفور له الشيخ جابر الأحمد

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يأمل السيد عبدالوهاب الوزان أن تعمل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي على مواكبة التطور في المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف والمؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تكون منافسة للتقليدية وتلبي احتياجات ورغبات العملاء بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.

والتطوير برأيه يجب أن يكون بالخروج من دائرة الربا والدخول في الربحية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وكذلك تطوير الأدوات والأنشطة في الأعمال الإسلامية وبالطبع أن يكون هذا التطوير والابتكار متوافقاً مع قرارات اللجان الشرعية.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول

إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقدم السيد عبدالوهاب الوزان النصيحة للشباب لكونهم هم بناء المستقبل وعماد الدولة

في الرقي والتقدم، وينصحهم للتوجه إلى دراسة التخصصات التي تتناسب مع العمل في المصارف الإسلامية.

ويأمل أن تكون هناك دورات تدريبية في الجامعات والجهات التعليمية الأخرى تعمل على تدريبهم على العمل في المصارف الإسلامية وفق مقررات معتمدة من وزارة التربية والتعليم في دولة الكويت.

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

يقول السيد عبدالوهاب الوزان: «تسلمتُ العمل وأتقنته إلى أن شاء الله أن قررت الشركة إيفادي إلى باكستان لشراء الأشولة والخيوط التي يتم تعبئة الطحين والأعلاف بها، وخلال فترة معاينة البضاعة وتحديد النوعية أحب المسؤولون الباكستانيون تكريمي وأخذني بجولة وزيارة إلى المصانع التابعة لهم. ومن ضمن الجولة لفت نظري أن المصانع صغيرة ومبانيها بسيطة جداً لكن الحركة كثيفة حولها وتُوحى بالجدية والنشاط.

وبعد الجولة بدأت الفكرة تراودني بالتعرف على كيفية الحصول على الآلات والعمالة المطلوبة والتكلفة وغيرها من مستلزمات، وأثناء رجوعي إلى الكويت راودتني الفكرة فعملت على دراسة متعمقة عن السوق واحتياجاته، حتى أصبحت الفكرة واقعاً في خوض تجربة الصناعة، ثم أعددت دراسة الجدوى لإنشاء مصنع مماثل لإنتاج الفوط في الكويت ليكون الأول من نوعه، وفعلاً قدمت الدراسة لوزارة التجارة التي وافقت على المشروع وحصلت على قطعة أرض في منطقة صبحان بمساحة ٥ آلاف متر مربع وسط الصحراء».

ويكمل حديثه: «وبعد استلام الأرض طلبتُ من جميع أفراد الأسرة المساهمة بما يملكون اقتناعاً مني بفكرة أن العائلة لابد أن ترتبط بمصالح اقتصادية مشتركة، وفعلاً تم المشروع، ولكن لانشغالي بعلمي في شركة مطاحن الدقيق الكويتية طلبت من ابن شقيقتي مصطفى الوزان الذي كان يعمل في تلك الفترة مدرساً أن يتفرغ للشركة ويتابع أعمال البناء، حتى شيد المصنع وبدأ في الإنتاج، وبدأنا بالخطوة الأخرى في عمل التسويق لمنتجات المصنع، فكانت المفاجأة برفض أصحاب المتاجر والمحلات شراء منتجات المصنع خشية عدم الإقبال عليها، وهنا بدأ الشعور بالفشل والإحباط يتسرب إلى مصطفى الوزان حيث إنه أبلغني بأن المصنع

مهتد بالإغلاق، ولكنني استطعت إقناعه بالصبر حتى نجح المصنع نجاحاً فاق التوقعات وأصبح يصدر البضائع إلى دول الخليج، الأمر الذي شجعنا على إقامة مصنع آخر وأصبحت شركة المنسوجات الوطنية إحدى أكبر مؤسسات المنسوجات في المنطقة، وبعد التوسع قمنا بتأسيس شركة الوزان للتجارة في العقار والأسهم وإنشاء المعارض لمستلزمات المطابع، حيث كانت هذه النجاحات دافعاً لكي يقترح عليّ شقيقي الأكبر جاسم المشاركة في إقامة مصنع لصناعات البلاستيك بالاشتراك مع مستثمرين إيطاليين، وبالفعل توليت مسؤولية إعداد دراسة جدوى مستفيداً من خبراتي السابقة وقدمتها إلى وزارة التجارة وحصلت على الموافقة نظراً لكونه أول مصنع كويتي يقام بهذا الشأن، ولكن خوف المستثمرين الإيطاليين من السوق الكويتي جعلهم يتراجعون، إلا أنني صممت على المواصلة ما دمت قد حصلت على الموافقة، وفعلاً اتفقت مع أخي جاسم على تشكيل مجلس إدارة يكون له حرية الرأي واتخاذ القرار والرجوع إلينا عند المشورة فقط.

وبفضل الله أصبح المصنع فيما بعد ثلاثة مصانع بفضل تكاتف الجهود وسعي الجميع إلى تحقيق النجاح لشركة المصنوعات البلاستيكية، التي ضمت ثلاثة مصانع، اثنين منهما في صبحان والثالث في الشعبية بمشاركة بيت النقي وناصر السامر.



عبدالوهاب الوزان خلال افتتاح معرض المنتجات الكويتية كوزير للشئون الاجتماعية والعمل

بعد النجاحات المتلاحقة في أعمال السيد عبدالوهاب الوزان؛ طلب منه وكيل إحدى الشركات المحاسبية «مطلق المسعود» إعداد دراسة جدوى لتأسيس شركة مساهمة إنجليزية كويتية للعمل في الغابات لتصدير الأخشاب وإعداد عجينة الورق، وكانت هذه النوعية من الدراسات صعبة وتحتاج إلى خبرات خاصة إلا أنه قام بدراستها بأدق تفاصيلها وخلص بنتيجة مفادها عدم توافر عناصر النجاح وأنها أقرب إلى الرفض منه إلى القبول، وسلم نتائج الدراسة بكل سرية تامة إلى مطلق المسعود دون أن يعلم أحد بالموضوع، حينها سأله عن كيفية موافقة الخبراء البريطانيين على الدراسة ورفضه لها، فكان جوابه أن هذه الدراسة في رأيه غير جيدة ويرجو عدم تقديمها إلى وزارة التجارة ولأن المشروع مصيره الفشل مع شرح الأسباب بأسلوب علمي ومنطقي مرتب، كما طلب منه أن يتولى عرض التقرير على اللجنة التأسيسية للشركة، وكانت هذه اللجنة تتكون من مجموعة من الأشخاص كبار القدر والمكانة ومن الأثرياء، فاستمعوا إلى عرض التقرير منصتين، حيث وجدوا أن الإجابات على جميع استفساراتهم وتساؤلاتهم مقنعة، وانتهى العرض بأن اقتنعت اللجنة التأسيسية اقتناعاً تاماً مع الإعجاب الشديد بجرأة الطرح، حيث أدركوا أن أموالهم الضخمة كانت ستصبح هباءً منثوراً لو لم تكن دراسة جدوى المشروع قد تم إخضاعها للفحص والتدقيق.

لم يكتفِ أعضاء اللجنة التأسيسية بالثناء بل طلبوا منه اختيار مشروع بديل، فبدأ في إعداد دراسة جدوى لمشروع آخر ولكن في المجال نفسه «تجارة الأخشاب»، وسافر إلى ماليزيا وتباحث مع المسؤولين وعقد عدة لقاءات مع التجار، وانتهى الأمر إلى اختيار منطقة في ماليزيا ليقام فيها المشروع، وبمجرد عودته إلى الكويت تم مراجعة المشروع وتم الانتهاء من دراسة الجدوى وعرضها على اللجنة التأسيسية، حيث وافقت اللجنة على المشروع، فتم تأسيس الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الأخشاب عام ١٩٧٩م وتم اختياره العضو المنتدب لهذه الشركة، وكان هذا الاختيار إيذاناً ببدء مرحلة حاسمة في حياته في مجال المال والأعمال.

وفي عام ١٩٧٢م ومع اشتعال الأحداث قامت المقاومة الفلسطينية بخطف إحدى الطائرات وتفجيرها في صحراء الأردن، على إثر ذلك أجرت إحدى الصحف الأمريكية حواراً مع الوزان

لمعرفة رأيه كطالب عربي يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الأحداث، وكانت المفاجأة تصريحاته الصريحة والجريئة، بأن الإرهاب هو ما يقوم به الإسرائيليون وأن خاطفي الطائرة أصحاب قضية عادلة يبحثون عن حل لها، مشيراً إلى أن الدول العظمى وساستها هم الذين أوصلوا الفلسطينيين إلى هذا اليأس، نتيجة شعورهم بالظلم والغبن.



افتتاح أحد فروع بنك الكويت الدولي من قبل محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر الأحمد الجابر الصباح بحضور رئيس مجلس إدارة البنك عبدالوهاب الوزان

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

له العديد من المؤلفات التي تُعنى بالأمور السياسية والاقتصادية للدولة ونذكر منها:

- هاجس الوطن والدولة.
- قراءة في الواقع السياسي الكويتي.
- الاقتصاد الكويتي رؤية إصلاحية.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

يرى السيد عبد الوهاب الوزان أنه بعد هذه المسيرة الطويلة في العمل العام؛ لابد من تطوير مؤسسات العائلة والوقوف إلى جانب الأبناء الذين بدأوا بمشاريع صغيرة ومتوسطة بالخبرة العملية التي اكتسبها في حياته.

خدمات قدمها للوطن:

ساهم السيد عبد الوهاب الوزان إبان فترة الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت بتأمين المواد الغذائية لأفراد الشعب الكويتي مجاناً مع إيصال المواد الغذائية للمواطنين وإلى عدد من المؤسسات الخيرية ودور الرعاية الاجتماعية والمسنين والمستشفيات ومراكز الكهرباء والنفط والإطفاء التي كانت تعاني أيام الاحتلال من نقص في المؤن الغذائية، فقرر مع ابن أخيه فتح مخزن الشويخ يوم السبت ٨/٤ ثم قاما بفتح المصانع التابعة لشركة أولاد جاسم الوزان ٢٤ ساعة لتوفير الاحتياجات، ولم تتوقف المصانع سوى عند عدم وجود مواد خام فمصنع اللحم عمل طوال أيام الغزو حتى انتهى اللحم وتم إغلاق المصنع، أما مصنع المعلبات الذي خصص لإنتاج المواد الغذائية المعلبة من الفول والحمص والبازلان فقد أغلق قبل التحرير بثلاثة أيام، وكان المصنع الوحيد الذي يعمل في الكويت كلها حيث استطاع الوزان تجميع المواد الخام الموجودة في الكويت من خلال شراء المخازن كلها من أصحابها ليتم تصنيعها وليتمكن من تأمين حاجة الصامدين من المواطنين إلى أن نال وسام الاعتقال من قبل الجيش العراقي عند جسر جامعة الكويت.

مشاركاته الإنسانية وأعماله الخيرية:

للسيد عبد الوهاب الوزان العديد من المشاركات الإنسانية التي تُعنى بالتعليم لأنه يؤمن بأن التعليم هو قائد الركب إلى بر النجاة والنجاح، فهو عضو في مجلس إدارة اللجنة الوطنية لدعم التعليم، كذلك عضو في مجلس إدارة وقف التعليم الخيري ومن خلالهما يتم الاهتمام بعناصر التعليم كلها، وهناك توجهه في القريب إلى إنشاء مركز لتدريب المعلم.

وتتمحور أعماله الخيرية في تقديم الدعم لطالب العلم والمعلم، وهو أيضاً عضو في مجلس جامعة الكويت.



عبدالوهاب الوزان يقص شريط افتتاح المعرض الصناعي السنوي بارض المعارض بصبحان
بشاركه ناصر العجيل رئيس غرفة التجارة والصناعة عن يمينه عيسى خالد العيسى عن يساره

شهادات التقدير والجوائز والأوسمة التي حصل عليها:

- ١- حاصل على عضوية الزمالة الفخرية لجمعية الفكر المحاسبي الجديد برقم (٢٦) اعتباراً من الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٦م.
- ٢- تم اختياره نجماً مصرفياً كويتياً وخليجياً وعربياً لعام ٢٠٠٧م (Banking Star) من قبل مجلة اتحاد المصارف العربية.
- ٣- تم اختياره كأحد الشخصيات التي قامت بأعمال جليلة في خدمة الوطن من قبل رابطة الاجتماعيين لعام ٢٠٠٠م.
- ٤- تم تكريمه في اللجنة المنظمة العليا للمؤتمر الوطني لتطوير التعليم - (الكويت من ١٧-١٩ فبراير).
- ٥- تم تكريمه في الحفل الختامي لجائزة البغلي للابن البار - (الكويت - سبتمبر ٢٠٠٨م).
- ٦- تم ترشيحه من قبل بنك الكويت الدولي لنيل جائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك والمالية الإسلامية لعام ٢٠١٠م (فبراير ٢٠١٠م).

مشاركاته في المؤتمرات الدولية والندوات:

- الملتقى الثاني للمؤسسات المالية والبنوك (٨ يناير ٢٠٠٥م - الكويت).
- المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني «نظرة عامة لآليات تطوير الأدوات المالية الإسلامية» (١٧-١٨ أبريل ٢٠٠٥م - الكويت).
- ندوة «حسن إدارة الشركات لأعضاء مجلس إدارة المؤسسات المالية في الكويت» (١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٥م).
- مؤتمر «دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية وفق نظام ال B.O.T» (١٨ - ١٩ فبراير ٢٠٠٦م).
- مؤتمر الفرص الاستثمارية وتطوير القطاع الخاص (٤ مارس ٢٠٠٦م - الكويت).
- ندوة «دور مؤسسات التمويل المتخصصة في دعم القطاع الخاص الخليجي» (٢٣-٢٨ مايو ٢٠٠٦م - الكويت).
- ندوة حول زيادة الرواتب وغلاء الأسعار (كونا) (فبراير ٢٠٠٨م - مقر جمعية الصحفيين الكويتية).
- حوار حول قانون BOT الجديد «الرؤية القانونية للمشروع» (فبراير ٢٠٠٨م - الكويت).
- المؤتمر الثاني: تطوير السوق الرأسمالي في الكويت «مشروع هيئة سوق المال» (مارس ٢٠٠٨م - الكويت - غرفة تجارة وصناعة الكويت).
- المشاركة في ندوة «الكويت بوابة السوق الاستثماري» - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت - إبريل ٢٠٠٨م.
- المشاركة في المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الرابع - الكويت - ٢٩ إبريل حتى ١ مايو ٢٠٠٨م.
- المشاركة في مؤتمر «من الكويت نبدأ وإلى الكويت ننتهي» - الكويت - أكتوبر ٢٠٠٨م.
- المشاركة في مؤتمر «التضخم في أسعار السلع والخدمات» - الكويت - أكتوبر ٢٠٠٨م.
- حلقة نقاشية تنظمها الجمعية الاقتصادية الكويتية تحت عنوان «الأزمة المالية... تبعات وحلول».
- المشاركة في ندوة الأنباء «واقع ومستقبل الشركات الاستثمارية وآليات الخروج من أزمتها» - الكويت - ديسمبر ٢٠٠٨م.



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



لمياء براك عبدالمحسن عبدالرزاق الطبطبائي
نائب المدير العام للخدمات المساندة في بنك الكويت الدولي

رائدة تكنولوجيا التحول

المولد والنشأة:

ولدت السيدة لمياء براك عبدالمحسن عبدالرزاق الطببائي في ١٣ مارس عام ١٩٦٧م في الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن، دي سي، حيث كان يعمل والدها السيد براك عبدالمحسن الطببائي دبلوماسياً في السفارة الكويتية في العاصمة واشنطن، ثم انتقل إلى اليمن حيث عمل في الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وعاد بعدها إلى الكويت. والدتها السيدة فاطمة علي حافظ ابنة أخ المستشار القانوني محسن حافظ الذي كان يعمل في لجنة صياغة الدستور في الكويت.

لها من الإخوة اثنان نائل، ويعمل مديراً عاماً في شركة خاصة، وعبدالمحسن الذي أنهى دراسته في المحاسبة، ومن الأخوات أربع، هن: نجلاء وكانت تعمل مهندسة كمبيوتر قبل أن تتقاعد من عملها، ومريم التي تعمل كبير مدققين في ديوان المحاسبة، ووفاء مراقب مالي في شركة الصناعات الوطنية، وهنأ التي أنهت دراستها من المعهد التجاري وحصلت على الدبلوم.

نبذة عن تاريخ العائلة:

يعود نسب هذه العائلة إلى جدهم إبراهيم الملقب (طباطبا) بن سيد إسماعيل الملقب (الديباج) بن سيد إبراهيم القمر بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي - رضي الله تعالى عنهما - بن أبي طالب من بني هاشم، وهم من سكان منطقة القبلة في مدينة الكويت.

ومن أفراد هذه الأسرة العريقة السيد عبدالجليل بن السيد ياسين الطببائي الذي كان عالماً فقيهاً وشاعراً أديباً، قدم إلى الكويت ملقياً عصا ترحاله عام ١٢٥٩هـ - ١٨٤٣م حيث قابله حاكمها بآتم وقار وعامله بالكرامة وحسن الجوار، وهو ابن ياسين بن إبراهيم بن طه بن خليل بن محمد صفي الدين الذي يتصل نسبه الشريف بإبراهيم الملقب «بالطباطبا» ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

نبذة عن حياتها الاجتماعية:

تزوجت السيدة لمياء الطبطباي من السيد خالد حسن إبراهيم الأحمد في عام ٢٠٠٢م.

مسيرتها التعليمية:

بدأت مراحل التعليم العام الأساسية من مرحلة رياض الأطفال في روضة عبدالله الفرج في منطقة الدعية، ثم انتقلت إلى مدرسة زينب الابتدائية في نفس المنطقة، أما المرحلة المتوسطة ففي مدرسة القادسية المتوسطة للبنات في منطقة القادسية، وفي عام ١٩٧٩م انتقلت إلى المرحلة الثانوية في ثانوية المنصورية للبنات وحصلت على المرتبة الأولى على الكويت في نظام المقررات في تشعب الرياضيات، وأنهت دراستها الثانوية في عام ١٩٨٤م.

بعد أن أنهت دراستها الثانوية التحقت مباشرة بجامعة الكويت - كلية الهندسة والبتترول، ودرست فيها هندسة الكمبيوتر، وتخرجت منها في عام ١٩٨٩م ضمن الدفعة الأولى التي حظيت بشرف مباركة سمو أمير البلاد آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، وتكريمه لهذه الدفعة من الطلبة الفائزين وتسليمه لشهادات التخرج لهم بنفسه شخصياً.

الدراسات العليا بعد الجامعة والدورات التدريبية:

- في عام ١٩٩٢م سافرت السيدة لمياء الطبطباي مبعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال دراستها العليا في هندسة الكمبيوتر في جامعة ساوث كاليفورنيا ونالت منها شهادة الماجستير في عام ١٩٩٣م بتقدير «جيد جداً».
- كما حصلت على شهادة في التحكيم القانوني «محكم معتمد» في عام ٢٠٠٤م من خلال دورة تدريبية أقامها د. يوسف محمد العلي وزير التجارة السابق.
- في نوفمبر ٢٠٠٦م حصلت على شهادة الدراسات التأسيسية - مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات من معهد «ليرننج تري» في لندن.
- في ٧ يناير ٢٠٠٢م شاركت في دورة تدريبية في نظام إدارة الجودة آيزو، برنامج التوعية آيزو ٩٠٠٠-٢٠٠٠ من بنك برقان.

- في الفترة من ٣٠ يوليو حتى ٦ أغسطس حصلت على دورة تدريبية في أكاديمية العمليات المصرفية من يورومني في لندن.
- في الفترة من ٥ نوفمبر حتى ١ ديسمبر ٢٠٠٠م شاركت في دورة تدريبية في برنامج التطوير المتسارع - إعداد مدراء اليوم ليكونوا قادة الغد من كلية لندن لإدارة الأعمال - لندن.
- في ٥ أبريل ٢٠٠٠م شاركت في دورة تدريبية في الاستراتيجيات التنافسية في السوق العالمي من شركة مشاريع الكويت القابضة (الكويت - هارفرد).
- في الفترة من ١٧-١٩ مايو شاركت في دورة تدريبية في أدوات وتقنيات إدارة المشاريع والموارد البشرية من مركز الإعلام في بروكسل.

أبرز اهتماماتها وهواياتها:

تؤمن السيدة لمياء الطبطباي بأن الكتاب نافذة نتطلع من خلالها إلى العالم، وهو ثروة العالم المخزونة وأفضل إرث للأجيال والأمم، لذلك تقضي معظم أوقات فراغها بين جنبات الكتب لتتصفحها ولتطلع على كنوز المعرفة التي تحتويها فهي كالنور ترشد إلى الحضارات المختلفة.

والى جانب القراءة فإن السيدة لمياء تهوى السفر والتعرف على حضارات وثقافات العالم الآخر.

العمل والوظيفة قبل التحاقها بالعمل في بنك الكويت الدولي الذي ساهمت بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد أن تخرجت من الجامعة في عام ١٩٨٩م تم ترشيح السيدة لمياء الطبطباي لتعمل معيدة في كلية الهندسة من قبل أستاذها في ذلك الوقت د. صباح الفداغي فقامت بدور المشرفة ومديرة النظام ومساعد معلم في مختبر الحواسيب الرقمية الصغيرة في قسم هندسة الكمبيوتر في جامعة الكويت. ثم رغبت في استكمال دراستها العليا كما أسلفنا وغادرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونالت شهادة الماجستير في هندسة الكمبيوتر وعادت في

عام ١٩٩٣م لتلتحق مباشرة بالعمل في ديوان المحاسبة - إدارة الحاسب الآلي تحت إدارة السيد إبراهيم الخزام، وبعد أربع سنوات من العمل في ديوان المحاسبة حصلت على شهادة CISA «مدقق نظم معلومات معتمد» وكانت السيدة الكويتية الأولى التي تحصل على هذه الشهادة.

وفي عام ١٩٩٨م وبعد حصول السيدة لمياء الطبطبائي على شهادة «مدقق نظم معلومات معتمد» انتقلت للعمل في بنك برقان بوظيفة المدير العام للتدقيق الداخلي لأنظمة المعلومات ومن ثم تدرجت إلى أن أصبحت المدير العام لفريق تكنولوجيا المعلومات والعمليات، حيث كان بنك برقان في طور التخصص، فشاركت مع فريق عمل من خيرة أبناء دولة الكويت وبمساعدة موظفين آخرين في العمل على تحويل البنك من قطاع حكومي إلى بنك تجاري ينافس البنوك الأخرى، وقد كان النجاح حليفها مع الفريق العامل معها ليصبح البنك في مصاف البنوك التي تقدم خدمات ابتكارية، حيث كان أول من طرح خدمتي On line Payment gateway و banking.

وفي يونيو من عام ٢٠٠٣م التحقت بالعمل لدى شركة «موبايل نت M Net» بوظيفة مدير تنفيذي تكنولوجيا المعلومات والعمليات، وهي شركة كويتية تعمل على وضع منصة الدفع عن طريق أجهزة الهاتف وهي تقنية حديثة جداً في تلك الفترة.

قصة التحاقها بالعمل في بنك الكويت الدولي:

بعد حصول بنك الكويت العقاري على موافقة بنك الكويت المركزي للتحول إلى بنك يعمل وفق الشريعة الإسلامية في عام ٢٠٠٣م، كان من المؤكد ضرورة العمل على إحداث تغييرات شاملة في أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك لتتماشى مع التحول الجديد، وبالتالي تم استقطاب السيدة لمياء الطبطبائي لقيادة فريق تكنولوجيا المعلومات في البنك، وكانت الموافقة منها على هذا العمل بعد فترة بسيطة من عملها في شركة M Net.

الوظائف التي عملت بها في بنك الكويت الدولي:

عملت السيدة لمياء الطبطبائي في بنك الكويت الدولي منذ ديسمبر ٢٠٠٣م مديراً تنفيذياً لتقنية المعلومات، ثم تدرجت في الترقية حتى أصبحت نائب المدير العام للخدمات

المساندة، والتي تشمل إدارتي تقنية المعلومات والعمليات واستمرت في هذا العمل حتى عام ٢٠١٥م.

أهم إنجازاتها:

ساهمت السيدة لمياء الطبطبائي في بعض الإنجازات من خلال فريق العمل، فشاركت في تحديث الخدمات المقدمة من بنك الكويت الدولي وكذلك المنتجات التي عملت على تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومن هذه المساهمات:

- العمل على ربط البنك بشبكة فيزا العالمية، حيث لم تكن بطاقات البنك تعمل إلا في الكويت.

- تحديث الخدمات الهاتفية وتقديم خدمة Online عبر أجهزة iPhone & Blackberry آنذاك وإنشاء موقع بديل متكامل لضمان استمرارية العمليات.

- الإشراف على افتتاح أكثر من عشرين فرعاً.

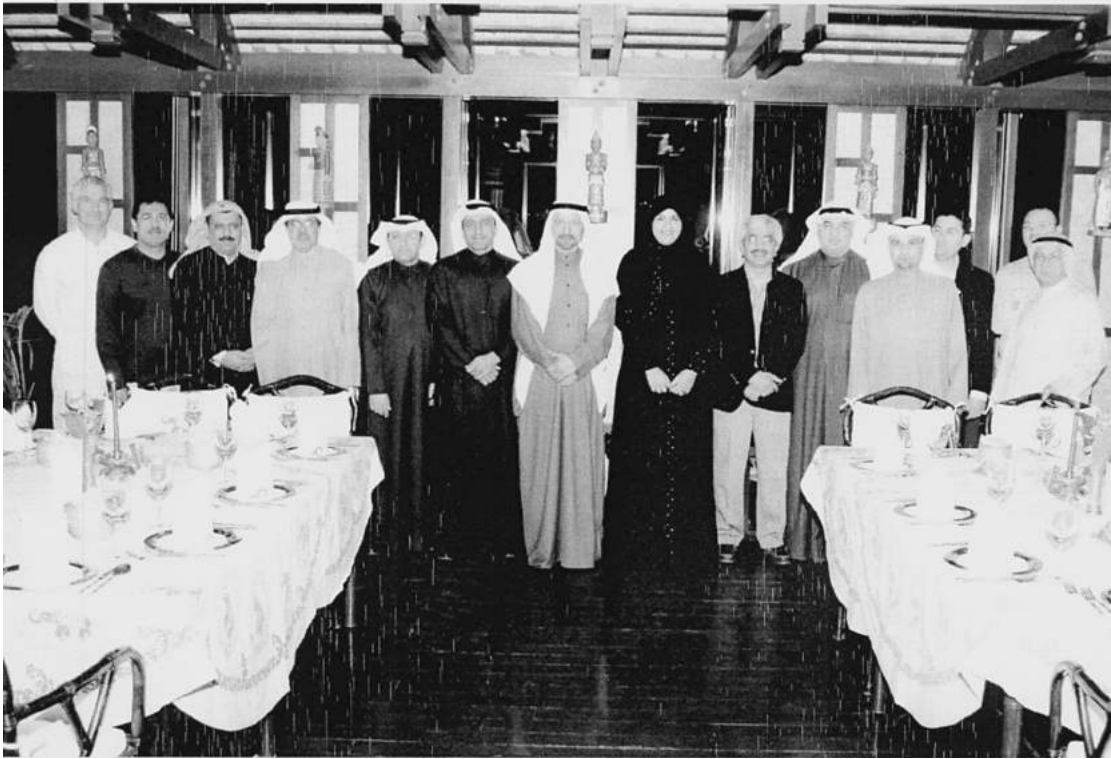
- تطبيق العديد من الأنظمة المالية والمحاسبية والرقابية، مثل نظام مكافحة غسيل الأموال، وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار وغيرها.

- تحديث المنظومة المصرفية الأساسية وتحويل البيانات، وتطبيق مجموعة جديدة من الأنظمة والتطبيقات المصرفية لإدارة العمليات المصرفية الإسلامية الجديدة.

الإجراءات التي قامت بها وفرق العمل التي شاركت بها في بنك الكويت الدولي من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

- قامت السيدة لمياء الطبطبائي بإشراك جميع أفراد إدارة تقنية المعلومات في مشاريع عملية التحول، بحيث يصبح كل فرد مسئولاً عن صيانة واستمرار الأنظمة الحالية، إضافة إلى المشاركة في ابتكار الأنظمة الجديدة التي ستعمل بعد التحول كل فيما يخصه. كما ساهمت بوضع خطة تفصيلية تحدد الخطوات التي سيتم اتباعها خلال التحول خطوة تلو خطوة مما عزز العمل بروح الفريق الواحد الذي يعمل من أجل النجاح والتقدم لخطة العمل التشغيلية.

- كما تولت مسؤوليَّة العديد من مبادرات تطوير الأعمال بما فيها:
- المنظومة المصرفيَّة الأساسيَّة، وأتمتة الفرع، والخزينة، والاستثمارات وتطبيق النظام الماليِّ التجاريِّ.
- تطبيق الأعمال المصرفيَّة على شبكة الإنترنت والرسائل النصيَّة القصيرة.
- تحويل محفظة البنك عبر عملية التورُّق.
- تحسين بطاقة يورو ماستر فيزا.
- إدارة أداء تكنولوجيا المعلومات ومؤشرات تقييم الأداء الرئيسيَّة لتكنولوجيا المعلومات.



لقطة جماعية بعد أحد اجتماعات إجراءات التحول في بنك الكويت الدولي، ويظهر من اليمين: منصور ششتري - المدير المالي كامل الجبالي - أنطون سخن - طارق الشافعي - عبدال مصطفى عبدال (رحمه الله) - عادل أحمد - لمياء الطبطباي - عبد الوهاب الوزان - سليمان البقصمي - فهد الفوزان - سالم العويد - د. صادق أبل - مدير الاستثمار (من مملكة البحرين الشقيقة) - مستشار أجنبي

- تطبيق خدمات الاستجابة الصوتية التفاعلية، ومركز الاتصال، ونظام إدارة علاقات العملاء.
- تطبيق نظام الموارد البشرية.
- تطبيق نظام إدارة مخاطر الائتمان.
- الأرشفة الرقمية وتطبيق نظام الأصول الثابتة.
- تطبيق نظام مكافحة تبييض الأموال.
- تطبيق موقع التعافي من الكوارث - الموقع الساخن.
- انتقال أغراض الأعمال XI R2 من بنية X32 إلى بنية X64.

المعوقات التي اعترضتها في العمل خلال عملية التحول:

هناك معوقات اعترضت طريق السيدة لمياء الطبطبائي أثناء عملية التحول، ولكنها بفضل الله استطاعت التعامل معها وتجاوزها من أجل إنجاز عملية التحول إلى الاقتصاد الإسلامي، والنجاح في تقديم الخدمات والمنتجات التنافسية التي تجعل من بنك الكويت الدولي منافساً قوياً بين المصارف الإسلامية والتقليدية أيضاً، تذكر منها:

- عدم وجود تجربة مماثلة سابقة للاستئناس بها في اتخاذ بعض القرارات اللازمة.
- عدم وجود الخبرة والدراية الكافية بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لديها ولدى معظم العاملين في البنك العقاري في بداية عملية التحول.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

تقول السيدة لمياء الطبطبائي إن النظام المصرفي الإسلامي يعتبر نظاماً مصرفياً تقدماً حاز الريادة والفاعلية في مناطق عديدة من العالم، مما ساهم في ترسيخ الإيمان بضرورة العمل وفق هذا النظام لخدمة العملاء والمستفيدين من المصارف ومن خلال الخدمات والمنتجات التنافسية التي تلبي احتياجات العملاء وتعمل على تطوير هذه الخدمات والمنتجات تكنولوجياً، من أجل راحة العملاء وخدمتهم بالصورة السريعة الشاملة.

وكذلك التغييرات السريعة التي مر بها العالم والتي تُوجب على البنك العقاري الكويتي (سابقاً) بنك الكويت الدولي إعادة النظر في خطة العمل والمسارات التنفيذية للمؤسسة من خلال تحديد الكيفية التي تتواءم بها مع تلك المتغيرات المتسارعة والمتشابكة والتوقعات الاقتصادية والتغييرات الديموغرافية وبروز الأدوار الجديدة للمصارف في محيط من التخصصات الدقيقة، وهكذا سطعت فكرة التحول.

وتضيف السيدة لمياء بأن بُعد المؤسسة المصرفية عن أية اضطرابات واعتمادها على تخصيص فرصة للعاملين بالبنك للمشاركة في عملية التحول بما يسمح لهم استيعاب العملية ومن ثم تقبلها؛ ساهم بشكل ملحوظ في نجاح الفكرة.



فوز المدير التنفيذي لتقنية المعلومات في بنك الكويت الدولي السيدة «لمياء براك الطبطبائي» بجائزة المؤتمر العربي السنوي لتكنولوجيا الحاسوب Annual Arabian Computer News Arab Technology Awards، وحصولها على لقب مسؤول المعلومات الأول في الشرق الأوسط لهذا العام CIO of the Year .

تلقت «الطبطبائي» هذه الجائزة في حفل خاص أقيم في فندق أرماني - دبي بالتزامن مع أسبوع التكنولوجيا GITEX خلال شهر أكتوبر ٢٠١١، وحضره نحو ٣٠٠ قيادي ومحترف في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد منحت هذه الجائزة للدور المميز الذي قامت به في مجال تكنولوجيا المعلومات في بنك الكويت الدولي، وذلك بدعم فريق تقنية المعلومات في البنك ودعم الإدارة العليا التي تؤمن بدور تكنولوجيا المعلومات وأهمية التحديث المستمر لمواكبة آخر التطورات العالمية في تكنولوجيا المعلومات

آمال تتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

تتمنى السيدة لمياء الطبطبائي أن تتقدم مؤسسات الاقتصاد الإسلامي وتسهم في التنمية وتدوير عجلة الاقتصاد للدول، مما ينعكس إيجاباً على حياة الشعوب ويلبي احتياجاتها، ويكون ذلك انعكاساً لعظمة ديننا الإسلامي والعمل وفق شريعته الغراء.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

فكرة الاقتصاد الإسلامي هي شرف لكل مسلم يعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي نزلت من لدن حكيم عليم، لذلك فإن السيدة لمياء الطبطبائي تحض الشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى على خوض هذه التجربة التي أثبتت نجاحاً منقطع النظير في عالم المال والاستثمار، إضافة إلى أنها مرضاة للرب سبحانه وتعالى الذي فرض علينا العمل بما أنزله على سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

كما وتنصح الشباب بالانخراط في العمل المصرفي الإسلامي من أجل ترسيخ العقيدة الصحيحة في العمل المصرفي، وإثبات أن الدين جاء كاملاً شاملاً لحياة الأمة كلها، فهو دستور وضعه رب السموات والأرض وفيه كل الخير والسعادة لنا في الدنيا والآخرة.

المؤسسات والشركات الأخرى التي عملت بها:

عملت السيدة لمياء الطبطبائي في بيت التمويل الكويتي منذ عام ٢٠١٦م، حيث تعمل حالياً بوظيفة نائب مدير عام إدارة التخطيط وهندسة تكنولوجيا المعلومات.

الوظائف والأعمال المميزة التي قامت بها خارج بنك الكويت الدولي:

للسيدة لمياء الطبطبائي خبرة واسعة في كافة مجالات توفير الدعم والخدمات بما في ذلك العمليات المصرفية وإدارة تكنولوجيا المعلومات مع التركيز على إدارة الأداء، وإدارة المشاريع، وتطبيق الاستراتيجيات بالاستعانة بالمؤشرات واستخدام التكنولوجيا كعامل محرّك ومساهم في زيادة قيمة الأعمال.

منحتها خلفيتها التقنية كونها حاصلة على شهادة ماجستير في هندسة الكمبيوتر من جامعة ساوث كاليفورنيا الأسس المطلوبة التي تركزُ عليها لإدارة وظيفة تكنولوجيا المعلومات.

كما وتذكر السيدة لمياء الطبطباي بعضاً من الأعمال المميزة التي تُضاف إلى الأعمال التي قامت بها في أثناء عملية التحول في بنك الكويت الدولي ومنها:

- المساهمة في تأسيس إدارة التدقيق على مشاريع تكنولوجيا المعلومات الرئيسية في ديوان المحاسبة.

- إعادة بناء أنظمة بنك برقان بعد أن تمت عملية خصصته ووضعه على قائمة أفضل البنوك في الخدمات الإلكترونية.

- استحداث مكتب المساعدة لكافة طلبات الخدمات العامة.

- استحداث نظام تدفق الأعمال لأتمتة تطبيقات القروض ودورة الائتمان المؤسسي.

- استحداث استطلاعات رأي العملاء بهدف تقييم مستوى رضا العملاء وتحسينه فيما يختص بأداء الأقسام.

كما اشتركت في معظم عمليات التحسينات لكامل البنية التحتية للبنك وتولت إدارتها، وقد تمّت التحسينات على مراحل متعددة على النحو التالي:

- عام ١٩٩٨م- الانتقال الناجح من النظام المصرفي القديم (مصرف رأسمالي) الذي كان قائماً على الأهلية الشخصية ونظام المعلومات الخاص إلى خادم عملاء متكامل ونظام قائم على أوراكل بحيث يشتمل على جميع الوظائف المصرفية بما في ذلك البيع بالتجزئة، والشركات، والقروض، والخزينة، ودفتر الأستاذ العام، وحتى مسح التواقيع والمحافظة عليها.

- عام ١٩٩٩م- إدخال نظام الخدمات المصرفية التليفونية الحديث (الاستجابة الصوتية

- النظام المصرفي على نحو يلبي مختلف الخدمات المصرفية.
- عام ١٩٩٩م- إدخال أول نظام سحب إلكتروني (Thuraya Draw) معتمد من قبل الحكومة في الكويت.
- إدخال خدمة الدفع المسبق من خلال موقع البنك على الإنترنت Bee Bank، الذي يشكّل البنك الافتراضي الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، ويقدم خدمات عديدة إلى عملائه بما في ذلك فتح حساب، وإجراء التحويلات المصرفية الدولية، ودفع الفواتير وغيرها من العمليات. وتجدر الإشارة إلى أنه أسند إليها شخصياً مسؤولية إدارة المشروع خارج نطاق واجباتها الأخرى كمديرة عامّة لقسم تكنولوجيا المعلومات، وتمكّنت من إنجاز هذا المشروع في حدود الميزانية الموضوعة له وفي فترة زمنية قياسية (٦ أشهر).
- عام ٢٠٠٠م- تحسين البنية التحتية لأمن تكنولوجيا المعلومات بوضع برنامج الجدار الناري ونظام التحقق من التطفل، وإجراء تحقيقات أمنية مستقلة (التسلل الأخلاقي للكومبيوتر) الذي أدى إلى تصنيف بنك برقان كأحد أكثر المواقع الأمانة عالمياً.
- عام ٢٠٠٠م- تحديث كافة ماكينات الصراف الآلي واستبدالها بماكينات قائمة على شاشة لمسية وإدخال أول ماكينات صرف آلي نقالة بتقنية النظام العالمي للمواصلات الجوّالة في المنطقة (في أيّ موقع كان).
- عام ٢٠٠٠م - الانتقال من بطاقات الصراف الآلي في البنوك إلى بطاقات الصراف الآلي إلكترون الحديثة.
- عام ٢٠٠١م - الانتقال الناجح من قاعدة بيانات البنك إلى نظام تخزين جديد من هيتاشي يوفر المساحة الإضافية المطلوبة لتلبية انفجار البيانات المرتبطة بخدمات الإنترنت. إنّ نظام تخزين البيانات هيتاشي مجهز بألة نسخ عن بعد بتقنية هندسة شبكة الكومبيوتر (CNT) بحيث توفر نسخة ثانوية عن قاعدة بيانات البنك في موقع

الكوارث البعيد مما يعمل على تقليص مخاطر البنك المتمثلة في خسارة أيّ معاملة في حال وقعت كارثة ما في الموقع الرئيس. يُعدّ نظام هيتاشي نظام تخزين البيانات الوحيد الذي يضمن توفر البيانات بنسبة ١٠٠٪.

- عام ٢٠٠١م - استحداث أول بوابة إلكترونية للدفع من نوعها في المنطقة (Bee Clear) بحيث توفر خدمة معالجة المعاملات الدائنة والمدينة للتجار على شبكة الإنترنت.

- عام ٢٠٠١م - إدخال شبكة إنترنت مصممة لمعالجة المعلومات في البنك، توفر مكاناً مشتركاً لتبادل الأخبار والمعلومات والإجراءات والمستندات.

- عام ٢٠٠٢م - الانتقال الناجح إلى أحدث نظام تفويض القاعدة ٢٤ في معلومات التحكم بالوصول الذي يوفر نظاماً فريداً متواصلاً على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع ليلبي جميع أنواع التفويضات الإلكترونية بما فيها الفيزا، كي-نت، وآلة الصراف الآلي لتكون بدلاً عن نظامي التفويض المختلفين السابقين، فضلاً عن استحداث نظام لإدارة البطاقات (جينكارد).

- عام ٢٠٠٢م - إدخال نظام التشفير على كافة روابط الفروع من أجل ضمان أمن البيانات التي تنتقل بين البنك وفروعه.

- عام ٢٠٠٢م - تزويد فروع البنك بروابط إلكترونية لاسلكية مطوّلة سعياً إلى الحفاظ على الاتصال المرن بين الفروع.

- عام ٢٠٠٢م - وضع أول مبادرة للحكومة الإلكترونية في الكويت من خلال تزويد جامعة الكويت بنظام الدفع الإلكتروني لرسوم التعليم وذلك عبر دمج نظام التسجيل في الجامعة ببوابة الدفع الإلكترونية الخاصة بالمصرف. لم يقدم أيّ مصرف آخر خدمة مماثلة.

- عام ٢٠٠٢م - إدخال نظام إدارة المخاطر الاستباقية الذي يساعد البنك على مراقبة وإدارة مخاطر بطاقات الائتمان وإمكانية ارتكاب الغش على مستوى البطاقات.

- عام ٢٠٠٣م- إدخال أول بطاقة فيزا مدفوعة سلفاً في المنطقة (Bee Wallet) حيث أسندت إليها مسؤولية إدارة المشروع الخاص بالمنتج المذكور خارج نطاق مسؤولياتها كمديرة عامة لقسم تكنولوجيا المعلومات والعمليات. ويُعد هذا المنتج حالياً أحد أنجح المنتجات التي يقدمها البنك على الإطلاق.
- عام ٢٠٠٣م- إنشاء موقع كوارث محلي وبعيد (سويسرا) لكافة أنظمة المصرف الرئيسة بحيث يوفران إمكانيات الترجيع.
- عام ٢٠٠٣م - إطلاق مشروع تقنية EMV لقراءة الشريحة الذكية الذي يهدف إلى تحويل جميع بطاقات الفيزا من الشريط الممغنط إلى منصة بطاقة شذرة، وإدخال البطاقة الذكية الأولى المتعددة التطبيقات في المنطقة. وقد أوكلت إلى السيدة لمياء الطبطبائي مهمة إدارة المشروع خارج نطاق واجباتها كمديرة عامة.
- أسست أول ورشة عمل للكمبيوتر في قسم الهندسة الكهربائية والكمبيوتر في جامعة الكويت، وشمل هذا المشروع الإشراف على البناء، وتصميم الموقع والتخطيط، واختيار المعدات والأثاث، وتوظيف طاقم العمل وإعداد الوصف الوظيفي من ضمن العديد من المهمات الأخرى
- عملها في مهنة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنظام الانتداب.

خدمات قدمتها للوطن:

خدمة الوطن واجب مقدس على كل مواطن ينتمي لأرضه، ويعمل جاهداً للذود عن حماه بشتى الوسائل والطرق، وكل من موقعه يستطيع خدمة وطنه، وإذا ما اجتمعت هذه الخدمات فإنها تعمل على تلبية الاحتياجات التنموية الشاملة والمستدامة.



حصول لمياء براك الطبطبائي- المدير التنفيذي لإدارة تقنية المعلومات على جائزة (CIO Strategies Middle East Awards) لأفضل عشرة مديري تكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط خلال الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة في دبي خلال يومي ١٦ و ١٧ من نوفمبر ٢٠٠٩.

- وتعد جائزة (CIO) لأفضل عشرة مديرين لتكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط، والتي تقام للعام الرابع على التوالي، واحدة من أكثر الجوائز رفعة ومكانة في هذه الصناعة، وتُمنح سنوياً للرؤساء والمديرين المتميزين. ويتم تقييم الفائزين بهذه الجائزة بناءً على إجراء تقييم علمي لإنجازاتهم في صناعة تكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط من خلال رصد مجموعة من المهارات التكنولوجية والقيادة والرؤية الواضحة التي تساهم في تطوير الأهداف الاستراتيجية لمؤسساتهم. واستخدم تكنولوجيا المعلومات في خلق وسائل تحقق لشركاتهم النمو المستهدف.

وقد كان للسيدة لمياء الطبطبائي دورٌ تعزّز وتفتخر به أثناء الاعتداء الغاشم من قبل القوات العراقية في عهد صدام البائد، وتذكر منها:

من أكتوبر ١٩٩٠م لغاية فبراير ١٩٩١م قامت بتدريس أبناء الكويتيين في القاهرة لمادة الرياضيات لطالبات الثانوية في فترة الغزو العراقي الغاشم.

من مارس ١٩٩١م لغاية يوليو ١٩٩١م انضمت للعمل مع فريق الهلال الأحمر بعد التحرير، حيث ساهمت في إدارة وتوزيع المواد الغذائية والخدمات الأخرى في الكويت وتم تكليفها بمهمة قيادة الرافعة الشوكية لتحميل وتفريغ شاحنات المواد الغذائية في المخازن.

المساهمة في إعادة بناء مختبرات جامعة الكويت - كلية الهندسة بعد التحرير.

إلى جانب العديد من الخدمات الفردية والجماعية التي شاركت فيها وكان من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للغزو الغاشم على دولة الكويت.

الشهادات والجوائز:

- حصلت على جائزة تحت عنوان «جوائز المدراء التنفيذيين للمعلومات العشرة الأوائل في الشرق الأوسط» في دبي - ٢٠٠٩م.
- انتخبت من بين مدراء تكنولوجيا المعلومات العشرة الأوائل في الشرق الأوسط عن عام ٢٠٠٢م من قبل مجلة «أخبار الكومبيوتر العربية» (ACN)، دبي.
- المرأة الكويتية الأولى الحاصلة على شهادة «مدقق نظم معلومات معتمد» صادرة عن جمعية تدقيق وضبط نظم المعلومات (ISACA) من الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٩٧م.
- كُرِّمت لكونها «الموظف المميز» من قبل الإدارة العليا في ديوان المحاسبة في الكويت.
- كُرِّمت من قبل وزارة التعليم تقديراً للعمل التطوعي في تعليم الطلبة الكويتيين في الخارج - أكتوبر ١٩٩٢م.
- كُرِّمت من قبل الاتحاد الوطني لطلبة الكويت- واشنطن دي. سي تقديراً للأداء المتميز.



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



فهد أحمد عبد اللطيف فهد الفوزان
الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الكويت الدولي
والمدير التنفيذي لإدارة العمليات

رائد عمليات التحول

المولد والنشأة والظروف المحيطة:

ولد السيد فهد أحمد عبداللطيف الفوزان في ١١/٧/١٩٦٢م، في الكويت، وله أخ واحد وأختان.

نبذة عن تاريخ العائلة:

ترجع عائلة الفوزان إلى البدارين من قبيلة الدواسر في الجزيرة العربية، وتنحدر من جدهم الأكبر فوزان بن محمد والذي يعود إليه لقب العائلة، ومسقط رأسه منطقة جلاجل في إقليم سدير بنجد، وتعتبر عائلة الفوزان من الأسر المعروفة والعريقة في جلاجل، حيث كان والد جدهم فوزان أميراً لجلاجل وأخذ الإمارة من بعده والد الجد سويد، واستمرت الإمارة مع آل سويد حتى وقتنا الحاضر. أما جدهم فوزان فله من الإخوة أربعة (سويد) آل سويد) موجودون بجلاجل والرياض - تركي «آل تركي» تركي العلاوة بجلاجل - شهيل «آل شهيل» موجودون بالرياض - عبدالله «آل عبدالله» ويلقبون بالرميزان، وقد انقطع نسلهم وحالياً استوطنت ذرية محمد كافة في الكويت، وذرية ناصر في الكويت والسعودية، وذرية منديل الغالبية منهم في السعودية.

وقد قدمت العائلة الى الكويت في منتصف القرن التاسع عشر (حوالي ١٨٥٠م)، وسكنت أسرة الفوزان بعد انتقالهم من نجد في فريج الفرج، وأخذوا يعملون بالتجارة بين الكويت والهند، وفي أواخر القرن التاسع عشر رحلوا من فريج الفرج وسكنوا في منطقة القبلة فريج (حي) البدر.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد فهد الفوزان في يناير من عام ١٩٩٠م من كريمة إحدى الأسر الكويتية العريقة، ورزقهما الله ثلاثة أبناء وبناتاً واحدة، اثنان من أبنائه على مقاعد الدراسة الجامعية - عند إعداد الكتاب - والثالث لا زال في مرحلة الثانوية، أما ابنته فهي صغيرة وفي المرحلة الابتدائية.

المسيرة التعليمية:

كانت بدايات مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة في مدرسة العديلية المشتركة، ثم انتقل إلى ثانوية العديلية (ثانوية أحمد العدواني حالياً).

بعد أن أنهى دراسته الثانوية التحق السيد فهد الفوزان بجامعة الكويت - كلية التجارة، وتخرج منها بتخصص محاسبة عام ١٩٨٥م.

أبرز اهتماماته وهواياته:

يقول السيد فهد الفوزان إن العاملين في قطاع المؤسسات المصرفية تجذبهم الأخبار الاقتصادية، وهو منهم، إذ يهتم بالاقتصاد وأخباره المحلية والعالمية مما ولد لديه حب التحدي الفكري - كما يسميه - ومحاولة ابتكار الحلول للمشاكل والعقبات الاقتصادية والاجتماعية.

قصة التحاقه بالعمل في بنك الكويت الدولي (البنك العقاري الكويتي - سابقاً):

بعد أن أنهى السيد فهد الفوزان دراسته الجامعية وقبل مباشرة البحث عن وظيفة، أبلغه أحد أقربائه والذي كان يعمل في البنك العقاري الكويتي آنذاك، أن البنك بحاجة لشباب كويتي حديثي التخرج خصوصاً في مجالي الاقتصاد والمحاسبة، ونصح به بالعمل في البنك، وبالفعل تقدم للوظيفة وتمت الموافقة عليه.

الوظائف التي عمل بها:

كما أسلفنا سابقاً فإن السيد فهد الفوزان قد التحق بالعمل في البنك العقاري الكويتي، وقد كان ذلك عام ١٩٨٦م وتحديدًا في شهر مارس منه، وكانت بداياته متدرياً ثم انتقل إلى قسم القروض العقارية بوظيفة مسؤول علاقات عملاء، ونظراً لتميزه في العمل فقد تمت ترقيته إلى مسؤول أول للعملاء ثم أصبح نائباً لرئيس القسم وبعدها عُيِّنَ رئيساً للقسم.

وفي العام ١٩٩٢م طُلب منه بالإضافة إلى عمله، تأسيس قسم جديد لقروض السكن الخاص، وقام بتأسيس القسم كاملاً وعُيِّنَ رئيساً له بالإضافة إلى رئاسته لقسم القروض

العقارية، وأثناء عمله أصبح أحد المناصب القيادية في إدارة العمليات شاغراً وتم ترشيحه لهذا المنصب وتعيينه بوظيفة مدير تنفيذي لإدارة العمليات خلال عام ١٩٩٩، هذا واستمر في منصبه حتى عام ٢٠١٠م والذي تم خلاله تكليفه بالإضافة إلى عمله، بمنصب الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك.

أهم إنجازاته في المؤسسة «بنك الكويت الدولي» والإجراءات التي قام بها من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

في الفترة من يونيو ٩٢ وحتى أبريل ١٩٩٣م قام بالتعاون مع إدارة المخاطر وإدارة تقنية المعلومات بالبنك، بتقديم أول منتج من نوعه آنذاك وهو قرض مقسط طويل الأجل يصل إلى ١٥ سنة وذلك لتمويل بناء، شراء وترميم السكن الخاص.

في الفترة من يناير ٢٠٠٥م وحتى يوليو ٢٠٠٧م شارك في تحويل البنك التقليدي المتخصص «البنك العقاري الكويتي» إلى بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية «بنك الكويت الدولي».



فهد الفوزان خلال القاء كلمة نيابة عن زملائه في الاحتفال الذي أقامه بنك الكويت الدولي بمناسبة موافقة إدارة البنك المركزي على تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتاريخ ١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٦.

في الفترة من يناير ٢٠٠٨م وحتى يوليو ٢٠٠٩م، نجح فريق العمل برئاسة السيد فهد الفوزان وبالتعاون مع شركة بروتيفيتي للاستشارات في تنفيذ مشروع شامل لإدارة استمرارية الأعمال (Business Continuity Management) في بنك الكويت الدولي لتطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، بالإضافة إلى تقييم المخاطر وتطوير سياسة وإجراءات ومصفوفة السلطة.



شهادة تقدير لفهد الفوزان عن جهوده في البنك العقاري الكويتي قبل التحول

كما كان بناء غرفة «DR Room»^(١) جزءاً من نطاق المشروع، والهدف منها ضمان استمرارية العمل والتنفيذ من خلالها في حال - لا قدر الله - أصاب المركز الرئيسي للبنك أي خلل، وقد استكمل المشروع بنجاح في حدود الميزانية المخصصة له وقبل الموعد النهائي.

(١) (التعافي من الكوارث) بالإنجليزية Disaster recovery (DR): هي عملية وسياسات وإجراءات تتعلق بالإعداد واسترداد واستمرار البنية التحتية للتكنولوجيا الحيوية لعمل المؤسسة بعد وقوع كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان. والتعافي من الكوارث هو قسم فرعي من مخطط استمرارية العمل في حين استمرارية العمل تنطوي على التخطيط لحفظ جميع جوانب أداء الأعمال في خضم الأحداث التخريبية، فإن التعافي من الكوارث يركز على أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو أي نوع من التكنولوجيا التي تدعم وظائف العمل.

وفي الفترة من مايو ٢٠١٠م حتى أغسطس ٢٠١٠م قام بنجاح بتأسيس مركز لتوفير الخدمات المساندة والدعم للعملاء من الشركات Corporate Service Center بطريقة مهنية. وقد تم تجهيز المركز بأكثر الموظفين خبرة في مجال الأعمال المصرفية للشركات.

يضاف إلى ما سبق كذلك:

- تأسيس قسم إدارة ومتابعة وتنفيذ العمليات الائتمانية.
- تأسيس وحدة التأمين.
- دمج مجموعة أقسام ذات طبيعة عمل متشابهة وتخفيض تكلفتها.
- تقليص الدورة المستندية للعديد من الخدمات المقدمة للعملاء.
- تأسيس قسم إدارة وضبط الجودة.

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في البنك الدولي من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

- عضو في لجنة تغيير وتدقيق جميع السياسات والإجراءات القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- رئيس فريق تحوّل جميع محافظ البنك التمويلية بجميع أنواعها من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي.
- رئيس فريق تدريب الموظفين للتعامل مع اللوائح والأنظمة الجديدة والإجراءات.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

من المعوقات التي اعترضت طريق التحول ولكن تم التعامل معها بحرفية وتميز وتعاون مشترك بين الإدارات والأقسام في البنك والتي يذكر السيد فهد الفوزان بعضاً منها:



شهادة تقدير لفهد الفوزان عن جهوده في نجاح المشروع الوطني لصرف المنحة الأميرية

- تغيير واستبدال مستندات وعقود العملاء، خصوصاً المقترضين منهم، فبالتعاون مع وزارة العدل تم توثيق جميع العقود في مقر البنك وفق الشريعة الإسلامية.
 - تغيير النظام المحاسبي وأنظمة الكمبيوتر، وكان لإدارة تقنية المعلومات بالبنك دور كبير في تعديلها لتتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - تحويل محفظة البنك الائتمانية من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي من خلال عقد واحد عالمي للتورق، وقد تم هذا الإنجاز من خلال إدارة الخزينة بالبنك.
- سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي؛**

يقول السيد فهد الفوزان بأن المنهج الإسلامي سهل التطبيق، وهو مطلب جماهيري مما أدى إلى نجاحه، ويضيف بأن علماء الدين الإسلامي أصبحوا الآن على دراية واسعة بالأعمال المصرفية مما ساهم في انتشار العمل المصرفي الإسلامي الذي يرضي الله ورسوله، وبالتالي ساعد ذلك على إنشاء المصارف الإسلامية وتحول التقليدية منها إلى الإسلامية.

كما وتجدر الإشارة إلى أن الصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي يتمتعان بشكل عام بالمرونة المطلوبة في توفير المنتجات والخدمات للعملاء وتنافس التقليدية في التطور والابتكار.



شهادة تقدير لفهد الفوزان عن جهوده في نجاح التحول إلى بنك الكويت الدولي

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يتمنى السيد فهد الفوزان زيادة اهتمام المؤسسات الاقتصادية الإسلامية بالتكنولوجيا لما لها من دور وأهمية في الوقت الحاضر والمستقبل في تلبية احتياجات العملاء والشركات وتسهيل إجراء المعاملات المطلوبة بأريحية ويسر.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقول السيد فهد الفوزان إن التحول من منهج إلى آخر بشكل عام وإلى الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص يعطي تجربة غنية بتنوع محتواها، وتُكسب القائمين بها بكافة المستويات من حيث الخبرة التراكمية والقدرة التنافسية، وهو يشجع الشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض هذه التجربة الناجحة بكافة أوجهها.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج المؤسسة:

عمل السيد فهد الفوزان في بنك الكويت الوطني نائباً لمدير عام مجموعة العمليات في الفترة من مارس ٢٠١٠م حتى يونيو ٢٠١٢م.

انضم السيد فهد الفوزان إلى بنك بوبيان في شهر أغسطس من عام ٢٠١٢م وعمل بمنصب مدير عام مجموعة العمليات المصرفية ثم انتقل إلى مجموعة الخدمات الشخصية للأفراد واستمر حتى أكتوبر من عام ٢٠١٥.

أعماله الحرة ومشاركاته التجارية:

بعد سنوات عديدة قاربت الثلاثين عاماً في العمل بالمصارف التقليدية والإسلامية، قرر السيد فهد الفوزان التفرغ لأعماله التجارية الخاصة وقام بتأسيس شركة متخصصة في أعمال المقاولات والبناء والتعمير.



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



يحيى جاسم محمد غلوم الطراح
المستشار القانوني العام- رئيس الإدارة القانونية

الرائد القانوني للتحويل

المولد النشأة والظروف المحيطة:

ولد السيد يحيى جاسم محمد غلوم الطراح في ١٧/٢/١٩٥٨م في الميدان بمنطقة شرق، وهو وحيد لوالديه ليس له إخوة، عائلته من العائلات الكويتية التي اشتهرت بتجارة واستيراد الخضار والفواكه وكانت تطرحها في (الفرضة) القديمة على السيف، ومن هنا اشتق اسم العائلة «الطراح».

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد يحيى الطراح بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٢م من كريمة إحدى الأسر الكويتية، بعد حصوله على شهادة الليسانس في الحقوق والشريعة من جامعة الكويت، ورزقهما الله بستة من الأبناء، ثلاثة أولاد وهم: أحمد وعبدالله وهما خريجان من كلية الآداب - قسم الإعلام من جامعة الكويت ويعملان في وزارة الإعلام، ومحمد في السنة النهائية في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت ويدرس نظم المعلومات الإدارية، أما البنات فتعمل إحداهن مدرسة للغة الإنجليزية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وهي حاصلة على شهادة الماجستير من الولايات المتحدة الأمريكية، وتواصل دراستها حالياً لنيل شهادة الدكتوراه في المملكة المتحدة، والبنات الثانية تعمل في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والثالثة تخرجت من جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية - تخصص تسويق. وله من أبنائه ستة أحفاد حفظهم الله ورعاهم.

المسيرة التعليمية:

بدأت المرحلة الدراسية في حياة السيد يحيى الطراح عام ١٩٦٤م عندما التحق بمدرسة النجاح الابتدائية في منطقة شرق، انتقل بعدها إلى مدرسة المباركية في المرحلة المتوسطة، ثم التحق في السنتين الأولى والثانية من المرحلة الثانوية في مدرسة صلاح الدين الثانوية بمنطقة المرقاب، وعندما انتقلت عائلته من منطقة شرق إلى ضاحية عبدالله السالم انتقل إلى ثانوية يوسف بن عيسى وأنهى دراسته فيها عام ١٩٧٦م.

بعد أن أنهى دراسته الثانوية التحق بكلية الحقوق والشريعة في جامعة الكويت ليحصل على شهادة الليسانس في الحقوق والشريعة عام ١٩٨٠م.

لم يكتف السيد الطراح بما حصل عليه من شهادة جامعية، وتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على شهادة الماجستير في القانون والتحق بجامعة تولين في مدينة نيو اورلينز في ولاية لويزيانا الأمريكية، ونال شهادة الماجستير في عام ١٩٨٣م.

ومن الدورات التدريبية التي التحق بها السيد يحيى الطراح:

- دورة في برنامج «المعينون الجدد» في ديوان الخدمة المدنية نُظمت بواسطة المعهد العربي للتخطيط.
- دورة خاصة في الموارد البشرية من معهد الدراسات المصرفية.
- برنامج التشريعات المصرفية الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية.
- برنامج رباعية العقود الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية نُظمت بواسطة بيت المشورة للاستشارات والتدريب.
- برنامج مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية والذي تم بتنظيم بنك الكويت العقاري.

أبرز اهتماماته وهواياته:

قراءة كتب القانون والشريعة والتاريخ والاطلاع على الأبحاث القانونية هي من أبرز اهتمامات السيد يحيى الطراح، ويهوى السفر مع الأسرة للتمتع بجمال الطبيعة والاطلاع على ثقافات العالم وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في بنك الكويت الدولي الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد حصول السيد يحيى الطراح على شهادة الليسانس من جامعة الكويت في عام ١٩٨٠م التحق مباشرة بالعمل في الإدارة القانونية في شركة النقل العام الكويتية بوظيفة باحث

قانوني، وفي عام ١٩٨١م انتقل إلى ديوان الخدمة المدنية - إدارة الفتوى والرأي بوظيفة باحث قانوني أول واستمر حتى عام ١٩٨٥م.

وفي عام ١٩٨٥م انتقل إلى العمل في البنك الأهلي الكويتي في الإدارة القانونية، واستمر بالتدرج في السلم الوظيفي من محام إلى مستشار قانوني حتى أصبح مديراً للإدارة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة حتى عام ٢٠٠٤م.

قصة التحاقه بالعمل في بنك الكويت الدولي:

عمل السيد يحيى الطراح في الإدارات القانونية في المؤسسات الأهلية والرسمية لمدة



أربعة وعشرين عاماً، منها تسعة عشر عاماً في العمل المصرفي أكسبته خبرة طيبة، ونما إلى علمه بأن البنك العقاري الكويتي يسعى بكل جدية إلى التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، ولكونها التجربة الأولى في عملية التحول في دولة الكويت أراد أن يكون له دور فاعل فيها مرضاة لله تعالى، وعملاً يُثاب عليه في الآخرة، فتقدم للعمل لدى البنك العقاري وكانت الموافقة على تعيينه لما يملك من مؤهلات علمية وعملية.

يحيى متوسطاً كلاً من المستشار زكي الصاوي إلى اليمين، والمستشار يحيى عارف إلى الشمال وذلك بمناسبة تكريم الأخير في البنك الأهلي الكويتي

الوظائف التي عمل بها في بنك الكويت الدولي:

منذ تعيين السيد يحيى الطراح في عام ٢٠٠٤م لدى البنك العقاري الكويتي وهو يعمل بمنصب المستشار القانوني العام - ورئيس الإدارة القانونية، واستمر حتى تاريخ استقالته من العمل في البنك في يونيو ٢٠١٠م، وذلك بأن أدى دوره الطيب في عملية التحول إلى بنك الكويت الدولي.

أهم إنجازاته في بنك الكويت الدولي، والإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في هذه المؤسسة من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

تعد الأعمال القانونية التي قام بها السيد يحيى الطراح منذ بداية فكرة التحول حتى تمت عملية تحول بنك الكويت العقاري الذي يعمل وفق النظام الاقتصادي التقليدي إلى بنك الكويت الدولي الذي يعمل وفق النظام الاقتصادي الإسلامي؛ جميعها تعتبر إنجازات خاصة ومتميزة، وقد كانت تتوافق في سياق منظومي مع الآراء الشرعية للهيئة الشرعية في البنك من أجل توفير استقرار قانوني وشرعي، وكذلك متوافقة مع قرارات وتعليمات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى في الدولة حتى أصبحت جميع الشروط والمواصفات متطابقة مع القوانين والنظم والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص، ومن الإنجازات الأخرى:

- استيفاء وإعداد كافة العقود القانونية وتعديلها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تعديل الطلبات القانونية فيما يخص الدعاوى المقامة في المحاكم.
- المشاركة في اجتماعات الهيئة الشرعية للرد على الاستفسارات التي تطرح في اللجنة.
- المشاركة في اجتماعات لجنة التحول المنوط بها متابعة إجراءات عملية التحول.
- إعداد ومراجعة جميع الكتب والمراسلات إلى الجهات الرقابية.
- تعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس للبنك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية.



حرص دائم على تطوير الذات من خلال المشاركة في البرامج التدريبية

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

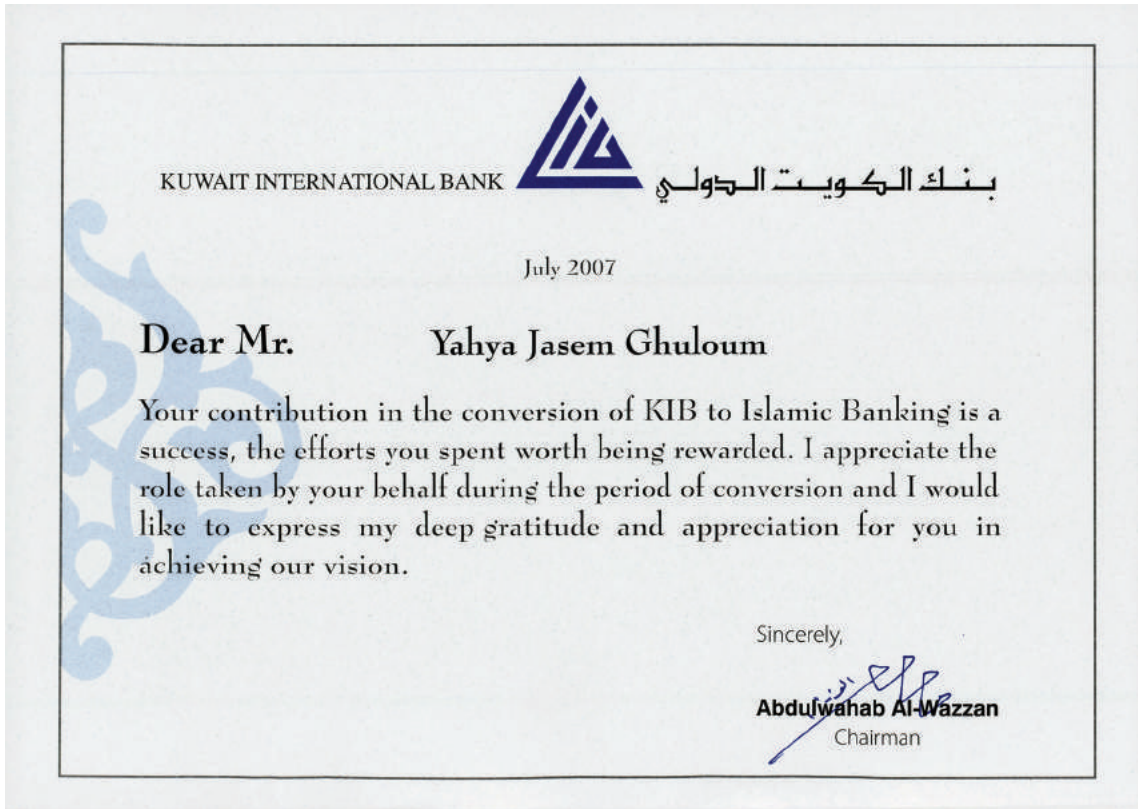
لم تكن من معوقات تعترض عملية التحول، هكذا قال السيد يحيى الطراح، ولكنها تحديات وجهود مضاعفة خاصة في عملية التحول برمتها وكذلك تحويل العقود القانونية الموجودة لدى البنك لتحويلها من عقود تقليدية إلى عقود قانونية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

من أهم سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي، أن المؤسسات المصرفية الإسلامية شاملة ولديها من المنتجات والأنشطة التجارية التي تلبى احتياجات الأفراد وتحقق لهم العوائد المطلوبة إضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع أيضاً، فقد اهتمت بالنواحي المصرفية والتجارية والتعليمية والصحية والصناعية وغيرها من النواحي التي تساهم في نمو عجلة الاقتصاد.

آمال يتمنى تحقيقها في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الأخرى:

يقول السيد يحيى الطراح إن المؤسسات الاقتصادية الإسلامية أثبتت مكانتها ليس فقط في الدول الإسلامية بل أيضاً في دول العالم، ونجاحها متميز أيضاً لذلك هو يتمنى على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في دولة الكويت التطلع للانتشار عالمياً.



شهادة تقدير ليحيى من بنك الكويت الدولي، على جهوده الطيبة في عملية تحول البنك إلى الاقتصاد الإسلامي

أعماله الحرة ومشاركاته التجارية:

قام السيد يحيى الطراح بتأسيس مكتب للمحاماة عام ١٩٨٦م واستمر فيه حتى عام ١٩٩٠م بالإضافة إلى عمله في البنك.

كما قام بتأسيس مكتب للترجمة عام ١٩٩٢م.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

قام السيد يحيى الطراح بإعداد كتاب عن تحول البنك من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي وذلك بمشاركة مع فضيلة الشيخ الدكتور هشام عبدالحى المراقب الشرعي في البنك.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

من خطته للمستقبل يقول السيد يحيى الطراح بأنه يفكر جدياً بافتتاح مكتب خاص للاستشارات القانونية فيما يتعلق بالبنوك وعمليات التحول إلى النظام الاقتصادي الإسلامي.

خدمات قدمها للوطن:

- قدم السيد يحيى الطراح العديد من الخدمات لوطنه، ونذكر منها باختصار:
 - المشاركة في إعادة تشغيل البنك الأهلي الكويتي بعد التحرير.
 - المشاركة في دور بارز في عملية التحول لبنك الكويت الدولي وهي خدمة للوطن وأبناء الوطن فقد كانت التجربة الأولى لبنك تقليدي يتحول إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



دلال بدر عبدالرحمن خليفة الذكير
ضابط عمليات بنك الكويت الدولي (Senior)

رائدة عمليات التحول

المولد والنشأة:

ولدت السيدة دلال بدر عبدالرحمن خليفة الذكير في منطقة الشامية في الكويت بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٠م، وعاشت فيها طفولتها الجميلة، وهي حالياً تسكن في منطقة النزهة. والدها بدر عبدالرحمن الذكير، المدير العام السابق لأرض المعارض الدولية - مشرف، والعضو المنتدب في الشركة الكويتية للاستثمار. والدتها مريم عبدالمحسن المرشد، مدرسة ومشرفة رياضيات وعلوم، عملت في العديد من مدارس الكويت ودرست أكثر من مرحلة دراسية.

الإخوة:

١. باسم بدر الذكير - مواليد ١٩٧٢م مهندس إنشائي، يعمل في وزارة الأشغال العامة، ويدير شركة سونامي للتجارة العامة والمقاولات.
٢. خالد بدر الذكير - مواليد ١٩٧٥م مهندس شبكات وحاسب آلي، وهو موظف سابق في بيت التمويل الكويتي وبنك وربة، يدير حالياً شركته الخاصة لأعمال شبكات الكمبيوتر.
٣. خليفة بدر الذكير - مواليد ١٩٨٤م مهندس ميكانيك، وموظف سابق في شركة شلمبرجيه لأعمال التنقيب عن النفط ويعمل حالياً في شركة KNPC.

الأخوات:

نوار بدر الذكير - مواليد ١٩٩٠م وتحمل شهادة البكالوريوس في إدارة أعمال، وتعمل في إدارة متابعة شئون الخريجين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

نبذة عن تاريخ العائلة:

قدمت عائلة السيدة دلال الذكير في أوائل القرن الماضي إلى الكويت من منطقة عنيزة في نجد، المملكة العربية السعودية واستقرت في منطقة القبلة، ويعود نسب آل ذكير إلى الفراهيد من الأساعدة من الروقة من عتيبة، وقد برزت الأسرة في المجال التجاري والاقتصادي.

ويوجد أفرادها في كل من الكويت، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين.
ومن أبرز أفراد العائلة المؤرخ مقبل بن عبدالعزيز الذكير صاحب مخطوطة «العقد الممتاز
لأخبار نجد وتهامة والحجاز».

نبذة عن حياتها الاجتماعية:

تزوجت السيدة دلال الذكير في ٩ أغسطس ٢٠١٠م من السيد عادل عبدالعزيز عبدالرحمن الجسار،
ولديهما من الأطفال عبدالعزيز (مواليد ٢٠١١)، منيرة (مواليد ٢٠١٣)، بدر (مواليد ٢٠١٥).

مسيرتها التعليمية:

- درست المرحلة الابتدائية في مدرسة معاذة العدوية - منطقة صباح السالم ١٩٨٦م - ١٩٩٠م.
- درست المرحلة المتوسطة في مدرسة فاطمة بنت عبدالملك - منطقة صباح السالم ١٩٩٠م - ١٩٩٤م.
- درست المرحلة الثانوية في ثانوية قرطبة للبنات - منطقة قرطبة ١٩٩٤م - ١٩٩٨م.
- حصلت على البكالوريوس في تخصص إدارة العمليات الإنتاجية والطرق الكمية - كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت ١٩٩٨م - ٢٠٠٢م.

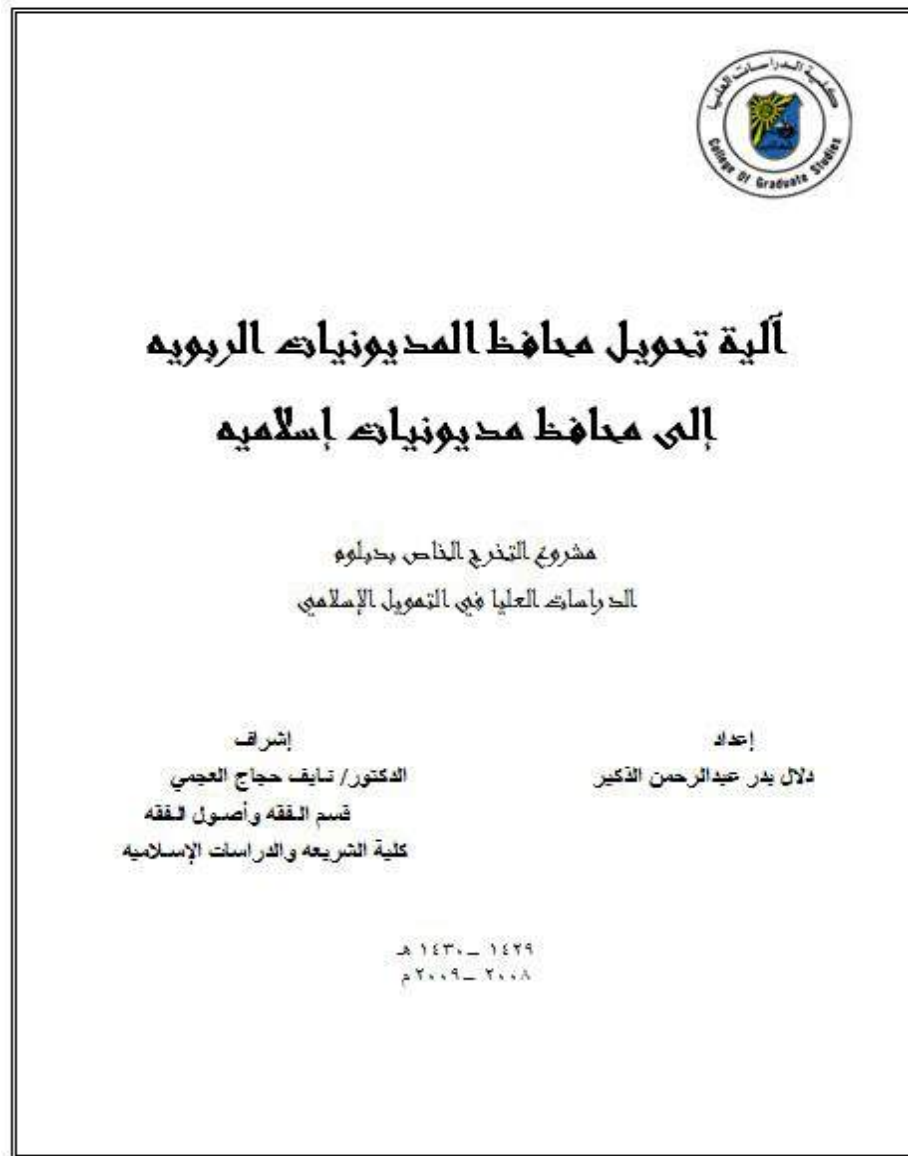
الدراسات العليا بعد الجامعة (الدورات التدريبية):

- حصلت السيدة دلال الذكير على دبلوم الدراسات العليا في التمويل الإسلامي - كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت ٢٠٠٩م.
- كما حصلت على شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI - أغسطس ٢٠٠٩م.
- وحصلت على شهادة «المصرفي الإسلامي» المعتمدة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ٢٠٠٩م.

أبرز اهتماماتها وهواياتها:

تهتم السيدة دلال الذكير بالقراءة والمطالعة لكل ما هو جديد في عالم المال والأعمال،
ودائما ما تبحث عن كل ما يُطرح فيما يختص بالاقتصاد والتكنولوجيا والتطورات التي
تشهدها ساحاتهما.

ومن اهتماماتها الأخرى الزراعة وصناعة الألبان.



دبلوم الدراسات العليا في التمويل الإسلامي - مشروع التخرج الخاص لدلال الذكير

آلية تحويل محافظ المديونيات الربوية إلى محافظ مديونيات إسلامية

شكر وتقدير

ب العالمين والشكر له شكرا يليق بعظمته وجلاله، وأفضل الصلاة والسلام على سيد الأولين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ أما بعد:

جزيل الشكر والامتنان إلى:

الأستاذ الدكتور/ عجيل جاسم النشمي، لتفضله بقبول مراجعة المشروع، ولما بذله من جهد وتوجيه
لإنجاز هذا المشروع.

الدكتور/ علي الراسد، لتفضله بقبول الإشراف على هذا المشروع ولما بذله من جهد وتوجيه لإنجازه.

الدكتور/ نايف العجمي، لتفضله بقبول الإشراف على هذا المشروع ولما بذله من جهد وتوجيه
لإنجازه.

السادة /

- السيد/ محمود كبر – المدير التنفيذي السابق لإدارة الخزينة، بنك الكويت الدولي.
- السيد/ محمود عبدالغني – مستشار تطوير المنتجات لدى بنك الكويت والشرق الأوسط.

الذين لم يبخلوا على بوقتهم وارتادهم لي من أجل كتابة هذا المشروع.

كما أخص بالشكر السيد / محمد الهذيل – نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة نفائس الدولية.

الذي لم يدخر وقتاً ولا جهداً، ولم يبخل بنصح أو إرشاد من أجل إنجاز هذا المشروع.

جزاكم الله خيراً ،،،

صفحة الشكر من دبلوم الدراسات العليا في التمويل الإسلامي

قصة التحاقها بالعمل في بنك الكويت الدولي:

التحقت السيدة دلال الذكير بالعمل في البنك العقاري الكويتي في عام ٢٠٠٢م، كأى شخص حديث التخرج يبحث عن عمل، ولكونها تحمل شهادة البكالوريوس في إدارة العمليات الإنتاجية والطرق الكمية فقد تمت الموافقة على تعيينها في قسم توثيق الإجراءات في البنك والذي عني بتوثيق إجراءات البنك العقاري الكويتي كما كان يعمل بها بالإضافة للاطلاع على كل ما هو جديد في العمليات المصرفية التقليدية حول العالم ومحاولة تطبيق ما يناسب منها في البنك.

وفي عام ٢٠٠٣م صدر قانون جديد يختص بالبنوك الإسلامية وهو القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م وذلك لإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وانطلاقاً من هذا القانون قام مجلس الإدارة برئاسة المرحوم بإذن الله تعالى توفيق الغريلي باتخاذ قرار تحويل البنك العقاري الكويتي من بنك تقليدي متخصص إلى مصرف إسلامي شامل، وبعد أخذ موافقة بنك الكويت المركزي على التحول، قام فريق مختص من جميع الإدارات (الإدارة الشرعية، إدارة المخاطر، الإدارة القانونية، الإدارة المالية، إدارة الخزينة، إدارة العمليات، الإدارة المصرفية للأفراد، إدارة الاستثمار، إدارة التمويل التجاري، إدارة تكنولوجيا المعلومات) بوضع خطة متكاملة لتنفيذ تلك العملية.

الوظائف التي عملت بها في بنك الكويت الدولي وغيره من المؤسسات:

- ضابط عمليات مبتدئ - البنك العقاري الكويتي ٢٠٠٢م - ٢٠٠٤م.
- ضابط عمليات (Senior) - بنك الكويت الدولي ٢٠٠٥م - ٢٠٠٨م.

أهم إنجازاتها في بنك الكويت الدولي:

من أهم الإنجازات التي قامت بها السيدة دلال الذكير:

- البنك العقاري الكويتي - بنك الكويت الدولي:

- قدمت دليل إجراءات من ثلاثة أقسام (قبل التحول - أثناء التحول - بعد التحول) لجميع عمليات البنك وفق أعلى معايير للجودة في مجال توثيق الإجراءات.

- شاركت بوضع الأسس والإجراءات لبعض الخدمات المصرفية الجديدة المقدمة لعملاء البنك.

• **البنك التجاري الكويتي؛**

- أسست وترأست وحدة توثيق الإجراءات في البنك التجاري الكويتي وكانت تدرج تحت مكتب إدارة المشاريع.

- قمت وفريق العمل بتوثيق الإجراءات الخاصة بالعمليات المصرفية التي يقوم بها البنك ووضع خريطة عمل لكل إجراء والتي ساهمت باكتشاف بعض الفجوات في آليات العمل والعمل على تحسينها واختصار الوقت المستغرق لكل عملية.

• **برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية والجهاز التنفيذي للدولة؛**

- إعداد الخطة الاستراتيجية الخمسية الخاصة بإدارة تنمية القوى العاملة الوطنية.

- دراسة احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص للبرامج التدريبية.

- المساهمة بالعمل في المشاريع الخاصة بتدريب الباحثين عن عمل.

- التواصل مع شركات أجنبية عالمية في مجال التدريب تمهيدا لعمل مركز التنمية المختص بالتدريب على مستوى الوطن العربي.

الإجراءات التي قامت بها وفرق العمل التي شاركت بها في بنك الكويت الدولي؛

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية التحول وذلك لما لهذه المتطلبات من أهمية تنعكس على طبيعة عمل المصرف ونشاطه، وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه المصرف بعد التحول.

وقد قامت السيدة دلال الذكير بالمشاركة في لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر تباعاً لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار

بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة وتساهم بنجاح عملية التحول والعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن الأعمال التي قامت بها:

١. توثيق إجراءات التحول (خاصة إجراءات تحول محافظ القروض والودائع).
٢. توثيق إجراءات العمليات المصرفية الإسلامية.
٣. المتابعة مع الهيئة الشرعية للتأكد من سلامة الإجراءات ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
٤. المتابعة مع إدارة تكنولوجيا المعلومات للتأكد من مطابقة العمليات الآلية للإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية.
٥. التنسيق مع كل من إدارة التدقيق وإدارة المخاطر لمراجعة الإجراءات الموثقة للتأكد من مطابقتها لقوانين البنك المركزي والقوانين الدولية المنظمة لعمل البنوك.
٦. المشاركة بوضع عدد من المشاريع التمويلية والاستثمارية التي هدفت لاستجلاب عملاء جدد للبنك.



صورة افتتاح مؤتمر التعلم المؤسسي بحضور هند الصبيح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، حيث كانت دلال الذكير ضمن الفريق الأساسي المنظم للمؤتمر، ويبدو من اليمين: حنان كرم، سارة الرويح، خولة مندكار، إيمان الأنصاري، إيمان اليتامي، الوزيرة السابقة هند الصبيح، دلال الذكير، إيمان الحمد، أطفاف السعيد، غيداء الحداد

المعوقات التي اعترضتها خلال عملية التحول:

تقول السيدة دلال الذكير: إن أفضل أسلوب لتنفيذ تحول البنوك التقليدية إلى مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو الأسلوب المرحلي القائم على التدرج في التطبيق، وبما أن تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأساسه ونشاطاته، فإن طبيعة الاختلاف الجوهرية بين كلا النظامين تفرض على عملية التحول مواجهة العديد من المتطلبات والعقبات، مما يحتم على البنك مراعاة هذه المتطلبات وتجاوز العقبات عند وضعه لخطة وآلية التحول.

وترى السيدة دلال الذكير بأن المصارف التقليدية تواجه عند تنفيذ التحول العديد من المشكلات والعقبات وفي أكثر من جانب كالجانب التسويقي والإعلامي، والتي تعوق طريق تحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أبرز هذه العقبات العامة للتحول:

١. أن تزامن تنفيذ متطلبات التحول قد يؤدي إلى إثقال كاهل إدارة المصرف والقائمين على التحول وتحميلها بأعباء تفوق طاقتها، الأمر الذي يتسبب في عرقلة تنفيذ متطلبات التحول على الوجه الصحيح، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على تحول المصرف، لذا فإنه يجب توزيع المهام والواجبات بشكل مناسب وملائم من خلال التخطيط الجيد والترتيب الصحيح لأولويات التطبيق، بالإضافة إلى ضرورة العمل بروح الفريق الواحد بحيث توزع الأعباء بشكل مناسب، مما يساهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن تزامن تنفيذ متطلبات التحول.

٢. صعوبة التكيف السريع مع آليات ومتطلبات العمل المصرفي بعد التحول لحدثة التجربة وتواضع المنجزات في مجال التحول للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الوقت والمتابعة الدقيقة بحيث يتم التكيف والتلاؤم مع الوضع الجديد بأسرع وقت ممكن.

٣. التعرض للانتقادات من قبل المعارضين لفكرة التحول خصوصاً، ولفكرة العمل

المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية عموماً، أو من قبل المشككين بمصداقية وجدية المصارف التقليدية على التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٤. التأثير بالهجمة الشرسة التي تتعرض لها المجتمعات الإسلامية عموماً من اتهامها بتصدير الإرهاب للعالم، وممارسة التضييق على المصارف الإسلامية خصوصاً باعتبارها القناة التي يمر من خلالها تمويل الجماعات الإرهابية، وغيرها من الاتهامات التي من شأنها تشويه صورة المصارف الإسلامية بشكل عام.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

تذكر السيدة دلال الذكير أن الشريعة الإسلامية تقدم نظاماً شاملاً ومتكاملاً يحكم كل شيء في الاقتصاد متمثلاً في أنشطة الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والادخار، وتتصل بغيرها من الأنشطة غير الاقتصادية.

وأن آلية عمل البنك الإسلامي تقوم أساساً على عمليات البيع والشراء، ولا تتبع مبدأ الإقراض والاقتراض بفائدة، وهي العمليات التي اشتقت من قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١) وتعتبر هذه العملية من أهم الخصائص التي يمتاز بها البنك الإسلامي.

وتضيف قائلة: إن القيود النظامية أخذت تتراجع أمام المصارف وأسواق التمويل، فزال الكثير من الحواجز من المعاملات المصرفية والاستثمارية والتجارية على مستوى العالم ومن هنا وجدت الأسواق الاستثمارية والتجارية طريقها إلى المصارف، ووجد العمل المصرفي الإسلامي دعماً عالمياً لمذهبه المصرفي القائم على العقود الشرعية المتنوعة والتي توصف معه المصرفية الإسلامية «بالشاملة» لكل أشكال وأساليب وصيغ المعاملات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(١) سورة البقرة الآية (٢٧٥).

وهذه المنهجية في العمل المصرفي الإسلامي تجعل من المصارف أداة حقيقية للتعمير والتنمية وإضفاء معنى جديد على أعمال الوساطة المصرفية التقليدية، فوساطة البنك الإسلامي لا تتسم بحيادية الوسيط كالوساطة التقليدية وإنما المصرف الإسلامي طرف فاعل في العلاقات المالية والاستثمارية التي يمارسها فهو يمارس المهنة المصرفية بأدواته التجارية والاستثمارية، وإن تعدد وتنوع الصيغ والأشكال المالية الاستثمارية في منهجية المعاملات المصرفية الإسلامية يعتمد اعتماداً جوهرياً في آليته على «التكامل» بين هذه الصيغ والأساليب بما يزيد من الأرباح ويقلل من الخسائر ويحد من المخاطر إلى حد كبير^(١)، وأصبح هذا النموذج المتطور مصرفياً هو ما تسعى البنوك العالمية الآن لتطبيقه وجني ثماره إذ إن مزاوله البنك الإسلامي للمهنة المصرفية الإسلامية وعمليات التمويل باستخدام الأدوات الشرعية يقتضي حتماً التملك والبيع والشراء (التجارة) والاستثمار المباشر وغير المباشر.

وتمتاز المصارف الإسلامية بخصائص متعددة، فهي تتخذ من النقود أداة متجراً بها لا فيها، مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتخذ من النقود أداة متجراً فيها، إذ إن النقود يجب أن تكون رؤوس أموال يتجربها لا فيها، ويجب أن تؤسس الرقابة المصرفية للعمل المصرفي على هذا الأساس الشرعي المكين كرجبة جادة في الإصلاح النقدي والمصرفي فتصلح بصلاحه المالية العامة والاقتصاد الكلي إصلاحاً هيكلياً حاسماً يستتبع في حلقاته المتتابعة الخير والرغد للناس أجمعين فتنهض به الأمة الإسلامية وتقوى^(٢).

ولهذا انتهت هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن الوظائف المنوطة بالمصارف الإسلامية تختلف في أساسها وجوهرها عن وظائف المصارف التقليدية، مما يقتضي إيجاد مفاهيم ومعايير تتلاءم مع طبيعة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

وفي الوقت الذي لا يكاد يختلف فيه الرأي على أن طبيعة البنك التجاري التقليدي الأساسية في ممارسته لأعمال المهنة المصرفية والوساطة المالية قائمة على قاعدة «الاقتراف

(١) أ.د. عبدالحميد البعلي، بحث بعنوان «تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى»، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري - دولة الكويت.

(٢) د. محسن أحمد الخضير، بحث بعنوان «مفهوم البنوك الإسلامية».

والإقراض» على أساس سعر الفائدة الدائن والمدين وهو غير مسموح به شرعاً؛ فإن البنوك الإسلامية في ممارستها لأعمال مهنتها المصرفية قد تدخل طرفاً مباشراً في المعاملات الشرعية بحسب نوعها وطبيعتها فضلاً عما تتطلبه استثماراتها في الغالب من تملك أصول ثابتة ومنقولة وذلك حتى تستطيع أن تؤدي دورها بفاعلية وكفاءة تتحقق معها مصالح المتعاملين والمحافظة على أموالهم وتنميتها وفقاً للقواعد الشرعية وفي مقدمتها:

قاعدة «الخراج بالضمان» وقاعدة «الغنم بالغرم» فعلاقة المصرف الإسلامي بأصحاب الأموال «المودعين» في تكييفها الشرعي علاقة مضارب بأرباب الأموال في الغالب؛ مضاربة مطلقة، وما يتطلبه ذلك من مزاولة أعمال التجارة والاستثمار بأشكالها المختلفة وفق قواعد وأحكام الفقه الإسلامي في «المضارب يضارب».

وهذه العلاقة تختلف تماماً عن علاقة البنك التقليدي بأصحاب الودائع فيه والمتمثلة في حقيقتها وحكمها في علاقة «دائن بمدين» ومن هنا كان من المسلم به أن نشاطها الأكبر يقوم على الاتجار في الديون وإدارة القروض مقابل أو نظير فائدة مقطوعة سلفاً وهو أمر غير مسموح به شرعاً.

ولعموم الأمر باستثمار المال في الشرع حتى يمكن إقامة أمر الدين والقيام بوظائف التكاليف الشرعية؛ كان حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفل».

وقد أسست القواعد الاقتصادية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي واضحة وصریحة، ويتعين على العاملين في المصرف الإسلامي توخيها والحرص عليها، وأهم هذه القواعد ما يلي:

١. الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد كل البعد عن مجالات الحرام والمشكوك فيها.
٢. عدم التعامل بالربا.
٣. حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال.
٤. عدم أكل مال الناس بالباطل.
٥. الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات.
٦. عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه.

٧. خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.
٨. أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال.
٩. تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة.

آمال تتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

- تغيير القنوات بخصوص الثقة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- عدم اقتصار بعض المهام الوظيفية في البنوك الإسلامية على الذكور فقط مثل وظيفة المراقب الشرعي.

المؤسسات والشركات الأخرى التي عملت بها:

- رئيس وحدة توثيق الإجراءات - البنك التجاري الكويتي ٢٠٠٨م - ٢٠١٢م.
- باحث أول تطوير إداري (استشاري)، إدارة تنمية القوى العاملة الوطني - برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ٢٠١٤م - حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب.

الوظائف والأعمال المميزة التي قامت بها خارج بنك الكويت الدولي:

- قامت السيدة دلال الذكير بأعمال مميزة خارج بنك الكويت الدولي، ونذكر منها:
- المشاركة الفاعلة في إقامة مؤتمر التعلم المؤسسي - فبراير ٢٠١٧م - وهو أول مؤتمر يعنى بالتدريب في القطاع الخاص على مستوى دولة الكويت.
 - وضع الخطة الاستراتيجية الخاصة بإدارة تنمية القوى العاملة الوطنية - برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ومتابعة تنفيذها، وهي أول إدارة حكومية تقوم بمثل هذا العمل.

أعمالها الحرة ومشاركاتها التجارية:

تمتلك السيدة دلال الذكير مشروعاً صغيراً يعنى بتحويل إنتاج مزرعة سلطنة (ملكية خاصة) ومزارع منطقة الوفرة في الكويت من خضروات إلى منتجات تخلط مع الأجبان وتعطيها نكهة خاصة بها.

قصص ومواقف مهمة في حياتها عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

تقول السيدة دلال الذكير: في أول يوم عمل ببنك الكويت الدولي باسمه وشعاره الجديدين، تلقينا رسالة إلكترونية مصورة لرئيس مجلس الإدارة السابق وعضو غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد / عبدالوهاب الوزان وقد أرسلت لجميع موظفي البنك على أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بهم، تشكرهم على عملهم الدؤوب طوال مرحلة التحول، وكم كنت سعيدة بهذا التقدير على دوري في عملية التحول من قبل المسؤولين.

أبحاث ومؤلفات قامت بإعدادها:

للسيدة دلال الذكير أبحاث قامت بإعدادها حول مشروع تخرج دبلوم الدراسات العليا في التمويل الإسلامي، منها تحت عنوان: آلية تحويل محافظ المديونيات الربوية إلى محافظ مديونيات إسلامية.

أعمالها وخططها المستقبلية التي تنوي القيام بها:

من الخطط المستقبلية التي تضعها السيدة دلال الذكير نصب عينيها امتلاك شركة خاصة بها.

خدمات قدمتها للوطن:

تعمل السيدة دلال الذكير حالياً ضمن فريق لوضع خطة استراتيجية تنموية - من ضمن مشاريع خطة التنمية لدولة الكويت - تعنى برفع مستويات كفاءة التدريب في القطاع الخاص.

شهادات التقدير:

- درع التميز الوظيفي للمشاركين بعملية تحول البنك - بنك الكويت الدولي ٢٠٠٨م.
- شهادات تقدير عديدة من برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



أيمن مصطفى محمد الطحان
باحث تسويق في بنك الكويت الدولي

رائد التسويق في عملية التحول

المولد النشأة والظروف المحيطة:

ولد السيد أيمن مصطفى محمد الطحان في دولة الكويت بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٦م، والده الأستاذ مصطفى محمد الطحان الذي ساهم بتأسيس رافد مهم من أهم روافد العمل الإسلامي في العالم وهو الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية وكان الأمين العام السابق لهذا الاتحاد، وهو أيضاً صاحب مشروع الكتاب الإسلامي الذي تمت ترجمته الى أكثر من سبعين لغة، كما أن لدى والده أيضاً مجموعة كبيرة من المؤلفات في مواضيع عدة، فكرية وتدريبية وسياسية واجتماعية حيوية، وهو على العموم من رواد العمل الدعوي في العالم الإسلامي.

نبذة عن تاريخ العائلة:

تنحدر أصول عائلة السيد أيمن الطحان من لبنان، وقد عمل والده مهندساً في وزارة النفط بالكويت منذ حضوره إلى الكويت قبل منتصف الستينات، وكذلك جميع أفراد عائلته، عملوا في التربية والصحة وبلدية الكويت، حتى ارتحلوا غالبيتهم عائدين الى لبنان.

ولد أيمن وعاش وترعرع غالبية حياته في الكويت، ثم عاد إليها بعدما أنهى دراسته الجامعية في إسطنبول بتركيا، وهو يعمل بالكويت منذ تحريرها وما زال يعمل بعدة شركات إسلامية سواء مصرفية كانت أم تكافلية لما يقارب من ٢٧ عاماً، هو أخ لخمسة إخوة وأختين، جميعهم من خريجي البكالوريوس، وهم موزعون بين الكويت وكندا ولبنان، وهو وعائلته حاصلون على الجنسية التركية.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد أيمن الطحان في عام ١٩٨٧م ورزقه الله ثمرة هذا الزواج بولدين وابنة واحدة، ثم تزوج للمرة الثانية في عام ٢٠٠٠م، ويعمل ابنه الكبير في مشروع حيوي لإدارة المخلفات التابع للهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت، بعد أن حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم البيئية، وابنه الثاني لازال على مقاعد الدراسة حيث يدرس التصميم الداخلي في هندسة العمارة في لبنان، وابنته تدرس الأدب الإنجليزي في الكويت.

وفي هذا السياق نود أن نثبت أننا هنا وفي جميع السير التعريفية برواد التحول، عندما نورد المستوى التعليمي للأبناء؛ إنما يعكس أثر التربية الحسنة للأبناء، فنجاحهم يعكس حسن التربية لهم.

المسيرة التعليمية:

عاش السيد أيمن الطحان مراحل دراسته الأساسية من الابتدائي إلى الثانوية العامة ما بين الفترة ١٩٧١م-١٩٨٢م في مدرسة النجاة الخاصة والسالمية المتوسطة والثانوية بدولة الكويت، ثم التحق بجامعة إسطنبول بتركيا في عام ١٩٨٣م لينهى دراسته الجامعية حاصلاً على شهادة الليسانس من كلية إدارة الأعمال في عام ١٩٩٠م.

أبرز اهتماماته وهواياته:

تبرز اهتمامات السيد أيمن الطحان في العلاقات الطيبة التي يكونها في مختلف قطاعات العمل وأسواق الطباعة ووكلاء الدعاية والإعلان والصحافة، ووكلاء التأمين، كما أنه يهتم بالبحث والتصميم والعرض والتقديم والترجمة من وإلى اللغة التركية مترجماً معتمداً لدى سفارة الجمهورية التركية لأكثر من عشر سنوات.

ومن هواياته رياضة تنس الطاولة.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في بنك الكويت الدولي الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد أن أنهى السيد أيمن الطحان دراسته الجامعية في تركيا، عاد إلى الكويت للبحث عن وظيفة تناسب مؤهلاته التي حصل عليها، ومن هذه الوظائف:

- شئون الموظفين - بيت التمويل الكويتي (يناير/١٩٩٢م-أكتوبر/١٩٩٤م).
- شئون الموظفين والخدمات الادارية ومشروع بيت العائلة - شركة الاستثمار البشري للتدريب والاستشارات (١١/٠١/١٩٩٤م - ١٢/٣١/١٩٩٩م).
- خدمة العملاء ومشروع التوظيف الآلي - شركة التوظيف الخليجية (٢٦/٠٨/٢٠٠٠م - ٣٠/٠٤/٢٠٠١م).

- البحث والتسويق - شركة أصول للإجارة والتمويل (يوليو/٢٠٠١م - يوليو/٢٠٠٣م).
- فريق التحوّل - البنك العقاري الكويتي (١٣/٠٧/٢٠٠٣م - ١٧/١١/٢٠٠٥م).
- التسويق والتطوير - شركة وثاق للتأمين التكافلي (نوفمبر/٢٠٠٥م - حتى تاريخه).

- قصة التحاقه بالعمل في بنك الكويت الدولي:

يقول السيد أيمن الطحان إن علاقته بالسيد عبدالله السيف التي بدأت منذ منتصف التسعينات قد أثمرت عن ثقة طيبة في أدائه المصرفي ورغبة السيد عبدالله في الاستعانة به يُضاف إليها ترشيح السيد سالم سليمان العويد الإبراهيم له للعمل في البنك العقاري الكويتي والمشاركة كعضو فاعل في فريق التحوّل من خلال الرصد والمراقبة في ١٣/٠٧/٢٠٠٣م.

الوظائف التي عمل بها في هذه المؤسسة:

منذ بداية عمله في البنك العقاري الكويتي في ١٣/٧/٢٠٠٣م (بنك الكويت الدولي حالياً) وهو يعمل باحثاً للتسويق في فريق التحوّل التابع للإدارة العليا ومن ثمّ أنتقل للعمل في إدارة التطوير والتسويق.

الإجراءات والإنجازات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في بنك الكويت الدولي من أجل التحوّل إلى الاقتصاد الإسلامي:

- شارك في العديد من فرق العمل التي ساهمت في عملية التحوّل للاقتصاد الإسلامي، ومنها:
- عضو ومقرر فريق العمليات المصرفية: حصر وتنظيم كافة المستندات^(١) اللازمة من نماذج وعقود من نواحي عدة كالشكل والشروط والأحكام لإجراءات عمليات البنك ما بعد التحوّل وضمان تكييفها القانوني والشرعي، وذلك لكل من: الاستثمار، والبيع كالإجارة، والاستصناع، والوكالة بالتبرع، والمرابحة، والتورق، والمساومة بالأجل.. الخ. على سبيل المثال لا الحصر.

(١) المستندات هي: طلبات التمويل للأفراد والشركات والإقرارات والكفالات وعروض الأسعار وسندات الإذن وسندات التوريد وسندات القبض وعقود الرغبة بالشراء، وعقود المواعدة بالتملك، ونماذج تسليم البضائع وأوامر الدفع، وعقود الموردين، وعقود الوكالة، وعقود التفويض، واتفاقيات المراجحة وبيع السلع، والاعتمادات المستندية، ونماذج ما بعد البيع، والحسابات المصرفية، وبطاقات الائتمان.

- عضو فريق التسويق: حصر وتنظيم كافة المستندات اللازمة من نماذج وعقود من نواح عدة كالشكل والشروط والأحكام لكل من النماذج الداخلية والقرطاسية والعقود المستخدمة داخل إدارات البنك المختلفة كالموارد البشرية والخدمات الادارية، وأملاك الغير،... الخ وضمان تكييفها القانوني والشرعي. المشاركة في مراجعة وتحديد شكل وضوابط المنتجات المصرفية والاستثمارية، المشاركة في مراجعة وتحديد استهداف فروع البنك للانتشار.
- عضو فريق الصورة الذهنية: المشاركة في استعراض العروض المختلفة لاختيار شعار البنك المرئي واللفظي وتطبيقاته لما بعد التحوّل، وتنظيم الحملات التوعوية للموظفين والمسؤولين، ورصد المشكلات الشرعية الداخلية والخارجية استعداداً لعرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- عضو فريق رصد ومتابعة المديونيات: رصد ومتابعة مديونيات وودائع وأرصدة العملاء من التجار والشركات والأفراد من عملاء الاستثمار والتجاري والحسابات المختلفة والسكني والحسابات المصرفية الجارية والتوفير بهدف تكييفها الشرعي والقانوني ومراقبة مؤشرات تحولها وفق الإجراءات الشرعي والقانوني المعتمد وتقديم تقارير بها.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

يرى السيد أيمن الطحان أن من أبرز المعوقات التي قابلته وفريق العمل: عدم وعي بعض موظفي المؤسسة وخصوصاً القياديين منهم في مختلف مستوياتهم لمتطلبات المرحلة الجديدة من عملية التحول، وقد يكون ذلك عائداً إلى تأثيرات التحوّل عليهم شخصياً أو لعدم استيعابهم لفوائد التحوّل.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

من وجهة نظر السيد أيمن الطحان فإن فكرة نجاح أي مشروع تقوم على هذا القدر من الأهمية الاستراتيجية والبعد الديني والذي يُلقى الكثير من التحديات على الوعي الكامل للفكرة وتطبيقاتها مضافاً له الهدف والنتائج، لذا يعتقد أن الجهات المسؤولة عليها واجب التوعية لأفراد المجتمع بمستوياتهم المستفيدة.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يرى السيد أيمن الطحان أن المؤسسات المالية والمصرفية غير الإسلامية مازالت لها الريادة في تطور المنتج والخدمات وأدواتهما، لذا ولتعميق النجاح المطلوب لتحقيق الريادة الحقيقية والتأثير الإيجابي المطلوب لنجاح هذه التجارب العملية لتنمية الأعمال والتطوير الصناعي؛ أصبح من الضروري وضع خطط وبرامج تشجع القادرين من الشباب وأصحاب الخبرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للتموّل من أجل رفعة المجتمع وتنميته.

كما يأمل التركيز على الموارد البشرية وبنائها شرعياً ومصرفياً وخدماتياً، وبالخدمات المتطورة والثقافة الصحيحة، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى مؤسسات تتحدى المعوقات الخارجية وتدفع الأجيال إلى الرقي والتحدي.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقول السيد أيمن الطحان في كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى: لقد شاهدنا كيف اتجهت العديد من المؤسسات الغربية من بنوك وتأمين إلى النظام الإسلامي ومحاولة مواكبته، وأولها كان مجموعة City group المالية، بينما أسس البنك الألماني Deutsche Bank، ومجموعة البنوك البريطانية HSBC، والبنك الهولندي ABN Amro، والبنك الفرنسي BNP Paribas فروعاً لها خلال الأعوام الأخيرة الماضية، تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في إدارتها للأموال، كما قام بنك UBS بنك الاتحاد السويسري، إحدى كبريات مؤسسات إدارة الأموال في العالم، بتأسيس بنك Noriba بهدف خدمة الزبائن في الشرق.

وخلال الأزمة المالية العالمية رُشِح الاقتصاد الإسلامي بمبادئه وآليات الصيرفة الإسلامية، لإنقاذ الاقتصاد العالمي، الأمر لم يقتصر على مجرد اهتمام الصحافة الغربية بنقاش جوانب الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، بل تعدى ذلك إلى اتجاه العديد من المؤسسات المصرفية الغربية جدياً إلى توفيق أوضاعها وتعاملاتها على أساس الشريعة الإسلامية التي

AL- ABRAJ TRANSLATION & PUBLISHING CO.
APPROVED TRANSLATORS BY THE
GOVERNMENT OF THE STATE OF KUWAIT .
EMBASSIES , AND DIPLOMATIC MISSIONS
Kuwait – Fax :2407024
Phone : 2442310 - 2426686



شركة الأبراج للترجمة والنشر
مترجمون معتمدون لدى حكومة دولة
الكويت والسفارات الأجنبية
الكويت - فاكس : ٢٤٠٧٠٢٤
هاتف : ٢٤٤٢٣١٠ - ٢٤٢٦٦٨٦

Date : 21.6.1999

To Whom It May Concern

This is to certify that we have entrusted **Mr. Ayman M. Tahan** with translation and interpreting work from Turkish language into Arabic and vice versa, on free lance basis . He has performed this task in the highest professional manner, and as such he is our accredited translator for Turkish language.

He is given this certificate on his request without any liability or own part vis-à-vis responsibility third party.



Managing Director
Dr. Tarek Abdullah

شهادة تقدير من شركة الأبراج للترجمة والنشر



Internal Memorandum مذكرة داخلية

التاريخ: 2004/12/26

إلى : السيد/ أيمن مصطفى طحان

من : مساعد المدير العام - العمليات، (رئيس فريق العمليات المصرفية)

الموضوع / شكر و تقدير

بالإشارة إلى اجتماع فريق العمليات المصرفية رقم 17 المنعقد بتاريخ 2004/12/6 وما قتم فيه من استعراض شامل لما أعدتموه من حصر شامل لمستندات ونماذج عمليات البيوع الإسلامية لكافة المنتجات والخدمات المعتمدة للبنك العقاري لما بعد التحول .

يسرنا أن نتقدم لكم بشكرنا الجزيل لجهودكم المتفانية وإخلاصكم في أداء مهام عملكم الذي تمثل في مساهماتكم الفعالة خلال دوركم الهام في فريق العمليات المصرفية .

متمنين لكم دوام التوفيق و النجاح .


وليد حمود العياضي

نسخة : - المدير العام
- المدير التنفيذي - الموارد البشرية

تحرّم الربا، كما شهدت المراكز المالية في الدول الكبرى إقبالاً على دراسة مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وبحث كيفية الاستفادة منها في تعديل أوضاعها المالية، وانتقل الأمر إلى البرلمانات والمجالس التشريعية، لتقنين مناخ يسمح بالاستفادة من معطيات الاقتصاد الإسلامي. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة بوزارة الخزانة الأمريكية عكفت على دراسة أبرز ملامح نظام الصيرفة الإسلامية؛ وذلك بهدف استخدامه في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية.

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

بيت التمويل الكويتي

شركة الاستثمار البشري للتدريب والاستشارات

شركة التوظيف الخليجية

شركة أصول للإجارة والتمويل

البنك العقاري الكويتي

شركة وثاق للتأمين التكافلي

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج هذه المؤسسة:

عمل السيد أيمن الطحان شريكاً ومديراً تنفيذياً لشركة دعاية وإعلان لمدة تزيد عن ١٠ سنوات. (١٩٩٥م-٢٠٠٧م).

كما عمل مترجماً من وإلى اللغة التركية لمدة تزيد عن ١٠ سنوات في الكويت معتمداً لدى سفارة الجمهورية التركية (١٩٩٦م-٢٠٠٩م).

وعمل مديراً لمشروع بيت العائلة على الإنترنت وهو الأول من نوعه يقوم على تقديم استشارات وخدمات لأفراد العائلة بالتعاون مع فريق استشارات وجهات متخصصة مثل أ.د. عجيل النشمي وجمعية المعلمين الكويتية وآخرين من ذوي الكفاءة العلمية والكفاءة المهنية، وذلك من عام ١٩٩٥م إلى عام ١٩٩٩م.

قام بتنظيم وإدارة بطولة رياضية للكريك بوكسينغ لصالح نادي القادسية بمشاركة فرق متخصصة من ١٧ دولة، وذلك برعاية ودعوة الاتحاد العالمي لهذه الرياضة، حيث ساعد إقامة هذه البطولة بشكل أساسي فيما بعد على تأسيس اتحاد لهذه الرياضة عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠٠١م.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

للسيد أيمن الطحان العديد من المقالات والحلقات المتنوعة في الصحف المحلية اليومية والأسبوعية حول موضوع التأمين وتعويضات التأمين.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

ينوي السيد أيمن الطحان العمل على إعداد كتاب حول الإدارة والتسويق والمعوقات الحقيقية لهما.

شهادات التقدير والجوائز والأوسمة التي حصل عليها:

حصل السيد أيمن الطحان على العديد من كتب الشكر والتقدير في المؤسسات التي عمل بها والفعاليات المختلفة التي أشرف أو ساهم على تنفيذها وذلك لتمييز أدائه وجهوده المتفوقة واقتراحاته البناءة التي ساهمت في ازدهار المؤسسات التي عمل بها.

محمود أكبر

أحد رواد التحول في بنك الكويت الدولي

الأخ العزيز د. عبدالمحسن...

عيدكم مبارك و كل عام وانتم و الأسرة الكريمة بخير..

جزيل الشكر لمراسلتنا..قرات اطروحتكم و بكل سرور أود المشاركة في توثيق مسيرة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك الكويت الدولي يعمل وفق المنهج المصرفي الإسلامي بالنظام القطعي و ليس الموازي و الذي يضيف إليه مجموعه كبيرة من التعقيدات و التحديات..حيث كنت اتراس عملية التحول و التي نشأ عنها إدارة ٧٢ ورشة عمل و التي كانت تستلزم انسياب التحول القطعي بما يتفق و قرارات الهيئة الشرعية و التعليمات الرقابيه و الصادرة من بنك الكويت المركزي..

كانت تجربه ثريه على المستوى الشخصي لاسيما التعامل و المرحوم الشيخ بومجبل و د. خالد المذكور و سيد مصطفى الزلزلة و الشيخ عبدالوهاب الصالح و د. عبدالعزيز القصار و الذي كنت اعلم معه بصفه ملازم.

أما على المستوى المهني و الوطني..فقد كانت تجربه الأولى في العالم للتحول القطعي و قد كان الشيخ سالم العبدالعزیز المحافظ الأسبق مهتما بنجاح تجربه لتقدم اضافه أخرى إلى القطاع المصرفي الكويتي...حيث كان يكرر علي دائما.."الصناعة المصرفيه الاسلاميه ولدت في الكويت و هي الآن عالميه..نريد أن نحافظ عليها كويتيه كما و نضيف فخرا آخر إلى الكويت"...

أما على المستوى الأكاديمي..فقد قمت بمساعدة بعض أبنائنا الدارسين لشهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي.

و بالنسبه للمستوى المصرفي فقد قامت بعض البنوك التقليديه باقتباس تلك تجربه و تطبيقها للتحول لديهم..مثل البنك الأهلي المتحد..(د. عبدالعزيز القصار يشهد بذلك).

للتواصل بهذا الشأن..عنوان البريد الإلكتروني هو

mgh_akbar@hotmail.com

ملاحظه: انا حاليا مقيم خارج الكويت و اعلم في البحرين في بنك المؤسسه العربيه المصرفيه.

جزيل الشكر

باسمك عزيزي القارئ الكريم نلتمس العذر للسيد محمود أكبر لسفره وضيق وقته وعمله خارج البلاد، فاكثفينا بسرد الرسالة التي رد بها علينا عند استكتابته، من أجل الحصول على المادة المناسبة والمطلوبة لهذا الكتاب.

الأخ العزيز د. عبد المحسن

عيدكم مبارك وكل عام وأنتم والأسرة الكريمة بخير

جزيل الشكر لمراسلتنا.. قرأت أطروحتكم، وبكل سرور أود المشاركة في توثيق مسيرة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك الكويت الدولي يعمل وفق المنهج المصرفي الإسلامي بالنظام القطعي وليس الموازي، والذي يضيف إليه مجموعة كبيرة من التعقيدات والتحديات.. حيث كنت أترأس عملية التحول والتي نشأ عنها إدارة ٧٢ ورشة عمل، والتي كانت تستلزم انسياب التحول القطعي بما يتفق وقرارات الهيئة الشرعية والتعليمات الرقابية والصادرة من بنك الكويت المركزي..

كانت تجربة ثرية على المستوى الشخصي لاسيما التعامل والمرحوم الشيخ بومجبل، ود. خالد المذكور، وسيد مصطفى الزلزلة، والشيخ عبد الوهاب الصالح، ود. عبدالعزيز القصار، والذي كنت أعمل معه بصفة ملازم.

أما على المستوى المهني والوطني.. فقد كانت التجربة الأولى في العالم للتحول القطعي، وقد كان الشيخ سالم عبد العزيز المحافظ الأسبق مهتماً بنجاح التجربة لتقدم إضافة أخرى إلى القطاع المصرفي الكويتي.. حيث كان يقرر عليّ دائماً.. «الصناعة المصرفية الإسلامية وُلدت في الكويت وهي الآن عالمية.. نريد أن نحافظ عليها كويتية كما ونضيف فخراً آخر إلى الكويت».

أما على المستوى الأكاديمي فقد قمت بمساعدة بعض أبنائنا الدارسين لشهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي.

وبالنسبة للمستوى المصرفي فقد قامت بعض البنوك التقليدية باقتباس تلك التجربة وتطبيقها للتحول لديهم مثل.. البنك الأهلي المتحد.. (د. عبدالعزيز القصار يشهد بذلك).

للتواصل بهذا الشأن.. عنوان البريد الإلكتروني هو Mgh-akbar@hotmail.com

ملاحظة أنا حالياً مقيم خارج الكويت وأعمل في البحرين في بنك المؤسسة العربية المصرفية.

مع جزيل الشكر



بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK



د. هشام أحمد عبد القادر عبد الحي
المراقب الشرعي في بنك الكويت الدولي

المراقب الشرعي لفترة التحول وما بعدها

المولد النشأة:

ولد السيد د. هشام أحمد عبدالقادر عبدالحى في مدينة حماة في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٤٤م، والده أحمد عبدالحى كان يعمل في وزارة التموين، وإخوته ثلاثة وأخواته خمس. وتعود أصول عائلته إلى مدينة حماة وهي مدينة سورية تحتل المرتبة الرابعة من حيث السكان بعد دمشق وحلب وحمص، تقع في وسط الجمهورية العربية السورية، وهي مركز محافظة حماة، تقع على نهر العاصي، وترتفع عن سطح البحر حوالي مائتين وسبعين متراً.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد د. هشام عبدالحى عام ١٩٦٨م من حماة، ورزقهما الله خمسة أبناء وثلاث بنات. أما الأبناء فهم: أحمد ويعمل المدير التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء المؤسسي للمجموعة الاستراتيجية في بيت التمويل الكويتي وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من البحرين، وأنس وحذيفة يعملان في مجال المقاولات، ومحمود حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال ومقيم في النرويج ويحمل جنسيتها ويعمل في مجال إدارة الأعمال، وأخيراً عاصم حاصل على شهادة البكالوريوس في تقنية المعلومات والحوسبة ويعمل مهندس شبكات في القسم الفني لشركة هواوي للتكنولوجيا وتقنية المعلومات.

المسيرة التعليمية:

أنهى د. هشام عبدالحى مراحل التعليم الأساسية في حياته في بلده الجمهورية العربية السورية، حيث درس المرحلة الابتدائية في الشمال الشرقي من سوريا وتحديداً في القامشلي في مدرسة الحمدانية والمتوسطة في مدرسة العروبة المتوسطة، أما الثانوية ففي مدرسة العروبة الثانوية، وأنهى دراسته الثانوية عام ١٩٦٢م.

التحق بعد ذلك بمعهد دبلوم التربية والتعليم في حمص وحصل على «دبلوم في التربية والتعليم» عام ١٩٦٤م.

ثم انتقل إلى جامعة دمشق في عام ١٩٦٥م ليحصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية عام ١٩٦٩م.

الدراسات العليا بعد الجامعة والدورات التدريبية التي تلقاها:

وفي عام ٢٠٠٣م سافر إلى الجمهورية اللبنانية ليلتحق بجامعة الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية وقدم فيها رسالة الماجستير بعنوان «بيت التمويل الكويتي» بين الواقع والشرع (دراسة تطبيقية فقهية) وهي مسح شامل مع تأصيل شرعي للمنتجات المصرفية والاستثمارية.

في عام ٢٠٠٦م كانت رغبته إكمال طريق العلم الذي بدأه وأكمل دراسته في جامعة الأوزاعي لينال شهادة الدكتوراه عام ٢٠٠٩م بتقدير ممتاز، وكانت أطروحته بعنوان «الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية».

أما ما يخص الدورات التدريبية التي تلقاها د. هشام عبدالحى فنذكر بعضاً منها فيما يلي:

١. شهادة خبرة مدرب متخصص في المجال المصرفي والاستثماري لمدة أحد عشر عاماً في المؤسسات المالية الإسلامية.
٢. شهادة مساهمة في إنجاح عملية التحول لبنك الكويت الدولي من تقليدي إلى إسلامي.
٣. شهادة المحاسب القانوني الإسلامي.
٤. شهادة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية.
٥. شهادة تطوير الأداء الشرعي في المجال المصرفي والتجاري.
٦. شهادة في عمليات البنوك الإسلامية.
٧. شهادة أدوات معالجة مخاطر التمويل الإسلامي.
٨. شهادة المحافظ والصناديق الاستثمارية الإسلامية.
٩. شهادة الاستثمار في مشروعات الـ B.O.T ومخاطره.

١٠. شهادة قيادة الكمبيوتر: تسعة دورات تدريبية على مهارات الكمبيوتر.
١١. شارك في برنامج «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قانون ١٠٦ لسنة ٢٠١٣م»، والذي تم تنظيمه من قبل معهد الدراسات المصرفية في الكويت.
١٢. دورة تدريبية خاصة بالـ ISO ٩٠٠٠ لمشروع تأهيل الـ HIC المنعقدة في عام ١٩٩٨م.
١٣. ورشة عمل حول أدوات معالجة مخاطر التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية التي نظمها بيت المشورة للاستشارات والتدريب عام ٢٠٠٦م. إضافة إلى العديد من الوحدات التدريبية التي نظمها بيت المشورة.

أبرز اهتماماته وهواياته:

من أبرز اهتمامات د. هشام عبدالحى المطالعة في كتب الفقه والأدب والاقتصاد، ومن هواياته ممارسة رياضة المشي.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في بنك الكويت الدولي:

في عام ١٩٩١م عمل د. هشام عبدالحى في HIC للتدريب والاستشارات التابعة لبيت التمويل الكويتي مدير ومدرب للبرامج الفقهية المصرفية والتجارية، واستمر حتى عام ٢٠٠٥م. أما عمله السابق في مجال التدريب المصرفي الإسلامي فقد كان مدرساً للعلوم الشرعية في المعاهد السورية والكويتية مدة عشرين عاماً.

الوظائف التي عمل بها في بنك الكويت الدولي:

منذ عام ٢٠٠٥م ويعمل د. هشام عبدالحى كمراقب شرعي ومدرباً للبرامج المصرفية. وقد أكد المراقب الشرعي لبنك الكويت الدولي د. هشام عبد الحى أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك الكويت الدولي هي صاحبة القرار في إعداد الإرشادات الشرعية وصياغة القرارات الشرعية للبنك والإشراف على أنشطة البنك للتأكد من أن أنشطة البنك وعقوده وعملياته ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن قرارات الهيئة

الشرعية في البنك تعتبر ملزمة لإدارة البنك. وقال إن المخرج أو العلاج للتعارض بين علماء الفقه وخبراء الاقتصاد هو إعداد الفقيه الاقتصادي المتخصص في الجوانب الفنية المصرفية والشرعية في دراسة علمية متكاملة. وحول دور الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية أفاد أن من أساسيات القرار الشرعي في البنك أن يكون مراعيًا للجوانب الفنية المصرفية والقانونية وتعليمات البنك المركزي وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأضاف أن الخلفيات متباينة بين علماء الفقه وخبراء الاقتصاد والتواصل يتم بتعابير فنية مختلفة ما يجعل الاتصال بين الجانبين في حاجة إلى بذل جهد خاص. وبخصوص تفعيل دور هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المجال التنفيذي شدّد على ضرورة اختيار العنصر البشري الذي تتوافر فيه السلوكيات الشرعية المتميزة والمعرفة والخبرة في المجال الاستثماري والمصرفي.



المراقب الشرعي دكتور هشام عبد الحي يقدم دورة تدريبية ممثلاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لموظفي بنك الكويت الدولي

أهم إنجازاته في بنك الكويت الدولي، والإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في هذه المؤسسة من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

في سياق عملية التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي قدم د. هشام عبدالحى العديد من البرامج التدريبية والتي حملت العناوين الآتية:

١. المصرف الإسلامي، أسسه، خدماته، استثماراته.
٢. الجوانب الشرعية لأعمال وخدمات المصرف الإسلامي.
٣. الجوانب الشرعية في البيوع والاستثمار.
٤. صناديق الاستثمار الإسلامي.
٥. صكوك الاستثمار الإسلامي.
٦. المرابحة وأحكامها الشرعية ومجالاتها والبيوع الآجلة.
٧. أساليب وصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامي.
٨. العقود المتداولة في المجالات المصرفية والاستثمارية وجوانبها الشرعية.

وفي مجال الرقابة والتدقيق الشرعي فقد قام د. هشام عبدالحى بما يلي:

١. إعداد برامج لكل من منتجات وخدمات البنك الإسلامي وتنفيذ تدريبها.
٢. إعداد كتيب التثقيف الشرعي لمنتجات البنك الإسلامي للموظفين والعملاء.
٣. إعداد كتيب التعريف بمهام كل من هيئة الفتوى ومهام الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي.
٤. التوعية الشرعية لموظفي المصرف لتعميق الثقة بأعمال المصرف.
٥. الإجابة على تساؤلات واستيضاحات العملاء والموظفين والموردين المتعلقة بشرعية المعاملات والإجراءات.
٦. تثقيف وتدريب العاملين في البنك بالأساسيات الشرعية لاستثمارات المصرف الإسلامي.

٧. المشاركة في اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والتحضير لها.

٨. المشاركة في إعداد الدراسات التفصيلية حول المنتجات المتعلقة بأعمال وأنشطة البنك.

كما قام د. هشام عبدالحى بعمل خطة التدريب لبرامج المصارف الإسلامية ضمن عدة دورات تدريبية، نوجزها باختصار:

- البرنامج التعريفي للموظفين الجدد.
- الأساسيات الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي.
- برنامج المصرفي المحترف للمصرفية الإسلامية.
- المنتجات المطورة في المصارف الإسلامية.
- صناديق الاستثمار الإسلامي.
- مخاطر التمويل والاستثمار الإسلامي والحلول الشرعية.
- الأسواق المالية وأساليب التلاعب والأحكام الشرعية.
- محاضرة في أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته.
- صكوك الاستثمار الإسلامي.
- برنامج موجز المصرفية الإسلامية.
- ندوة المصرفية الإسلامية.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

من وجهة نظر د. هشام عبدالحى فإن السبيل الأول لنجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي كان نابعاً من البيئة الداخلية لدولة الكويت خاصة أن شعبها يتمتع بعقيدة سليمة بفضل من الله ورضوان، والكثير منهم يرغب بأن يكون كسبه حلالاً بعيداً عن أي شبهة للربا.

KUWAIT INTERNATIONAL BANK



بنك الكويت الدولي

July 2007

Dear Mr. Hisham Ahmed Abdulhai

Your contribution in the conversion of KIB to Islamic Banking is a success, the efforts you spent worth being rewarded. I appreciate the role taken by your behalf during the period of conversion and I would like to express my deep gratitude and appreciation for you in achieving our vision.

Sincerely,

Abdulwahab Al-Wazzan
Chairman



شهادة تقدير

دكتور/ هشام عبدالحى

لمساهمتم وجهودكم المبذولة أثناء عقد البرامج التعريفية

للموظفين حديثي التعيين لعام 2013

نتقدم لكم بالشكر ممتنين لكم دوام التوفيق والعطاء



الرئيس التنفيذي
لؤي مقامس

شهادات تقدير للشيخ هشام عبدالحى من بنك الكويت الدولي لمساهمته الفعالة في تقديم أوراق العمل في المؤتمرات الاقتصادية والبرامج التدريبية

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يأمل د. هشام عبدالحى على مؤسسات الاقتصاد الإسلامي أن تتوافق مع فلسفة الاقتصاد الإسلامي كنظام يحمل في طياته المكونات الأخلاقية والدينية، فالاقتصاد الإسلامي يحمل عقيدة سماوية إلهية تهذب سلوك الإنسان في كيفية التعامل مع كل موجودات الكون وموارده، وسلوكه مع الآخرين، فالنظام الإسلامي عقيدة وفلسفة وتطبيق وغايات سامية لا تقتصر على المنافع المادية الزائلة، بل تتجاوزها إلى أهداف أخرى من أجر وثواب، وتظهر بجلاء أخلاقياته في تحقيق مفهوم العدالة والخيرية والرفاه الاجتماعي، من خلال تحريم كل السلوكيات التي تؤول إلى الظلم مثل الاستغلال من خلال المعاملات الربوية والغرر والظلم التي قد تقع في التعاملات الاقتصادية، واحترام وظيفة رأس المال في الإنتاج الحقيقي وليس الوهمي، ومنع بيع الديون التي هي سبب الأزمات الاقتصادية.

ويرى أن الاقتصاد الإسلامي عبارة عن نشاطات كثيرة ومتعددة ولكن الموجود منها الآن محدود، ولا بد من تفعيل العديد من الأنشطة مثل نظام (B.O.T)Build-Operate-Transfer وتعني (ابن - شغل - انقل) وعقود السلم والمستقبلات وغيرها من العقود، ونقل منهج الفتوى من المنهج الفقهي الجزئي إلى المنهج الفقهي المقاصدي والتأكيد على ضرورة الأخذ بمقاصد الشريعة ومآلات الأفعال عند إصدار الفتوى، ويقاعدة: العبرة للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني.

وذلك استجابة لتوصيات المجامع الفقهية بالتركيز على المعاملات الحقيقية دون اللجوء إلى معاملات تكاد أن تكون صورية تؤول إلى كونها تمويلاً محضاً بزيادة ترجع إلى الممول، واعتماد منهجية الفتاوى بوضع نظام للفتوى المالية في المؤسسات المالية الإسلامية يوضح المبادئ والأسس المعتمدة لإصدار الفتاوى.

ويحدد وسائل التنسيق في المسائل الخلافية، كما يضع آليات إحالة المسائل إلى الاجتهاد الجماعي، ووضع نظام عام للفتوى يضبط النظر والاجتهاد الفقهي في المعاملات المالية والمصرفية، ويحد من التناقض والخلافات، وعدم الإفراط بالأخذ بالرخص الفقهية والمخارج عند إصدار الفتوى، وعدم التوسع في تبرير الواقع والمبالغة في فقه

التيسير، والنظر إلى مصلحة الصناعة والعملاء، بالإضافة إلى مصلحة المؤسسات المالية الإسلامية، وتفعيل حق التوقف في الفتاوى التي تتعلق بالمواضيع المشكوك فيها، ووضع محددات لها.



شهادة تقدير للشيخ هشام عبدالحى من بيت المشورة

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقول د. هشام عبدالحى إن المصارف ومؤسسات المال التي تعمل وفق النظام التقليدي تعمل منذ زمن بعيد، عندما جاءت بها الدول الأوروبية التي كانت تستعمر الدول العربية، وفلسفتها تقوم على الاستثمار في أي مشروع مهما كان دون النظر إلى شرعيته أو عدم شرعيته لأنه في دينهم مباح، حتى جاءت المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي ووجد الناس أنها تلبى طموحاتهم كمسلمين يسعون لكل ما فيه مرضاة لله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، كما أنها لبت الاحتياجات المجتمعية والسوق المحلي

وتخطته إلى العالمية، فلابد للشباب من مواكبة هذه الحقيقة بالاستفادة من التجربة المصرفية الإسلامية وإفادتها بالمقابل بما تستحق.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج بنك الكويت الدولي:

قام د. هشام عبدالحى في الفترة من ٢٠٠٢م-٢٠٠٩م بتدريب معظم موظفي بيت التمويل الكويتي في البحرين بمعدل أربع دورات سنوياً بشأن البرامج المصرفية الإسلامية. كما شارك د. هشام عبدالحى في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والعربية، وقد كان لمشاركاته الأثر الطيب في المصرفية الإسلامية محلياً وخارجياً، ومن هذه المشاركات نذكر ما يلي:

١. المؤتمر المصرفي الثاني، في الكويت مارس ٢٠٠٥م.
 ٢. المؤتمر المصرفي الثالث ٢٠٠٦م: صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
 ٣. المؤتمر المصرفي الرابع: مخاطر الائتمان والتميز في الخدمات الإسلامية، أبريل ٢٠٠٧م.
 ٤. شارك في العديد من المؤتمرات في الصناعة المصرفية الإسلامية والتأمين ومؤتمرات الهيئات الشرعية في البحرين.
 ٥. شارك في الندوات الفقهية الخمس التي أقامها بيت التمويل الكويتي.
 ٦. شارك في العديد من دورات المجمع الفقهي الإسلامي الدولي.
 ٧. قام بالتواصل مع العديد من مواقع الاقتصاد العالمي والإسلامي.
- وقد حاز على العديد من شهادات الشكر والتقدير لمساهمته وجهوده المبذولة أثناء عقد هذه الدورات والبرامج.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

١. الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية (الجوانب التنظيمية والقانونية والشرعية).

٢. بيت التمويل الكويتي بين الشرع والواقع: وهي مسح شامل مع تأصيل شرعي للاستثمارات.
٣. المصرف الإسلامي أسسه - خدماته - استثماراته.
٤. توثيق عملية التحول للبنك العقاري منذ بداية الفكرة عام ٢٠٠٣م إلى بداية التحول في ١/٧/٢٠٠٧م.
٥. بحوث نظام B.O.T أنواعه وجوانبه التنظيمية والقانونية والفقهيّة.



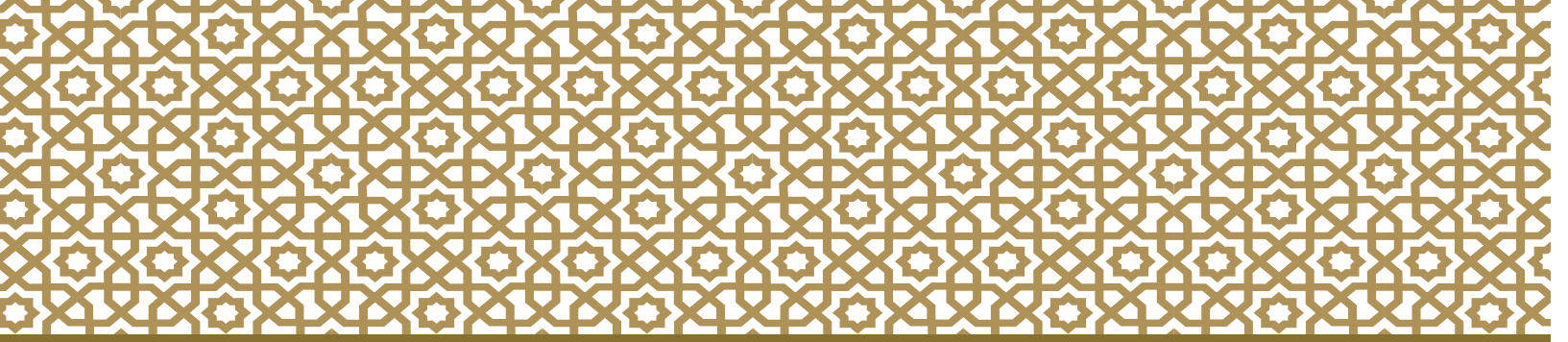
شهادة تقدير للشيخ هشام عبدالحى من بيت التمويل الكويتي

ثالثاً:
البنك الأهلي المتحد

البنك الأهلي المتحد



ahli united bank



البنك الأهلي المتحد 
ahli united bank



حمد عبدالمحسن حمد الداود المرزوق
رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد سابقاً

رائد فكرة التحول وتنفيذها في البنك الأهلي المتحد

المولد والنشأة:

ولد السيد حمد عبدالمحسن حمد الداود المرزوق في دولة الكويت بتاريخ ١٩٦٢/٧/٧م، وكان والده يعمل مع أفراد أسرته في التجارة وخاصة بين الكويت والهند، وكان لأسرته مكتب دائم يعمل على تخليص أعمالهم وأنشطتهم التجارية هناك.

وذرية جده داود سليمان عبد الله المرزوق هم: عبد الله - حمد - لؤلؤة - محمد - عبد الوهاب - عبد العزيز - دلال - خالد. وجميع أبناء داود سليمان المرزوق المذكورين أعلاه وكذلك أبناء ابن شقيقه محمد سليمان المرزوق من ابنه الوحيد مرزوق وهم (محمد - جاسم - يوسف - فهد)؛ قد مارسوا مهنة التجارة وبصورة خاصة مع الهند والعراق حيث كانت لهم مكاتب استيراد وتصدير تجارية في الهند، وخصوصاً تجارة الذهب التي شكّلت عصب هذه التجارة وعمودها الفقري، فهي أسرة تجارية عريقة، وكذلك وبشكل طبيعي وكامتداد لهذا الأمر؛ فلأسرة السيد حمد المرزوق حالياً مساهمات مهمة في مجموعة من أنشطة الشركات العقارية والبنوك.

نبذة عن تاريخ العائلة⁽¹⁾:

تنتمي عائلة المرزوق في أصولها إلى قبيلة السبيع العربية التي تعيش في وسط الجزيرة العربية، فهي من فخذ الجمالين من بطن بني عامر ويعرف عن قبيلة السبيع بأنهم عدنانيو الانتماء وينتهي نسبهم إلى سبيع بن جعدة بن عامر والذين ينتهي نسبهم إلى عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم «عليه السلام».

ومن المعروف عن عائلة المرزوق أنها من العائلات الكويتية التي هاجرت مبكراً إلى الكويت، حيث إنها وفدت في أواخر القرن الثامن عشر خلال الفترة ما بين عامي ١٧٧٧م - ١٧٨٠م في عهد الشيخ عبد الله الأول بن صباح الأول الحاكم الثاني للكويت والذي حكم الكويت من عام ١٧٧٦م إلى عام ١٨١٤م.

(1) <http://www.al-marzook.com/history.htm>



حمد عبدالمحسن المرزوق في المؤتمر الصحفي للجمعية العمومية لبيت التمويل الكويتي - مارس ٢٠١٨

وقد كان أفراد عائلة المرزوق يمارسون مهنة الغوص على اللؤلؤ وتجارة الطواشة جيلاً بعد جيل، وآخر شخص من عائلة المرزوق كان يمارس مهنة الغوص وكان نوحدة غوص (هو المرحوم محمد الداود المرزوق) في شعبي لعائلة المرزوق والبحارة كانوا أشقائه (عبد الوهاب وعبد العزيز وخالد) على حياة والدهم (داود سليمان المرزوق) وذلك قبل تحولهم إلى مهنة التجارة. أما آخر من ظل يمارس مهنة الطواشة من العائلة فهو المرحوم خالد الداود المرزوق.

إثر هذه الحركة التجارية القوية؛ فقد استقر بعض أفراد العائلة فترة طويلة من الزمن في الهند ولم يتركوها إلا في أواخر الستينات من القرن العشرين وقد اشتهر (مرزوق محمد سليمان المرزوق) بالهند بسبب فتحه بيت ضيافة للكويتيين الذين يفتدون إلى الهند للتجارة والعمل أو كبجارة لسفن الأسطول التجاري الكويتي حيث أصبح بيت الضيافة هذا كسفارة أو قنصلية غير رسمية للكويت بسبب العلاقات الشخصية التي تربط بين مرزوق المرزوق ورجال حكومة الهند البريطانية من بريطانيين وهنود. كما كان يعتبره البعض السفير غير الرسمي للكويت في الهند، ولكنه كان معتمداً من قبل الشيخ مبارك الصباح الحاكم السابع للكويت وممثلاً له في الهند.



حمد المرزوق يساهم بفعالية في الأنشطة الاقتصادية بحضور وزير المالية وبعض الكفاءات الاقتصادية في البلاد

وعندما تعرّضت الكويت، وبالأخص منطقة الجهرة والمعروفة في تاريخ الكويت بسنة (الجهرة) في عام ١٩٢٠م للعدوان؛ قررت الكويت بناء سور حول المدينة يحميها من شر هذا العدوان، فشارك جميع أفراد عائلة المرزوق من الذكور والموجودين في الكويت في بناء السور الثالث الذي بُني في تلك السنة في عهد الشيخ سالم المبارك الحاكم التاسع للكويت شأنهم شأن أهل الكويت جميعاً لصدّ الغزو عن الكويت، واستمر هذا السور موجوداً حتى عام ١٩٥٧م عندما أُزيل في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح الحاكم الحادي عشر للكويت بعد التوسع العمراني نتيجة للطفرة الاقتصادية العائدة إلى اكتشاف البترول في الكويت.

وحتى قبل اكتشاف البترول وما صاحبه من توزيع للثروة على أفراد الشعب في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح بفترة طويلة من الزمن؛ فإن الحركة التجارية الخارجية ونقل البضائع وإعادة التصدير قد نمت بشكل مطرد في الكويت معتمدةً بالدرجة الأولى على الأسطول البحري التجاري الكبير الذي غطى خطوط التجارة الدولية الممتدة من الهند وشرق أفريقيا والخليج العربي فقد أقامت عائلة المرزوق العديد من المكاتب التجارية الخاصة بها والتي تدير منها أعمالها في العديد من المدن الهندية، فقد كانت هناك مكاتب تجارية متعددة للسيد محمد الداود المرزوق وإخوانه في هذه المدن، وكان المكتب الأول

لهم في مدينة بومباي، والمكتب الثاني في مدينة كراتشي، وكان يشرف على هذين المكتبين المرحوم بإذن الله تعالى محمد الداود المرزوق، وكان المكتب الثالث في مدينة كاليكوت، ويشرف عليه المرحوم (عبد العزيز الداود المرزوق)، كما كان هناك أراضٍ زراعية كبيرة مزروعة بالنخيل ملك لهم بالعراق في المخراق والدورة القريبة مدينة البصرة، يصدر تمورها إلى الخارج، وكانت تحت إشراف المرحوم (خالد الداود المرزوق)، أما مكتب الكويت فكان تحت إشراف المرحوم (عبد الوهاب الداود المرزوق) الذي أصبح عضواً في المجلس البلدي الذي كان يرأس أمير الكويت الشيخ (أحمد الجابر) خلال الحرب العالمية الثانية.



حمد عبدالمحسن المرزوق في إحدى الفعاليات وعن يساره الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي الأستاذ مازن سعد الناهض

الوظائف التي عمل بها في البنك الأهلي المتحد:

منذ تسلمه للعمل في البنك الأهلي المتحد والسيد حمد المرزوق يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة للبنك والعضو المنتدب.

أهم إنجازاته في البنك الأهلي المتحد:

حقق السيد حمد المرزوق سيرة ذاتية باهرة، إذ شغل العديد من المناصب الرفيعة في القطاع المصرفي، وحقق إنجازات مشهودة خلال مسيرته الممتدة، التي تميزت بسعي دؤوب في التوسع محلياً وإقليمياً وما زال يحقق الكثير.

قام السيد حمد المرزوق بعقد اجتماعات عديدة ومكثفة لتصنيف المنتجات المالية الإسلامية، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية في البنك حيث لم يتأثر مستوى الخدمات طيلة فترة التكيف مع النهج الجديد.

كما ساهم بعمل التعديلات في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك بما يتفق وتحول البنك للعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما اتبعت إدارة البنك سياسة ائتمانية متحفظة، ولم تندفع خلال فترة الفورة الماضية في الإقراض، مؤكداً أن هذه السياسة آتت ثمارها واستطاع البنك تجنب الكثير من المشاكل التي واجهت البنوك الأخرى.

وخلال رئاسته لمجلس إدارة البنك الأهلي المتحد التي تجاوزت ستة عشر عاماً حقق نجاحات متعددة، أبرزها تحوله من بنك تقليدي إلى إسلامي، ومن قبله تحوله من مصرف محلي إلى بنك إقليمي ناجح استطاع أن يحصل على أفضل التصنيفات من قبل وكالات التصنيف العالمية، وبعد ثلاثة أعوام من تحول الأهلي المتحد للعمل المصرفي الإسلامي تحت رئاسة المرزوق، ورغم تبعات أزمة مالية لم تتعاف منها العديد من القطاعات الاقتصادية والمالية؛ نجح البنك في تحقيق صافي ربح بلغ ٣٨,٥ مليون دينار للعام ٢٠١٢م، على الرغم من السياسة التحفظية التي يلتزم بها البنك في احتساب المخصصات المحددة والعامّة والإضافية الاحترازية التحوطية التي قام بتجنيبها والبالغة ١٦,٨ مليون دينار كويتي، وحيث بلغ إجمالي إيرادات التشغيل لعام ٢٠١٢م: ٨٦,٤ مليون دينار كويتي.



حمد عبدالمحسن المرزوق رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد يرعى مشروع (عالمي الممتع) في ثانوية اليرموك للبنات

وخلال رئاسته للبنك اعتمد المرزوق سياسة توسعية تعتمد على مصالح البنك وأهدافه، حيث توسع في دول مجلس التعاون والدول التي ترتبط معها بعلاقات ثنائية مثل مصر، ووضع عدة خيارات استراتيجية لتحويل فرع البنك الأهلي المتحد في مصر إلى مصرف إسلامي بانتظار صدور التشريعات الجديدة بخصوص إنشاء المصارف الإسلامية.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

قال السيد حمد المرزوق: إن التحديات التي واجهتنا كبيرة، كان من أهمها القضية المرتبطة بنظام الحاسب الآلي، وكذلك تحديات تتعلق بتدريب الكوادر البشرية، من خلال برامج مكثفة على المنتجات الإسلامية، وتأهيلهم للتعامل مع أحكام الشريعة، مضيفاً أن هناك تحديات كبيرة تتعلق ببعض المنتجات الإسلامية المطلوبة.



حمد المرزوق مشاركاً في ندوة اقتصادية في ملتقى الكويت المالي

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

- شغل السيد حمد المرزوق العديد من المناصب في المصارف الإسلامية ومؤسسات الاستثمار، ونذكر منها:
- رئيساً لاتحاد المصارف الكويتية.
- نائباً لرئيس مجلس الإدارة لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك).
- كما عمل مدة ثلاث سنوات في الشركة الكويتية للاستثمار.
- وعمل ثماني سنوات في بنك الكويت المركزي.
- إلى جانب المناصب القيادية المصرفية ومنها توليه منصب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لبنك الكويت والشرق الأوسط، واستمر رئيساً له بعد تغيير اسمه إلى البنك الأهلي المتحد، وكذلك بعد أن تحول إلى مصرف إسلامي.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج البنك الأهلي المتحد:

- يتبع المرزوق في إدارته استراتيجية تقوم على الأداء المتوازن من خلال التواصل الإيجابي على مستوى مجموعة بيت التمويل الكويتي.



رئيس مجلس الإدارة حمد عبدالمحسن المرزوق - حفل صناع الفرق لتكريم موظفيه المتميزين

«بيتك»، والتنفيذ المتقن والفعال لاستراتيجيتها الموحدة التي اعتمدت على الترابط والاتصال، والتنسيق بين أطرافها سواء في مركزها الرئيس أو في البلدان المختلفة التي توجد فيها، في تركيا والبحرين وماليزيا وألمانيا والمملكة العربية السعودية وغيرها، من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الناجحة والتي كانت الركيزة الأساسية لتعزيز الحوكمة والخدمات المصرفية على مستوى المجموعة، والقيام بسلسلة من الإجراءات لتحسين فعالية الاتصال اليومي وضمان انسياب المعلومات على مستوى المجموعة.



لقطة جماعية لمجلس الإدارة في حفل تكريم د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي الأمين العام السابق للأمانة العامة للأوقاف بعد انتهاء عضويته لمجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، ويبدو من اليمين معاذ العصيمي وخالد الحسون وبراك الشبتان وخالد النصف وأحمد العمر وحمد المرزوق ود. عبدالمحسن الجارالله الخرافي وفهد الغانم ورائد الخرافي ونور الدين عابد ومازن الناهض.

وقد حققت مجموعة بيت التمويل الكويتي في ظل رئاسة المرزوق العديد من الإنجازات التي تشير إليها بوضوح نتائج البنك بنهاية ٢٠١٦م، حيث استمرت في قيادة الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من خلال تمويل بعض المشروعات العملاقة في الكويت، ومنها المشاركة في برنامج إصدارات الدين العام الذي تمثل قيمته ٧٠٠ مليون دينار، كما مؤل مشروع الوقود البيئي لشركة البترول الوطنية الكويتية وهو أكبر تمويل بنكي في تاريخ الكويت، وتبلغ حصة البنوك الإسلامية بقيادة بيتك نحو ٤٩٠ مليون دينار، كانت حصة المجموعة فيها نحو ٢٧٥ مليون دينار مع توزيع الباقي على البنوك المحلية الإسلامية.

كما استطاعت المجموعة تحقيق نتائج ملموسة وعوائد مجزية للمساهمين، وحافظت على المكانة المتميزة لعمليات المجموعة محلياً وإقليمياً ودولياً لترتفع أرباح المساهمين بنهاية ٢٠١٦م إلى ١٦٥,٢ مليون دينار بنسبة نمو سنوي قدرها ١٣,٣ في المئة، وواصلت المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قفزاتها التصاعدية من خلال تعزيز الريحية، ورفع معدل كفاية رأس المال ليصل إلى ١٧,٨٨ في المئة وهو أعلى من المعدلات المطلوبة من الجهات الرقابية والبالغة ١٥ في المئة.



وفد رفيع المستوى من بيتك يشارك في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتقدمه كل من حمد المرزوق رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي مازن الناهض في واشنطن ما بين ٩ و ١٥ أكتوبر ٢٠١٧ ويظهر من اليمين الى اليسار: أحمد الخرجي، عبد العزيز المرزوق، مازن الناهض، حمد المرزوق، فهد المخيزيم، عبدالوهاب الرشود، يوسف الرويح

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

فيما يتعلق بإسقاط القروض عن المواطنين فهو لم يؤيد هذه السياسة نظراً لتداعياتها الاقتصادية السلبية، لاسيما وأن المتعثرين لا تزيد نسبتهم عن ١,٨ في المئة من إجمالي الشعب الكويتي، إلى جانب النجاحات التي حققها صندوق المعسرّين في حل الأزمة، وقد قال السيد المرزوق في ذلك: «قد يستغرب موقف اتحاد المصارف الراض لمبدأ إسقاط القروض لكونه سيكون أكثر القطاعات أو الجهات استفادة من هذا القانون حال تم إقراره والذي سيحول الحكومة إلى ضامن لتلك الديون، ولكننا وحتى وإن كنا بنوكاً تجارية وهدفنا يركز على الربحية إلا أننا نقدّم مصلحة الوطن والمصلحة العامة قبل أي شيء آخر، ومن ذلك ترسيخ مبدأ العدالة، موضحاً أن إسقاط فوائد القروض سيخل بمبدأ العدالة بين من اقترض ومن لم يقترض، وبين من سدّد جزءاً من ديونه وبين من لم يسدّد وهلمّ جراً.. إن موقفنا هذا كبنوك محلية نابع من قناعتنا بأن المال العام يجب أن يوجّه للمشاريع التنموية الكبرى لخدمة جميع شرائح وفئات الشعب المختلفة دون استثناء، والعمل على تحسين مستواهم المعيشي وليس لخدمة فئة معينة دون أخرى لتحقيق مكاسب سياسية ليس إلا، واصفاً ذلك بالقصور والخلل بحد ذاته، فهناك من أوجد مشكلة من لا مشكلة لأغراض سياسية، وكونه أسير موقفه السياسي مع كامل علمه بتضارب ما يطرحه من آراء ومقترحات وواقع الحال».



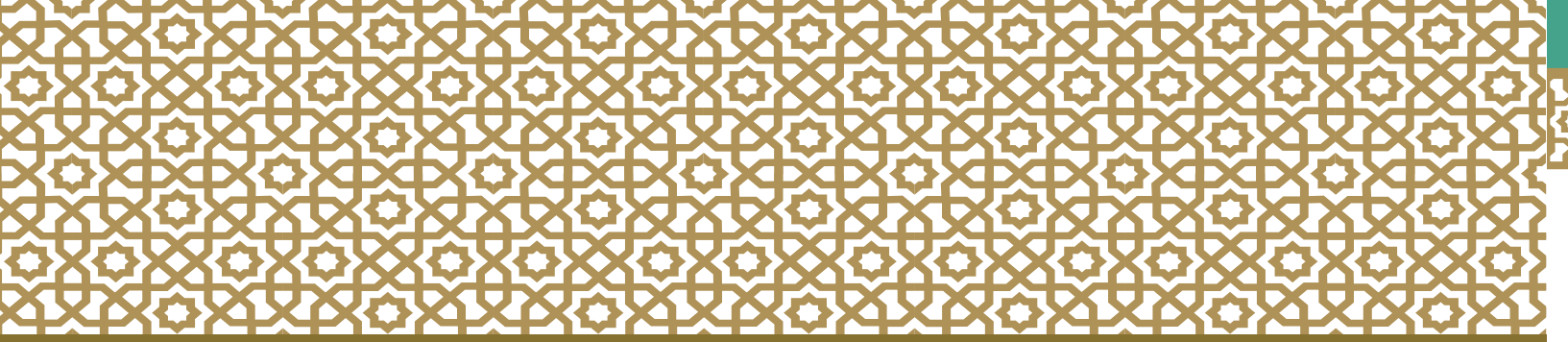
حمد المرزوق مكرماً المؤلف



في حفل تدشين الجزء الثاني من كتاب: رواد الاقتصاد الإسلامي المنطلقون من تجربة بيت التمويل الكويتي، ويهديه له مؤلفه د. عبد المحسن الجار الله الخرافي



ريادة العلاقات الاقتصادية هي أحد جوانب التميز في شخصية حمد المرزوق والكفاءات الاقتصادية العاملة معه



البنك الأهلي المتحد 
ahli united bank



**عبدالله يوسف أحمد سيف
مستشار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
في البنك الأهلي المتحد - الكويت**

مستشار عمليات التحول

المولد والنشأة:

ولد السيد عبدالله يوسف أحمد سيف السيف في ٣٠ مايو ١٩٥٥م، نشأ في أسرة تهتم بالعلم والقرآن، والده المرحوم بإذن الله السيد يوسف أحمد سيف السيف كان يعمل في الغوص، ثم عمل في التجارة بين الكويت والهند.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد عبدالله السيف من كريمة إحدى الأسر الكويتية الكريمة، ورزقهما الله ولدين وبنتين، الكبيرة منيرة وتحمل شهادة الماجستير وتعمل في البنك الأهلي المتحد بمنصب Treasured، والبنت الثانية لؤلؤة حاصلة على شهادة البكالوريوس وتعمل في وزارة الصحة العامة؛ أما ابنه يوسف فلا زال على مقاعد الدراسة الجامعية، حيث يدرس الحقوق في فرنسا، أما الابن الأصغر محمد فهو حالياً حين كتابة هذه السطور يدرس المحاسبة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST وهو في السنة الأخيرة من دراسته.

مسيرته التعليمية:

بدأ السيد عبدالله السيف مراحل التعليم الأساسية في منطقة الفيحاء حيث يسكن وأسرته، وكان قد درس المرحلة الابتدائية في مدرسة ابن رشد الابتدائية ثم انتقل إلى مدرسة الفيحاء المتوسطة ثم أنهى دراسته الثانوية من مدرسة ثانوية كيفان.

وبعد أن أنهى دراسته الثانوية، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج من جامعة جونز كوليغ باورلاندو - كلية التجارة، في ولاية فلوريدا ليحصل منها على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام ١٩٧٩م.

الدراسات العليا بعد الجامعة (الدورات التدريبية):

استفاد السيد عبدالله السيف من العديد من الدورات في جميع مجالات العمل، كما شارك في العديد من المؤتمرات والندوات، كما عمل أيضاً مع فريق سيتي بانك CitiBank لتطوير الأعمال المصرفية لمدة عام واحد (رئيس الفريق)، وقام بتمثيل المؤسسات في المحافل والجمعيات والهيئات الدولية.

أبرز اهتماماته وهواياته:

يعتبر الكتابُ الرفيقَ المحبب إلى السيد عبدالله السيف، لأنه يحب القراءة والمطالعة دائماً في أوقات فراغه، كما أنه يهوى صيد السمك في العطلات الرسمية والرحلات البحرية، يضاف إلى ذلك حبه للسفر إلى مختلف بلدان العالم للاطلاع على حضارات العالم، وثقافاتهم المختلفة.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد أن أنهى السيد عبدالله السيف دراسته الثانوية عمل لدى مجلس الوزراء لمدة ثلاثة أشهر، وبعدها التحق بالجامعة ليكمل مسيرته التعليمية، وبعد أن أنهى دراسته الجامعية في عام ١٩٧٩م عاد مرة أخرى ليعمل لدى مجلس الوزراء ومكث فيه ثلاثة أشهر أخرى.

ثم انتقل إلى مناصب عديدة في مصارف وبيوت استثمار وشركات استثمارية مختلفة ونذكر منها:

- بيت التمويل الكويتي من ديسمبر ١٩٧٩م فبراير ١٩٩٨م.
- حيث عمل بوظيفة مساعد مدير عام قطاع الخدمات المساندة (يشمل الإشراف) على الأقسام التالية:
 - قسم تكنولوجيا المعلومات.
 - شؤون الموظفين.
 - الخدمات.
 - الإدارة المالية.
 - مركز المعلومات والاتصالات مع بنك الكويت المركزي.
- مصرف أبوظبي الإسلامي (إنشاء البنك) نائب الرئيس التنفيذي - القطاع المصرفي ٢٩ نوفمبر ١٩٩٧م إلى ١١ مارس ١٩٩٩م.
- بيت الاستثمار الخليجي، وساهم في تأسيس شركة أصول للتمويل ٣ أبريل ١٩٩٩م إلى ٨ سبتمبر ١٩٩٩م.

- شركة أصول للتمويل (إنشاء الشركة) الرئيس التنفيذي ٩ سبتمبر ١٩٩٩م حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٠١م.
- شركة توظيف الخليج (تأسيس الشركة) رئيس مجلس الإدارة ١ فبراير ٢٠٠٠م حتى سبتمبر ٢٠٠١م.
- شركة وثاق للتأمين التكافلي (تأسيس الشركة) رئيس مجلس الإدارة ١ أكتوبر ٢٠٠٠م حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦م.
- بنك الكويت العقاري مستشاراً لنائب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب ثم مدير عام البنك من ١ مايو ٢٠٠٣م حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٥م.
- شركة وارد للتأجير والتمويل نائب رئيس مجلس الإدارة يونيو ٢٠٠٥م سبتمبر ٢٠٠٨م.
- نائب رئيس مجلس إدارة التصنيف والتحصيل ١٩ مارس ٢٠٠٦م ٢٢ فبراير ٢٠١٠م.
- الشركة السعودية المشتركة - عضو مجلس إدارة ٤ فبراير ٢٠٠٧م حتى ٩ ديسمبر ٢٠٠٧م.
- البنك الأهلي المتحد - الكويت (بنك الكويت والشرق الأوسط) مستشار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للتحويل إلى الخدمات المصرفية الإسلامية ١٧ أغسطس ٢٠٠٨م حتى ١ أبريل ٢٠١٢م.

قصة التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد:

يقول السيد عبدالله السيف: «في اليوم الأخير لي في البنك العقاري الكويتي (بنك الكويت الدولي) وأنا متجه إلى سيارتي في موقف السيارات اتصل بي الأخ الفاضل حمد عبدالمحسن المرزوق، وكان في ذلك الوقت رئيس مجلس إدارة بنك الكويت والشرق الأوسط والعضو المنتدب، فطلب أن يلتقي بي، فقلت له: أنا في موقف السيارات، وعدت أدراجي ودخلت من موقف بنك الكويت والشرق الأوسط وذهبت إلى مكتبه، وقلت له: إن هذا اليوم هو آخر يوم لي في البنك العقاري الكويتي، فعرض عليّ فكرة تحويل بنك الكويت والشرق الأوسط وإن كان بإمكانني المساعدة في ذلك، فقلت له: أنت أخ وعزيز وأنا مستعد للمساعدة

في ذلك الأمر، فقال: ونحن نحتاج بعض الوقت لترتيب أمورنا، واتفقنا أن نلتقي في موعد لاحق.

وبالفعل فقد اتصل بي نهاية عام ٢٠٠٦م، وأبدى لي أنه يريد تجهيز متطلبات التحول بأسرع وقت ممكن، فما كان مني إلا تجهيز الفريق وبمشاركة من الأخ الفاضل عبدالكبير فوزي البتانوني والأخ الفاضل محمد هشام حتاحت، وتم تكليف الأخت الفاضلة مي الصغير لتولي أمانة السر وحلقة الوصل وتلبية الاحتياجات الأخرى للفريق من طباعة وتجهيز العرض وغيره، وبدأ الفريق بالعمل وتم الانتهاء من خطة العمل وجميع المتطلبات مع نهاية شهر مارس ٢٠٠٧م تقريباً.

وكنا نستعين في الأمور الشرعية طيلة فترة التجهيز بفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القصار الذي قام بأعمال كثيرة وساعدنا مساعدة لا توصف.

وفي تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٧م أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً للبنوك التقليدية بفتح الباب أمام البنوك الراغبة بالتحول للعمل وفق أحكام الشريعة وأعطيت مهلة ٣ شهور لتتقدم بالرغبة.

وفي تاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧م تقدم بنك الكويت والشرق الأوسط (البنك الاهلي المتحد) بالرغبة للتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأرفق الدراسات الخاصة والبيانات المطلوبة.

وبعد ذلك تم الاطلاع على الدراسة من قبل بنك الكويت المركزي وكانت لديه بعض الاستفسارات والملاحظات، ورجعنا للعمل في البنك لعمل التعديلات والملاحظات والإجابة على الاستفسارات وإعداد ملخص لها وتزويد بنك الكويت المركزي بجميع الطلبات.

وفي تاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٨م عقد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي اجتماعه ووافق فيه مبدئياً لبنك الكويت والشرق الأوسط على التحول.

وفي تاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٨م استلم البنك كتاباً بذلك موقعاً من محافظ بنك الكويت المركزي سعادة الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح.

وفي تاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧م أصدر الأستاذ حمد عبدالمحسن المرزوق كتاباً لمحافظ بنك الكويت المركزي يخبره بأسماء المسؤولين المكلفين بتحديث واستكمال أية بيانات تستلزمها دراسة طلب التحول.

وقد كان هذه الجزء الثاني من المهمة بعد إعداد الدراسة وبعد مناقشتها مع البنك المركزي، وحاد دور المرحلة التالية التي قمنا من خلالها بالتعاقد مع البنك لاستكمال مسيرة التحول من خلال تكليف كل من:

١. السيد عبدالله يوسف السيف مستشار لرئيس مجلس الإدارة.
٢. السيد عبدالكبير فوزي البتانوني مستشار أول بنوك إسلامية.
٣. السيد محمد هشام حتاحت مستشار تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية.



في لقاء اللجنة الشرعية لعملية التحول إلى النظام الإسلامي مع الإدارة التنفيذية للبنك الأهلي المتحد

وقبل التحاق السيد عبدالله السيف بالعمل طلب من الأخ الفاضل حمد المرزوق أن تكون المباشرة في أغسطس لأسباب متعلقة بفلذة كبده ولده يوسف الذي كان عمره في ذلك الوقت ١٥ سنة ويعاني من خلل في صمامين في القلب، وفعلا أجريت له عملية جراحية في المملكة المتحدة وقد تكللت بالنجاح والحمد لله، و باشر عمله في تاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م.

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في البنك الأهلي المتحد من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

قام السيد عبدالله السيف بالمشاركة في تشكيل اللجان وفرق العمل اللازمة لعملية التحول في البنك الأهلي المتحد ومن هذه اللجان:

اللجنة الرئيسية للإشراف على عملية التحول برئاسة رئيس مجلس الإدارة السيد حمد عبدالمحسن المرزوق، وقد قام السيد عبدالله السيف ومن معه من الموظفين بالأعمال المطلوبة، ومن أهمها: -

١. تشكيل فرق العمل، وقد تولى مسئولية ذلك الأخ الفاضل عمر رضا بالتنسيق مع الأخوة الآخرين.

٢. الاتفاق مع الهيئة الشرعية، وقد تولى السيد عبدالله السيف هذا الأمر، بعد موافقات الأخ الفاضل حمد المرزوق والأخ عادل اللبان عضو مجلس الإدارة، وكان خلال رحلة العودة إلى البلاد على اتصال مع فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين وفضيلة الشيخ الدكتور خالد مذكور المذكور وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القصار، والحق يقال إن جميع الأعضاء لم يتوانوا في القبول بالرغم من مشاغلهم الكثيرة والجهود المطلوبة منهم.

٣. تشكيل اللجان وكانت كالتالي: -

- اللجنة الرئيسية للإشراف على التحول.
- لجنة السياسات والإجراءات والنظم المحاسبية والمالية والرقابة والحاسب الآلي.
- لجنة المنتجات والعمليات المصرفية.
- لجنة الموارد البشرية والتدريب والتسويق.

وكان فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القصار يساهم عند الحاجة للاستشارات الشرعية في أي لجنة أو فريق عمل قد يحتاج لاستشارته.

- كما شكّلت فرق عمل كثيرة لتتولى مهمة تحقيق المتطلبات، وتعرض أعمالها على اللجان للمتابعة، حيث إن من أهم المتطلبات في الاتفاق على الخطة مع بنك الكويت

- المركزي هو أن يكون هناك تقرير محدد لأعمال محددة يبين فيه نسب الإنجاز.
- وبعد أن استكمل الإنجاز بالكامل؛ تم إخطار بنك الكويت المركزي الذي بعث بدوره مفتشين متخصصين من ذوي الخبرة للتأكد من أن الانجاز قد تم وأن البنك جاهز للتحول، وقد كانت هناك بعض الملاحظات وتم استدراكها، فتمت الموافقة النهائية للبدء في التحول، وتم تحديد التاريخ والاعلان عنه، وكان ذلك يوم الخميس الموافق ١ أبريل ٢٠١٠م وبدأ البنك عمله بحلته وشكله الجديدين.
 - ويقول السيد عبدالله السيف: «الحمد لله أنجزت المهمة بفضل جهود جميع العاملين، والحمد لله، والفضل الأول والأخير يرجع بعد الله سبحانه وتعالى إلى الشخص الذي بذل كثيراً من وقته، ويمكن أن أقول: ومن ماله واسمه أيضاً، فقد استدعاني قبل إقرار البدء بفترة طويلة وبذل الكثير لتحقيق ذلك، والذي لم يناقش حتى المصاريف أو التجهيزات المطلوبة للعمل، علماً بأن عائلته الكريمة تملك نصيباً في البنك بل من كبار الملاك، ولكن كان هذا الموضوع شغله الشاغل، وهو الاخ الفاضل حمد عبدالمحسن المرزوق أثابه الله على حرصه وجهوده الطيبة المباركة».



تسليم درع شكر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - حاكم مصرف سورية المركزي السيد أديب ميالة، بعد تشغيل البنك للسيد عبدالله السيف مستشار تشغيل البنك من طرف شركة دار الاستثمار بصفتها من أكبر الملاك، ويبدو في الصورة السيد / عدنان المسلم رئيس مجلس إدارة البنك - بنك الشام بسورية

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

ربما تفتح التعاملات المالية في البنوك الإسلامية فرصاً جديدة أمام تنوع وتطور الاقتصاد العالمي، وربما يتفوق هذا النوع من التعاملات العالمية على تلك التي تتخذ من مبدأ الفائدة والمضاربات وما شابه مبادئ أساسية لتعاملاتها المالية، أما قطاع البنوك الإسلامية فهو يقوم على قاعدة أساسية ترفض بصورة حاسمة مبدأ الفائدة واستغلال حاجة الآخرين إلى القروض.

ويعتقد السيد عبدالله السيف أن فكرة الاقتصاد الإسلامي هي من صميم احتياجات أبناء الوطن المجبولين أصلاً على حب الرزق الحلال والتعامل به في أوجهه المختلفة، وفي الكويت فهو منهاج حياة لهم وليس لديهم أدنى شك في ذلك.

وتشير النتائج إلى أن القواعد التي تسيّر عليها البنوك الإسلامية والتي ترفض مبدأ الفائدة قد اثبتت نجاحاً كبيراً في تحسين الاقتصاد.

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

قام السيد عبدالله السيف بالمشاركة في التأسيس والإنشاء والإدارة للعديد من المؤسسات المصرفية وشركات الاستثمار ومنها: -

- قاف القابضة المحدودة (الإمارات العربية المتحدة) عضو مجلس إدارة سبتمبر ٢٠١١م حتى ٣١ أغسطس ٢٠١٦م.

- شركة قاف للاستثمار (الكويت) عضو مجلس إدارة يوليو ٢٠١٢م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

- شركة المستثمر للأوراق المالية (السعودية) عضو مجلس إدارة من ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م وحتى فبراير ٢٠١٧م.

- شركة تعليم العالمية التعليمية (إديوجلوب)، عضو مجلس الإدارة من ١ يونيو ٢٠١٥م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

- بيت التمويل الكويتي مستشار مجلس الإدارة من ١ إبريل ٢٠١٧م وحتى الآن.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة:

يتمنى السيد عبدالله السيف أن لا يفهم الشباب أن هذا الأمر قد تم، وأننا لا نستطيع أن نقدم للعمل الاقتصادي الإسلامي الجديد، فالحياة قائمة ومستمرة، والتحديات أيضاً، ويتمنى أن يتم فهم وإدراك العمل المطلوب والعمل على مواكبة التطور في شأنه، لكي يتقدم الاقتصاد الإسلامي ويصبح أقوى دائماً بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الصحيحة، ويلبي أيضاً الاحتياجات المجتمعية.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها:

- للسيد عبدالله السيف أعمال متميزة عديدة يمكننا تلخيصها فيما يلي:
- المساهمة في تأسيس بنك أبوظبي الاسلامي.
- المساهمة في تأسيس شركة أصول للإجارة والتمويل.
- المساهمة في تأسيس شركة وثاق للتأمين التكافلي.

المساهمة في تشكيل فريق العمل، وخطة التحول لبنك الكويت والشرق الأوسط (البنك الأهلي المتحد حالياً)، والتنسيق مع فضيلة الدكتور عبدالعزيز القصار بشأن الأمور الشرعية. وتم تعيينه مستشاراً لرئيس مجلس الإدارة، وبأشرف عمله في أغسطس من عام ٢٠٠٨م.

ويضيف السيد عبدالله السيف قائلاً: «بعد عودتي من دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاركتي في تأسيس بنك أبوظبي، تلقيت اتصالاً هاتفياً من الأخ جواد بوخمسين الذي طلب مني العمل على تحويل البنك العقاري الكويتي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فأجبت به بأن هذا العمل يستلزم صدور قانون يجيز هذا التحول.

وقبيل صدور القانون المطلوب اتصل بي الأخ حامد البدر قائلاً بأنه تم ترشيحي للإشراف على عملية التحول، وقد استعنت بالمرحوم بإذن الله الشيخ أحمد بزيع الياسين، والدكتور خالد المذكور وذلك لخبرتهما الطويلة في العمل المصرفي الإسلامي، وأفادوني بضرورة العمل على وجه السرعة لإتمام هذه المهمة النبيلة التي فيها مرضاة الله سبحانه وتعالى، وتم طرح اسمي لأعمل مستشاراً لنائب رئيس مجلس الإدارة وكان العضو المنتدب في ذلك الوقت

الأخ الفاضل مؤيد الصالح، وكان لهما ذلك، وقد عملت ضمن فريق من خيرة الموظفين في المرحلة الأولى لإعداد خطة العمل التي تلبي متطلبات الجهات الرقابية، ومن ثم تم إجراء دراسة متكاملة لمتطلبات عملية التحول وتقديمها للبنك المركزي، واستمرت الاتصالات مع البنك المركزي لاستكمال متطلبات المرحلة، حتى تمت الموافقة على عملية التحول وفق الشروط واللوائح التي وضعها البنك المركزي.

وبدأت المرحلة الثانية من خطة التحول، وتم الاتفاق مع متخصصين في عملية التحول، ومنهم:

١. الهيئة الاستشارية الشرعية (علماً بأن القانون لا ينص على تعيين الهيئة إلا بعد إتمام عملية التحول، ولكن المرحلة كانت تتطلب أن تكون هناك هيئة استشارية شرعية يتم الرجوع إليها، ومن ثم يتم تعيينهم بعد التحول) وهم فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين (رحمه الله) وفضيلة الشيخ الدكتور خالد مذكور المذكور وفضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار وفضيلة السيد مصطفى الزلزلة وفضيلة السيد علي الصالح.

٢. تكوين فرق العمل، مقسمة إلى مجموعات، حيث يتم تأهيلهم وتدريبهم، وكانت مشاركتهم من الأهمية بمكان؛ حيث وجدنا فيهم الكفاءة والاستعداد لخوض التجربة بنجاح واقتدار.

٣. تم تعيينه مديراً عاماً للبنك.

وقد تم إنجاز جزء كبير من الخطة بما يعادل ٨٠-٩٠% ولأسباب خاصة ترك البنك وقام الإخوان في البنك بإكمال المسيرة والحمد لله.

- ترأس السيد عبدالله السيف مسؤولية فريق ترشيد العمل وتطوير المنتجات بالتعاون مع سيتي بنك، واستطاع والفريق تغيير العمل في الفروع ليتلاءم مع الأتمتة الحديثة، واختصار دورة العمل، والرقابة الفاعلة على إنتاجية العاملين، وكيفية تقدير احتياجات العمل.

- قام بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالتعاقد مع جهات تدريبية متعددة لتأهيل الموظفين وخاصة حديثي التعيين، مما زوّد البنك بكوادر ذات كفاءة عالية.

خدمات قدمها للوطن:

خلال فترة الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت كان السيد عبدالله السيف يتردد باستمرار على البنك للتأكد من عدم العبث في ممتلكات البنك، وقام بالتنسيق مع مجموعة من الإخوة، ومنهم المرحوم بإذن الله جاسم العمران والأخ أحمد أمين؛ للحصول على نسخة كاملة من بيانات البنك على أشرطة كمبيوتر، وتولى بنفسه مسئولية توصيلها لبيت الأخ الفاضل بدر المخيزيم، وبعد فترة وظروف خاصة بالسيد بدر؛ طلب منه استلامها وحفظها لديه في بيته، وفي صبيحة اليوم التالي جاءت قوة من أفراد الجيش العراقي لتفتيش منزله، وتم تفتيش البيت بالكامل والصناديق موضوعة في صالة المنزل وأمام أعينهم ولكن الله سبحانه وتعالى صرفهم عن رؤية هذه الصناديق بمنه ولطفه.

بعد هذه الحادثة ساوره الشك والقلق حول مصير هذه الصناديق التي تحتوي على أشرطة تم تخزين بيانات وأرصدة عملاء بيت التمويل الكويتي فيها، فما كان منه إلا الذهاب إلى فرع الفيحاء والاستفسار عن مفتاح غرفة الخزينة في السرداب، ولم يجد أحداً لديه المفاتيح، ولحق به الأخ الفاضل عيسى العيسى والذي استفسر منه عن سبب سؤاله عن المفاتيح فقص عليه ما لديه وخطورة بقاء هذه الأشرطة في البيت واعتقاده بأن حفظها ولو لفترة قصيرة في هذه الخزينة قد يكون فيه أماناً أكثر، فرد مباشرة أن المفاتيح عنده.

وقاماً معاً بترتيب موعد بعد خروج جميع العراقيين والموظفين، حتى يتأكد من عدم إحراجه وأن يضمن سلامة الأشرطة ويضمن السلامة لنفسه ولصاحبه، وتم ذلك وأخفيها بالخبزينة.

وبعد فترة تم الترتيب بينه وبين السيد الفاضل فيصل الزامل بأن هناك متخصصين من الجيش الكويتي سيتولون نقلها وتوصيلها إلى الإخوة الكويتيين في السعودية/البحرين، وتم الاتفاق على ساعة محددة، وطلب من السيد عيسى العيسى أن يفتح الخزانة ويخرج الأشرطة وتم وضعها في السيارة وتم كل شيء على ما يرام، ولكن كان المسئولون في مخفر

الفيحاء يراقبونه وبمجرد أن تحرك بالسيارة لاحظ أن هناك سيارة تتبعه من المخضر، فأخذ يدور في شوارع منطقة الفيحاء حتى فقدوه، وتوجه إلى بيت السيد فيصل الزامل، وكان في ذلك الوقت تلفون السيارة يعمل، فاتصل بالسيد فيصل الزامل وأبلغه بكل ما جرى، فطلب منه الحضور فوراً، وأن يدخل سيارته في مرآب المنزل، وتم ذلك والحمد لله، وطلب منه الجلوس والسكينة لفترة عنده حتى يرتاح وحتى تتضح الرؤية إن كان هناك أحد يتبعه.

وتمت عملية النقل والتوصيل بفضل الله تعالى، وتم الاتصال به من قبل أحد الزملاء من الجنسية الفلسطينية وهو المدير المالي للبنك السيد الفاضل هاشم شكري جاموس، وقال بأنه جاء من البحرين وأبلغه بأن الأمانة قد وصلت لديهم والجميع يشكرون جهودهم الطيبة في هذا الشأن.

وبعد التحرير طُلب من الإخوة الزملاء العاملين في البنك التجمع تشغيل البنك بأسرع وقت ممكن، بعد الاجتماع الذي عُقد مع البنك المركزي وطلب فيه حضور مسئولى البنوك لمناقشة خطة تشغيل البنوك، وبحكم سياسة البنك في زيادة نسبة الكويتيين فقد كان بيت التمويل الكويتي من أوائل البنوك التي أعلنت جاهزيتها.

البنك الأهلي المتحد 
ahli united bank



محمد هشام محمد عادل صلاح الدين حتاحت
مستشار تطوير الخدمات المالية الإسلامية في مشروع تحول
بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك إسلامي

رائد الدعم الفني للتحول

المولد والنشأة:

ولد السيد محمد هشام محمد عادل صلاح الدين حتاحت في ٢٦/٥/١٩٦١م في منطقة الميدان في مدينة دمشق (سوريا)، وينتمي والده لعائلة عريقة في دمشق تشتهر بالالتزام والأخلاق، والدته من أصول فلسطينية من مدينة جنين سكنت عائلتها مدينة دمشق منذ ثلاثينات القرن الماضي، وله من الإخوة خمسة ومن الأخوات واحدة.

نبذة عن تاريخ العائلة:

استوطنت عائلة السيد محمد هشام حتاحت مدينة دمشق في الفترة بين ١٧٥٠ - ١٨٠٠ ميلادية حيث قدموا من الجزيرة العربية، مروراً بفترة استقرار في مدينة الموصل ثم بابل في العراق ثم مدينة حماة في سوريا وأخيراً مدينة دمشق، وارتبطوا بالمصاهرة مع وجهاء العائلات الدمشقية، وقد ذكرت عائلة «حتاحت» ضمن العائلات الدمشقية العريقة في كتاب «معجم الأسر والأعلام الدمشقية» وكتاب «موسوعة الأسر الدمشقية»^(١)، كذلك لعائلة حتاحت فروع أخرى في المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان، وجميعهم متفرعون من عائلة واحدة.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد محمد هشام حتاحت في دولة الكويت في تاريخ ٣/١١/١٩٨٨م من السيدة صفاء مصطفى عيروط، وهي من عائلة وجيهة ومعروفة في مدينة بانياس على الساحل السوري، ووالدها من وجهاء منطقة مدينة بانياس المتعلمين، ورزقهما الله من الأبناء اثنين هما ياسر وهو طبيب أسنان ويوسف الذي يدرس علوم التسويق، ومن البنات اثنتين وهن يسرا وسوسن اللتان تدرسان الأدب الانكليزي.

مسيرته التعليمية:

درس السيد محمد هشام حتاحت المرحلة الابتدائية والمتوسطة في مدينة دمشق في مدارس حي المهاجرين المعروف، وأشهرها مدرسة طارق بن زياد، ثم انتقل إلى المرحلة الثانوية في مدارس حي أبو رمانة في مدرسة الثقفي.

(١) للباحث الدكتور محمد شريف الصواف (طبعة ٢٠١٠م).

وبعد أن أنهى دراسته الثانوية التحق بجامعة دمشق في كلية العلوم الإنسانية ليدرس فيها تاريخ الأدب الإنكليزي وتخرج منها عام (١٩٨٤م).

الدراسات العليا بعد الجامعة (الدورات التدريبية):

حصل السيد محمد هشام حتاحت على درجة الماجستير الأكاديمية في إدارة الأعمال في العام ٢٠٠٩م من كلية كويت - ماستريخت المرخصة والمعترف بها من وزارة التعليم العالي الكويتية، وهي جامعة أوروبية مشهورة احتل برنامج الماجستير فيها ترتيباً جيداً بين الجامعات العالمية بحسب بيانات عام ٢٠١٧م وبحسب ترتيب THE المتخصصة في تقييم الجامعات الأكاديمية حول العالم، وقد كان موضوع رسالة الماجستير حول تطوير نموذج «سلسلة القيمة المضافة» المطبق في الشركات التجارية العالمية ليستوعب أعمال المؤسسات المالية وخصوصياتها. وحالياً هو باحث دكتوراه في الاقتصاد والتمويل الإسلامي من جامعة استانبول صباح الدين زعيم التركية (في مرحلة كتابة الأطروحة الأكاديمية). حصل على شهادة مهنية تخصصية عالمية هي شهادة «المراقب والمدقق الشرعي» التي تصدر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي هيئة عالمية مرموقة متخصصة في إصدار المعايير الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.



استلام شهادة الماجستير الأكاديمي من وزيرة التربية والتعليم آنذاك د. نورية الصبيح

أبرز اهتماماته وهواياته:

للسيد محمد هشام حتاحت اهتمامات كبيرة بالقراءة، وخاصة في كتب التاريخ القديم والحديث، وفي كتب المعاملات المالية الإسلامية، وكذلك يهتم بالكتابة عن المعاملات المالية الإسلامية، وإلقاء المحاضرات المهنية حول المعاملات المالية الإسلامية لنشر ثقافتها بين المهتمين بها، ومن هواياته كرة القدم والسفر حول العالم كلما كان ذلك ممكناً.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد الذي ساهم بتحويله إلى منهج الاقتصاد الإسلامي:

١. بنك بوبيان: مدير الخدمات المصرفية.
٢. شركة الامتياز للاستثمار: مدير إدارة التسويق.
٣. بنك الكويت الدولي: مدير إدارة التسويق.
٤. شركة وثاق للتأمين التكافلي: مساعد مدير إدارة التسويق.
٥. بيت التمويل الكويتي: مدير المبيعات والتسعير.
٦. البنك التجاري الكويتي: رئيس قسم إحصائيات البنك المركزي.

قصة التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد:

تم في عام ٢٠٠٧م تكليف فريق من الاستشاريين المتخصصين في أعمال المصارف الإسلامية من قبل إدارة بنك الكويت والشرق الأوسط لإعداد دراسة جدوى متكاملة لمشروع تحويل البنك من بنك تقليدي إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكان هذا الفريق يتكون من السادة عبد الله يوسف السيف (رئيس الفريق) والأستاذ عبد الكبير فوزي البتانوني والسيد محمد هشام حتاحت.

وبعد حصول البنك على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي للبدء بتنفيذ خطط التحول التي تناولتها دراسة جدوى التحول، تم تعيين كامل الفريق الاستشاري في البنك في

منتصف عام ٢٠٠٨م ليتفرغوا للإشراف على تنفيذ خطط التحول، بتبعية مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في البنك حينها السيد / حمد عبدالمحسن المرزوق.

الوظائف التي عمل بها في البنك الأهلي المتحد:

منذ بداية تعيين السيد محمد هشام حتاحت في بنك الكويت والشرق الأوسط، الذي أصبح بعد تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية «البنك الأهلي المتحد»؛ شغل عدة وظائف، هي:

١. مستشار تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية من يوليو ٢٠٠٨م حتى إبريل ٢٠١٢م.
٢. مدير إدارة التدريب والتطوير من مايو ٢٠١٢م حتى ديسمبر ٢٠١٥م.
٣. مدير أول - السياسات والإجراءات من يناير ٢٠١٦م حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب.



مع نخبة من موظفي البنك الأهلي المتحد أثناء انعقاد أحد البرامج التدريبية

أهم إنجازاته في البنك الأهلي المتحد:

خلال عمله في البنك الأهلي المتحد، ساهم في الإنجازات التالية مع باقي زملاء العمل الذين عمل معهم:

١. تحسين ومعايرة المنتجات والخدمات المالية لإدارات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة تمويل الشركات وإدارة الخزينة وإدارة البطاقات المصرفية وإدارة الخدمات المالية الخاصة وإدارة التداول الإلكتروني القائمة في البنك لتصبح منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٢. تطوير منتجات وخدمات جديدة في إدارة تمويل الشركات وإدارة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الخزينة، وذلك من خلال رئاسته لفريق المنتجات والخدمات في مشروع تحول البنك.
٣. نشر ثقافة المعاملات المالية الإسلامية بين موظفي البنك الأهلي المتحد، من خلال رفع نسبة مشاركة الموظفين في برامج التطوير المهني والشهادات المهنية المعتمدة في المعاملات المالية الإسلامية.
٤. تصميم نظام إداري متخصص في عمليات تطوير وتحديث أدلة السياسات وأدلة إجراءات وإرشادات العمل في البنك المتحد وفق أفضل الممارسات المهنية المطبقة في هذا المجال وفق الموارد المتاحة.



مع بعض قيادات البنك الأهلي المتحد في حفل معهد الدراسات المصرفية لتسليم شهادات النجاح في الدبلومات المهنية لبعض موظفي البنك

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في البنك الأهلي المتحد من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

قام السيد محمد هشام حتاحت برئاسة وعضوية بعض الفرق التي شكلت من أجل إتمام عملية تحوّل «بنك الكويت والشرق الأوسط» التقليدي إلى «البنك الأهلي المتحد» الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي كالتالي:

١. رئيس فريق المنتجات المكلف بتحويل منتجات البنك التقليدية إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم منتجات جديدة، وعضوية زملاء متخصصين في مجالاتهم.

٢. عضو فريق الدعم الفني المكلف بمتابعة خطة إكمال تحول البنك ومعالجة المسائل الفنية الطارئة لتبعات التحول.

٣. عضو فريق الموارد البشرية والتسويق المكلف بتهيئة الموارد البشرية لخطط التحول وإكسابهم العلوم والمهارات اللازمة للعمل المصرفي الإسلامي، وإنشاء وتنفيذ خطط العلاقات الداخلية مع الموظفين المطلوبة لإنجاح التحول.

كما كان له العديد من المساهمات التقنية خلال عمله في مشروع تحول بنك الكويت والشرق الأوسط للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها:

١. إعداد الدراسة التسويقية من دراسة جدوى تحويل بنك الكويت والشرق الأوسط إلى مصرف إسلامي.

٢. إعداد الدليل التعريفي بأنواع العقود والأدوات المالية الإسلامية.

٣. إعداد الأدلة الإرشادية للمنتجات التمويلية الجديدة التي سيتم العمل وفقها وبيان مخططات عملها.

٤. إعداد المسودة الأولى لجميع عقود تمويل الأفراد والشركات في البنك.

٥. إعداد المسودة الأولى لجميع عقود إدارة الخزنة في البنك.

٦. مراجعة جميع الشروط والأحكام المطبقة قبل تحول البنك والمتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد والشركات وبطاقات الائتمان وخدمات التمويل التجاري (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وبوالص التحصيل) واقتراح التعديلات المناسبة عليها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٧. مراجعة أدلة السياسات وإجراءات العمل الخاصة ببعض الوحدات التنظيمية في البنك واقتراح التعديلات المناسبة عليها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٨. إجراء عمليات التدقيق الشرعي الداخلي الدورية على أعمال عدد من الوحدات التنظيمية في البنك، وإعداد تقارير بنتائجها لعرضه على اللجنة الاستشارية الشرعية لمشروع التحول.



مع بعض قيادات وموظفي بيت التمويل الكويتي ومستشاري سيتي بانك في فندق ساس عام ١٩٨٧م لتأسيس نشاط التسويق في البنك.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

تميزت عملية تحول بنك الكويت والشرق الأوسط بدعم مطلق من مجلس إدارتها، وبدعم متميز من إدارتها التنفيذية، وبتعاون مثمر من باقي موظفي البنك، وهذا ما جعل خطط التحول الشامل تجري بسلاسة وانسيابية، وتحقق النجاح خلال فترة زمنية معقولة لا تتجاوز السنة ونصفاً، وبدون أي معوقات فنية جوهرية تذكر.

ولا شك أنه كان هناك معوقات متنوعة متوقعة، ولكنها لم تكن معوقات مشبطة أو مانعة من نجاح التحول، وتم مواجهتها وإدارتها بشكل جيد، ومن هذه المعوقات:

١. حتمية تدريب الموظفين على المفهوم الجديد للخدمات التمويلية في وقت قياسي.
٢. تخوف بعض الموظفين على وظائفهم بسبب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.
٣. تخوف بعض المدراء من عدم قدرتهم على استيعاب التطورات الجديدة بسرعة وكفاءة.
٤. عدم التأكد من مواكبة بعض الأنظمة الآلية لمتطلبات التحول في الوقت المناسب.
٥. الترقب المقلق لتحقيق البنك لمؤشرات أداء جيدة وربحية مناسبة بعد تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
٦. تخوف بعض العملاء من عدم قدرة المنتجات التمويلية الجديدة على تلبية جميع احتياجاتهم التمويلية.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

يرتكز نجاح الاقتصاد الإسلامي من وجهة نظر السيد محمد هشام حتاحت على تعريف المجتمع بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية وتشجيعه على تطبيقها في معاملاته اليومية من خلال ما يلي:

١. اهتمام الدولة بنشر ثقافة المعاملات المالية الإسلامية من خلال المناهج التعليمية بكافة مستوياتها.

٢. اهتمام المنظمات الاقتصادية والمالية وغيرها بنشر قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية في إصداراتها وورش عملها.
٣. زيادة عدد المبادرات المجتمعية التي تهتم بنشر ثقافة المعاملات المالية الإسلامية، من خلال حملات تعزيز القيم المجتمعية التي تركز على نبذ الربا والقمار والميسر والغرر وأكل أموال الناس بالباطل.
٤. دعم الدولة للمجتمع على تطبيق قواعد المعاملات المالية الإسلامية في معاملاته اليومية من خلال تنقيح القوانين واللوائح التنفيذية في إدارتها، واستكمال تنقيح بنود قانون الشركات التجاري والقانون المدني.
٥. الاهتمام باستخدام الأعمال الفنية التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المعاملات المالية الإسلامية.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

١. إنشاء وحدات تنظيمية رئيسية داخل المصارف الإسلامية، تختص بعمليات التطوير والابتكار للأسواق والمنتجات والخدمات.
٢. ابتكار صكوك استثمارية حكومية تشرك المواطن في مشاريع التنمية المستدامة وتمكنه من الحصول على ربح مناسب يستغني به عن الودائع الربوية.
٣. تطبيق الأدوات المالية الإسلامية المتنوعة وعدم الإفراط في عمليات التورق.
٤. تدريب الشباب على فنون الصناعة المالية الإسلامية وإدارة وقيادة المؤسسات المالية وفق مبادئ الحوكمة والممارسة الرشيدة.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يرى السيد محمد هشام حتاحت أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك معايير أخلاقية مرتفعة، وحلولاً مالية عادلة ومتوازنة، وهي تركز على قواعد وأطر شرعية عامة تحقق للمجتمع

المصالح المتعلقة بتلبية الحاجيات والضروريات وتدفع عنه المفسد الناشئة عن الربا والمقامرة وأكل المال بغير وجه حق.

وتعتبر المؤسسات المالية من مقومات النجاح الاقتصادي لأي مجتمع، وإن تحولها إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يضمن للمجتمع رضى الله تعالى وتحقيق العدل والنماء للمجتمع.

ويضيف قائلاً: «فلا يغرن الإنسان مظاهر النجاح الخادعة التي تلصق بالأنظمة الاقتصادية التي تبعد عن قواعد الشريعة الإسلامية مهما زيناها في أعينكم مروجوها، فمن المتفق عليه علمياً أن الأزمات المالية والاجتماعية هي من طبيعة هذه الأنظمة الاقتصادية، طالما أنها تبيح الربا والقمار والمراهنات والصورية وأكل المال بغير وجه حق».

ولا يعني هذا رفض أية نماذج اقتصادية بالمطلق، ولكن هي دعوة لممارستها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا من فرض الكفاية في سبيل إعمار الأرض كما أمر الله تعالى.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج البنك الأهلي المتحد:

١. مستشار رئيسي في الفريق المكلف لإعداد دراسة تحويل البنك العقاري الكويتي إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الذي أصبح اسمه بنك الكويت الدولي).
٢. رئيس فريق عمل «معايير المنتجات التمويلية الجديدة» ضمن فرق عمل تحول البنك العقاري إلى بنك إسلامي.
٣. مسئول عن تطوير بعض المنتجات المصرفية في عدد من البنوك الإسلامية الكويتية التي عمل بها.
٤. مسئول عن تطوير بعض المنتجات التأمينية التكافلية الجديدة في شركة وثاق للتأمين التكافلي.
٥. مدير فريق الطرح العام لشركة بروة العقارية (أكبر شركة استثمار عقاري في دولة قطر) بتكليف من شركة الامتياز للاستثمار.
٦. مدير مشروع الخدمة الهاتفية في بيت التمويل الكويتي.
٧. عضو مؤسس لإدارة بطاقات الائتمان في بيت التمويل الكويتي.

٨. عضو لجنة التدريب في معهد الدراسات المصرفية الكويتي في السنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م.

٩. عضو لجنة البحوث والدراسات في معهد الدراسات المصرفية الكويتي من ٢٠١٢م حتى تاريخ إصدار هذا العمل.

١٠. عضو مجلس أمناء الأكاديمية الأوروبية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، وهي جهة تعليمية مهنية غير أكاديمية متخصصة في إصدار الشهادات المهنية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

أعماله الحرة ومشاركاته التجارية:

قام السيد محمد هشام حتاحت بتأسيس شركة متخصصة في الاتصالات التسويقية اسمها شركة Performance & Achievement ويطلق عليها اختصارا P&A والتي احتلت مراكز منافسة بين الشركات الأخرى المشابهة لأغراضها في دولة الكويت في الفترة من ١٩٩٤م - ٢٠٠٠م، بعدها قرر اعتزال العمل التجاري والتفرغ للتحصيل المهني والأكاديمي.



مع قيادات الموارد البشرية والتدريب في القطاع المصرفي الكويتي في حفل معهد الدراسات المصرفية لتسليم شهادات النجاح لموظفي بنوك القطاع المصرفي

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

للسيد محمد هشام حتاحت تجارب طيبة في تأليف كتابين متخصصين في بعض نواحي الصناعة المالية الإسلامية، يحملان العناوين التالية:

الكتاب الأول: «تطوير المنتجات والخدمات في البنوك الإسلامية»، حيث يهدف إلى تعريف القارئ بالقواعد والضوابط الشرعية التي يركز عليها نشاط تطوير المنتجات والخدمات في البنوك الإسلامية، وكيفية ربطها مع الفنيات الإدارية المطبقة في علم التسويق وتطوير المنتجات، لربط جسور العمل بين الباحثين الشرعيين ومسؤولي تطوير المنتجات والخدمات في المؤسسات المالية الإسلامية.

الكتاب الثاني: «تطبيقات عقد الوكالة في البنوك الإسلامية»، حيث يهدف إلى تعريف القارئ بالمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بموجب عقد الوكالة مع استعراض عقود ونماذج تطبيقية تساعد على فهم شروط الوكالة فيها وكيفية استخدامها في النواحي العملية.

وقد قام أ.د. عبد العزيز القصار، أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة في جامعة الكويت مشكوراً بالإشراف على مراجعة هذين الكتابين من الناحية الشرعية.

البحوث الرئيسية التي تم تقديمها داخل المصارف التي عمل لها:

بحكم عمله في إدارات التخطيط الاستراتيجي وتطوير المنتجات والتسويق في البنوك الإسلامية الكويتية؛ فقد قام السيد محمد هشام حتاحت بإعداد مجموعة من البحوث الهامة التي كانت تغطي أبعاداً مصرفية هامة عن السوق المصرفية الكويتية للوصول إلى نتائج عملية تفيد في جهود التطوير والتخطيط في هذه البنوك، ومن هذه البحوث ما يلي:

دراسة متخصصة عن تكلفة جميع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه الأفراد.

١. دراسة شاملة عن منافذ الفروع المصرفية لجميع البنوك في دولة الكويت.

٢. بحث عن أهم العقود الشرعية التي يعمل وفقها المصرف الإسلامي.

٣. دراسة تفصيلية مقارنة عن جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الكويتية.

٤. الأسس الفنية التي تقوم عليها دراسات جدوى افتتاح فروع مصرفية جديدة.
٥. دراسة سوقية عن المزايا التنافسية بين صناديق الاستثمار في الكويت.
٦. دراسة شاملة عن الصفات الديمغرافية للسكان في دولة الكويت من منظور مصرفي، لتحديد الشرائح المستهدفة للبنك.
٧. دراسة المزايا التنافسية بين البنوك الكويتية.
٨. تقرير عن شريحة العمليات السيدات في البنوك وآفاق تطوير علاقات العمل معها.
٩. تقرير عن السلوك الشرائي لعملاء البنك.
١٠. دراسة سوقية شاملة عن سوق التأمين في دولة الكويت.

أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات المتخصصة:

١. «متطلبات إنشاء مركز للاقتصاد الإسلامي»، ورقة عمل، ورشة العمل الثانية لمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، سبتمبر ٢٠١٣م، برعاية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت.
٢. «التحول إلى الصيرفة الإسلامية من المنظور الفني والتطبيقي»، طرابلس، ليبيا، مايو ٢٠١٣م، برعاية جمعية المصارف الليبية.

أهم المواضيع التدريبية التي حاضر بشأنها:

١. «المتطلبات الفنية والتطبيقية لتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية».
٢. «الهندسة المالية الإسلامية وتطوير المنتجات».
٣. «تسويق الخدمات المالية الإسلامية».
٤. «المهارات الوظيفية في المؤسسات المالية الإسلامية».
٥. «الأخطاء الفنية والشرعية المحتملة عند تطبيق المعاملات المالية الإسلامية».
٦. «مقدمة في الصيرفة والمعاملات المالية الإسلامية».
٧. «التأهيل في التمويل الإسلامي».

**مؤتمر
الصرف الإسلامية
واقع وآفاق**

2013/5/19
شاهة ريكسونس (أركنو)، طرابلس

بمشاركة

بنك الصيرة الإسلامية
بنك الكويت الإسلامي
بنك الإمارات الإسلامي
بنك قطر الإسلامي
بنك البحرين الإسلامي
بنك عمان الإسلامي
بنك البحرين الإسلامي
بنك الكويت الإسلامي
بنك قطر الإسلامي
بنك الإمارات الإسلامي
بنك البحرين الإسلامي
بنك عمان الإسلامي

59 شارع جاكربا - طرابلس
Teli: +218 21 334 3745 / +218 21 334 3746
Fax: +218 21 333 6208
libyanbanksass@ltnet.net / info@iba.org.ly

نعم بحرية ونعم بغير - عمارة القفريّة - مدخل أ - الطابق الثاني
ص ب - 67 / 1053 هاتفه البحريّة - تونس
Teli: + 216 71 656 246 / + 216 71 656 175
Fax: + 216 71 656 175
www.ubm.org.tn / info@ubm.org.tn

الورقة الثالثة : "التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية والتحول المقترح"
كلمة السيد : د. أحمد ملحم - مستشار شرعي في هيئة الرقابة الشرعية
بنك الأردن دبي الإسلامي (20 دقيقة)

الورقة الرابعة : "التحول ومخاطباته"
كلمة السيد : عبد الله يوسف النيف، حالياً رئيس مجلس إدارة وثقف للتأمين
التكافلي - (سابقاً) رئيس المصرف الإسلامي بنك الكويت والشرف الأوسط
البنك الإسلامي (20 دقيقة)

حفل غداء للجمهور (مكان المؤتمر) : 13.35 - 14.45

الجلسة الثالثة : "المقاربة الدولية حول تجربة الصيرة
الإسلامية"
رئيس الجلسة : السيد : د. جعفر الرفيعة - عضو مجلس إدارة مصرف الواحة

الورقة الأولى : تجربة الصيرة الإسلامية في ليبيا : حالة مصرف الجمهورية
كلمة السيد : / جمال أحمد عجّاج - رئيس قطاع الصيرة الإسلامية
(20 دقيقة)

الورقة الثانية : تجربة الصيرة الإسلامية في تونس :
كلمة السيد : / عز الدين جوجّة - الرئيس المدير العام لمصرف الزيتونة
(20 دقيقة)

الورقة الثالثة : تجربة الصيرة الإسلامية في الجزائر :
كلمة السيد : ناصر الجور - الأمين العام لبنك البركة - الجزائر (20 دقيقة)

الورقة الرابعة : تجربة الصيرة الإسلامية في المغرب :
كلمة السيد : / الهادي شايب عيّنو - المدير العام لمجموعة الصيرة لبنوك
المغرب (20 دقيقة)

الورقة الخامسة : تجربة الصيرة الإسلامية في موريتانيا
كلمة السيد : / الحفيظ محمد الصالح - المدير التنفيذي لبنك الوفاء
الموريتاني الإسلامي (20 دقيقة) نقاش : 16.4 - 17.30

الجلسة السادسة : 17.30 - 17.45 : توصيات المؤتمر
رئيس الجلسة : السيد : / الصحر التنفيذي لجمعية المصارف الليبية لتقديم
التوصيات المنبثقة عن المؤتمر حول "الصيرة الإسلامية : واقع وآفاق"

برنامج العمل والجدول الزمني :-

08.00 - 09.00 : استقبال وتسجيل المشاركين
09.00 - 10.00 : افتتاح المؤتمر
- إيات بن القرن الكريم
- الشاهد الوطني

كلمات الترحيب :
كلمة السيد/ عبد الفتاح عمار رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف الليبية
(10 دقائق)
كلمة السيد/ الحبيب بن سعد رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف المغربية
(10 دقائق)
كلمة السيد/ الصحر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي (10 دقائق)
كلمة السيدة/ خالد الزروق رئيس اللجنة الاستشارية العليا للصيرة الإسلامية
(10 دقائق)

- الكلمة الرئيسية بالمؤتمر (30 دقيقة)
"مستقبل الرقابة الشرعية الإشرافية في ضوء المعايير الدولية والتطبيقات
المستجدة"
كلمة السيد : د. عبد الباقى مشعل مدير عام شركة الرقابة للاستشارات
المالية الإسلامية
استراحة : لمدة 15 دقيقة

الجلسة الأولى : 10.15 - 11.15 : "الاتجاه نحو الصيرة الإسلامية"
هذا هم ضروري
رئيس الجلسة : الدكتور ناصر الصراني - عضو الهيئة الشرعية العليا بمصرف
ليبيا المركزي

الورقة الأولى : أهمية الصيرة الإسلامية للاقتصادات الإسلامية
كلمة الدكتور/ حسين حامد حسان - خبير المصرفية الإسلامية ورئيس الهيئة
الشرعية لبنك وسوق دبي الإسلامي (20 دقيقة)

الورقة الثانية : "التحول إلى الصيرة الإسلامية من المنظور الفني والتطبيقي"
كلمة السيد : د. محمد صفار حنايت (حالياً) رئيس التحرير والتطوير لبنك
الإمام المجدد - الكويت (سابقاً) مستشار لتطوير الخدمات المالية الإسلامية
المغرب الإسلامي لتحويل بنك الكويت والشرف الأوسط إلى بنك إسلامي
(20 دقيقة) نقاش : 10.15 - 11.55

الجلسة الثانية : 11.35 - 12.15 : "التحول من الصيرة التقليدية إلى
الصيرة الإسلامية: التحديات وسبل النجاح"
رئيس الجلسة : الدكتور محمد أبو سنيّة - مدير إدارة الرقابة على المصارف

الورقة الأولى : آليات التحول للعمل المصرفي الإسلامي تجارب مستعدة
كلمة الدكتور/ محمد المنتاح - خبير المصرفية الإسلامية (20 دقيقة)

الورقة الثانية : "التحديات القانونية لتحول المصارف التقليدية للمصارف
الإسلامية"
كلمة السيد : د. وليد جحّازي - عضو شركة كربول الدولية للاستشارات
المالية (20 دقيقة)

بروشور مؤتمر المصارف الليبية حيث كان له ورقة عمل حول «التحول إلى الصيرة الإسلامية من المنظور الفني والتطبيقي»

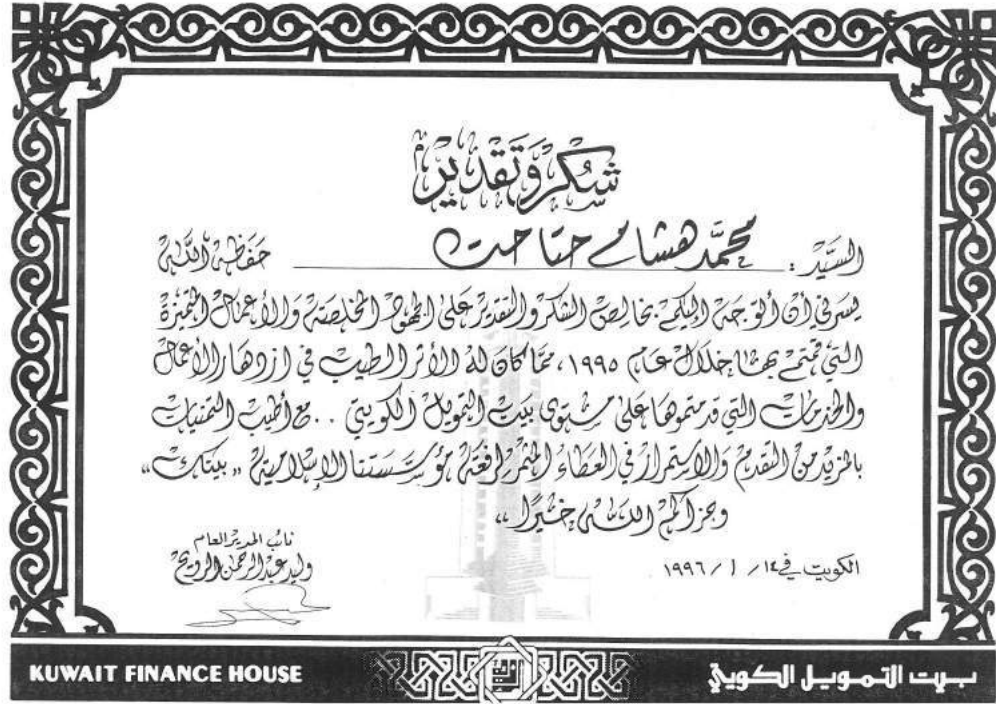
أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

1. إصدار كتاب عن «القيمة التنافسية المضافة في منتجات المصارف الإسلامية»،
مرتكزاً في كتابته على أطروحة درجة الماجستير الخاصة به.
2. كتابة أطروحة درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتمويل الإسلامي عن «أهمية نظام
الرقابة الشرعية في تعزيز تنافسية المصارف الإسلامية».

خدمات قدمها للوطن:

كان السيد محمد هشام حتاحت من أوائل الموظفين الذين عملوا مع إدارة بيت التمويل
الكويتي، وذلك لإعادة تقديم الخدمات المصرفية للجمهور، بعد أن من الله على دولة الكويت
بتحريرها من العدوان العراقي عليها في فبراير 1991م، وقد حصل السيد محمد هشام
حتاحت على عدة شهادات تقديرية من إدارة بيت التمويل الكويتي لدعم جهود البنك للتعافي
من آثار الغزو العراقي لدولة الكويت، كما كان له دور في المساهمة في تأهيل بعض الشباب

حديثي التخرج من المواطنين والداخلين الجدد في سوق العمل المصرفي في البنك الأهلي
المتحد، للعمل بكفاءة في المصارف الإسلامية.



شهادة تقدير من نائب المدير العام للجهود المبذولة في عام ١٩٩٥ التي ساهمت في ازدهار أعمال بيت التمويل الكويتي



شهادة تقدير للجهود التي ساهمت في حماية مصالح بيت التمويل أثناء فترة الاحتلال العراقي

البنك الأهلي المتحد 
ahli united bank



أحمد محمد ذوالفقار علي ذوالفقار
نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد

رائد السياسات والحوكمة في التحول

المولد والنشأة:

ولد السيد أحمد محمد ذوالفقار علي ذوالفقار في محافظة القاهرة في جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٥م، تعود أصول العائلة إلى تركيا، وهاجرت منها إلى مصر قديماً، وهو من سلالة علي ذوالفقار باشا من أوائل وزراء المالية إبان حكم أسرة محمد علي باشا، ووالد السيد أحمد وُلد وتزوج في القاهرة وأنجب ابنتين وابناً واحداً هو السيد أحمد ذوالفقار، وكان يعمل بمنصب وكيل أول وزارة الاقتصاد، وكان من أبطال سلاح المبارزة في مصر.

نبذة عن تاريخ العائلة:

تعود أصول عائلة السيد أحمد ذوالفقار إلى تركيا، حيث لا تزال الكثير من العائلات التركية في مصر تكوّن عنصراً مهماً من عناصر المجتمع المصري، وقد عرف التركمان مصر منذ عهد الدولة الطولونية التي بدأت عام ٨٦٨ م.

بعد انتهاء حكم الدولة الأيوبية بدأ حُكم ما أطلق عليه المؤرخون عهد دولة المماليك البحرية، وتزايد وفود فرسان الأتراك وجنودهم إلى مصر، كما بدأ توافد بعض العائلات التركية العثمانية بعد الفتح العثماني لمصر حتى تراوح عدد الأتراك العثمانيين في القرن الثامن عشر ما بين عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف نسمة.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد أحمد ذوالفقار من كريمة إحدى الأسر المصرية في عام ١٩٩٢م، ورزقهما الله ابنهما رامي، الذي حصل على تعليم جيد في المدرسة الأمريكية في الكويت حتى أنهى الثانوية العامة، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليدرس في كلية الهندسة بجامعة فرجينيا للتكنولوجيا Virginia Tech، وبعد أن حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة بقي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يعمل حالياً في ولاية فرجينيا.

مسيرته التعليمية:

يقول السيد أحمد ذوالفقار إن جميع مراحل الدراسة الأساسية وحتى حصوله على شهادة الثانوية العامة في عام ١٩٧٢م كانت في القاهرة.

وبعد أن أنهى دراسته الثانوية التحق بكلية التجارة في جامعة القاهرة وحصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام ١٩٧٦م في سن العشرين. وهو يجيد الإنجليزية والفرنسية، مع معرفة باللغة الألمانية.

الدراسات العليا بعد الجامعة (الدورات التدريبية):

بعد حصول السيد أحمد ذوالفقار على شهادة البكالوريوس في المحاسبة كما أسلفنا، التحق بالعمل في:

Chase National Bank بنك تشيس الأهلي وهناك حصل على العديد من الدورات الائتمانية، منها:

- دورة ائتمان رسمية وبرنامج تدريبي Chase Manhattan Bank من أكتوبر ١٩٨١م وحتى نوفمبر ١٩٨٢م واجتاز هذه الدورة بامتياز.

كما التحق بالعديد من الدورات المتخصصة الأخرى وتشمل التخطيط الاستراتيجي، والإدارة التنفيذية والخزينة، والعمليات المصرفية الخاصة، والعمليات المصرفية الإسلامية، وغيرها، واستفاد منها مهارات تحليلية قوية في تقييم مخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر، ومعرفة عالية متنوعة في الجوانب الفنية المتخصصة، مثل خطابات الاعتماد وخطابات الضمان، والخزينة وإدارة الأصول والقانونية ومنتجات جديدة أخرى.



أحمد ذوالفقار في أحد المؤتمرات الاقتصادية

أبرز اهتماماته وهواياته:

يقول السيد أحمد ذو الفقار أنه ومنذ صغره لديه اهتمام شديد بالحاسوب والتكنولوجيا، وكان يتابع البرامج الجديدة التعليمية ويشتريها لكي يتقن العمل على الحاسوب. وبالنسبة لهواياته فإنه يحب الرياضة وخاصة السباحة والجري والكراتيه، ويجعل له برنامجاً يومياً ليمارس فيه رياضة المشي.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

- كانت بدايات المرحلة العملية في حياة السيد أحمد ذو الفقار في عام ١٩٧٣م، أي أثناء دراسته الجامعية، فقد كان يذهب في الصيف ليتلقى تدريباً في COMMERZ BANK AG. BONN في ألمانيا.



أحمد ذو الفقار في مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٢

وكذلك في صيف عام ١٩٧٤م وعام ١٩٧٦م وكان يتدرب ويعمل لديهم في الإدارة الأجنبية، الصادرات والواردات، وتشمل: خطابات الاعتماد، والحوالات المالية، والتحصيلات، حتى أصبحت لديه خبرة طيبة، مما دعا إدارة البنك أن تطلب منه استكمال العمل لديهم بعد تخرجه، لكنه فضل العودة إلى الأهل والعمل في مصر.

- من عام ١٩٧٦م وحتى عام ١٩٨٥م: التحق بالعمل لدى بنك تشيس الأهلي في مصر وهي شركة زميلة لبنك تشيس مانهاتن، جي بي مورجان تشيس CHASE MANHATTAN BANK جي بي مورجان JP Morgan Chase. حيث عمل في إدارة الاعتمادات المستندية، وحصل على وظيفة مساعد مدير إدارة الاعتمادات المستندية. واستمر حتى عام ١٩٨١م حيث التحق بدورة ائتمان تدريبية مدتها تسعة أشهر انتهت في نوفمبر من عام ١٩٨٢م، وحصل عليها بتقدير امتياز.

من عام ١٩٨٢م نوفمبر: عاد إلى وظيفته في البنك بعنوان جديد: مساعد مدير - مسئول ائتمان الحسابات التجارية في مجموعة العمليات المصرفية للشركات حتى يونيو من عام ١٩٨٣م حيث أصبح مدير الحسابات التجارية في مجموعة العمليات المصرفية للشركات، وتولى المسؤولية عن الائتمان والتسويق لعلاقات متعددة مع الشركات.

في يوليو عام ١٩٨٤م أصبح مدير الحسابات التجارية - الائتمان والتسويق لفرع القاهرة وبور سعيد حتى أغسطس ١٩٨٥م.

وفي عام ١٩٨٥م حضر إلى دولة الكويت والتحق بالعمل لدى بنك الكويت الوطني، National Bank of Kuwait، المركز الرئيسي، وعمل بوظيفة مدير أول - إدارة الائتمان المحلي والتسويق، واستمر حتى عام ١٩٩٠م.

في عام ١٩٩١م غادر إلى المملكة العربية السعودية - جدة، وعمل في بنك القاهرة السعودي (الذي اندمج لاحقاً في البنك السعودي الأمريكي SAMBA) وكانت وظيفته هناك مدير إدارة الائتمان المركزي حتى عام ١٩٩٢م حيث عاد إلى دولة الكويت وعمل في بنك الكويت الوطني بوظيفة نائب مدير عام مجموعة الرقابة على الائتمان والمخاطر والعمليات والشئون القانونية حتى عام ٢٠٠٦م.

الوظائف التي عمل بها في البنك الأهلي المتحد:

- عمل السيد أحمد ذوالفقار في بنك الكويت والشرق الأوسط عام ٢٠٠٧م بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي - المخاطر والمالية وتكنولوجيا المعلومات والعمليات، حتى عام ٢٠١٥م.



أحمد ذوالفقار ضمن تكريم البنك الأهلي المتحد لرعايته الرئيسية لمؤتمر الاقتصاد الإسلامي عام ٢٠١٢

- وفي عام ٢٠١٥م أصبح نائب أول الرئيس التنفيذي لمجموعة العمليات المصرفية المساندة حتى عام ٢٠١٧م.
- منذ ديسمبر ٢٠١٧ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ عمل بوظيفة مستشار الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد.
- منذ أغسطس ٢٠١٨ وحتى الآن يعمل خبير فني في قطاع الرقابة لبنك الكويت المركزي.

أهم إنجازاته:

من أهم الإنجازات العديدة التي قام بها السيد أحمد ذوالفقار المحافظة على قوة ومتانة الوضع المالي والتنافسي للبنك من خلال سياسة المخاطر والتزام حوكمة قوية مما مكن البنك من الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، ومكن البنك من تحقيق أعلى نسبة ربحية بين البنوك الكويتية منذ عام ٢٠١٤م وحتى الآن والحصول على العديد من الجوائز العالمية من جهات عالمية مرموقة.

• كما استطاع من خلال سياسات العمل التي وضعها: الاحتفاظ بثاني أعلى تصنيف
ائتماني في الكويت Stand Alone Basis.

وقد شارك السيد أحمد ذوالفقار منذ بداية فكرة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط من
العمل وفق النظام التقليدي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (تم تغيير اسم البنك
إلى البنك الأهلي المتحد)، وتمت عملية التحول في عام ٢٠١٠م (وهي أكبر عملية تحول في
العالم) بنجاح كبير في فترة قياسية نالت تقدير واحترام العملاء والمستثمرين.

ونتيجة للعمل المشترك بين جميع العاملين في «البنك الأهلي المتحد» والجهود
المبدولة من قبل السيد أحمد ذوالفقار نال البنك جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت
لسنوات متتالية من مجلة بانكرز العالمية The Bankers Magazine.

كما شارك السيد ذوالفقار بإصدار صكوك (AT1 Capital) في عام ٢٠١٦م عادت بالخير على
البنك والعملاء.



أحمد ذوالفقار يتسلم جائزة البنك الأهلي المتحد لأفضل بنك إسلامي من مجلة بانكرز العالمية

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في البنك الأهلي المتحد من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

بصفته أحد الأعضاء المشاركين في إتمام عملية تحول بنك الكويت والشرق الأوسط من العمل بالنظام التقليدي إلى العمل بالنظام الإسلامي منذ الخطوة الأولى حتى نهاية العملية؛ فقد كان السيد ذوالفقار أحد أعضاء اللجنة العليا للتحول وكذلك اللجنة الفنية، ورئيس لجنة السياسات والإجراءات والنظم المالية وتكنولوجيا المعلومات.

وقد كان عمله في اللجنة الرئيسية للإشراف على عملية التحول في إدارة ورقابة جميع الموارد المخصصة لمشروع تحول البنك للعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، للتأكد من قيام جميع الإدارات بالمهام المنوطة بها في عملية التحول على أكمل وجه وأفضله وفقاً للخطة المعتمدة، وبما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك المصلحة العامة للبنك.



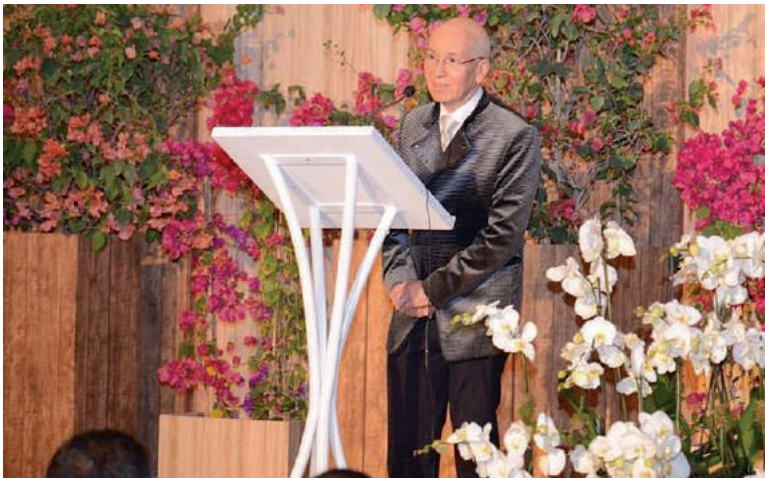
وزير الأشغال يكرم أحمد ذوالفقار ممثلاً عن البنك الأهلي المتحد لرعايته مؤتمر المشروعات الصغيرة

كما ترأس السيد ذو الفقار فريق الاستراتيجية والذي كانت مهمته اقتراح الوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالعملاء والمنتجات والتمايز التنافسي للبنك، وعمل تحليل استراتيجي للموارد والفرص، وتحديد الأهداف طويلة وقصيرة الأجل. كما كان رئيساً للجنة السياسات والإجراءات والنظم المحاسبية والمالية والرقابة والتكنولوجيا والتي تشرف على عمل الفرق التالية:

- فريق أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- فريق السياسات وإجراءات العمل.
- فريق الأنظمة المالية وتحويل الأرصدة الحالية.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

يرى السيد ذو الفقار أن الاقتصاد الإسلامي قد نجح من خلال رغبة المساهمين في المصارف والمؤسسات المالية، وكذلك من خلال تطوير منتجاته وخاصة التطور التكنولوجي للأنشطة والخدمات التي تُقدم للعملاء، ويُضاف إلى ذلك كله الخطة الاستراتيجية الموضوعة من أجل العمل في المصارف أو المؤسسات المالية ومواكبة ما يطرأ عليها أو على السوق من متغيرات لتبقى هذه الخطة مرنة للتعديل حسب الاحتياجات.



أحمد ذو الفقار في حفل لتكريم الموظفين المتميزين في البنك
الأهلي المتحد عام ٢٠١٥

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

عمل السيد أحمد ذو الفقار في
بنك القاهرة السعودي في المملكة
العربية السعودية الشقيقة إبان
فترة الاحتلال العراقي الغاشم
لدولة الكويت.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقول السيد أحمد ذو الفقار إن تجربة التحول للاقتصاد الإسلامي أثبتت نجاحها للقاصي والداني، وليس ذلك خافياً على أحد، وأن الاحتياج الحالي للسوق أو المساهمين أو العملاء بات يتجه نحو الاقتصاد الإسلامي لأنه يعمل وفق مواكبة كل ما هو جديد في عالم المال والأعمال.



اجتماع إدارة البنك الأهلي المتحد مع الهيئة الشرعية في يوم التحول إلى مصرف إسلامي

البنك الأهلي المتحد



ahli united bank



عبدالكبير فوزي زكي حسن البتائوني
مستشار أول بنوك إسلامية في البنك الأهلي المتحد

سفير التحول بين البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت المركزي

المولد والنشأة:

ولد السيد عبدالكبير فوزي زكي حسن البتانوني في محافظة المنوفية - جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥م.

نبذة عن تاريخ العائلة:

يرجع أصل عائلة السيد عبدالكبير فوزي إلى قرية البتانون في محافظة المنوفية، وقد انتقل معظم أفرادها بعد ذلك إلى محافظة القاهرة، وفي العائلة العديد من العلماء والأساتذة الأفاضل في تخصصات مختلفة ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: -

- أ.د كمال الدين حسن البتانوني (رحمه الله، توفى في ٢٨ يناير ٢٠١١م): أفضل عالم نبات في العالم لعام ١٩٨٩م والحاصل على جائزة الدولة التقديرية عام ٢٠٠٣م ورئيس منظمة البيئة العالمية في فيينا وأحد أعضاء لجنة الأمم المتحدة لتقييم الآثار على البيئة نتيجة حرق آبار النفط بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وله مؤلفات عديدة أشهرها: كتاب نباتات في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وكتاب التداوي بالعقار.
- أ.د محمد حسن البتانوني: أستاذ جراحة الأوعية الدموية في كلية الطب جامعة القاهرة.
- أ.د محمد محمود البتانوني: أستاذ كلية الطب جامعة القاهرة، وعميد كلية طب بنى سويف.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد عبدالكبير فوزي البتانوني في عام ١٩٨٣م، وكانت زوجته تعمل موظفة في بنك ناصر الاجتماعي وتحمل شهادة البكالوريوس في التجارة، وقد رزقهما الله بولد واحد وابنتين اثنتين.

محمد الابن: حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والتمويل من الجامعة الألمانية، وحالياً متفرع لرسالة الماجستير.

الابنة الكبرى: حاصلة على ليسانس ألسن - جامعة عين شمس القاهرة.

الابنة الصغرى: طالبة بالجامعة الألمانية - إدارة أعمال.

مسيرته التعليمية:

كانت المسيرة التعليمية للسيد عبدالكبير فوزي بجميع مراحلها في مدينة القاهرة، فقد درس المرحلة الابتدائية في مدرسة هارون الرشيد، ثم انتقل إلى المرحلة المتوسطة تلتها المرحلة الثانوية في مدرسة النقراشي النموذجية.

بعد أن أنهى المرحلة الثانوية التحق بجامعة عين شمس ليدرس في كلية التجارة - محاسبة، وتخرج منها عام ١٩٧٧م بتقدير عام جيد جداً.

الدراسات العليا بعد الجامعة (الدورات التدريبية):

بعد أن أنهى السيد عبدالكبير فوزي دراسته الجامعية التحق بالعمل كمدرس في جامعة بغداد في جمهورية العراق، ثم عاد إلى مصر ليعمل مصرفياً في بنك قناة السويس، وفي هذه الأثناء عاد إلى جامعة عين شمس ليستكمل دراسته المصرفية فحصل منها على دبلوم عالٍ في الدراسات المصرفية بتقدير ممتاز عام ١٩٨٩م.

كما أنه حصل على العديد من الدورات التدريبية في المجال المصرفي داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.

أبرز اهتماماته وهواياته:

تنحصر اهتمامات السيد عبدالكبير فوزي في متابعة التطورات المالية والاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، وتدريب الشباب في هذا المجال.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

- مدرس بجامعة بغداد ١٩٨٠م - ١٩٨٢م العراق.

- مصرفي في بنك قناة السويس - القاهرة ١٩٨٢م - ١٩٩٠م جمهورية مصر العربية.

- رئيس حسابات بنك عمان المحدود (المشرق حالياً) ١٩٩٠م - ١٩٩١م دبي.
- بنك دبي الإسلامي - مدقق أول ١٩٩١م - ١٩٩٢م دبي.
- بيت التمويل الكويتي - مساعد مدير ١٩٩٢م - ١٩٩٨م الكويت.
- مصرف أبوظبي الإسلامي - نائب مدير (تأسيس) ١٩٩٨م - ٢٠٠٠م أبوظبي.
- شركة الراجحي للصيرفة - مستشار ٢٠٠٠م - ٢٠٠١م المملكة العربية السعودية.
- شركة وثاق للتأمين التكافلي - مدير مالي ٢٠٠١م - ٢٠٠٣م الكويت.
- البنك العقاري الكويتي - مراقب مالي لتحويل البنك إلى بنك إسلامي ٢٠٠٣م - ٢٠٠٥م الكويت.
- شركة وثاق للتأمين التكافلي - مساعد المدير العام ٢٠٠٥م - ٢٠٠٨م الكويت.
- البنك الأهلي المتحد (بنك الكويت والشرق الأوسط سابقاً) - مستشار أول بنوك إسلامية ٢٠٠٨م - ٢٠١١م الكويت.
- تقديم الاستشارات لتأسيس بعض البنوك الإسلامية مثل مصرف الهلال الإسلامي - أبوظبي، مصرف الريان - الدوحة، بنك الشام الإسلامي - سوريا.
- بالإضافة إلى تقديم الاستشارات لتحويل بعض البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في ليبيا عام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م.
- تقديم الاستشارات في مجال البنوك الإسلامية للشركات المتخصصة في مجال IT مثل: - (ITS - BML).

قصة التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد:

اكتسب السيد عبدالكبير فوزي خبرة جيدة في مجال إجراءات تحويل البنوك التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعند صدور القانون الخاص بالبنوك الإسلامية في دولة الكويت قام بإعداد الدراسة الخاصة بعملية تحويل البنك العقاري الكويتي إلى بنك الكويت الدولي الذي يعمل وفق الشريعة الإسلامية، ولهذه الخبرة الجيدة تم التواصل معه من قبل بنك الكويت والشرق الأوسط لكي يعمل معهم في البنك لأنهم بصدد العمل على

تحول البنك من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، وهكذا كانت قصة التحاقه بالعمل لدى البنك الأهلي المتحد.

الوظائف التي عمل بها في البنك الأهلي المتحد:

عمل السيد عبدالكبير فوزي بوظيفة مستشار أول بنوك إسلامية في البنك الأهلي المتحد منذ تعيينه.

أهم إنجازاته في البنك الأهلي المتحد:

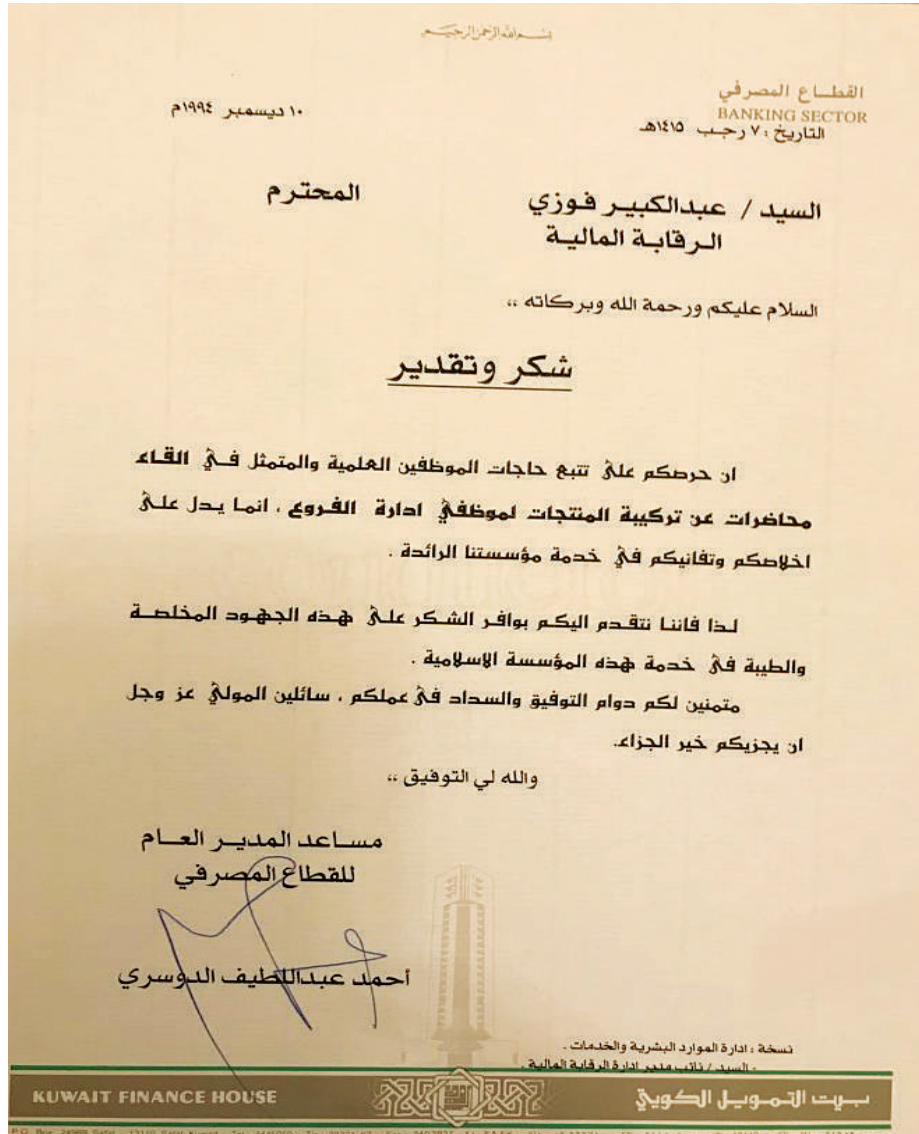
في كافة مراحل تحويل بنك الكويت والشرق الأوسط (بنك تقليدي) إلى البنك الأهلي المتحد (بنك إسلامي) حيث قام بإعداد الدراسات المطلوبة لعملية التحول بالإضافة إلى عمله كرئيس لبعض فرق العمل، وعضو في بعض الفرق الأخرى، وتقديم دورات تدريبية للعاملين بالبنك عن طبيعة وعمل البنوك الإسلامية، وأهم الإنجازات في هذا المجال ما يلي: -

- أ - إعداد الدراسات اللازمة لتحول البنك وفق متطلبات بنك الكويت المركزي.
- ب- التعامل مع بنك الكويت المركزي قبل وبعد الحصول على الموافقة المبدئية لتحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ج- المشاركة في وضع خطة التحول والبرنامج الزمني للتنفيذ. ومتابعة التنفيذ وتقديم الاستشارات لجميع فرق العمل.
- د- المشاركة في وضع استراتيجية البنك لفترة ما بعد التحول.
- هـ. متابعة جميع الأمور التي نتجت عن عملية التحول وتقديم مقترحات العلاج.

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في البنك الأهلي المتحد:

قام السيد عبدالكبير فوزي بالعديد من الإجراءات التي من شأنها إتمام عملية التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي، وتنفيذ كل المتطلبات القانونية التي يشترطها بنك الكويت المركزي، ويتطلبها نجاح التحول، ومن هذه الإجراءات:

١. معالجة بنود الميزانية في جانب الموجودات والمطلوبات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٢. تحديد عناصر النشاط القائم الذي سيستمر مع البنك بعد تاريخ بدء عملية التحوّل.
٣. وضع خطة التشغيل للتحوّل الفعلي وآلية تنفيذها.
٤. تحديد المنتجات والخدمات التي سيتم تقديمها أو تحويلها وتجهيز النظم المحاسبية للتعامل معها ودراسة الأثر على المركز المالي للبنك.
٥. إعداد جدول زمني وخطة تطبيق التحوّل.
٦. تقييم نظام الحاسب الآلي الحالي وتحديد التعديلات أو الإضافات لتطويره بما يتناسب مع طبيعة عمل البنك بعد التحوّل.
٧. الإشراف على تدريب الموظفين على الأنظمة الجديدة.
٨. دراسة أثر التحوّل على القوائم المالية ووضع أسس التعامل معها.
٩. إعداد النظام المحاسبي والضوابط المالية والمحاسبية بعد التحوّل.
١٠. وضع أنسب الحلول لعملية تحويل بنود الميزانية وتخفيف تبعات التحوّل.
١١. إعداد جميع التقارير المطلوبة لبنك الكويت المركزي.
١٢. مراجعة نتائج أعمال فرق التحوّل والتأكد من تمامها وموافقتها لمتطلبات التحوّل وملائمتها لأعمال البنك بعد التحوّل.
١٣. تقديم الرأي والحلول الفنية للمسائل التي تعترض فرق العمل.
١٤. التنسيق مع اللجان الأخرى بخصوص عملية التحوّل.



شهادة تكريم لمساهماته في الأنشطة التدريبية لموظفي بيت التمويل الكويتي

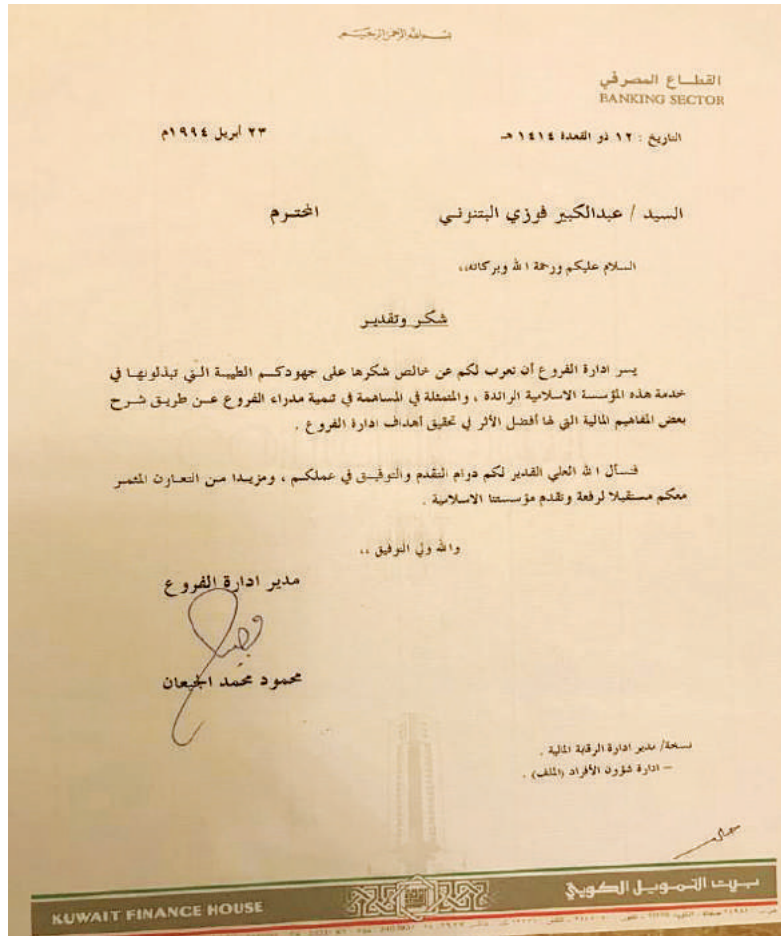
أهم اللجان وفرق العمل:

- أ - عضو لجنة السياسات والإجراءات والنظم المحاسبية والمالية والحاسب الآلي.
- ب - رئيس فريق الأنظمة المالية وتحويل الأرصدة.
- ج - عضو لجنة الاستراتيجية.
- د - عضو فريق الدعم الفني.
- هـ - عضو فريق أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

لكل عمل معوقاته، ولذة العمل تكمن في النجاح في تخطي العقبات ومعالجة المعوقات التي قد تعترض الطريق، وقد واجه السيد عبدالكبير فوزي بعضاً من العقبات أو المعوقات الطبيعية في عملية التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، ومنها:

- أ. وجود بعض الاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة وصعوبة تحويلها.
- ب. تردد بعض العملاء في قبول فكرة البنوك الإسلامية؛ نتيجة عدم الإلمام الكافي بمنهجية عمل البنوك الإسلامية.



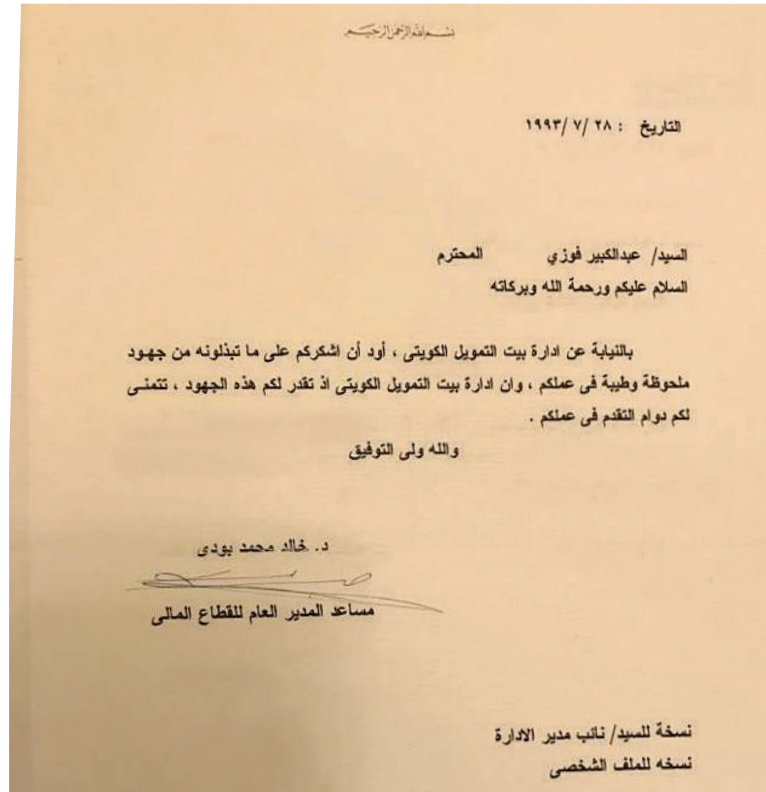
شهادة تقدير للمساهمة في الجهود التدريبية لمدراء الفروع

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

- يرى السيد عبدالكبير فوزي أن سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي يمكن تلخيصها في ما يلي:
- قناعة المساهمين بالمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.
 - تقديم المنتجات والخدمات في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالصورة التي يتوقعها العميل وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
 - ضرورة نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين أفراد المجتمع.
 - قيام الإعلام بالدور المطلوب منه في نشر الوعي والمعرفة بالاقتصاد الإسلامي.
 - ضرورة قيام البنك المركزي بالتعاون مع إدارات البنوك الإسلامية بتوفير الأدوات المالية اللازمة للبنوك الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بإدارة السيولة.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يأمل السيد عبدالكبير فوزي بأن يكون هناك لجنة فتوى مركزية للمصارف الإسلامية حتى لا تتعدد الآراء في الفتاوى المتعلقة بالموضوع الواحد.



شهادة شكر وتقدير للإجادة في العمل

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

من المواقف المهمة في حياة السيد عبدالكبير فوزي البتانوني أنه بعد إعداد الدراسات اللازمة لعملية تحول البنك الأهلي المتحد لمدة ٥ سنوات (من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٣م) طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي وقيامه بإعداد الدراسة المالية لمدة ٥ سنوات مستقبلية، والتي أظهرت نتائجها أن مجموع أصول البنك ستصل إلى مبلغ ٣,١٨٦ مليار د.ك، وعند اطلاعه على البيانات المالية الفعلية للبنك في عام ٢٠١٣م وجد أنها ٣,١٨٦ مليار د.ك وهو نفس إجمالي أصول البنك المدرج بالدراسة في عام ٢٠٠٨م. وهذا أمر نادر الحدوث في الدراسات المالية.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

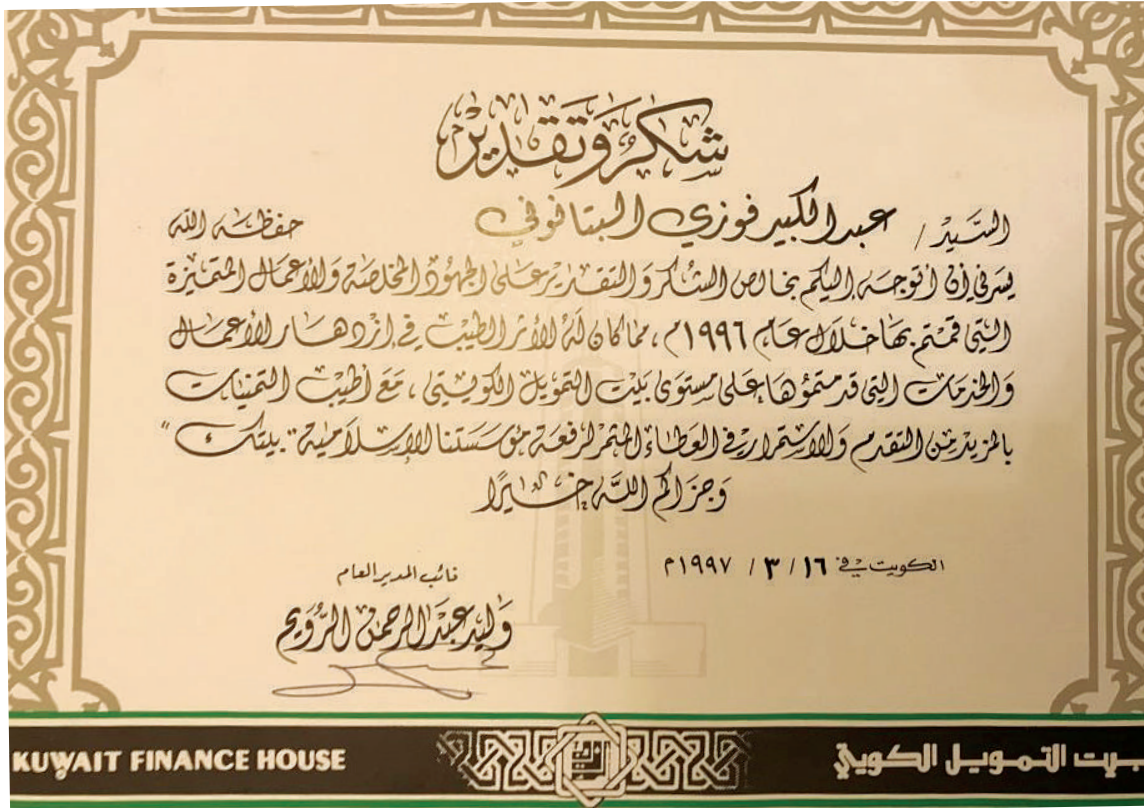
- وهي أبحاث قدمها السيد عبدالكبير فوزي في فترة الدراسات العليا:-
- أ- بحث عن تعثر عملاء البنوك (أسباب/ نتائج/ مقترحات العلاج).
- ب- البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق.
- ج- محاسبة التكاليف في البنوك الإسلامية.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

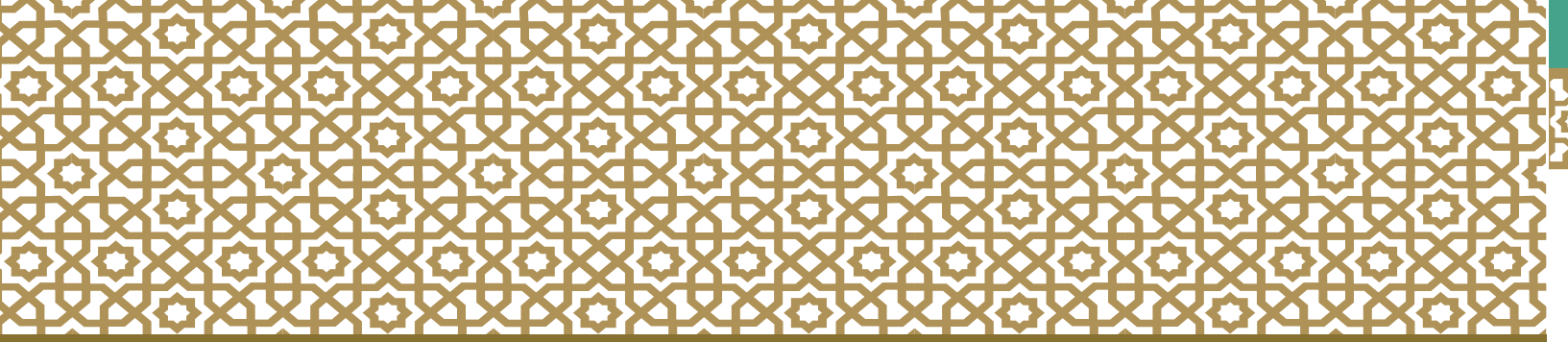
يسعى السيد عبدالكبير فوزي في خطته المستقبلية إلى إعداد كتاب يوثق تجربته الثرية في المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية.

شهادات التقدير:

- موظف مثالي في بيت التمويل الكويتي لمدة ٣ سنوات.
- شهادات شكر وتقدير من بعض المؤسسات المالية والاستثمارية.



التميز في الأداء هو أحد سمات العاملين في مجال التحول إلى النظام الإسلامي: شهادات تقدير من الإدارات والقطاعات المختلفة في بيت التمويل الكويتي



البنك الأهلي المتحد 
ahli united bank



عمرو محمد رضا محمد أنور
المستشار القانوني في البنك الأهلي المتحد

رائد الدعم القانوني للتحويل

المولد والنشأة:

ولد السيد عمرو محمد رضا محمد أنور في ٨ / ١١ / ١٩٥٥م في محافظة كفر الشيخ، وهي محافظة مصرية تقع أقصى شمال مصر في دلتا النيل. كان والده طبيباً جراحاً في محافظة كفر الشيخ منذ عام ١٩٤٧م وكانت له عيادته الخاصة يستقبل فيها مرضاه في الفترة المسائية، بالإضافة إلى عمله في المستشفى الحكومي صباحاً.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد عمرو رضا في عام ١٩٨١م من كريمة إحدى الأسر المصرية في جمهورية مصر العربية، ورزقهما الله ولداً واحداً واثنين من البنات، أيمن وهو مهندس وحاصل على شهادة الماجستير في النقل واللوجستيات، والابنة الكبرى حاصلة على شهادة الماجستير في القانون وتعمل في الإدارة القانونية في هيئة الإسعاف المصرية، والابنة الوسطى حاصلة على شهادة الماجستير في الطب وتعمل طبيبة في مستشفى حكومي في مصر، وجميعهم متزوجون. وللسيد عمرو أربعة أحفاد.

مسيرته التعليمية:

أنهى السيد عمرو محمد رضا مراحل الدراسة الأساسية في بلده في محافظة كفر الشيخ، والتحق بجامعة القاهرة - كلية الحقوق عام ١٩٧٣م، وتخرج منها عام ١٩٧٧م.

أبرز اهتماماته وهواياته:

يقول السيد عمرو إن أبرز اهتماماته: القراءة عموماً وفيما يختص بالشؤون القانونية والاقتصادية خاصة، فهو يهوى مطالعة كل ما هو حديث وجديد في عالم الاقتصاد الإسلامي. أما عن هواياته فصيد السمك من أبرز هواياته في الإجازات والرحلات العائلية، وكذلك يهوى لعبة الشطرنج.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد أن أنهى دراسته الجامعية التحق السيد عمرو محمد بمكتب محاماة وعمل لديه

مدة ثلاث سنوات تقريباً، وفي عام ١٩٨٠م سافر إلى دولة الكويت لبحث عن فرصة جيدة له للعمل.

في بداية حياته في الكويت عمل أيضاً لدى مكتب محاماة، وكانت له فرصة جيدة أن يعمل مع بعض أساتذته الذين كانوا يدرسونه في كلية الحقوق في جامعة القاهرة مما أكسبه المزيد من الخبرات القانونية وخاصة في قطاع الشركات والأعمال المصرفية.

قصة التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد:

يقول السيد عمرو محمد: «في منتصف عام ٢٠٠٨م اتصل بي السيد حمد المرزوق، وكان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت والشرق الأوسط والعضو المنتدب، وطلب مني العمل معه كمستشار قانوني في البنك لمشروع تحول عمل البنك من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي، وستكون طبيعة عملي مستشار رئيس مجلس الإدارة، وتم تعييني على هذا الأساس في شهر مايو من عام ٢٠٠٨م حتى الربع الأول من عام ٢٠١٤م.

الوظائف التي عمل بها في البنك الأهلي المتحد:

منذ تعيين السيد عمرو محمد وهو يعمل بوظيفة مستشار قانوني لرئيس مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد (بنك الكويت والشرق الأوسط سابقاً).

أهم إنجازاته:

قام السيد عمرو محمد بدور حيوي مهم في عملية التحول، إذ إنه وبعد أن باشر عمله في البنك وبإيعاز من السيد حمد المرزوق رئيس مجلس إدارة البنك، تم تشكيل فريق قانوني بالتنسيق والتعاون مع الفريق الفني الذي كان يرأسه السيد عبدالله السيف، وبدأت مهمة العمل على أساس التخطيط السليم والتحليل الدقيق لمجريات الأمور وتوقع العقبات القانونية التي قد تعترض طريقهم وإيجاد الحلول لها، وبالتالي استطاع وفريقه أن يوفر المساعدة القانونية لجميع الإدارات التي تعمل يداً بيد من أجل إتمام إجراءات عملية التحول بنجاح، من خلال التنسيق بين القواعد الشرعية والنصوص القانونية.

ومن الأعمال الأخرى التي تم إنجازها، قيامه ومن معه بإعادة صياغة وتحديث جميع

المطبوعات والدورة المستندية والتعاقدية للبنك، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، التي أصبحت أكثر حداثة ومرونة، وتلبي رغبة العملاء جميعهم.

كما قام من خلال دوره القانوني بالعمل على مراجعة وتحويل جميع العقود الخاصة بعملاء البنك إلى عقود إسلامية واستخدام النموذج الخاص بكل فئة منها والتوقيع عليها لأن لديهم تفويضاً من العملاء والبنك بذلك.

كما ساهم بالتنسيق مع بعض زملائه مع وزارة الإعلام لإعلان المرسوم الأميري وقرار بنك الكويت المركزي قبل يومين من بدء العمل بالنظام الإسلامي، وذلك من خلال تنفيذ التوصيات التي قُدمت إلى البنك من قبل الجهات المختصة بالموافقة على عملية التحول، والتعديلات التي تلت هذه التوصيات في الوقت المحدد رسمياً لبدء العمل في النظام الإسلامي، وفي هذا الشأن يقول السيد عمرو إن جميع الإدارات والعاملين في البنك كانت على خط متواز في سير العملية، ويتعاون طيب بينهم كل حسب اختصاصه لكي تتم العملية بنجاح.



اجتماع إدارة البنك الأهلي المتحد مع الهيئة الشرعية في يوم التحول إلى مصرف إسلامي، ويبدو السيد عمرو رضا واقفاً خلف الشيخ أحمد بزيع الياسين رحمه الله

المعوقات التي اعترضته في العمل خلال عملية التحول:

وهو يفضل تسميتها تحديات أمر واقع مفروضة على البنك من أجل العمل بالنظام الإسلامي واستكمال متطلبات التحول، ونتيجة للإجراءات الإدارية لدى بعض الجهات الرسمية فقد تحدد بأن يكون يوم الخميس الموافق الأول من أبريل عام ٢٠١٠م هو اليوم الأول للعمل بنظام إسلامي كامل في البنك ويكون بالاسم التجاري الجديد (البنك الأهلي المتحد) وبمنتجات ومطبوعات ومجموعات مستندية وتعاقدية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبفضل من الله تمت المتطلبات بنجاح وتم الحصول على شهادات رسمية بالاسم الجديد وأسماء الممثلين القانونيين ونسخة معتمدة من التعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك في الوقت المحدد وقبل الإعلان عن بدء العمل بالنظام الإسلامي.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

من وجهة نظر السيد عمرو فإن الحرص على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية كان له دور كبير في نجاح الاقتصاد الإسلامي يسانده تطويع القوانين المنظمة للعمل المصرفي لكي تتواءم مع أحكام الشريعة الإسلامية في معاملات المصارف.

ويضيف أن إخلاص القائمين على تطبيق فكرة الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية من الناحية القانونية، كان سبباً في نجاح الاقتصاد الإسلامي لأن ذلك الإخلاص يتبعه التوفيق بين القاعدة الشرعية والنص القانوني، أما النواحي الأخرى غير القانونية فإن إخلاص القائمين على العمل في الاقتصاد الإسلامي وعملهم الدؤوب في أن تكون منتجات هذا الاقتصاد منافسة بقوة لمنتجات الاقتصاد التقليدي وكذلك الأنشطة والخدمات عملت على توسيع رقعة العملاء لهذه المصارف الإسلامية مما ساهم في نجاحها وبالتالي نجاح الاقتصاد الإسلامي.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي:

يأمل السيد عمرو من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التوسع الأفقي خارج الدائرة المحلية أو الإقليمية، بل يتعدى هذه الحدود ليصل إلى العالمية.

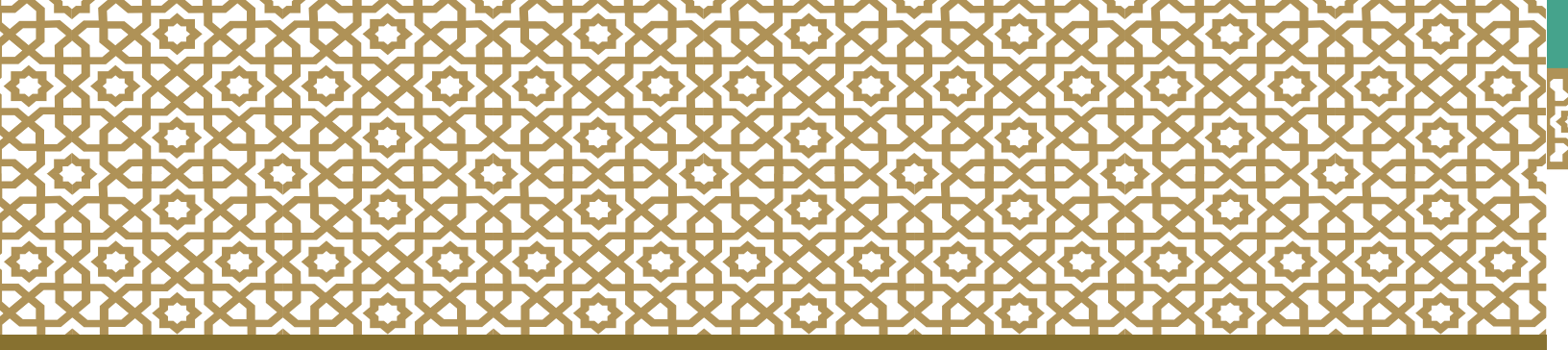
كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

إن تجربة التحول التي قامت بها العديد من المصارف والمؤسسات الاستثمارية أثبتت نجاحها وتفوقها في السوق محلياً وعالمياً، وما يشاهده الجميع من تفوق هذه المؤسسات الإسلامية فهو دليل واضح على ضرورة خوض التجربة للتحول من العمل وفق الاقتصاد التقليدي إلى العمل وفق الاقتصاد الإسلامي، والأزمة المالية العالمية التي حصلت في عام ٢٠٠٨ أثبتت فعلياً أن المصارف والمؤسسات التي تعمل وفق النظام الإسلامي كانت الأقل ضرراً بين أقرانها، وهذا ما أقرت به فرنسا نفسها، أليس هذا دليلاً فعلياً وملموساً يشجع على التحول إلى الاقتصاد الإسلامي؟

هذا ما قاله السيد عمرو حول سؤاله عن تشجيع الشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

بعد هذه السنين الطويلة من العمل كمستشار قانوني في العمل المصرفي الإسلامي، يفكر السيد عمرو جدياً بأن يكون له في المستقبل مكتب استشارات خاصة لمن يرغبون في الاستعانة بخبراته في عمليات التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، لأن أهم ما في ذلك مرضاة الله سبحانه وتعالى.



البنك الأهلي المتحد



ahli united bank

محمود عبد الغني محمود بهلول

مستشار تطوير المنتجات في البنك الأهلي المتحد

رائد التكييف المصرفي والقانوني لإنجاح التحول

المولد والنشأة:

ولد السيد محمود عبدالغني محمود بهلول في ٢٧/٦/١٩٦٥م في دولة الكويت، منطقة حولي، والده رحمه الله من أوائل من قدم إلى الكويت في خمسينيات القرن الماضي، وعمل بمهنة الحدادة في شركة النقل العام، وله من الإخوة: أخ واحد ومن الأخوات أربع جميعهم مقيمون في دولة الكويت منذ الولادة.

نبذة عن تاريخ العائلة:^(١)

تعود أصول عائلة السيد محمود عبدالغني إلى مدينة يافا، والتي تعتبر من أقدم وأهم مدن فلسطين التاريخية، وتقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتبعد عن القدس بحوالي ٥٥ كيلومتر إلى الغرب.

وقد أسهمت العوامل الطبيعية في جعل هذا الموقع منيعاً يُشرف على طرق المواصلات والتجارة، وهي بذلك تعتبر إحدى البوابات الغربية الفلسطينية، حيث يتم عبرها اتصال فلسطين بدول حوض البحر المتوسط وأوروبا وإفريقيا، ويُعتبر ميناؤها أحد أقدم الموانئ في العالم، وكانت يافا تعتبر قبل النكبة عاصمة فلسطين الثقافية بدون منازع، حيث احتوت على أهم الصحف الفلسطينية اليومية وعشرات المجلات ودور الطبع والنشر، إلى جانب احتوائها على أهم وأجمل دور السينما والمسارح والأندية الثقافية في فلسطين.

وبعد نكبة عام ١٩٤٨م خرج منها أهلها مرغمين، وانتشروا في بقاع الأرض ومنهم عائلة السيد محمود عبدالغني.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد محمود عبدالغني من كريمة إحدى الأسر الأردنية في عام ٢٠٠٩م، وهي مهندسة كيميائية تعمل في معهد الأبحاث العلمية في دولة الكويت، ورزقهما الله ولدين وبناتاً واحدة وجميعهم على مقاعد الدراسة.

(1) <https://ar.wikipedia.org/wiki>

مسيرته التعليمية:

أنهى السيد محمود عبدالغني جميع المراحل الدراسية التي مر بها في دولة الكويت، فالمرحلة الابتدائية كانت في مدرسة ابن رشد في منطقة الفيحاء، والمتوسطة في مدرسة الفيحاء المتوسطة، وأما المرحلة الثانوية فكانت الأسرة قد انتقلت إلى منطقة الفروانية فدرس في ثانوية خيطان القريبة من منطقتهم وأنهى دراسته فيها عام ١٩٨٢م.

التحق بعد المرحلة الثانوية بالمعهد التجاري (كلية الدراسات التجارية) وتخصص في «البنوك» ليحصل على تقدير امتياز مع مرتبة الشرف عام ١٩٨٦م.

وقد حصل السيد محمود عبدالغني على قرابة الخمسين دورة تدريبية في التمويل وخدمة العملاء، والمنتجات، والاقتصاد الإسلامي.

أبرز اهتماماته وهواياته:

أبرز اهتمامات السيد محمود عبدالغني تنصب على كل ما يختص بشأن البنوك الإسلامية، والاقتصاد الإسلامي، يليها من ناحية الأهمية كتب السياسة.

أما عن هواياته فهو يحب الرياضة عامة وكرة القدم خاصة.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في البنك الأهلي المتحد الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد أن تخرج السيد محمود عبدالغني من كلية الدراسات التجارية في عام ١٩٨٦م التحق بالعمل لدى بيت التمويل الكويتي وكان ذلك في أوائل ١٩٨٧م، واستمر بالعمل فيه حتى عام ١٩٩٩م حيث انتقل إلى العمل في شركة أصول للإجارة والتمويل بوظيفة مدير أول مبيعات، واستمر في العمل فيها حتى عام ٢٠٠٤م وهو العام الذي التحق فيه بالعمل في بنك الكويت العقاري «بنك الكويت الدولي حالياً» واستمر فيه حتى عام ٢٠٠٩م.

قصة التحاقه بالعمل لدى البنك الأهلي المتحد:

كان السيد محمود عبدالغني أحد أعضاء فريق التحول في بنك الكويت الدولي «البنك العقاري الكويتي سابقاً»، وحيث إنها كانت التجربة الأولى له وللفريق الذي عمل معه؛ فقد

اكتسب خبرة جيدة في عملية التحول وكيفيةها، والشروط الواجب توفرها من أجل الحصول على الموافقات، وآلية العمل الجديدة التي اتبعت في البنك حسب تعاليم الشريعة الإسلامية وأحكامها، والتي اكتملت في عام ٢٠٠٩م الموافق لبدء العمل في عملية تحول بنك الكويت والشرق الأوسط، وكان آنذاك السيد حمد عبدالمحسن المرزوق يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في بنك الكويت والشرق الأوسط، فأوعز للسيد عبدالله السيف بالعمل معه وكذلك إحضار فريق التحول - والسيد محمود عبدالغني منهم-، وطلبه السيد عبدالله السيف ليكون أحد أعضاء فريق العمل في عملية تحول «بنك الكويت والشرق الأوسط» من العمل وفق النظام التقليدي إلى العمل وفق النظام الإسلامي، والتحق بالفريق في عام ٢٠٠٩م في «بنك الكويت والشرق الأوسط» «البنك الأهلي المتحد حالياً».

الوظائف التي عمل بها في البنك الأهلي المتحد:

في بداية تعيينه في «بنك الكويت والشرق الأوسط» كان عمله مستشاراً لعملية التحول، وبعد أن تمت عملية التحول أصبح مدير تطوير المنتجات، ثم أصبح مدير التمويل العقاري حتى عام ٢٠١٣م.

أهم إنجازاته في البنك الأهلي المتحد:

كما أسلفنا سابقاً، فإن السيد محمود عبدالغني لديه خبرة طويلة اكتسبها أثناء عمله في بنك الكويت الدولي أثناء عملية التحول وحتى نهايتها والحصول على الموافقات اللازمة للعمل بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وهذه الخبرة المكتسبة أضفت السرعة والدقة في عملية التحول لدى «بنك الكويت والشرق الأوسط».

ومن الإنجازات التي قام بها:

- العمل على تطوير العقود والمستندات المتعلقة بالتمويل (المنتجات الإسلامية - عقود الاجارة - الاستصناع - المرابحة)، وكل منتجات التمويل الإسلامي المتعلقة.
- تدريب الموظفين من خلال دورات تدريبية لهم على الإجراءات العملية في البنك وفق النظام الاقتصادي الإسلامي، لأن المنتجات الإسلامية لا بد أن تقوم ضمن خطوات متسلسلة وحتى لا تدخل في المحظور الشرعي.

- العمل على معالجة الديون من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي.
- المساهمة في وضع آلية التعامل للحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة لعملية التحول.
- المشاركة في اختيار النظام الآلي المناسب للعمل في البنك والمتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- استحداث أدوات تمويل جديدة (الاجارة المتغيرة).

المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

كانت عملية التحول بالنسبة للسيد محمود عبدالغني إجراءات روتينية يقوم بها بكل سلاسة ويسر، لأن تجربة التحول في بنك الكويت الدولي أكسبته مهارات وخبرة في متطلبات عملية التحول من بدايتها حتى الانتهاء منها والحصول على التراخيص اللازمة واختيار العقود والمنتجات وأدوات التمويل إلى آخره، ولكن ما يعتبره معوقاً كان أثناء عملية التحول وجود بعض الموظفين غير المسلمين، وبالتالي عملية تدريبهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية قد لا تؤدي ثمارها لأن الهدف هو الإنجاز وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبسرعة ودقة، وهذا لم يكن ديدن بعضهم كما ذكرنا فالعملية التي تتطلب فترة عمل يومين مثلاً قد يستغرق في إنجازها شهراً، وفي ذلك تعطيل للعمل، لذلك كان علينا مراقبة الموظفين - كما يقول عبدالغني - ومتابعة أدائهم وفترة إنجاز العمليات والأعمال الموكولة لهم أو استبعاد مَنْ لا يعمل وفق الآلية المحددة في الإنجاز المتوقع وفق خطة البنك التشغيلية بعد استنفاد الإجراءات الرقابية معه.

ويضيف السيد عبدالغني: ما سهل علينا الأمور والتعامل مع المعوقات هو الإدارة الحكيمة لدينا في البنك، فالسيد حمد المرزوق والسيد عبدالله السيف كانا داعمين بقوة لعملنا، وبالتالي تم إعطاؤنا صلاحيات كبيرة في العمل وبالطبع تحت مراقبتهم وإشرافهما معاً.

كذلك من بعض المعوقات أن طبيعة العملاء قد اعتادوا على النظام التقليدي، وكان تعاملهم بصيغ مختلفة، لذلك كان على السيد عبدالغني وفريقه إيجاد الحلول المناسبة بينهم وبين النظام الإسلامي في إنتاج منتج يحقق رغباتهم ومتطابق في نفس الوقت مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

من أهم سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي التي قامت عليها المصارف الإسلامية في نظر السيد محمود عبدالغني: التنوع في المنتجات والتي هي غير متوفرة لدى المصارف التقليدية، مثل المرابحة والإجارة والمضاربة والمشاركة والإجارة الموصوفة الذمة والصكوك بأنواعها والاستصناع، فهذا التنوع أعطى فرصة للبنوك الإسلامية لتنتشر أكثر ويُقبل عليها العملاء.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يأمل السيد محمود عبدالغني من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي السير على خطى الرعيل الأول من رواد التحول، وهم أهرام العمل الاقتصادي الإسلامي والمعلمون الأوائل، فالأرباح لم تكن مهمة في المرتبة الأولى لديهم بل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، وعلى الموظفين أن يكونوا متمكنين من الأدوار المناطة بهم وقادرين على تلبية احتياجات العملاء بكفاءة واقتدار، فكلمته المشهورة التي كان أحد رواد التمويل الإسلامي أحمد بزيع الياسين يرحمه الله يقولها للموظفين: «أنتم مجاهدون» ويقصد بتوصيلهم الفكر الإسلامي من خلال أعمالهم التي يقومون بها.

كذلك يأمل من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي البحث الدائم عن كل ما هو جديد وحديث في عالم الاقتصاد الإسلامي والمنتجات والخدمات لمواكبة التقدم في المؤسسات الاقتصادية الأخرى من خلال متابعة الدراسات الجديدة التي يقوم بها المختصون في جميع أنحاء العالم.

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يختصر السيد محمود عبدالغني كلمته التشجيعية بقوله: انظروا اليوم إلى حال المصارف الإسلامية ومؤسسات الاستثمار التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية وما آلت إليه أحوالها، من تطور وانتشار، ونجاح تلو النجاح لهو خير دليل على أن من يتعامل مع الاقتصاد الإسلامي هو من يكسب السوق بعد رضا الله سبحانه وتعالى.

كذلك رغبة بعض المصارف في التحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لهو دليل آخر على النجاح الذي حققته هذه المصارف.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج البنك الأهلي المتحد:

يقول السيد محمود عبدالغني إن عمله في بيت التمويل الكويتي، وكذلك بنك الكويت الدولي، ومشاركته في عملية التحول في البنك الدولي، والدور الذي قام به في شأن تعديل المنتجات وتطوير العقود لتتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ هو عمل مميز خاصة أن هذه التجربة الأولى في عمليات التحول التي عاشها السيد عبدالغني، ومشاركته لفرق العمل من أجل إتمام الشروط الواجب توفرها، وتعديل كل ما هو مطلوب من البنك لكي يبدأ العمل خاصة أن بعض الأصول استغرق عاماً كاملاً وأكثر لمعالجتها حتى يتم التحويل بما يتلاءم مع الصيغة الإسلامية.

كما اعتمد بنك وربة صيغة العقود التي تم تطويرها من قبل السيد محمود عبدالغني وفريقه في البنك الأهلي المتحد، في عملية التحول التي قام بها بنك وربة أيضاً.

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

من القصص التي مرت في حياة السيد محمود عبدالغني ولم ينسها، بل يقول: «لن أنساها ما دمت حياً»؛ هي فترة عمله مع المرحوم بإذن الله العم أحمد بزيع الياسين، ويردف قائلاً: كان العم أحمد بزيع الياسين يجمعنا في فرع الشعب (بيت التمويل الكويتي) - بشكل دوري - وكان يقوم بامتحاننا ورقياً، ويقدم نتائج هذا الامتحان إلى الإدارة التي يتبع لها الموظف أو المدير، فالكل عنده سواء ويمتحن في أعمال المصارف الإسلامية، وكان من أفضل نتائج هذا العمل أن الموظفين والمسؤولين يكونون دائماً متهيئين لهذا الامتحان ويطلبون باهتمام وفهم قبل أن يتقدموا لهذا الامتحان، وكانت النتائج تُرسل إلى الإدارات للتعرف على مستوى موظفيها وإجراء ما يلزم مع الموظف الذي لم يُجب بجدارة، وعليه كانت الإدارات متهيئة دوماً لعمل دورات تدريبية لموظفيها حتى يكونوا على علم تام واطلاع كامل على ما تختص به المصارف الإسلامية.

خدمات قدمها للوطن:

في فترة الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت تم الطلب من السيد محمود عبدالغني بالوجود في المقر الرئيسي لبيت التمويل الكويتي (معرض السيارات) في الشويخ، وبالفعل كان يعمل يومياً مع بعض الموظفين لتمويه العدو الغاشم، وحتى لا يتم تخريب أو تدمير المكان، ولما كان يُسأل عن تاريخ مباشرتهم للعمل كان يقول للمحتلين: قريباً جداً لكن لا بد من بعض التحضيرات، وهو بذلك يكسب وقتاً إضافياً لإبعادهم عن تدمير المقر أو العبث به حتى شاء الله سبحانه وتعالى التحرير، وعادت الحقوق إلى أهلها، وعاد العمل في هذا المقر كما كان وأفضل بفضل من الله ورحمته.

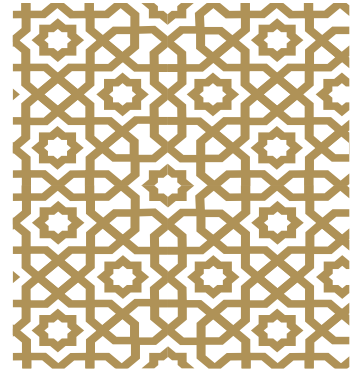
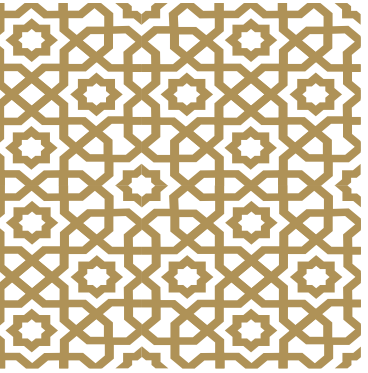
مشاركاته الإنسانية وأعماله الخيرية:

يعمل السيد محمود عبدالغني بمشاركة مع أخته الكبيرة التي أنهت دراستها في كلية الشريعة الإسلامية، في مساعدة الأيتام والأسر المحتاجة، منذ سنوات طويلة، وهم يهتمون بهذه الشريحة سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها، معتمدين على ما يملكون من مال خاص بهم، وكذلك إسهامات الأصدقاء والمقربين منهم.

رابعاً: بيت الأوراق المالية



بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE





بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE



أيمن عبدالله يوسف بودي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة بيت الأوراق المالية

رائد التحول بين الشركات الكويتية (١٩٨٦ - ٢٠١٥)

المولد والنشأة:

ولد السيد أيمن عبدالله يوسف بودي في عام ١٩٥٧م في مدينة الكويت، ثم انتقلت أسرته للسكن في منطقة الشامية.

كان والده وجده يعملان في التجارة العامة بين الهند ودولة الكويت، وعندما تحسنت الأوضاع الاقتصادية في الكويت، اشترك والده السيد عبدالله بودي مع أخيه محمد في تجارتهم الخاصة حتى تحسنت الأوضاع بشكل عام في دولة الكويت إبان فترة ظهور النفط فتحولاً في عملهما إلى تجارة العقارات.

مسيرته التعليمية:

بدأت مسيرة السيد أيمن بودي التعليمية في المدارس التي تقع في منطقة الشامية في الكويت، ثم انتقل إلى ثانوية كيفان لينهي دراسته الثانوية في عام ١٩٧٥م. حصل على الدبلوم التجاري عام ١٩٧٧م وأكمل دراسته في كلية الدراسات المصرفية عام ١٩٧٩م.

الاهتمام العام لدى السيد أيمن بودي الاطلاع ومتابعة أحداث وتطورات الاقتصاد بشكل عام، جنباً إلى جنب مع الأعمال الخيرية التي يقوم بها من خلال المبرة التي أنشأها «مبرة البدور الخيرية» وسيتم ذكر أهم الأهداف وأعمال هذه المبرة لاحقاً.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في شركة بيت الأوراق المالية الذي ساهم

بتحويلها إلى الاقتصاد الإسلامي:

التحق بالعمل في الشركة الكويتية للاستثمار عام ١٩٧٧ - ١٩٨٦م ثم ترقى ليصبح مديراً لإدارة الاستثمار المحلي وبقي في منصبه حتى عام ١٩٨٦م. ومثل الشركة الكويتية للاستثمار في كثير من عضويات مجالس إدارات الشركات الكويتية والأجنبية.

في أواخر ١٩٨٦م وقع عليه الاختيار من قبل الهيئة العامة للاستثمار ليكون رئيساً وعضواً منتدباً لشركة بيت الأوراق المالية المملوكة آنذاك بالكامل للهيئة العامة للاستثمار.

قصة التحاقه بالعمل في شركة بيت الأوراق المالية:

يقول السيد أيمن بودي: «مرت دولة الكويت بأزمة مالية خانقة في عام ١٩٨٢م، وكانت تسمى في تلك الفترة (أزمة سوق المناخ)، ومع أن تأثيرها كان محدوداً فقط بسوق الأوراق المالية إلا أن الحكومة لم تقف مكتوفة الأيدي بل تدخلت وقامت بشراء الشركات المقفلة التي تأسست في ذلك الوقت وتعرضت للخسائر الفادحة.

واستمرت تداعيات الأزمة حتى عام ١٩٨٦م مما استدعى من الهيئة العامة للاستثمار أن يكون لها ذراع استثماري لتدير هذه الأسهم التي آلت إلى الحكومة بعد شرائها من أصحابها أثناء لأزمة، بعد إعادة هيكلتها ودمج المتشابه منه ثم طرحها في البورصة بعد تحسن أوضاعها».

وتم اختيار السيد بودي ليكون رئيساً لشركة بيت الأوراق المالية، لما له من خبرة ودراية في الاستثمار وإدارة الأصول المحلية.

أهم الانجازات التي قام بها في شركة بيت الأوراق المالية في الفترة: ١٩٨٦ - ١٩٨٩:

عمل على وضع استراتيجية متكاملة بحيث تقوم شركة بيت الأوراق المالية بدور صانع سوق للأوراق المالية ما بعد أزمة المناخ واستمرار الحرب العراقية الإيرانية. وذلك من خلال ما يتوفر للشركة من إمكانيات لتحريك السوق وخلق طلب حقيقي على الأسهم وبت روح الثقة بما يتوفر لديها من محفظة الهيئة العامة للاستثمار. وقد نجحت هذه الاستراتيجية في إعادة الثقة في السوق وإنعاش قيمة التداول خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ وأسهمت الشركة بعد الغزو العراقي الغاشم على الكويت بعد التحرير عام ١٩٩٠ في القيام بوضع استراتيجية هدفها إعادة الثقة في سوق الكويت للأوراق المالية وخلق طلب وعرض على كثير من الأسهم المدرجة، ولله الحمد فقد حققت شركة بيت الأوراق المالية النجاح في استراتيجيتها الجديدة لنمو التداول في السوق وخلق قوة شرائية لإعادة روح الثقة في التداول حيث بلغت معدلات تداول عالية في ذلك الوقت، مما انعكس إيجاباً على كامل قطاعات السوق في ظل الإمكانيات الموجودة والمتاحة حتى عام ١٩٩٦ م.

وبعد ظهور برنامج الخصخصة في عام ١٩٩٦م قامت الهيئة العامة للاستثمار ببيع ملكيتها لهذه الشركة إلى القطاع الخاص عن طريق البيع المباشر - المزاد العلني، حيث تملك القطاع الخاص شركة بيت الأوراق المالية، حيث استمر السيد بودي رئيساً وعضواً منتدباً في عمله بشركة بيت الأوراق المالية حتى عام ٢٠١٥م الموافق لحصوله على التقاعد وتفرغه لأعماله الخاصة.

أهم إنجازاته منذ توليه زمام إدارة الشركة:

إذا أردنا أن نرصد أهم الإنجازات التي تحققت في عهده، قرابة ثلاثين عاماً قضاها السيد أيمن بودي في شركة بيت الأوراق المالية؛ فإن المقام هنا لا يكفي لذكرها كلها، ولكننا سنكتفي بذكر بعضها:

- لعبت الشركة دور صانع للسوق في ظل ظروف سياسية صعبة وذلك لثبوت روح الثقة والتداول في سوق الكويت للأوراق المالية في الفترة من (١٩٩٦ - ١٩٨٦)
- تعتبر أول شركة استثمارية كويتية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد بيت التمويل الكويتي.
- إعادة صياغة العقد التأسيسي للشركة لكي ينسجم مع التغييرات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ساهم في زيادة المحافظ المتطابقة مع الشريعة الإسلامية المُدارة من قبل الشركة، وتخفيض درجة المخاطرة في إدارتها وبالتالي المحافظة على دورها كطرف فاعل في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث بلغ إجمالي الأصول المدارة مليار دولار أمريكي.
- شارك في إحداث تغييرات جذرية على هيكل الملكية في بيت الأوراق المالية.
- التركيز على تنويع استثمارات الشركة بما يكفل تحقيق أفضل العوائد الممكنة مع المحافظة على مستوى مقبول للمخاطر.

- المساهمة في تطوير نظام المحاسبة والاستثمار الآلي والذي كان الهدف منه تطوير كفاءة الأداء الداخلي لعمليات الاستثمار في ظل الازدياد المستمر للأموال المدارة.
- كان له دور حيوي في المساهمة في إعادة هيكلة بعض الشركات غير المدرجة، أو زيادة رؤوس أموالها وتوسيع نشاطها، والدخول في تأسيس شركات في قطاعات وإعادة إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- تم طرح أول صندوق استثماري يتوافق عقده الأساسي مع أحكام الشريعة الإسلامية، صندوق «أرزاق للاستثمار المالي»، وهو باكورة منتجات صناديق الاستثمار.
- تجاوز عدد الموظفين الذين يعملون تحت لواء الشركات الخاضعة لمليتها المباشرة ٧,٠٠٠ موظف في مرحلة من المراحل.
- شارك في كثير من الحوارات والمحاضرات والمؤتمرات الخاصة في تطوير آلية وأدوات سوق الأوراق المالية.
- تبنى استراتيجية الدخول في استثمارات مباشرة والتركيز على قطاعات إنتاجية خاصة في قطاع التعليم وقطاع الصحة والقطاعات الصناعي والزراعي. حيث أثبتت هذه القطاعات جدواها الاقتصادية.
- انتهجت إدارة شركة بيت الأوراق المالية سياسة التنوع الجغرافي في الاستثمارات بهدف تقليل المخاطر.
- ساهم في تأسيس شركة بيت الأوراق العالمية وهي متخصصة في إدارة الأصول في الأسواق العالمية وتعمل في جميع أوجه النشاط الاستثماري وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية. وقد تحولت لاحقاً إلى الذراع التسويقي لبنك جيت هاوس المملوك بنسبة كبيرة لبيت الأوراق المالية.
- ساهم في دخول الشركة في مجال تطوير الاستثمار العقاري الذي تشرف عليه وحدة تنظيمية جديدة ملحقة بقطاع الاستثمار المحلي - بيت الأوراق العقارية.

- ساهم في إعادة هيكلة الشركات العائلية، وتعتبر شركة بيت الأوراق المالية أول شركة تقوم بشراء مجموعة شركات الغانم الصناعية، وجميعها شركات رائدة في مجالها مثال الأدوية والصناعة. وإعادة تطويرها وادراجها في السوق.
- قامت شركة بيت الأوراق المالية بتطوير القطاع الزراعي في الكويت بعد شراء شركة النخيل للإنتاج الزراعي لكي تطور الإنتاج الزراعي في الكويت وتقلل التكلفة على المزارع، وتزويد المزارعين بالبذور الجيدة.
- قام بتأسيس الشركة الوطنية لتكنولوجيا المياه، حيث تنتج وحدات متنقلة لتحلية المياه المالحة، مما ساعد كثيراً من المزارعين على تحقيق منتجاتهم وتقليل تكلفة الإنتاج.
- قام بتطوير القطاع الصحي، حيث تم إعادة هيكلة مستشفى السلام، وقام بتسويق حصص فيه، وطور فكرة المراكز الطبية لجراحة اليوم الواحد.
- قام بتأسيس ثاني أكبر مصنع لتعبئة مياه الشرب (مياه أبراج) وقد ساهم هذا المصنع في تغطية ٣٠٪ من السوق المحلي.
- قامت شركة بيت الأوراق المالية بإعادة هيكلة:
- شركة ياكو الطبية، وتم ادراجها في السوق.
- شركة المعدات القابضة التي اندرجت تحت رايته شركات المعدات، وشركات المواد الخصوصية، وشركة برقان للمقاولات، وشركة ستريم لينك للاتصالات، ومصنع الخصوصية لكيماويات البناء، ومصنع الشبك الممدد.
- قامت بتأسيس شركة عارف الاستثمارية الإسلامية لإدارة الأصول برأس مال ٥٠ مليون دينار كويتي.
- أسست شركة الأمان للاستثمار لإدارة الأصول برأس مال ٢٥ مليون دينار كويتي.
- المساهمة في تأسيس صندوق ديار للاستثمار العقاري برأس مال ٢٠ مليون دينار كويتي.

- وضعت خطة للتركيز على مشتملات التنمية من تطوير التعليم، حيث ساهم في الاستحواذ على شركة الخدمات التعليمية التي تملك أكثر من ٢٠ مدرسة حديثة للتعليم الأجنبي، وتملكت حصة مؤثرة في جامعة الخليج.
- ساهمت في تأسيس أفضل بنك إسلامي في لندن عام ٢٠٠٥ م Gate House Bank برأس مال ١٥٠ مليون جنيه إسترليني، والذي يعتبر الآن من أفضل البنوك الإسلامية في لندن لما يتمتع به من سمعة طيبة وأداء ممتاز.



رئيس مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية العضو المنتدب أيمن بودي على هامش انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للشركة ٢٤-٩-٢٠١٥

المعوقات التي اعترضته في العمل خلال عملية التحول:

يقول السيد أيمن بوذي: «لم تكن معوقات بقدر ما اعتبرناها تحديات لكي نكون أو لا نكون، ومنها المحافظة على العملاء خاصة بعد التحول، وخوف البعض منهم من الاستمرار في نظام جديد لا يعلم العميل مستقبل محفظته، ولكن بفضل سياسة العمل والاستراتيجية التي اتبعتها الإدارة نجحت الشركة في المحافظة على العملاء، بل وزاد عددهم». وكذلك فإن عملية التحول تستوجب الحصول على شركات تنسجم مع المحافظ الجديدة، ولا بد من وجود أدوات إسلامية تشتريها الشركة.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي:

لقد أثبت الاقتصاد الإسلامي ملاءمته لكل المجتمعات، إذ طُبق الاقتصاد الإسلامي اثني عشر قرناً من الزمان، وأقام حضارة مزدهرة مازلنا نشاهد آثارها حتى الآن، ولم يتوقف تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي إلا بعد الاحتلال الأوروبي للبلاد الإسلامية، واستبدلت بمبادئ وقيم لا أخلاقية تعتمد على الجشع والربح الفاحش المضمون.

وتم إعادة صياغة التشريعات والقوانين التي جمدت القيم الإيمانية والأخلاقية، والتي كانت سبباً رئيساً في ظهور الأزمات الاقتصادية في العالم كما حدث في عام ١٩٢٩ من انهيار سوق الأوراق المالية نتيجة الربح الفاحش السريع الذي يفتقد إلى الإنتاج، وكذلك الأزمة الأخيرة التي حدثت في أمريكا عام ٢٠٠٨ وأفلست جرائها كثير من البنوك والمؤسسات المالية والشركات العقارية، والتي أطلق عليها أزمة الائتمان العقارية، والتي منشؤها إعادة بيع الديون على هيئة محافظ وصناديق عقارية تم بيعها أكثر من مرة، والتي تأثرت بها كثير من الشركات خارج أمريكا وحتى اليوم، ولا زالت الكويت والكثير من الدول بعد مرور أكثر من عشر سنوات من بداية الأزمة العالمية؛ مازالت الكثير من المؤسسات والبنوك تئن من نتائجها السلبية. وقد كتب كثير من المحللين الغربيين أن سبب الأزمة يعود في جذوره إلى الأخلاق (ethics) والتي هي صلب عمل الاقتصاد الإسلامي الذي نظم التعامل والربح والمشاركة وعقود الاستصناع المنتهية بالتملك من ربح المؤسسة وعقود الإجارة وعقود التورق وغيرها.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يقول السيد أيمن بودي: بعد الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨م والتي ألفت بظلالها على العالم أجمع؛ انخفضت قيمة الاستثمارات وبالتالي أثرت على سوق الاستثمار، ولكن مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لم تتأثر جميعها، وبقيت التي كانت تعمل وفق أسس صحيحة مأمونة المخاطر في الاقتراض أو الاستثمار.

ويأمل السيد بودي من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي عدم التماذي في الاستثمارات غير المدروسة وبالتالي غير المأمونة، كما يأمل عدم النظر إلى تحقيق أرباح عالية دون دراسات جدوى، فعلى المؤسسات أن تعمل وفق رأس المال المتاح لها ولا تقترض ما يزيد عن رأسمالها بحيث تكون نسبة الاقتراض = ١:١ أي ضمن رأس المال المتاح لها.



رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة بيت الأوراق المالية «البيت» أيمن عبدالله بودي متراًساً أحد اجتماعات الجمعية العمومية

كلمة تشجيع للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي؛

يقدم السيد أيمن بودي نصيحته للشباب بضرورة الالتحاق بالمؤسسات والهيئات التي تُعنى بالاستثمار لكي يكملوا مسيرة آبائهم وأجدادهم ربانة التجارة السابقة في الكويت منذ عصر الغوص وحتى يومنا هذا، فالكويت منارة رائدة في تطوير العمل الاستثماري والتاريخ والعالم يشهد لها بذلك، فالكويت مع صغر حجمها فهي تعتبر مركز إدارة الثروات بما لديها من قوانين لحماية المستثمرين وشركات متخصصة في إدارة الأصول، حيث بلغ عدد الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابة البنك المركزي تقريباً ١٠٠ شركة، وتحت إدارتها مبالغ كبيرة تدار في جميع أنحاء العالم. فعليهم أن يكونوا ربانة الاستثمار الناجح من خلال تعلمهم وتخصصهم في الدراسات التي تهتم بالتمويل والاستثمار.

وأما بالنسبة لمؤسسات الاقتصاد الأخرى؛ فهي ترى واقع اليوم من نجاح مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي يزداد عملاؤها يوماً بعد يوم، وهذا هو العمل الاقتصادي الإسلامي الذي يرضي الله سبحانه وتعالى ويساهم في دعم التنمية الشاملة للبلاد.

أعماله الحرة ومشاركاته التجارية؛

بعد أن حطت سفينة السيد بودي في ميناء التقاعد بعد عمر طويل مع شركات الاستثمار، قام بفتح مكتب استشارات اقتصادية «الراسيات للاستشارات الاقتصادية» يقدم من خلاله ثمرة تجاربه الطويلة مع الاستثمار للشركات التي تعمل في هذا المجال.

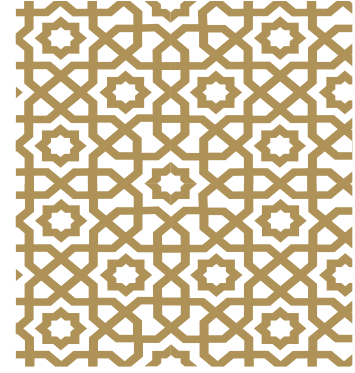
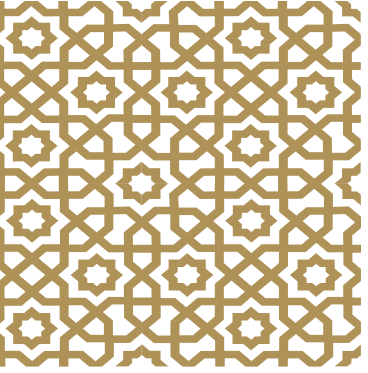
ويذكر السيد أيمن بودي موقفاً مفصلياً أثناء الأزمة العالمية الاقتصادية في عام ١٩٨٨م حيث تم استدعاؤه لمناقشة الأزمة وآثارها وكيفية التخلص من آثارها، وكان بحضور المرحوم بإذن الله الشيخ سعد العبدالله الصباح، وقد أدلى السيد أيمن بودي بدلوه في هذا الشأن وقدم النصح والإرشاد لتطوير قانون المستثمر الأجنبي والعربي الغير كويتي وتذليل العقبات أمامهم، وقد تم الأخذ برأيه مما مكن من دخول رؤوس أموال كبيرة للاستثمار وأنعشت الأسواق المحلية بصورة عامة عن طريق الصناديق العقارية أو تملك الشقق للكويتي ولغير الكويتي.

أعماله الخيرية والإنسانية:

العمل الخيري والإنساني من الأعمال التي باتت ضرورية لكل مقتدر ويعمل لآخرته، فقد قام السيد أيمن بودي وإخوانه بتأسيس مبرة «البدور الخيرية» لإبراز قيم العقلانية والتفكير في القرآن الكريم بتقديم منتجات إعلامية تعزز الإعجاز العلمي للقرآن الكريم بما يحقق قدراً مؤثراً من تلاقي الثقافات والتواصل الحضاري في العالم في اتصال مع مبادرات تنموية في العالم الإسلامي تدعم قيم الاعتدال والعطاء والإيجابية. كما كان لها الاهتمام الكبير بإصدار أفلام قصيرة تتعلق بإعجاز القرآن الكريم بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الخيرية الأخرى في العمل الإنساني والإغاثي في الدول الفقيرة.

ويختتم السيد أيمن بودي مضيئاً أنه يجب تقييم عمل الشركات ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي المختلفة، خاصة بعد الأزمات المالية التي تعرض لها العالم أجمع، وهل كان لهذه المؤسسات الدور الحيوي الهام في إبراز أهمية وفعالية الاقتصاد الإسلامي وإثبات وجوده في السوق، من النواحي العديدة الخاصة بالاستثمارات المحلية والعالمية والعوائد المتحققة منها، وأيضاً من خلال دورها في تنمية المجتمع المحلي وتلبية احتياجات أفراد.

خامساً:
شركة الصفاة للإستثمار





الصفاة
AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY



وليد أحمد عبدالله ناصر الشهران
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الصفاة للاستثمار

رائد نشر ثقافة التحول في القطاع الخاص

المولد والنشأة:

ولد السيد وليد أحمد عبدالله ناصر الشهران في ١٩٤٩/٢/٣م في منطقة حولي في الكويت، ويذكر أنه وُلد في أشهر الربيع أثناء قضاء عائلته عطلتهم الربيعية في منزل جده لوالدته عبدالحميد عبدالعزيز الصانع، وهم من سكان منطقة القبلة، وكان والده رحمه الله المولود في الكويت عام ١٩٠٠م يعمل في التجارة وله دكان في سوق الغريلي منذ أكثر من ٧٥ عاماً، وفي عام ١٩٦٥م قام بتأسيس مؤسسة الشهران لصناعة الأيروسول (مصنع كويك) والذي يعتبر من أقدم المصانع الكويتية، كما أنشأ العديد من الشركات وقام بالعديد من الأنشطة ذات العلاقة.

وللسيد وليد الشهران أربعة إخوة. ووالدته ابنة عبدالحميد عبدالعزيز الصانع.

نبذة عن تاريخ العائلة:

تعود أصول عائلة السيد وليد الشهران إلى منطقة «جلاجل» من سدير في محافظة المجمعة بالمملكة العربية السعودية، وجده للسيد وليد الشهران «عبدالله بن ناصر» وُلد في جلاجل عام ١٨٥٦م، وحضر مع والده إلى الكويت في عام ١٨٧١م، وعاش متنقلاً بين المملكة العربية السعودية والكويت طلباً للرزق.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد وليد الشهران في تاريخ ١٩٧٤/٤/١٨م من كريمة أسرة العتيقي، وورزقهما الله ثلاثة أبناء وبناتاً واحدة، وأبناؤه ناصر الحاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية، ويدير أعماله التجارية الخاصة، والمهندس أحمد الذي تخرج من جامعة دنفر أيضاً، وله مكتب هندسي خاص، وأصغرهم فهد الذي حصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في الكويت ويعمل في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي.

وللسيد وليد الشهران خمسة أحفاد يملؤون حياته بهجة وسعادة.

مسيرته التعليمية:

بداية المرحلة التعليمية للسيد وليد الشهران كانت من منطقة سكنه في القبلة حيث التحق بمدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية ثم انتقل إلى مدرسة المثني يليها مدرسة حولي

الجديدة عام ١٩٥٧م، وأما المرحلة المتوسطة فكانت في مدرسة فلسطين في منطقة الدسمة ثم أكمل المرحلة في مدرسة القادسية المتوسطة للبنين، والمرحلة الثانوية كانت في ثانوية الدعية حيث قضى بها سنين ولم يستكمل دراسته الثانوية لظروف صحية أجبرته على ترك الدراسة للعلاج في الخارج عام ١٩٦٧م.

التحق السيد وليد الشرهان بعدة دورات تدريبية لدراسة اللغة الإنجليزية والصناعة في إنجلترا عام ١٩٦٨م، ثم توجه مباشرة للعمل مع والده.

أبرز اهتماماته وهواياته:

يقول السيد وليد الشرهان إن اهتماماته تتمحور في حب العمل وإتقانه الذي يعتبره من المتطلبات الأساسية التي تضمن النجاح في أي ميدان مهني، وإن وجود شغف ورغبة لدى العاملين في وظيفة معينة يمنحهم دافعاً قوياً للإبداع فيه وإتقانه، مما يجعلنا نعتبر أن حب العمل بمثابة طريق حتمي للوصول إلى الغايات وتحقيق الأهداف المهنية التي من شأنها أن ترفع من قيمة الشخص وتحقق له مكانة اجتماعية ومهنية مميزة. وهكذا فإن اهتمامه ينصب على القطاعات الانتاجية لأنها برأيه تحتاج إلى فكر متجدد وخلاق باستمرار.

ومن هواياته القراءة لتوسيع مداركه، ويعشق الحياة البرية ذات الهواء النقي والهدوء المريح للنفس، كما أنه يهوى الرحلات البحرية ويحب السفر إلى جميع بلدان العالم.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في شركة الصفاة للاستثمار الذي ساهم بتحويلها إلى الاقتصاد الإسلامي:

ذكرنا سابقاً أن السيد وليد الشرهان عمل مع والده وهو في سن مبكرة في عام ١٩٦٩م، وكان يعمل وقتها «بائعاً متجولاً» يقوم بتوزيع منتجات مصنع والده، ولكونه حصل على دورات صناعية بإنجلترا عام ١٩٦٨م، فقد التحق بالعمل بالإنتاج الصناعي، وعمل مديراً فنياً لمدة ست سنوات، ساهم خلالها في تأسيس فرع للمصنع في منطقة الرياض الصناعية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة عام ١٩٧٢م، ثم تدرج بالعمل في المصنع من مدير فني إلى مدير تجاري ثم المدير العام ثم الرئيس التنفيذي حتى عام ٢٠٠٣م، وبهذا يكون قد قضى ما يقارب أربعة وثلاثين عاماً بالعمل الصناعي الخاص بوالده.

وفي خلال المدة السابقة التي قضاها في العمل الصناعي فقد شغل العديد من المناصب في عضوية العديد من مجالس إدارة الشركات بمختلف قطاعات العمل التجاري والصناعي، ومنها:

- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة السجاد في عام ١٩٨٢م.
- عضو في مجلس إدارة الشركة الأهلية للاستثمار في عام ١٩٨٨م، حيث تدرج فيها من عضو مجلس إدارة إلى نائب رئيس مجلس الإدارة وصولاً إلى رئيس مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٢م.
- شارك في تأسيس شركة الشعبية لصناعة الورق «الشعبية الصناعية» وتدرج في المناصب فيها حتى أصبح رئيس مجلس إدارة الشركة.
- شارك في تأسيس الشركة الأهلية للكيماويات، وكان عضواً في مجلس إدارتها.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العصرية للطباعة «المطبعة العصرية».
- عضو ونائب رئيس شركة الصناعات المتحدة قرابة خمسة وعشرين عاماً.
- شارك بالترشح والانتخابات لأول مجلس إدارة لشركة بيت التمويل الكويتي في عام ١٩٧٧م مع السيد خالد الصالح العتيقي، وحصل على عضو احتياط، وهذا مؤشر على اهتمامه المبكر بالعمل الاستثماري الإسلامي.

قصة التحاقه بالعمل في شركة الصفاة للاستثمار:

في مايو من عام ٢٠٠٢م قرر السيد وليد الشهران التنحي عن رئاسة مجلس إدارة الشركة الأهلية للاستثمار، والتفكير في التحول إلى مرحلة نشاط استثماري خاص يلبي احتياجات جديدة من العمل، خاصة وأنه يمتلك الخبرة والكفاءة الإدارية لمثل هذه المشاريع، مع توافر الفرص الاستثمارية وقنواتها المتشعبة في القطاع المالي والعقاري والصناعي، يُضاف إلى ذلك وجود الفوائض المالية لدى مجموعة كبيرة من المؤسسين والمستثمرين.

وفي نوفمبر من العام نفسه اتفق مع مجموعة من المستثمرين (محمد علي النقي ومشاري زيد الخالد وطارق بدر السالم ووليد محمد العيسى وعزام عبدالعزيز الفليح،

وآخرين) أن يقوموا بتأسيس شركة مساهمة تمارس أنشطة استثمارية مختلفة، وبدأت مسيرة التأسيس من خلال تقديم طلب لوزارة التجارة والصناعة، والتي أحالته بدورها إلى بنك الكويت المركزي للموافقة على تأسيس (شركة الصفاة للاستثمار) برأسمال قدره ١٥ مليون دينار كويتي، على أن يتم استكمال الإجراءات المطلوبة لموافقة البنك المركزي في خلال ستة أشهر، وفي خلال هذه المدة ومع وجود فوائض مالية كبيرة متوفرة في ذلك الوقت والنشاط الكبير لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد قرر المؤسسون وتحديدًا في ٢٠/٥/٢٠٠٣م صرف النظر عن استكمال تأسيس هذه الشركة الاستثمارية والبحث عن شركة مساهمة قائمة بغرض تحويلها إلى شركة استثمارية.

وفي أبريل من عام ٢٠٠٣م تم شراء ٦٠٪ من أسهم شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية من قبل (شركة أولاد أحمد الشهران للتجارة العامة)، وفي مايو من العام نفسه وافق مجلس إدارة الشركة على زيادة رأس مال الشركة إلى ١٥ مليون دينار وتعديل أغراضها من التصنيع إلى الاستثمار، وتغيير اسم الشركة إلى «شركة الصفاة للاستثمار» وفي يونيو وافقت الجمعية العمومية للشركة على ذلك.

الوظائف التي عمل بها في شركة الصفاة للاستثمار:

منذ أن تقرر إنشاء شركة الصفاة للاستثمار والسيد وليد الشهران هو رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فيها.

أهم إنجازاته في شركة الصفاة للاستثمار:

للحديث عن أهم إنجازات السيد وليد الشهران، يجب التطرق إلى اختياره الجيد في شراء ما نسبته ٦٠٪ من أسهم شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية، وما بدأه من مشوار إعادة هيكلتها وتسميتها إلى شركة «الصفاة للاستثمار» وكان هدفه من تأسيس هذه الشركة بهذه الطريقة جني بعض المزايا، منها إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية خلال فترة قصيرة مع إمكانية التصرف بالأسهم دون تأخير فيما لو اتبع المؤسسون طريقة تأسيس الشركة كشركة جديدة، وفي هذه الحالة فيجب عليهم الانتظار حتى مرور ثلاث سنوات من تأسيسها وتحقيق أرباح بنسبة ٥٪ لسنتين على الأقل.

ومنذ بداية ممارسة الشركة لنشاطها في عام ٢٠٠٣م حرص السيد وليد الشهران بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عن الابتعاد عن النشاطات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ولم تكن الشركة قد تحولت إلى النظام الإسلامي بعد، فلم يسعَ للتملك أو التداول في أسهم البنوك.

وحرص أيضاً في عام الشركة الأول على تأسيس أنشطة تشغيلية متنوعة مثل العقار والخدمات الصحية والخدمات النفطية العامة وفق أسس سليمة بعيدة عن المبالغت، كما شارك بالتعاون مع شركة دار الاستثمار في تأسيس شركة وربة للاستثمار والتي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لتكون الذراع الاستثماري للشركة في قطاع الخدمات التمويلية الإسلامية.

وفي عام ٢٠٠٥م ومن خلال الخطة الاستثمارية التي شارك السيد وليد الشهران بوضعها، ارتأى وأعضاء مجلس الإدارة تأسيس «شركة الصفاة للتأمين التكافلي» لأن قطاع التأمين يمثل رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الكويتي.

ومن خلال قيادة السيد وليد الشهران لمجموعة شركة الصفاة للاستثمار قام بالتركيز على الاستثمار المباشر طويل الأمد الذي يشرف عليه شخصياً.

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في شركة الصفاة للاستثمار من أجل عملية التحول:

بعد مرور عامين على تأسيس شركة الصفاة للاستثمار، شاهد السيد وليد الشهران أن الشركات التي قامت بتصحيح أوضاعها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تلقى قبولاً طيباً ومشجعاً من قبل المتداولين، فقرر البدء بإجراءات تحول الشركة للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي البداية قامت الجمعية العمومية بتعديل مواد النظام الأساسي وإضافة مادة جديدة تقضي بضرورة تعيين هيئة رقابة شرعية من قبل الجمعية، وقد تم تعيين كل من الدكتور عبدالعزيز القصار والدكتور عيسى زكي والدكتور علي الراشد لمراجعة جميع العقود والقرارات والأنظمة بالشركة ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وتعديل ما يلزم منها ليتطابق

مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن ثم تم تشكيل (لجنة التحول للعمل الإسلامي) برئاسة السيد وليد الشرهان وعضوية كل من:

- السيد عادل جاسم الصانع - نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية.
- السيد عبدالعزيز منصور المنصور - مدير أول بإدارة الاستثمار المباشر.
- السيد بدر محمد المطوع - مدير مشاريع بإدارة الاستثمار المباشر.
- السيد يحيى محمد حمادي - مدير شركة الراية (مستشار التحول).

وتتولى مسئولية الإشراف على عملية التحول ومنحها الصلاحيات الكاملة، وقد تم تقسيم عمل هذه اللجنة إلى ثلاثة أقسام:

BUSINESS News

الكتاب

وليد الشرهان.. «المفكر»



شركات.. تشغيلية

وليد الشرهان، له إسهامات ناجحة في الصناعة المالية الإسلامية.. ترجمتها من خلال قيادته لمجموعة الصفاة للاستثمار وتمويلها إلى شركة تعمل وفق الشريعة المالية الإسلامية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧.. مصففاً بذلك الكثير من الخطوات الناجحة في هذا المجال الذي ساهم فيه بقوة.

يركز في قيادته لمجموعة الصفاة على الاستثمار المحافظ الذي حقق من خلاله مكاسب ورائحة ونجاحات.. وبالإخص الاستثمار المباشر الطويل الأمد الذي يشترك عليه شخصياً، حيث استطاع أن يعنو خطواته خطوة بالمجموعة عاماً بعد عام، استناداً إلى العمل والتأسيس، لا الهيمنة أو السيطرة على الحصة الكبرى في أي شركة.

يتسم بالأسرار والعزيمة على تنويع الفرص الاستثمارية ولتوثيقها وفق أسس سليمة بعيدة عن المغالطات التي لا تحقق من خلالها سوى الخسائر المالية.. ولذلك فهو ينظر إلى الحصة التي تعطى حرية القيادة ويضع عن وضع مبالغ مالية كبيرة في قطاع استثماري واحد، منعصماً بضرورة التنوع والتشغيلية.

دخل في مشاريع استثمارية لها مدلولاتها الاقتصادية التي تضيف فيما اقتصادية وأعدت، كالأستثمار في المجال الطبي والعقاري والنفطي.. عبر أساليب تشفيرية وأعداد وتجهيز خالصين ووفق دراسات اقتصادية مبدئة تمكن المجموعة من الوصول إلى النتائج التي حصدتها مسبقاً.

عمل على تحديد توجهات المجموعة وطريقها منذ البداية، سواء داخل الكويت أو خارجها.. عن طريق الاستئثار المباشر في جميع عملياتها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تعزيز القاعدة الاستثمارية للمجموعة بما يجعل في النهاية تنفيذ جميع المقومات الاستثمارية الناجحة بالشكل الصحيح الذي يمكنها من تطبيق معدلات استثمارية وأعدت في الكثير من القطاعات التي استثمرت فيها محلياً وخارجياً.

يحرص وليد الشرهان، على أن تكون جميع الشركات، التي تملكها مجموعة الصفاة للاستثمار تشغيلية.. فهو يؤمن بأن القليل المستثمر خير من الكثير المملوع. وأن الاستثمار المباشر في المشاريع التشغيلية يحسن المجموعة من تذبذبات السوق، بجانب توزيع الاستثمارات على قطاعات متعددة، لضمان توزيع المخاطر من دون الاعتماد على مصدر واحد.

52 ١٥ أبريل

القسم الأول: الشرعي: حيث تم تعيين الهيئة الشرعية من قبل شركة الـراية الدولية للاستشارات والتدريب للقيام بمهمة المستشار والمراقب لعملية التحول وتوفير الدعم اللازم لعملية التحول.

القسم الثاني: قانوني إداري: وتمثل في:

- دراسة الفرص ومخاطر عملية التحول وتأثيرها على الشركة.
- تصويب علاقة الشركة مع عملائها وخصوصاً المقترضين بما يتلاءم مع إعادة صياغة عقودهم لتصبح تمويلًا إسلاميًا.
- تعديل المواد المتعلقة بالتحول في النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة.
- تأهيل الموظفين لفهم أساسيات العمل الإسلامي بالتعاون مع المستشار المعين.

خطوات العمل:

بدأت اللجنة دراسة أوضاع الشركات الإسلامية الأخرى العاملة بالسوق المحلي، وما يواجهها من عقبات قانونية مع تشريعات لم تكن جاهزة للتعامل المسبق بشكل كبير مع هذا النموذج من العمل الإسلامي للاستفادة منه عند إعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

كما باشرت اللجنة بتكليف الموظفين في إدارة الأصول بالتواصل مع العملاء وأصحاب المحافظ لتقديم شرح واف عن توجه الشركة المستقبلية والرد على استفساراتهم.

كذلك قامت اللجنة بتكليف الإدارة القانونية والمستشار للشركة بإعادة صياغة جميع العقود مع العملاء بما يتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية مثل (عقود المرابحة وعقود إدارة المحافظ وعقود حفظ الأسهم وعقد الأتعاب الإدارية) وغيرها.

كذلك قامت اللجنة بمراجعة عقد تأسيس الشركة والنظام الأساسي لتعديل المواد المرتبطة بعملية التحول وإعادة صياغتها وعرضها على إدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة لأخذ الموافقة المبدئية وكذلك بنك الكويت المركزي، على أن تقوم اللجنة بعرض تقريرها النهائي على مجلس الإدارة لاعتماد رفعها إلى الجمعية العمومية للشركة المصادقة على تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي بصفتها صاحبة الاختصاص.

القسم الثالث: الجانب المالي:

ويمثل العبء الأكبر من عمل اللجنة، حيث إن للشركة العديد من التعاملات المالية المختلفة مع الغير، الواجب مراجعتها وتعديل أوضاعها للتحويل للعمل الإسلامي وتأكيد تطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. فقامت اللجنة بمراجعة أصول الشركة واستثماراتها وإعادة هيكلة بعض الأصول بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والسعي نحو إعادة هيكلتها وتحويلها إلى شركات واستثمارات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما قامت اللجنة بمراجعة الالتزامات والمعاملات المالية للشركة وإعادة هيكلتها ومعالجتها، بما فيها قروض وتسهيلات مالية حصلت عليها الشركة من بنوك وشركات استثمارية تقليدية والمترتبة عليها، كذلك مراجعة القروض والتسهيلات المقدمة من الشركة لعملاء المحافظ الاستثمارية لديها.



المعوقات التي اعترضته خلال عملية التحول:

يقول السيد وليد الشرهان إنها كانت أعباء وتم تخطيها، مثل مشكلة قرض تقليدي مع أحد البنوك المحلية مقابل ودائع بمبالغ كبيرة، وتمسك البنك بعدم فك الرهن عن الودائع ونقلها إلى مصارف إسلامية وخسارته لتلك الأموال، وتشدد في نفس الوقت بضرورة سداد مبلغ القرض فوراً، وتطلب ذلك عملاً دؤوباً من لجنة التحول للعمل الإسلامي التي يرأسها السيد وليد الشرهان مع البنك من جهة وبنك الكويت المركزي من جهة أخرى للسماح للبنك التقليدي بعمل عقد مرابحة إسلامية لغرض تحويل القرض التقليدي القائم معه إلى إسلامي.

ومن العقبات التي واجهت لجنة التحول وجود ما نسبته ٥% تقريباً من ملكية أسهم البنك العقاري الكويتي لدى المحفظة الخاصة بشركة الصفاة للاستثمار، ولما كانت الاستثمارات يجب تصنيفها لدى حساب الشركة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي والشروط المحاسبية، سواء كانت استثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل إذا ما كانت مصنفة ومعدة للبيع أو للاستثمار الطويل، وكانت شركة الصفاة ترغب في الاحتفاظ بهذه الأسهم وعدم التخارج منها، وبالتعاون مع الهيئة الشرعية تم إعادة تصنيف هذه الأسهم وبشرط عدم بيع أو شراء هذه الأسهم وتداولها إلى حين إتمام عملية تحول البنك (العقاري الكويتي) إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك التصرف بالأرباح.

ومن الأمور التي واجهت اللجنة أيضاً معالجة القروض والسلف المقدمة للعملاء والتي لم تكن بالعملية الصعبة الطويلة، وتم معالجة هذه القروض والسلف حسب ما يناسب كل عميل بعقد وكالة استثمار، وفضل بعض العملاء سداد قروضهم والتخارج حسب ظروفهم، أو تحويل المحافظ لشركات أخرى وسداد الالتزامات المالية المترتبة عليهم.

وفي نهاية شهر يناير ٢٠٠٧م أنهت لجنة التحول للعمل الإسلامي بشركة الصفاة للاستثمار أعمالها بعد مسيرة عشرة أشهر وبعد تدقيق ومراجعة كاملة من هيئة الرقابة

الشرعية التي قدمت تقريرها بذلك لمجلس الإدارة، ثم دعوة الجمعية العمومية للشركة للمصادقة على تحول أعمال الشركة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وانتخاب أول هيئة شرعية مكونة من د. عبدالعزيز القصار، ود. عيسى زكي، ود. علي الراشد.





يحيى محمد الحمادي
الرئيس التنفيذي لشركة المشورة والرأية

المستشار الاقتصادي لعملية التحول

نبذة عن تاريخ العائلة:

تعود أصول عائلة السيد يحيى الحمادي إلى قبيلة بني حماد (١)، وهي قبيلة عربية نجدية عريقة، وهم يُعرفون الآن بآل حماد أو الحمادي نسبةً إلى كبيرهم حمد بن حميد، وهم بطن من الحميديين بالجزيرة العربية، وينتمون إلى «جذام من قحطان» ويوجدون في كل من الكويت وقطر والإمارات (يتركزون بالإمارات وقطر) ويوجد البعض منهم في السعودية كذلك.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد يحيى الحمادي من إحدى كريمات الأسر الكويتية في عام ١٩٩٤م، ورزقهما الله ثلاث بنات وابناً واحداً، حصلت الكبيرة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، والوسطى لازالت في المرحلة الثانوية، والصغرى في المرحلة المتوسطة، أما ابنه فهو في المرحلة الابتدائية.

مسيرته التعليمية:

كانت أسرة السيد يحيى الحمادي تسكن في منطقة العديلية، وبناء على ذلك فجميع المراحل الدراسية التي مرت بالسيد الحمادي كانت فيها، فالابتدائية كانت في مدرسة سعد بن عبادة والمتوسطة في مدرسة العديلية المتوسطة والثانوية في ثانوية العديلية والتي انتهت من الدراسة فيها عام ١٩٨٨م.

بعد أن أنهى دراسته الثانوية التحق بكلية التجارة في جامعة الكويت، وحصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام ١٩٩٤م.

وفي حياته العملية تلقى السيد الحمادي العديد من الدورات التدريبية في الإدارة، والقيادة، والاقتصاد، مما صقل شخصيته الاقتصادية الإدارية الناجحة.

أبرز اهتماماته وهواياته:

من أبرز اهتمامات السيد الحمادي قراءة كتب التاريخ عامة، وما يختص بالتاريخ الإسلامي خاصة.

(1) <http://www.kuwait-history.net>

ويهوى السيد الحمادي الصيد والسفر، ويجد فيهما متعة وراحة بعد فترة عمل مرهقة بين الأرقام ودراسات الجدوى التي يقوم بها مع مجموعته المتخصصة في عمليات التحول.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في شركة الصفاة للاستثمار الذي ساهم بتحويلها إلى الاقتصاد الإسلامي:

بعد أن أنهى دراسته الجامعية في عام ١٩٩٤م؛ التحق السيد الحمادي بالعمل لدى بيت التمويل الكويتي واستمر حتى عام ١٩٩٧م حيث تحول إلى العمل الحر وقام ومجموعة من أصحاب الاختصاص بإنشاء شركة الراية للاستشارات المالية الإسلامية. في سنة ٢٠٠١ أصبح المدير العام فيها ومن ثم تم إنشاء شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية وأصبح الرئيس التنفيذي لها.

علاقته بعمليات تحول الشركات:

كان السيد يحيى الحمادي يعمل مستشاراً في عملية التحول لمجموعة شركات، وكذلك للشركات التابعة لشركة الصفاة للاستثمار، وكان ذلك في عام ٢٠٠٤م من خلال شركة المشورة والراية الدولية للاستشارات والتدريب وكان مديرها الذي يشرف على عمليات التحول للشركات التابعة لشركة الصفاة.

أهم إنجازاته في مستقبل الصناعة المالية الإسلامية:

كان إيمان السيد يحيى الحمادي أن المستقبل سيكون للصناعة المالية الإسلامية، وأن المؤسسات المالية تحتاج إلى دعم ومساندة في كثير من أعمالها لتتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فكانت المبادرة لإنشاء أول مكتبين للرقابة والتدقيق الشرعي وأعمال الهيئات الشرعية في الكويت، فأصبح ومجموعة الخبراء والمحترفين الذين يعمل معهم رواداً في السوق.

وكذا فقد ساهم السيد الحمادي بإقناع مجموعة من الشركات للتحول من النظام التقليدي إلى نظام إسلامي ومنها شركة الصفاة والشركات التابعة لها.

واستطاع مع فريقه في شركة الـراية الدولية العمل على تعديل النظام في شركة الصفاة للاستثمار لكي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي كانت تتبع للبنك المركزي مما استدعى منه ومن فريقه عمل دراسة لعملية ومتطلبات التحول، وتم إجراء الدراسة كاملة بما فيها عمل هيئة الرقابة الشرعية ووضع عقد التأسيس وشروط العقود، كما شارك الحمادي بعضوية إحدى الفرق التي تشكلت لهذا الغرض، وأشرف على تغيير جميع العقود وكل ما يلزم عملية التحول.

ومع الإيمان بأن تحقيق الأجر يكون من خلال العمل ومصداقيته، فقد قام بالمشاركة في تسهيل أعمال المؤسسة المالية الإسلامية وتطوير المنتجات المالية الإسلامية كخدمات تشكل المحور الأساس لمجال عمله، وكذلك قام بالمشاركة في تدريب الموظفين للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في هذه المؤسسات، وعمل الأبحاث ودراسات الجدوى لكل الشركات التي تم إنشاؤها.

كما كان له دور كبير في ابتكار آليات تدعم تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وبجودة عالية تعزز من مكانة هذه الشركات في السوق المالي المحلي والخارجي.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

لما قامت فكرة الاقتصاد الإسلامي، وأصبحت واقعاً يفرض نفسه في سوق العمل في الكويت؛ بدأ بالفعل يأخذ مكانته المرموقة محلياً وعالمياً، ويعزو ذلك السيد الحمادي إلى التطبيق السليم للعمل وفق الاقتصاد الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية التي نزلت لتنمية وتطوير حياة الناس أينما تم تطبيقها، كذلك العمل على تطوير المنتجات وتنوعها كان سبباً رئيسياً لنجاح هذا الاقتصاد الإسلامي، فتنوع الخدمات والمنتجات بصورة أفضل عن الأنظمة التي تعمل وفق النظام الاقتصادي التقليدي، جعل هناك رغبة للعملاء في التعامل مع هذه المؤسسات الإسلامية. وكذلك هذا الاقتصاد الإسلامي الناجح هيأ دولة الكويت لأن تكون مركزاً مالياً إسلامياً.

آمال يتمنى تحقيقها في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الأخرى:

يقول السيد يحيى الحمادي: إن مؤسسات الاقتصاد الإسلامي باتت في طليعة ومقدمة الشركات والمؤسسات المالية الأخرى، ولكنه يأمل في أن تتوسع في أعمالها وأنشطتها على مستوى العالم.

كلمة تشجيعية للشباب والفعاليات الاقتصادية الأخرى لخوض تجربة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

يقول السيد يحيى الحمادي: «إن الاقتصاد الإسلامي فرض نفسه في سوق المال والأعمال سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وأثبت نجاحه وتخطيه للعديد من المصاعب التي واجهت الأعمال ورواد الأعمال، وحقّق نجاحاً ملموساً لكلّ من تعامل به، وهذا النجاح الحقيقي والأرقام التي حققها لا تخفى على المتعاملين أو المطلعين على سوق الأعمال، وبالتالي فهو حافظ قوي لمن لا يعمل في الاقتصاد الإسلامي لكي يقتنع ويعمل به»، ويضيف: إن هذا العمل فيه مرضاة لله سبحانه وتعالى، فكيف لا نعمل وفق أحكام مُنزلة من عند الله سبحانه وتعالى؛ وهو الذي أراد لنا الخير والبركة!

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

شغل السيد يحيى الحمادي العديد من عضويات لجان التدقيق في مؤسسات مالية مختلفة، كما كان:

- الرئيس التنفيذي لشركة المشورة والرأية للاستشارات المالية الإسلامية
- عضو مجلس إدارة شركة أصول للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الصفاة للتأمين.
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للاستشارات (ومقرها في دولة قطر الشقيقة).
- رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة شعائر القابضة.

الأعمال المميزة التي قام بها:

يعتبر السيد يحيى الحمادي أن إيمانه بسمو الرسالة التي يحملها تحتم عليه إيجاد

الأدوات اللازمة للوصول إلى ما يصبو إليه، فقام مع مجموعة من المختصين بإنشاء كيان جديد ضم كل من بيت المشورة للاستشارات الشرعية وشركة الراية الدولية للاستشارات والتدريب، واستقطب لذلك نخبة طيبة من الكفاءات المحلية والدولية المتخصصة بعملها، كما عمل ومن معه على التطوير المستمر للموارد البشرية والاستثمار في تحسين أدائها والاحتفاظ بها من خلال رقابة جودة الأداء.

كذلك قام بوضع خطة تعزز الوضع المالي في شركة مجموعة شعائر القابضة من خلال الاستحواذ على إحدى الشركات المدرجة في البورصة، ووضع استراتيجية لتصويب وتصحيح الوضع المالي وتمثل في حقوق الانتفاع وتوزيع الفائض من النقد المتوفر على المساهمين الذي من شأنه العمل على تحسين الوضع المالي للشركة مما سيؤهلها لانطلاق جديدة تحقق معها إيرادات جيدة وعوائد مجزية للمساهمين.

كما يعتبر مشاركاً متميزاً في عمليات التحول التي قام بها البنك العقاري الكويتي (بنك الكويت الدولي حالياً) وبنك الكويت والشرق الأوسط (البنك الأهلي المتحد).

أعماله الحرة ومشاركاته التجارية:

يُعد السيد يحيى الحمادي من رجال الأعمال المعروفين في مجال الاستثمارات المباشرة في التعليم والصحة إضافة إلى استثماراته في العقار، ونتيجة لخبرته الطيبة التي اكتسبها من العمل في سوق المال والاستثمار فقد أصبح من المتداولين في سوق الأوراق المالية في الكويت (البورصة) وقد تمكن من تحقيق العديد من النجاحات.

أبحاث ومؤلفات قام بإعدادها:

للسيد يحيى الحمادي العديد من الأبحاث التي تختص بشؤون الاقتصاد الإسلامي، قدمها للمؤسسات المالية والمصرفية خلال مسيرته العملية في عمليات التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي.

أعماله وخطته المستقبلية التي ينوي القيام بها:

من خطط السيد يحيى الحمادي المستقبلية: التوسع أكثر عالمياً في مجال التحول



يحيى محمد الحمادي مترئساً الجمعية العمومية لشركة مجموعة شعائر القابضة ٢٠١٦-٨

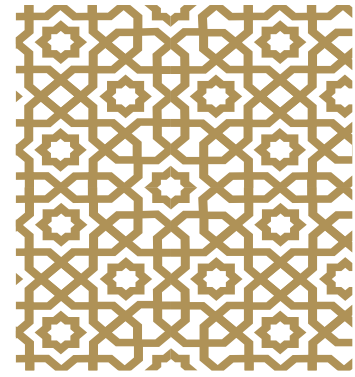
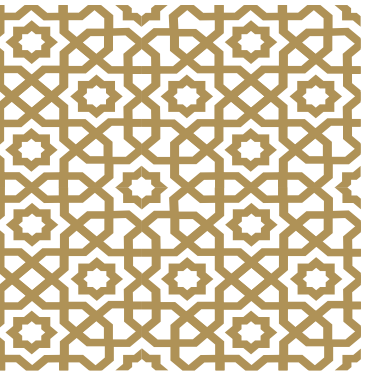
ليكبر دور الاقتصاد الإسلامي في المؤسسات التي يعمل بها، وسواها مما لا تزال تحتاج إلى خبراته ومجموعته في شأن التحول إلى الاقتصاد الإسلامي، فهم دليلها وقائدها إلى العالمية وليس فقط الانتشار المحلي. وهذا لن يكون من باب المصداقية والتفاني والجودة فقط بل من باب التميز والتنوع في الخدمات التي تُقدّم للعملاء استناداً إلى الأسس العلمية والمنهجية والخدمات المتنوعة.

مشاركاته الإنسانية وأعماله الخيرية:

إضافة إلى أعماله الخيرية في تقديم المساعدات للمحتاجين لها، والتي جُبل أهل الكويت عليها، ولكنه لم يرد الإفصاح عنها لأنها بينه وبين الله المعطي الكريم، فهو عضو في أكثر من لجنة أو هيئة خيرية داخل دولة الكويت، منها:

- لجنة الرحمة العالمية.
- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية.

سادساً: المجموعة الدولية للإستثمار





سامي بدر حسين بدر بن سري القناعي رحمه الله
رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة الدولية للاستثمار

أحد رواد التحول في شركات القطاع الخاص

المولد والنشأة والظروف المحيطة:

ولد السيد سامي بدر حسين بدر بن سري القناعي رحمه الله^(١) في عام ١٩٥٨م وقد سكنت أسرته في منطقة الوسط ثم انتقلت إلى الفيحاء واستقرت فيها، وقد كان والده رحمه الله رجل أعمال يمتلك محلات تجارية خاصة في المباركية ويعمل في تجارة الأواني المنزلية.

نبذة عن تاريخ العائلة:

تعود أصول عائلة السيد سامي البدر رحمه الله إلى قبيلة السهول في نجد، مدينة القصب قرب العيينة بلدة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وتوجهوا إلى جنوب شرقي الجزيرة العربية حيث دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم، في قرية تُدعى الحيرة، وتوجه قسم من هذه المجموعة إلى جزيرة سري في عمان، والقسم الآخر توجه إلى البحرين، ومن البحرين توجهوا إلى الكويت، وكان ذلك قبل القرون الثلاثة التي خلت.

نبذة عن حياته الاجتماعية:

تزوج السيد سامي البدر رحمه الله عام ١٩٨٠م، بعد أن أنهى دراسته الجامعية، ورزقه الله بأربعة أبناء و بنت واحدة، أكبرهم بدر الذي توفاه الله عن عمر تسع سنوات إثر مرض عضال ألمّ به وهو في التاسعة من عمره، يليه حمد الذي درس التسويق في الجامعة الأسترالية ويدرس حالياً دراسات عليا، ثم يوسف الذي درس إدارة الأعمال في جامعة الكويت وتخرج منها ليعمل في إحدى شركات العائلة (شركة ميرج كابيتال في الاستثمارات وإدارة المحافظ)، وسليمان الذي درس القانون في لندن، وأخيراً ابنته نور.

المسيرة التعليمية:

أنهى البدر دراسته الجامعية في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت في عام ١٩٨٠م، في ظل ظروف عائلية صعبة جداً، وهي وفاة والده ووالدته في العام نفسه، وانتقال جزء كبير من مسؤولية الأسرة إلى عاتقه بالإضافة إلى أخيه الأكبر عبدالعزيز (أبوالبراء)، ولكن بمشيئة الله تعالى وعونه مع الإصرار على اجتياز المرحلة الجامعية كان التفوق حليفه والنجاح نصيبه بحمد الله وتوفيقه.

(١) بحمد الله وتوفيقه كانت المعلومات المطلوبة عنه رحمه الله حاضرة من رفيق دربه الوظيفي وساعده اليمين في متابعة العمل الاستثماري مدير مكتبه الوفي في شركة المجموعة الدولية للاستثمار الأستاذ حسن أحمد حامد.

الدورات التدريبية:

حصل السيد سامي البدر رحمه الله على العديد من الدورات التدريبية، بلغت قرابة ٤٥ دورة تدريبية في غضون عشر سنوات، وهي أكثر من أن نسردها هنا في هذا السياق.

أبرز اهتماماته وهواياته:

كان رحمه الله من أصحاب الذوق الرفيع في الشعر، وأحب السفر وتربية الخيل، وقد كان رحمه الله محباً لكرة القدم ومشجعاً لها من الدرجة الأولى للنادي العربي الرياضي.

العمل والوظيفة قبل التحاقه بالعمل في المجموعة الدولية للاستثمار الذي ساهم بتحويله إلى الاقتصاد الإسلامي:

منذ صغره؛ وللسيد البدر ميول تجارية لا يتشابه فيها معه مَنْ هو في سنه، وقد كان يجمع مبالغ العيديات التي يحصل عليها ليقوم بمشاريع صغيرة يستفيد منها، كما كان رحمه الله يمتاز بالذكاء والإبداع والعلاقات الجيدة، واستغل هذه الصفات لينطلق في رحلة العمل والتجارة وهو في الخامسة عشرة من عمره، وأول المحطات التي حط بها كانت لندن ومنها كانت انطلاقته في تجارة ملابس الأطفال، حيث كان يستوردها لتباع في الكويت.

وقد بدأ البدر مسيرة حياته المهنية «موظف كاوتنر» عام ١٩٨٠م، ثم أصبح مدير إدارة الائتمان ليصبح بعد ذلك واحداً من المميزين في عالم السيارات والأعمال، وكان أصغر الموظفين سناً عندما تم اختياره مديراً لإحدى الإدارات في بيت التمويل الكويتي.

أهم إنجازاته في المجموعة الدولية للاستثمار:

يعد الراحل سامي البدر من العلامات البارزة في مسيرة القطاع الخاص الكويتي حيث نجح في تكوين كيان ومجموعة اقتصادية متكاملة الأركان ومتعددة الأنشطة تصل موجوداتها إلى ٤,٥ مليار دولار منتشرة محلياً وإقليمياً.

وسامي البدر رحمه الله هو مؤسس المجموعة الدولية للاستثمار وذلك منذ انطلاقته قبل أكثر من خمسة وعشرين عاماً، خاض خلالها الكثير من التحديات التي واجهته بشكل

شخصي وبشكل مؤسسي تارة أخرى، حيث قاد مجموعة «المستثمرون» التي تضم تحت مظلتها مجموعة متنوعة من الشركات والكيانات التي تم تأسيسها وتشغيلها في مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة في الاقتصادات الحديثة والتي تتميز بالتشغيل والتنوع للأنشطة الاستثمارية.

وحين نذكر مجموعة البدر نستذكر انطلاقة المجموعة الدولية للاستثمار سنة ١٩٩٣م، والتي تعد من الشركات المؤثرة والقوية في قطاع الاستثمار بسوق الكويت للأوراق المالية، ومن المجموعة تشكلت كيانات باتت تشكل إحدى الدعائم المهمة للاقتصاد الوطني مثل شركة (بتروجلف) وشركة (طاقات) التي تعمل في قطاع النفط والطاقة، وشركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) المتخصصة في الاستثمار والتطوير العقاري بفروعها المنتشرة في نيجيريا والسودان ومصر وليبيا والجزائر والأردن والإمارات والبحرين، وشركة التكافل الدولية بالكويت والبحرين في قطاع التأمين التعاوني، وشركة أصول وآجال للتمويل في قطاع التمويل الاستهلاكي، وبنك «المستثمرون» بالبحرين وبنك جسور ماليزيا في قطاع البنوك الاستثمارية، كل تلك الكيانات تأسست كمجموعة لتكون ثقلًا اقتصاديًا مهمًا وذا مكانة مؤثرة في الاقتصاد الوطني.

وكانت استراتيجية وفلسفة العمل التي رسخها الراحل سامي البدر لها دور كبير في تماسك المجموعة لمواجهة الأزمة المالية، بل وانتظام أعمالها بشكل انسيابي ومن دون تعثرات مالية مع البنوك، وانعكس ذلك في كون المجموعة من أقل المجموعات استدانة واستهلاكاً للتمويلات التقليدية التي تقوم على الإقراض قصير الأجل، أو الزائد على الاحتياج مما حصن المجموعة وشركاتها من تداعيات وتحديات الأزمة وساعد على استمرارها وتماسكها، من خلال عدم الاعتماد على التمويل بل ترسيخ نظام التمويل الذاتي عند الدخول في أي مشاريع وإتاحة نظام الشراكة لمستثمرين وشركاء استراتيجيين بما يوفر التمويل اللازم أو اعتماد نظام الهيكلية المالية.

يضاف إلى ما تقدم ذكره أن الراحل سامي البدر التزم كاستراتيجية ومنهجية داخل المجموعة بالتجانس والتناغم في عمل هذه المجموعة لتحقيق فلسفة التكامل، والتي كان لها الأثر في دفع المجموعة نحو النمو والازدهار في مشاريعها.



مجلس إدارة بنك المستثمرون التابع للمجموعة بعد انعقاد جمعية عمومية للبنك بالبحرين، ومن زملائه الظاهرين في الصورة كل من : غسان السلطان ، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين، محمد بوقيس الرئيس التنفيذي لبنك المستثمرون، عيسى عبدالله غريب، بالإضافة إلى ممثل مجلس الادارة في بنك المستثمرون من أبوظبي

الإجراءات التي قام بها وفرق العمل التي شارك بها في المجموعة الدولية للاستثمار من أجل التحول إلى الاقتصاد الإسلامي:

كانت للاستراتيجية وفلسفة العمل التي رسخها الراحل سامي البدر رحمه الله دور كبير في تماسك المجموعة في وجه الأزمة المالية، بل وانتظام أعمالها بشكل انسيابي وبدون تعثرات مالية مع البنوك، وانعكس ذلك بكون المجموعة من أقل المجاميع استدانة واستهلاكاً للتمويلات التقليدية التي تقوم على الإقراض قصير الأجل، أو الزائد عن الحاجة، مما حفظ المجموعة وشركاتها من تداعيات وتحديات الأزمة وساعدها على استمرارها وتماسكها، وذلك بعدم الاعتماد على التمويل بل ترسيخ نظام التمويل الذاتي عند الدخول في أي مشاريع وإتاحة نظام الشراكة، لمستثمرين وشركاء استراتيجيين بما يوفر التمويل اللازم، أو اعتماد نظام الهيكل المالية، وإيجاد الفرصة واستحداثها ووضعها على طرق التنفيذ وجذب مساهمين مع المحافظة على حصة استراتيجية.

وحتى يكون العمل مطابقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، قام رحمه الله بتجميع الفتاوي الشرعية الاقتصادية، وشكل هيئة شرعية للمجموعة الدولية للاستثمار، من خيرة العلماء، وذوي الاختصاص في أعمال المال والاستثمار، ووضع جميع هذه الفتاوي في كتاب أشرف على طباعته ونشره ليكون دائماً المرجع للمسائل المتعلقة بأنشطة مجموعته الدولية، ولا ننسى أن نذكر أن هذه المجموعة عندما بدأت أعمالها كانت شركة واحدة برأس مال قدره ٢ مليون دينار كويتي، وحتى تاريخ وفاته رحمه الله كانت المجموعة مكونة من ٣٢ شركة استثمار موزعة على دول العالم، الأمر الذي يعكس انتشار العمل وانسيابية الاستثمار.

سبل نجاح فكرة الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التحول:

وضع السيد سامي البدر رحمه الله مفاتيح النجاح لكل من يريد دخول أبواب العمل المؤسسي المنظم الذي يعود على صاحبه بالتميز، موضحاً أنه يجب أن يتحلى الراغب في سلك دروب التميز بروح التحدي والمثابرة، ويجب أن يمهد طريقه وسط الصعوبات من خلال وضع رؤية واضحة المعالم، والعمل بروح الفريق الواحد وفق نظام محدد يبين الآلية الصحيحة، وقد وجدت هذه الصفات في الاقتصاد الإسلامي بما يمهد له السبيل إلى طريق النجاح والتميز.



مع ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة

المؤسسات والشركات الأخرى التي عمل بها:

لقد بدأ سامي البدر رحمه الله مع مجموعة الرواد في بيت التمويل الكويتي، ثم تقلد بعدها المناصب التالية:

- تولي منصب العضو المنتدب السابق لبنك البركة الإسلامي للاستثمار (البحرين) ممثلاً للشيخ صالح كامل.
- ثم عاد إلى الكويت ليتولى رئاسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة الدولية للاستثمار.
- كما شغل رئيس مجلس إدارة شركة هيلي أند بيكر الشرق الأوسط المتخصصة في إدارة شؤون العقارات التجارية في مختلف أنحاء العالم.
- عضو مجلس إدارة شركة وورلد تيل للاتصالات.
- رئيس تنفيذي لمحافظة البنوك الإسلامية لإعادة إعمار الكويت بعد الاحتلال العراقي.
- نائب رئيس الجمعية العربية الأفريقية لرجال وسيدات الأعمال.
- عضو جمعية الاقتصاديين الكويتية.
- مؤسس هيئة المعايير الإسلامية.
- رئيس مجلس إدارة بنك المستثمرين.
- عضو بمجلس إدارة بنك جسور بماليزيا.
- ترأس مجلس إدارة شركة المشروعات الكبرى العقارية جراند. وتولى رئاسة مجموعة «المستثمرون» القابضة.
- حصل على جائزة الرأي العام الدولية الفارس العربي في الاقتصاد والأعمال ٢٠٠٣م.

الوظائف والأعمال المميزة التي قام بها خارج هذه المؤسسة:

كان للسيد سامي البدر رحمه الله دور فاعل في صناعة الاستثمار المالي الإسلامي في الكويت، وكان يتمتع بعلاقات واسعة بين الأوساط الاستثمارية.



مجلس إدارة شركة التكافل الدولية بالبحرين التابعة للمجموعة الدولية، من اليمين: م.مسعود السبيعي، محمد ضرار الشاعر من وزارة التجارة في البحرين، خالد راشد الزباني - ممثل بنك البحرين الاسلامي في التكافل، المرحوم الوجيه علي بن يوسف فخرو، الشيخ عبدالرحمن آل خليفة، المرحوم سامي البدر، أحمد الجناحي، الشيخ عبدالرحيم آل محمود- ممثل الأوقاف السنية في مجلس إدارة التكافل

كان رحمه الله يعد من الشخصيات المتميزة، وأحد رواد التطور في الاقتصاد الكويتي الإسلامي، وقد استطاع البدر أن يحقق كثيراً من الأولويات في قطاع العمل الاقتصادي الأهلي في الكويت، ما جعل بعض الشركات تستفيد من تجربته في المجالين الاقتصادي والاستثماري.

بعد انتهاء فترة احتلال القوات العراقية لدولة الكويت، وعودة الأرض لأصحابها الشرعيين، انتقل إلى العمل مع رئيس مجموعة (دلة البركة) الشيخ صالح كامل، فأصبح العضو المنتدب لشركة (دلة البركة البحرين)، واستمر عمله لديهم لمدة عامين ونصف العام.

وقد أسس محافظة إعادة إعمار الكويت برأس مال ٥٠٠ مليون دولار، وكان رئيساً لهذه المحافظة، واستطاع بنجاح أن يدخل الاستثمارات الخليجية، ونجح في تكوين كيان ومجموعة اقتصادية متكاملة الأركان ومتعددة الأنشطة تصل موجوداتها إلى ٤,٥ مليار دولار منتشرة محلياً وإقليمياً.

- كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة هيلي وبيكر الشرق الأوسط المتخصصة في إدارة شؤون العقارات التجارية في مختلف أنحاء العالم.

- شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة (وورلد تيل).
- كان رئيساً تنفيذياً لمحفظه البنوك الإسلامية لإعادة إعمار الكويت بعد فترة الاحتلال العراقي.
- كان نائب رئيس الجمعية العربية الإفريقية لرجال وسيدات الأعمال.
- عضو جمعية الاقتصاديين الكويتية.
- مؤسس هيئة المعايير الإسلامية.
- رئيس مجلس إدارة بنك (المستثمرون).
- كما ترأس مجلس إدارة شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) والرئيس التنفيذي لها.

أعماله الحرة ومشاركاته التجارية:

عمل السيد سامي البدر رحمه الله في عالم المال والأعمال كمستثمر صغير في بداياته، حيث أسس واحدة من المجموعات الاقتصادية امتدت حدودها من الشرق الأوسط على شمال القارة الإفريقية، وضمت مجموعة (المستثمرون الدولية القابضة) والتي تضم نحو ٢٠ شركة من أهمها (جراند العقارية).



سفير بنين أثناء زيارته للشركة بمقرها بسوق الكويت للأوراق المالية بهدف التعاون الاقتصادي والاستثمار من قبل المجموعة

وتدير الشركة التي أسسها البدر أصولاً تبلغ قيمتها أكثر من ٦ مليارات دولار في باستثمارات متنوعة في دول الخليج العربي والمنطقة وشمال القارة الإفريقية، وشركات عديدة تعمل في القطاعات الاستثمارية والمصرفية والعقارية واللوجستية والطاقة وغيرها.

كما كان له بعض الاستثمارات في دولة السودان بلغت ١٢٠ كيلو متر مربع لمشروع مدينة النور، وكذلك ما يعادل ١٥٠ مليون كيلو متر مربع تحت إدارة شركة «المستثمرون» توزعت في السودان والمملكة العربية السعودية والبحرين والأردن ومصر والجزائر وغيرها، وكانت له العديد من المحاولات المختلفة في تملك أراض جديدة، ويضاف إلى ما سبق أنه كان يمتلك محلات متخصصة في بيع الأثاث (البيت الإنجليزي)، وقد نال من الشهرة والنجاح حتى بات من المحلات التي يقصدها أصحاب الذوق الرفيع.

قصص ومواقف مهمة في حياته عموماً وفي تجربة التحول خصوصاً:

وهنا نذكر موقفاً مهماً جداً في حياته وهو سفره إلى لندن، وقد كان له صديق يعمل في شركة النقل السريع (دي إتش إل)، وكان يستفيد من مزايا السفر والإقامة المجانية لمدة يومين في سفراته، فعرض عليه السيد سامي البدر رحمه الله القيام بمهمة من شأنها الاستفادة من هذه المزايا بحيث يفيد ويستفيد، ويوظف هذه المزايا لخدمة مشروعاته الاقتصادية القائمة بين لندن والكويت، ووافق صديقه، فكان هذا الموقف مؤشراً لتوظيفه كل الظروف المحيطة للإثراء بمنتهج اقتصادي جديد مهما كان حجمه.

أعماله وخطته المستقبلية التي كان ينوي القيام بها:

كانت لدى السيد سامي البدر رحمه الله خطط مستقبلية للتركيز على البنوك، ومنها تأسيس بنكين أحدهما في السودان، والآخر في الجزائر، والاستمرار في تأسيس المزيد من البنوك في مراحل متقدمة، كذلك كانت من خطته المستقبلية الدخول إلى القطاع الإعلامي، وبالفعل قام البدر بتأسيس مكتب إعلامي في دبي، وكانت لديه العديد من المحاولات لشراء فرص إعلامية أخرى وتأسيس قناة تلفزيونية تقوم بخدمة المجتمع برؤية عصرية جديدة مغايرة لما هي عليه القنوات الأخرى.

وكان يقول رحمه الله إن هدفه الرئيس هو كيف يستطيع أن يحول النجاح والإنجاز

إلى آلية عمل لخدمة وتلبية احتياجات الناس، وأن ذلك من صميم عمله الذي يقوم به، وكانت رغبته هي نشر ثقافة الإبداع من خلال مؤسسة «البدر الخيرية» التي كانت ستوفر ذلك.



توقيع اتفاقية مع إحدى المؤسسات العقارية المناظرة في وقف الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة



سامي البدر يكرم اللاعب النجم جاسم يعقوب

خدمات قدمها للوطن:

كان رحمه الله في فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت في بريطانيا واستطاع التأثير على طبقة كبيرة من الاقتصاديين والمثقفين بعد أن تم تدمير البنية التحتية للمؤسسات المالية المصرفية، وكان يعمل جاهداً لوضع صورة واضحة لما بعد هذا الاحتلال وكيفية الخروج من هذه الأزمة والنهوض بالعمل المصرفي من جديد، في المرحلة المقبلة مع وجود هذا الخلل في النظام المصرفي وعدم التمكن من تلبية متطلبات البناء التي أفرزتها المرحلة الجديدة، ففكر في تأسيس صندوق إعادة إعمار الكويت وعمل في هذا الشأن الدراسة اللازمة التي وصلت إلى الشيخ صالح كامل مالك مجموعة (دلة البركة) من خلال أحد الأصدقاء السعوديين.

مشاركاته الإنسانية وأعماله الخيرية:

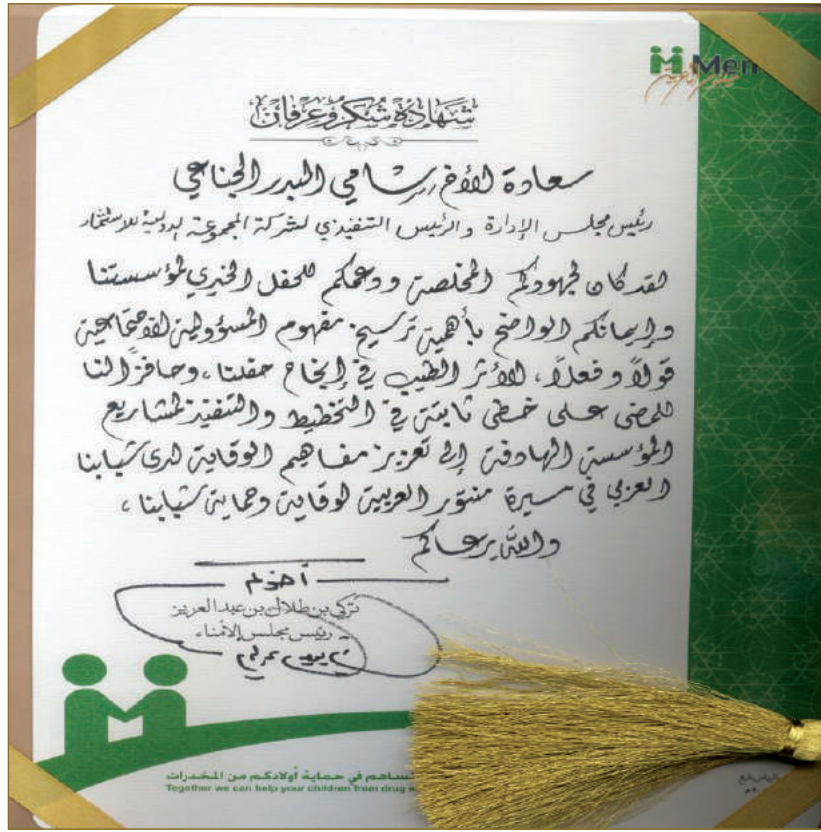
كان السيد سامي البدر رحمه الله عضواً في مركز الأمير سلمان - في حينها - لأبحاث الإعاقة، وكان يقول: (إن الانضمام لمثل هذا المركز الفريد من نوعه في المنطقة هو واجب ديني واجتماعي).

وهو المؤسس الأول من خارج المملكة العربية السعودية الذي تفاعل مع ثقافة المسؤولية الاجتماعية وآمن بالدور الريادي الذي يقوم به المركز في خدمة قضايا الإعاقة.

وقد كان رحمه الله يخصص جزءاً من أرباحه للعمل الخيري، وقد قال عنه مدير مكتبه أنه كان يضع مبلغاً من المال في مغلفات ويرسلها مع المندوبين إلى بيوت الفقراء والمحتاجين، ولم يُعلم حتى أهله بهذا العمل.

شهادات التقدير والجوائز والأوسمة التي حصل عليها:

حصل السيد سامي البدر رحمه الله على العديد من شهادات الشكر والتقدير والعديد من الجوائز التي فُقدت مع الأسف بسبب سرقتها من منزله إبان فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت، ولكن أبرز تلك الشهادات هي حصوله على جائزة الرأي العام الدولية، والفرس العربي في الاقتصاد والأعمال في عام ٢٠٠٣م.



شهادة تكريم للبدر من إحدى المؤسسات التطوعية - المتخصصة في حماية الشباب من المخدرات برئاسة الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز - عن الدعم المقدم من المجموعة لهم



سامي البدر يوقع اتفاقية استثمار في سلطنة عمان



سامي البدر رحمه الله ضمن حضور حفل خيري لمؤسسة تطوعية تحت عنوان «حماية أولادكم من المخدرات» بدعوة من رئيس مجلس الأمناء الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز عقب مؤتمر اقتصادي بجدة برعاية و حضور الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير الرياض آنذاك



صورة تذكارية مع الملك عبدالله بن الحسين بعد توقيع اتفاقيات تعاون واستثمار عقاري ومالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية

الخاتمة

الصناعة المالية الإسلامية صناعة ناشئة، مقارنة بنظيرتها التقليدية التي بدأت أعمالها قبل قرنين من الزمان، وبالتالي فهي بحاجة إلى بناء نفسها حتى تستطيع تحقيق الهدف المطلوب منها، وهذا في حد ذاته تحدٍ كبيرٌ للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة أو لاعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات، والنظر إلى هذا التحدي يتطلب مواجهةً مع الذات لكل بنك على حدة، وأن يضع له الخطة المناسبة.

وتواجه البنوك الإسلامية تحدياتٍ في نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية، باعتبار أن أساس نجاح أعمال المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، وعليه فإن الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية، هذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم، أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية، فإنه يجب إيجاد المعايير الخاصة بهذه القضايا، ولعل هذا ما تحاول القيام به في هذا الوقت السلطات الإشرافية والرقابية المعنية بالمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن هذه التحديات؛ لا تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التعامل معها وحدها، مهما كان أداؤها متميزاً، لأن ذلك له علاقة بأنظمة وقوانين أخرى تقوم جهات تشريعية وتنفيذية في كل دولة بإقرارها وسنّها لكي تنسجم مع أساس الأعمال المصرفية الإسلامية حتى تؤتي هذه الأعمال

المصرفية ثمارها المرجوة. ولعل إنشاء المؤسسات الداعمة للمصرفية الإسلامية مؤخراً مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية - وهو بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يستهدف التعريف والتوثيق للعمل المصرفي الإسلامي وتمثيل مصالح مؤسساته عالمياً - الذي يشمل في عضويته البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية؛ يمكن أن يعين في هذا الشأن ولا ستبقى الصناعة المصرفية قاصرة عن تحقيق ثمارها المأمولة.

وأخيراً يمكننا القول إن المؤسسات المالية الإسلامية قد تمكنت من تجاوز المرحلة الأولى (الانطلاق) بنجاح، وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية، ويتضح ذلك من الواقع والتطبيق حيث نرى الانتشار الواسع للعمل المصرفي والمالي الإسلامي، سواء للمؤسسات المالية الإسلامية أو لأساليب وصيغ التمويل، ويتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات لعل منها إنشاء صندوق النقد الدولي، أعلى وأكبر هيئة مالية في العالم؛ «هيئة خاصة بمعايير التمويل والصيرفة الإسلامية»، وكذلك إعلان اليابان رسمياً دخول مجال التمويل الإسلامي. لكن يبقى مع ذلك أمام هذه المؤسسات الكثير من التحديات المستجدة بداية من المحافظة على المكاسب المحققة إلى مواجهة المنافسة المتزايدة من نظيرتها التقليدية، وانتهاءً باتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

وتتسم البنوك الإسلامية في الكويت بالأداء المتميز والإقبال الشديد عليها، مما جعلها تتفوق بجدارة على البنوك التقليدية إلى الحد الذي جعل البنوك التقليدية تنشئ فروعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب العملاء.

وقد حظيت الكويت بدور الريادة والقيادة في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك بإنشاء ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي، والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك في عام ١٩٧٧م، كما تعد تجربة شركة المزيني للصيرفة التي تأسست عام ١٩٤٢م كأول شركة في الكويت للقيام بأعمال الصيرفة أحد أبرز التجارب الناجحة.

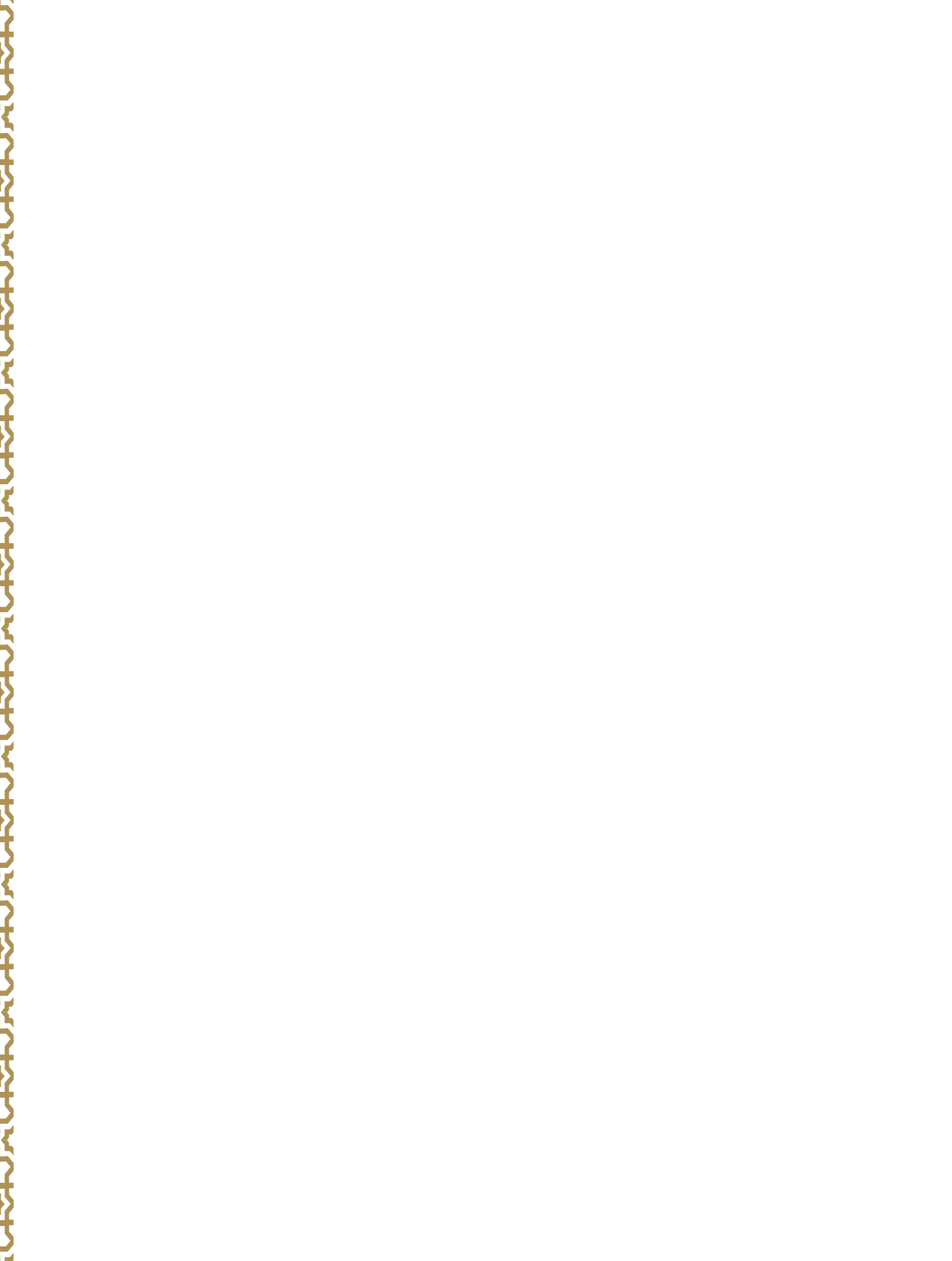
وقد أصبح إجمالي البنوك الإسلامية في الكويت خمسة بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مقابل خمسة بنوك لا تزال تندرج تحت قطاع البنوك التقليدية.

وأكدت مجموعة وأكسفورد بيزنس جروب البريطانية للإعلام والنشر أن الكويت دامت فترة طويلة من الزمن الحضان الدافئ لعمليات التمويل الإسلامي، وإن لها الحق أن تفاخر بريادتها وقيادتها للعمليات المصرفية وعمليات التأمين والاستثمار التي تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية^(١).

وهنا تتضح نتيجة غاية في الأهمية: ألا وهي تعاضم دور البنوك الإسلامية وتفوقها على البنوك التقليدية بالكويت، وقدرة البنوك الإسلامية خاصة بالكويت على مواجهة الأزمات العالمية من خلال استثماراتها الشرعية وبرامجها التنموية، كما يتأكد زيادة الطلب على منتجات وخدمات البنوك الإسلامية بالكويت من خلال نمو الودائع والصناديق الاستثمارية ورؤوس الأموال.

وفي كتابنا هذا، ذكرنا بعضاً ممن كان لهم الفضل في نجاح عملية التحول سواء في المصارف الإسلامية أو في المؤسسات الاستثمارية المالية لكي يسجل التاريخ أسماءهم بحروف من ذهب، فهم نواة التطور والتقدم، وهم اليد التي قامت ببناء اقتصاد قوي وناجح عاد بالخير على البلاد والعباد، فلهم منا كل التقدير والاحترام، ونسأل الله تعالى أن يحفظهم ويشبهم ويجزيهم الجنة على ما قدموه من أنشطة وبرامج حولت العديد من المؤسسات الاقتصادية من العمل بالنظام التقليدي إلى العمل بالنظام الإسلامي وفي مرضاة الله سبحانه وتعالى، ونعلم عنهم أنهم واصلوا الليل بالنهار من أجل وضع الخطط اللازمة وترجمتها إلى واقع ملموس، حصدت ثماره الدولة وأفراد المجتمع.

(١) صحيفة الوطن الكويتية ٧/١٢/٢٠١٠م.



المراجع

١. الطنطاوي، د. محمود محمد، القروض المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والشريعة، جامعة الكويت، السنة ١، العدد ١، ١٩٧٧م.
٢. المنذري، زكي الدين عبدالعظيم، الترغيب والترهيب، دار الكتب العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ٢.
٣. ابن حزم، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، مراتب الإجماع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٤. الذهبي، محمد بن أحمد، تهذيب سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأناؤوط، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٥. ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج ١.
٦. الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج ١.
٧. الطيار، د. عبدالله محمد أحد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض ط: ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٨. الهيتي، عبدالرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٩. المرطان، سعيد، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري) ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة (المغرب، الدار البيضاء ٥-٨ مايو ١٩٩٨م).

١٠. النمري، خلف بن سليمان، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط: ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
١١. سانو، قطب: الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
١٢. ابن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط٢، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
١٣. المصري، رفيق يونس، النظام المصرفي الإسلامي، دار المكتبي، سوريا، ط: ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
١٤. قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م، قسم البنوك الإسلامية الباب (٣)، الصادر عن بنك الكويت المركزي، مادة رقم ٩٣، جريدة الكويت اليوم، الجريدة الرسمية لحكومة الكويت، تاريخ ١/٦/٢٠٠٣م.
١٥. ابن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب بن خوجة، الدار الشامية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
١٦. الخليفي، رياض منصور، بحث بعنوان: المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، م١٧، العدد ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
١٧. الخفيف، علي، أحكام المعاملات الشرعية، طبعة بنك البركة الإسلامي للاستثمار، بدون سنة طبع.
١٨. البنك المركزي الكويتي، النشرة الإحصائية النقدية الشهرية، المجلد ٢٥، العدد ١٠، أكتوبر ٢٠٠٤م.
١٩. إبراهيم القاضي، ورقة بحث قدمت إلى مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي «تجارب وتحديات»، المنظم من طرف شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في الكويت، خلال الفترة ٣٠-٣١/٥/٢٠٠٥م.

٢٠. التقرير السنوي لمصرف الشارقة الوطني، ٢٠٠٥م.
٢١. اللاحم، ناصر، مقال بعنوان: البنوك واستراتيجية التحول، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٥٧، صادر بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٢٧هـ/ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦م.
٢٢. أ. الهادي صالح محمد، تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، الوثيقة رقم ٥ من مجموعة توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط١/ ٢٠٠٦م.
٢٣. مختار سعيد بدري، نصر الدين سليمان، عبد الرحمن المهدي زكريا، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط الرقابة والإشراف المصرفي، الكتاب الثاني، الرقابة والإشراف المصرفي في إطار الأسلمة المصرفية، ط: ١/ ٢٠٠٦م.
٢٤. عبد الله حسين محمد، الهادي صالح، محمد علي يوسف، مريم محمد ساتي، مجدي البخيت، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط الوثائق، ج١، ط١، ٢٠٠٦م.
٢٥. محمد عبد الرحمن أو شروة، عثمان السيد، تاج الدين إبراهيم، حسين يحيى، عثمان آدم، أمين علي محمد، توثيق تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي السوداني، مخطط النظام المصرفي والأسلمة وأثرها على البيئة المصرفية، ط١، ٢٠٠٦م.
٢٦. سانو، د. قطب محمد، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية

والإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي ١٤، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م.

٢٧. العطيات، أ: يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية- الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، بحث غير منشور، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٢٨. أبل، د. صادق، البنك العقاري الكويتي، تجربة التحول إلى بنك يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، ورقة مقدمة لندوة التحول نحو المصرفية الإسلامية التي أعتها معهد الدراسات المصرفية بالكويت بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٧م.

٢٩. د. بريش عبدالقادر، أ. حمو محمد، تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصرفية الإسلامية - الحظوظ وإمكانيات النجاح، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الاقتصاد والإدارة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م.

٣٠. خطة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك إسلامي، إعداد شركة الـراية للاستشارات والتدريب، في بنك الكويت الدولي، دراسة غير منشورة، الكويت.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خماسية جميلة وراء تكريم رواد التحول

- وقد استحق رواد التحول هؤلاء التكريم الذي أبسط مظاهره التوثيق بسبب الخماسية التالية:
- آمنوا بفكرة تميز النظام الاقتصاد الإسلامي لإدارة النظام المصرفي والتجاري.
- عقدوا النية لتحويل مؤسساتهم إلى العمل وفق ذلك النظام الاقتصادي الإسلامي.
- حولوا هذه النية الطيبة إلى عزيمة قاموا بتفعيلها عملياً على أرض الواقع بلا تردد.
- قبلوا التحدي وتجاوزوا الصعاب في عملية التحويل هذه بما احتاجت من إجراءات متسلسلة ليست بالقصيرة، ولم يلتفتوا إلى أي عقبات أو مجرد تشكيك بنجاح مسيرتهم الطيبة.
- قدموا نموذجاً للنجاح في تجربة إنسانية اقتصادية مفادها أن الإرادة رائد الإنسان، فإن وجدت صنع المستحيل - فضلاً عن تجاوزه الصعاب.

عبد المحسن

برعاية

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

